

# المتغيرات النحوية

## (مقاربة دلالية في النص القرآني)

الدكتور: عبد الكريم محمد صالح السعدي



جامعة طبرق

TARBIA UNIVERSITY - LIBYA

منشورات جامعة طبرق

1443هـ - 2022م

## منشورات جامعة طبرق

أ. د. حسن علي خير الله رئيس جامعة طبرق  
أ. د. وليد شعيب آدم وكيل الجامعة للشؤون العلمية  
د. فوزي عمر الحداد مدير عام إدارة المكتبات والمطبوعات والنشر



حقوق الطبع والنشر محفوظة

لجامعة طبرق - ليبيا

موقع الجامعة: [www.tu.edu.ly](http://www.tu.edu.ly)

البريد الإلكتروني: [info@tu.edu.ly](mailto:info@tu.edu.ly)

تنفيذ وإشراف

إدارة المكتبات والمطبوعات والنشر

جامعة طبرق

البريد الإلكتروني:

[Library.researeh@tu.edu.ly](mailto:Library.researeh@tu.edu.ly)

هاتف: +218.762.4331

فاكس: +218.762.9577

اسم الكتاب :

المتغيرات النحوية

(مقاربة دلالية في النص  
(القرآن)

المؤلف:

د. عبدالكريم محمد السعدي

الطبعة الأولى 2022

الايداع : دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

الايداع المحلي:

2021 - 465

الترقيم الدولي ISBN:

978-9959-1-2435-7

## الإِهْدَاء

إلى المؤمنين باللغة العربية وعاء للقرآن الكريم ... وحضارة للبشرية  
إلى كل من يقف على باب البحث .... يبذل الجهد وقد تساقطت منه  
حبات العرق التي تعتبر أرفع وسامٍ على الجبهة.

أُهدي هذا العمل

المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿كَتَبْ فُصِّلَتْ إِيَّاتِهِ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾

( فُصِّلَتْ : 3 )

## المقدمة .

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، والصلة والسلام على سيدنا محمد أفضح من نطق، وعلى آله وصحبه فرسان الكلام المباهلين، ومن تبعهم بليمان إلى يوم يبعثون ... وبعد :

النحو العربي ليس علمًا يهتم بتتبع علامات الإعراب والبناء فحسب، بل هو علم يهتم أيضًا بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين، ولعل الدليل على ذلك ما نجده في أول كتاب نحو يصل إلينا من إشارات تهتم بالدلالة وتؤدي إليه، فالكلام عند سيبويه ينقسم من حيث الدلالة على خمسة أقسام (( فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب ))<sup>(1)</sup> ، وكل ذلك قائم على أساس من النحو إسناداً وتعليقًا، وهذا إنما يثبت للنحو غاية ووظيفة أوسع مما هي عليه الآن، إذ تشير هذه الأقسام إلى الدلالة، ولا تقف عند سلامة النطق لما في أواخر الألفاظ من علامات، والإمام عبد القاهر الجرجاني جعل النظم للمعاني، فالنظام عنده هو صياغة المعاني النحوية في نفس المتكلم، لا بناء الكلمات في صورة جمل، والنظام أيضًا هو تصور العلاقة النحوية بين الأبواب، كتصور علاقة التعديل بين الفعل والمفعول به، وتصور علاقة السبيبية بين الفعل والمفعول لأجله فيقول: (أن النظم يكون في معاني الكلم دون ألفاظها، وأن نظمها هو توخي معاني النحو فيها) <sup>(2)</sup> .

إن ما تقدم من كلام تمهد لفكرة الكتاب وأهدافه، فقد كان أمامنا هدفان رئيسان:

**الهدف الأول:** هو الوصول بين النحو والدلالة، فيبينهما صلة وأسباب، بيد أن هذا الأمر يكاد يكون معدوماً عند جل الدارسين أو الباحثين المحدثين، وإنما الالتفات والتاكيد مقتصر في غالب الأحيان على جانب النطق الصحيح لما في أواخر الألفاظ من علامات، يقول الأستاذ الدكتور مصطفى ناصف: ((ما يزال تصور النحو العربي لمسألة المعنى من الأمور المهمة التي عزف عنها الدارسون المحدثون لصعوبتها، وحاجتها إلى دراسات كثيرة متفرقة في الفلسفة واللغة وفروع أخرى كثيرة من الثقافة العربية، وقد اكتفى الدارسون المحدثون بترديد بعض القضايا، من بينها: أن النحو العربي عامّة يدرس اللغة على أساس منهج غير سليم وأن النحو لا يكتفي بوصف الظاهرة، بل يروح يبحث عن تعليها، وكثرت الاعتراضات الموجهة إلى المنهج، أما وصف هذا المنهج نفسه أو تفسيره، وبعبارة أخرى، تصور الباحثين المتقدمين لمسألة المعنى، فقد أهمل — فيما أعرف — إهالاً لا يمكن الدفاع عنه بسهولة...))<sup>(3)</sup> ، في حين إن هذه المسألة التي نجد أساسها عند النحاة القدماء من جهة وعند البلاغيين الذين تبنوا قسمًا منها من جهة أخرى، هي قيمة ما يجب أن يصل إلى النحو العربي؛ ليتحقق فيه هدفه الرئيس وغايته المثلثة المتمثلة في مراعاة الدلالة صحة وبياناً، وليتحقق فيه شيء من التجديد .

**الهدف الآخر:** هو الكشف عن الدلالة في تراثنا النحوية، وبيان اهتمام أئمة النحاة بها .

وفضلاً عن هذين الهدفين الرئيسيين ، فثمة أهداف فرعية أخرى، منها مثلاً، الرد على المنكريين لبعض المتغيرات النحوية وأساليب الكلام؛ ولهذا كانت مصادرنا من النحو تنظيراً ، ومن القرآن الكريم تطبيقاً وتبييناً .

و قبل الوقوف على مضمون الكتاب، يجب الوقوف عند عنوانه، فهو الإشارة الأولى إلى ذلك المضمون، فالعنوان هو: المتغيرات النحوية في النص القرآني (مقارنة دلالية)، وإنما قلنا: ((المتغيرات النحوية دون النحو بوجه عام؛ احتراماً من دراسة أبوابه كلاً على انفراد، وتقييداً في الوقت نفسه بما يحصل فيه من متغيرات، فإن في النحو أصولاً وفروعاً .

فأما الأصول، فهي الوضع الأول للألفاظ إسناداً وتعلقاً، وينتج عنه الجملة الأولى في الكلام، وأما الفروع، فهي الخروج عن ذلك الوضع بحدوث تغيير فيه، وهذا هو ما نعنيه بالمتغيرات فيه .

فدراستنا إذن مختصة فيما تعلق من الألفاظ بعضها ببعض، وهذه فكرة مركبة ورئيسة في النحو العربي، بناء على أنه لا يعطي اللفظة حكماً ملائماً لتمييز طبيعة تعلقها بغيرها من الألفاظ، ولكن دراستنا

(1) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قتير، تحقيق: عبد السلام هارون، 1/25، عالم الكتب بيروت.

(2) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ت: محمود محمد شاكر، ص 415-414، مطبعة المدنى بالقاهرة ط 3، 1992م.

(3) نظرية المعنى في النقد العربي: 7

اقتصرت - كما ذكرنا - على ما يحصل في ذلك التعلق من تغيير، فإنـداد الفعل إلى فاعله، والصلة بين الفعل والمفعول لا تدخل في دراستنا إلا بحدوث تغيير بينهما، كحذف أحدهما، أو تبادل مواضعهما نقدمـا أو تأخـرا.

وإنـه لمن البـديـهيـ، أنـ يـؤـديـ هـذـاـ الخـروـجـ أوـ التـغـيـيرـ دـلـالـةـ ذاتـ غـرـضـ مـزـيدـ عـلـىـ الدـلـالـةـ الوـظـيفـيـةـ الأولىـ وـالـأسـاسـيـةـ؛ لأنـ الدـلـالـةـ تـخـتـلـ بـاخـتـلـافـ بـنـيـةـ النـحـوـ أـوـ صـيـغـةـ الـكـلـامـ، فـوـضـعـ الـأـلـفـاظـ عـلـىـ أـصـلـاهـ اـسـنـادـ وـتـعـلـقاـ لـاـ يـسـتـازـمـ التـعـلـيلـ أـكـثـرـ مـنـ الـفـهـمـ وـالـإـفـهـامـ، بـخـلـافـ خـرـوجـهـ عـنـ ذـلـكـ الأـصـلـ، فـإـنـهـ يـسـتـازـمـ التـعـلـيلـ وـالتـأـوـيـلـ وـبـيـانـ مـاـ فـيـهـ مـنـ دـلـالـةـ مـقـصـودـةـ وـغـرـضـ مـرـادـ، وـمـنـ هـنـاـ تـبـيـنـ مـاـ نـعـنـيهـ بـقـوـلـنـاـ (ـأـثـرـهـ فـيـ الدـلـالـةـ)ـ فـهـوـ القـنـاسـبـ مـعـ المـوـقـعـ أـوـ المـقـامـ أـوـ السـيـاقـ، وـبـعـارـةـ أـخـرىـ، هوـ (ـوـضـعـ الـكـلـامـ مـوـافـقـاـ لـمـقـضـىـ الـحـالـ).

وـمـعـ أـنـ هـذـهـ الدـلـالـةـ تـنـسـبـ إـلـىـ الـبـلـاغـةـ كـثـيرـاـ، بـيـدـ أـنـ نـسـبـتـهـاـ إـلـىـ النـحـوـ هـيـ الـأـوـلـىـ، فـكـمـاـ أـنـ الدـلـالـةـ الـوـظـيفـيـةـ النـاشـئـةـ عـنـ إـسـنـادـ الـأـلـفـاظـ أـوـ تـعـلـقـ بـعـضـهاـ بـعـضـ مـنـسـوـبـةـ إـلـىـ النـحـوـ بـلـاـ خـلـافـ، فـكـذـلـكـ هـذـهـ الدـلـالـةـ

الـمـوـافـقـةـ لـمـقـضـىـ الـحـالـ، فـإـنـهـ دـلـالـةـ نـوـحـيـةـ أـيـضـاـ؛ وـذـاكـ لـقـيـامـهـاـ عـلـىـ تـغـيـيرـ ذـلـكـ الإـسـنـادـ أـوـ التـعـلـقـ.

فـكـلاـ الـدـلـالـتـينـ إـذـ قـائـمـ عـلـىـ أـسـاسـ مـنـ النـحـوـ، سـوـىـ أـنـ الـأـوـلـىـ قـائـمـةـ عـلـىـ ثـوـابـتـهـ، وـالـآخـرـىـ قـائـمـةـ عـلـىـ مـتـغـيـرـاتـهـ، وـمـاـ نـسـبـةـ هـذـهـ الـأـخـيـرـةـ إـلـىـ الـبـلـاغـةـ -ـ فـيـ تـقـدـيرـيـ -ـ إـلـاـ لـبـلـوـغـهـاـ الـفـانـدـةـ الـمـقـصـودـةـ الـتـيـ لـمـ تـضـطـلـعـ بـتـأـديـتـهـاـ الـدـلـالـةـ الـوـظـيفـيـةـ أـوـ الـأـسـاسـيـةـ.

وـفـضـلـاـ عـنـ ذـلـكـ فـانـ تـعـيـينـ الـدـلـالـةـ الـمـرـادـةـ، وـعـدـمـ حـوـثـ الـلـبـسـ فـيـهـ، هـوـ مـنـ الدـلـالـةـ الـذـيـ تـعـنـىـ بـهـاـ درـاستـنـاـ أـيـضـاـ؛ ذـلـكـ أـنـ مـنـ مـتـغـيـرـاتـ النـحـوـ مـاـ يـكـونـ غـرـضـهـاـ وـضـعـ الـدـلـالـةـ بـوـضـوحـ لـاـ لـبـسـ فـيـهـ.

وـمـنـ حـيـثـ الـمـنـهـجـ، فـيـحـسـنـ الـحـدـيـثـ عـنـ مـلـامـحـهـ الرـئـيـسـةـ الـتـيـ وـسـمـ الـكـتـابـ بـهـاـ، فـمـنـ مـلـامـحـ هـذـهـ الـمـنـهـجـ الـعـلـمـيـ مـاـ يـأـتـيـ :

-ـ اـعـتـمـدـتـ الـمـنـهـجـ الـوـصـفـيـ، تـبـعـاـ لـمـاـ قـامـ عـلـىـ الـبـحـثـ مـنـ تـنـظـيرـ وـتـطـيـقـ، فـالـمـنـهـجـ الـوـصـفـيـ يـعـنـىـ بـوـصـفـ الـظـاهـرـةـ فـيـ إـثـبـاتـ أـحـکـامـ النـحـوـ أـوـ الـمـتـغـيـرـاتـ فـيـهـ، ثـمـ تـحـلـيـلـهـاـ بـبـيـانـ أـثـرـ هـذـهـ الـمـتـغـيـرـاتـ فـيـ الـدـلـالـةـ.

-ـ جـاءـتـ جـلـ شـواـهـدـ الـكـتـابـ مـنـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ؛ لـأـنـ الـكـتـابـ الـأـسـمـيـ الـذـيـ نـزـلـ بـلـغـةـ الـعـربـ، وـلـأـنـ الـكـتـابـ الـذـيـ بـلـغـ الـإـعـجازـ بـكـلامـهـ، فـلـاـ تـعـبـرـ فـيـهـ إـلـاـ دـلـالـةـ مـقـصـودـةـ.

-ـ سـعـيـتـ إـلـىـ إـيجـادـ الـعـلـاقـةـ أـوـ الـوـحـدـةـ الـمـعـنـوـيـةـ بـيـنـ الـمـتـغـيـرـاتـ النـحـوـيـةـ، مـتـىـ مـاـ وـجـدـتـ إـلـىـ ذـلـكـ سـبـبـاـ، سـوـاءـ

كـانـ ذـلـكـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ التـنـظـيرـ أـوـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ التـنـظـيرـ الـتـطـيـقـ.

-ـ بـيـنـتـ فـيـ مـوـاضـعـ أـثـرـ الـمـتـغـيـرـاتـ فـيـ الـبـنـيـةـ شـكـلاـ وـمـضـمـونـاـ، وـلـعـلـ ذـلـكـ يـكـونـ مـطـرـداـ مـعـ الـمـتـغـيـرـاتـ الـتـيـ تـحـمـلـ ظـاهـراـ -ـ سـمـةـ الـانـفـرـادـ، كـ(ـالـتـكـيـرـ وـالـتـعـرـيـفـ)، وـاسـمـ الـفـاعـلـ وـالـمـفـعـولـ)ـ؛ وـذـلـكـ تـبـيـانـ لـصـلـتهاـ وـعـلاقـتهاـ بـغـيرـهـاـ مـنـ الـأـلـفـاظـ، مـوـافـقـةـ لـكـتابـنـاـ الـمـعـنـيـ بـبـنـيـةـ النـحـوـ وـلـيـسـ بـلـأـفـرـادـ.

-ـ هـنـاكـ مـواـزنـاتـ يـسـيـرـةـ بـيـنـ مـذاـهـبـ النـحـاـنـ أـنـهـمـ، أـوـ بـيـنـهـمـ وـبـيـنـ أـصـحـابـ الـمـعـانـيـ مـنـ الـبـلـاغـيـنـ وـلـاـ سـيـماـ فـيـ الـمـسـائـلـ الـمـهـمـةـ الـتـيـ تـنـطـلـبـ التـرـجـيـحـ وـالـاـخـتـيـارـ لـمـوـافـقـةـ الـدـلـالـةـ وـالـسـيـاقـ.

-ـ وـهـنـاكـ أـيـضـاـ تـقـدـيمـ لـأـرـاءـ النـحـاـنـ عـلـىـ الـبـلـاغـيـنـ إـذـ كـانـ بـيـنـهـمـ اـشـتـراكـ فـيـ بـيـانـ الـدـلـالـةـ؛ إـشـارـةـ إـلـىـ أـنـهـمـ لـمـ يـغـلـوـهـ، بـلـ تـبـهـواـ لـهـ فـكـانـوـهـ مـأـصـحـابـ الشـأـنـ فـيـهـ.

-ـ وـتـبـعـاـ لـذـلـكـ تـنـوـعـتـ مـصـادـرـ الـكـتـابـ بـيـنـ النـحـوـ وـالـبـلـاغـةـ وـالـتـقـسـيرـ، غـيرـ أـنـ مـصـادـرـ النـحـوـ هـيـ الـعـالـيـةـ عـلـىـ الـمـصـادـرـ الـأـخـرـىـ عـلـىـ وـقـعـ عـنـيـةـ الـكـتـابـ بـالـنـحـوـ بـشـكـلـ رـئـيـسـ وـحـاجـتـهـ إـلـىـ مـصـادـرـهـ تـنـظـيرـاـ وـتـطـيـقـاـ، وـمـاـ

وـجـودـ الـمـصـادـرـ الـأـخـرـىـ إـلـاـ لـعـنـيـتـهـاـ بـعـضـ جـوـانـبـ الـدـلـالـةـ فـيـهـ.

-ـ وـكـانـ الـاـهـتـمـامـ بـالـمـصـادـرـ الـقـيـمـةـ؛ لـتـأـكـيدـ أـصـوـلـ النـحـوـ الـعـرـبـيـ الـقـدـيمـ وـبـيـانـ مـاـ فـيـهـ مـنـ ثـرـوـةـ فـيـ الـدـلـالـةـ، فـضـلـاـ عـنـ قـيـامـهـاـ أـصـلـاـ خـدـمـةـ لـلـقـرـآنـ الـكـرـيمـ، بـخـلـافـ الـمـرـاجـعـ الـقـائـمـةـ عـلـىـ الـنـظـرـيـاتـ الـحـدـيـثـةـ، كـ(ـالـتـحـوـيـلـيـةـ وـالـتـوـلـيـدـيـةـ وـالـأـسـلـوـبـيـةـ)، فـإـنـهـاـ لـلـدـرـسـ الـأـدـبـيـ أـقـرـبـ مـنـهـاـ لـلـدـرـسـ الـقـرـآنـيـ.

وـأـخـيـرـاـ أـبـتـهـلـ إـلـىـ اللـهـ أـنـ يـنـقـبـ هـذـهـ الـعـلـمـ، وـيـنـقـعـ بـهـ دـارـسـيـ الـعـرـبـيـةـ وـسـائـرـ الـمـسـلـمـيـنـ.

وـصـلـىـ اللـهـ وـسـلـمـ وـبـارـكـ عـلـىـ أـكـرمـ خـلـقـهـ سـيـدـنـاـ مـحـمـدـ إـمامـ الـمـتـقـنـيـنـ، وـعـلـىـ اللـهـ وـصـحـبـهـ وـمـنـ تـبـعـهـمـ

بـإـحـسانـ إـلـىـ يـوـمـ الـدـينـ.

**الباب الأول**  
**أحوال المتغيرات النحوية**

**الفصل الأول**  
**التقديم والتأخير**

## تمهيد:

ظاهرة التقديم والتأخير نجد قضاياها ودلائلها في الدرس النحوى والدرس البلاغي، فهى من حيث الأصول ظاهرة نحوية، ومن حيث الدلائل ظاهرة بلاغية، ولكننا لم نجدها في بحث قائم بنفسه يجمع بين أثنانه أصولها ومعاناتها، فالنهاة درسوا مواضعها على اختلاف أبواب النحو، وقسموها بين الوجوب والجواز، ولم يشيروا إلى دلالتها إلا قليلاً.

أما البلاغيون، فاقتصرت دراستها على بعض صيغها وأشكالها وظيفة دلالة ، من غير أن يقروا على مواضع الوجوب والجواز، أو يستقصوا الموضع عند النهاة تفصيلاً، وكذلك تبع الباحثون المحدثون المتقدمين البلاغيين، فلم يستوفوا الوصل بين العلمين فيها، بل عدواها بحثاً بلاغياً صرفاً من غير النظر في الأصول كثيراً.

ولكن الحقيقة هي أن التقديم والتأخير ظاهرة ذات أثر واسع وكبير في إثراء اللغة وإنماء عناصرها، حتى عدت لوناً من الألوان حريتها، وخاصية من خصائصها؛ لما بينها وبين الدلالة من صلة وأسباب، فهي ((فن رفيع يعرفه أهل البصر بالتعبير والذين أوتوا حظاً من معرفة موقع الكلم وليس ادعاء يدعى أو كلمة تقال...))<sup>(1)</sup>، ولذا صار لزاماً – ونحن معنيون بالبحث بين النحو والدلالة – أن نبدأ من مواضع التقديم والتأخير عند النهاة أنفسهم، لنرى السر في ذلك التقسيم بين الوجوب والجواز، فضلاً عن فاعلية كل منها في الدلالة والبيان، وستتناول أيضاً مواضع التقديم في العمدة والفضلات، وبيان أثر هذه الظاهرة في البنية وما تتطلبه من نظام أو إيقاع أو دلالة واضحة لا ليس فيها ولا انفصام .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، هو القرآن الدالة على التقديم والتأخير، ويمكن القول، إن عالمة الإعراب هي أهم قرينة دالة عليه، بل هي سبب من أسباب نشوئه؛ ذلك أنها علم على الرتب نحوية وفواصل بينها، مما يجعلها دليلاً عليها حيثما كان موضعها في السياق، أما إذا تكاملت الربتان في تلك العالمة كـ(المبتدأ والخبر) فإن هناك قرائن أخرى تفصل بينهما كـ(التعريف والتذكر)، فإن تكاملًا في هذه القرينة أيضاً فإن الدلالة هي القرينة في الفصل والتمييز، ولا يجوز أن تلغى التقييم في مثل هذه الحال، ونعد المقام مبتدأ أبداً، لأن ذلك قد يحيي البنية إلى كلام لا فائدة فيه ولا بيان، وهذا إنما يؤكد أهمية التقديم والتأخير في الكلام .

ومن أهداف الفصل هو الرد على منكري هذه الظاهرة، أو المنكرين أثراها في الدلالة والبيان، إذ لم يجزها بعضهم إلا في ضرورة شعر كان يكون في وزن أو قافية<sup>(2)</sup>، وعدها بعض آخر سبباً إلى سوء نظم وتعبير<sup>(3)</sup>، وأنها لا مسوغ لها من أسلوب صحيح، ولا يدعو الأمر فيها أن تكون رخصة من بها النهاة علينا من دون حاجة ملحة إليها<sup>(4)</sup>.

نقول: إن هذه الظاهرة لها ما يسندها من أقوى دعائم اللغة، وأعلى نصوصها، وهو القرآن الكريم، ولا شك في أن غرضها فيه غرض بلغى، ولعل هؤلاء المنكرين نظروا في شاهد، وأغفلوا شواهد أخرى، ثم إن هذه الظاهرة ليست من صنع النهاة، فهم لم يوجبو التقديم أو يحيزوه إلا بناء على ما استقرؤه من شواهد عربية، فآنا وشعراء ونثرا .

وأخيراً فقد انقسم هذا الفصل على مباحثين رئيسين:

المبحث الأول: تقديم على نية التأثير .

المبحث الثاني: تقديم ليس على نية التأثير .

وقد اشتمل كل مبحث على تقديم العمدة أو الفضلة بوجه عام، سواء أكان التقديم واجباً أم جائزاً .

(1) أسرار البيان في التعبير القرآني، د. فاضل صالح السامرائي، ص 17.

(2) الرسالة العذراء، إبراهيم بن المديبر، تصحیح: د، زکی مبارک، ص 19، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 1/1931م.

(3) عبار الشعر، محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي، تحقيق: د. طه الحاجري ومحمد زغلول سلام، ص 43، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة، 1956م.

(4) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية، ص 230، ط 3.

**المبحث الأول: تقديم على نية التأخير.**

**أولاً: تقديم العمدة.**

**تقديم الخبر:**

يمكن القول ابتداء، إن الخبر هو العمدة الوحيدة التي يجوز فيها التقديم معبقاء حكمه على نية التأخير؛ وذلك لأن الأصل في العمدة الأخرى هو التقديم إلا الفاعل أو ما ناب عنه، فإن رتبته هي التأخير، بيد أنه لا يجوز تقديمها على فعله إلا على تغيير في حكمه النحوي بنقله من باب إلى باب، فلا تقديم بين العمدة هنا إلا تقديم الخبر على المبتدأ، وتتجذر الإشارة أولاً إلى الأصل بين الرتبتين والعلة فيه، فالأسأل هو أن يقدم المبتدأ، لأنه المسند إليه والممحوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، فصار لزاماً تأخير الخبر؛ لأنه وصف للمبتدأ وممحوم به، فحققه التأخير لفظاً كما هو متاخر دلالته<sup>(1)</sup>، ولقد ذهب أصحاب المعاني من البلاغيين إلى ذلك أيضاً، فقال الجرجاني: ((لم يكن المبتدأ مبتدأ لأنه منطوق به أولاً، ولا كان الخبر خبراً لأنه منكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبراً، لأنه مسند ومثبت به المعنى، ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في الفظ مقدم مبدوء به لكن ينبع أن يخرج عن كونه مبتدأ لأن يقال: (منطلق زيد)، ولو جب أن يكون قوله: (إن الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير) محلاً))<sup>(2)</sup>.

ومهما يكن من أمر، فقد ثبت هذا الحكم عند أصحاب المعاني من ناحية وبلغيين، وهو حكم يضع اللغة نظامها، وللرتبة النحوية مكانها وأهميتها؛ وذلك من حيث التزام التحديد لكل من الرتبتين بغض النظر عن موضوعهما في الكلام، وهذا هو الذي يؤدي إلى نقل الكلام من مجرد الإخبار إلى معان وأغراض أخرى، من خلال النصরف فيما تقديمها وتأخيرها.

ثم إن النحاة نظروا في ذلك التقديم فرأوه منقسمًا بين الوجوب والجواز، وإذا ما أردنا تبيين أثر ذلك في الدلالة صار لزاماً الوقوف عند مواضع كل من القسمين.

**أولاً: تقديم الخبر وجوباً.**

يتقدم الخبر وجوباً في مواضع عدة، هي<sup>(3)</sup>:

- أن يكون الخبر له الصداررة في الكلام، وأن يقع اسم شرط أو استفهام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُدَّيْمَ أَقْيَمَتْ يَعْرِيْهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شَرَكَأْتُمْ أَلَّيْنَ كُتْمَتْ تَنْقُونُتْ فِيهِمْ﴾<sup>(4)</sup>، فـ(أين) خبر مقدم وجوباً؛ لأنه اسم استفهام ولله الصداررة في الكلام.

- أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ في الابتداء إلا تقديم الخبر، والخبر شبه جملة (ظرف أو جار و مجرور)، نحو قولنا: (عندك رجل، وفي الدار امرأة) فتقديم الخبر هنا واجب ولا يصح فيه التأخير.

- أن يستعمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء من الخبر، نحو قولنا: (في الدار صاحبها) (صاحبها) مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر فنقول: (صاحبها في الدار) لئلا يعود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة.

- أن يكون المبتدأ محصوراً، نحو قولنا: (إنما القائم زيد) (وما القائم إلا زيد).

ويمكن تقسيم هذه المواضع على قسمين بحسب تأديتها الدلالة المقصدية والغرض المراد:

(1) الأصول في النحو لابن السراج، تتح: د. عبد الحسين الفتلي، 1/ 62، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت 1985م، والإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق: د. موسى بنائي العليلي، 184، مطبعة العاني بي بغداد، 1983م.

(2) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، ص97، الطبعة الثالثة 1992م، مطبعة المدنى بالقاهرة.

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين العقلي، الهمذاني، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، 1/ 240 - 243، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط2، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعیني، دار إحياء الكتب العربية، 1/ 166 - 167.

(4) النحل: الآية 27.

القسم الأول: هو ما كان الوجوب فيه أصلية، وذلك بأن يكون لفظ الخبر هو الموجب في التقاديم، وهذا ينطبق على الموضع الأول، فإن وقوع الخبر اسم استفهام هو الذي أوجب تقديمها لعلة نحوية تتمثل في تصدر هذه الألفاظ الكلام.

أو أن يكون لفظ المبتدأ ونوعه هو الموجب في تقديم الخبر عليه، وهذا ينطبق على الموضع الثاني، فإن كون المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا تقديم الخبر عليه، هو الذي أوجب التقاديم.

ويمكن القول، إن هذا القسم من التقاديم لا يحقق زيادة في الدلالة من اختصاص أو عنایة واهتمام؛ لأن تقديم لا خيار للتكلم فيه بل هو تقديم يفرضه واقع اللغة وعناصر الكلام.

القسم الثاني: هو ما كان الوجوب فيه فرعاً وليس أصلية، وذلك بأن يكون موجب التقاديم عارضاً لفظياً أو معنوياً.

وإنما جعلناه فرعاً لأن ذلك العارض قد يزول، فيكون تأخير الخبر جائز، ولعل هذا القسم هو الذي يتحقق للدلالة غرضها المتناسب مع الموقف أو المقام، بحسب طبيعة العارض، لفظياً كان أو معنوياً.

فأما العارض اللغطي، فتباين من الموضع الثالث، إذ إن اتصال ضمير بالمبتدأ يعود على الخبر هو الذي أوجب التقاديم، فلو عدل عن الضمير إلى ذكر الاسم صريحاً الجاز في الخبر الحالتان من تقديم وتأخير.

وواضح، أن أبرز ما يؤديه هذا العارض من سمة هي الإيجاز، فقولنا مثلاً: (في الدار صاحبها) ليس بمقام قولنا: (صاحب الدار في الدار)؛ وذلك لأن الجملة الأولى قائمة على الإيجاز بخلاف الجملة الأخرى فليس فيها من الإيجاز شيء، والعلة في ذلك هو الضمير، فإنه مقصود إيجازاً واختصاراً، ومن ثم فإن هذا الغرض هو الموجب في التقاديم.

وأما العارض المعنوي، فيتمثل في الموضع الأخير، فإن قصر الصفة على الذات هو الذي أوجب التقديم وإنما جعلناه فرعاً لأن تأخير الخبر يصح نحوياً، بيد أنه لا يصح دلائياً؛ لما فيه من تغيير كثير، فوجب على أساسه التقديم.

ثم إننا نجد موضعاً آخر وجوب فيه تأخير الخبر إذا كان محصوراً<sup>(1)</sup> طلباً وتحقيقاً للدلالة المراد، وهذا إنما يؤكد اهتمام النحاة بالدلالة ولم يجعلوا وجوب التقاديم مقصوراً على صنعة الإعراب. وببيان ذلك، أن قولنا: (إنما القائم زيد) يختلف عن قولنا: (إنما زيد قائم) فقد قصرنا في البنية الأولى (القيام) على (زيد) قصر صفة على ذات، فليس من قائم غيره، في حين قصرنا في البنية الأخرى (زيداً) على (القيام) قصر ذات على صفة، فهو قائم لا غير.

إذن، فالبنيةان صحيحتان لغة ونحواً، بيد أن إرادة دلالة بعينها لا يصح إلا بإحداثها وجوباً، وليس على سبيل الجواز، ومن هنا ثبت أن من مواضع الوجوب ما يرجع سببه إلى الدلالة بشكل أساسي.

ثانياً: تقديم الخبر جوازاً.

أما تقديم الخبر جوازاً، فيكون إذا خلا من مواضع الوجوب تقديمها وتأخيرها، ومن ذلك أن يكون الخبر طرفاً أو جاراً ومجروراً مع صحة وقوع المبتدأ أولاً في الكلام، لأن يكون معرفة أو نكرة موصوفة، فإنه وبالحال هذه يجوز فيه الأمران من تقديم وتأخير<sup>(2)</sup>، وقد ورد عليهما قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي لَمْ يَمِنْ

السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحُكْمُ الْعَلِيُّ﴾<sup>(3)</sup>، فبسبب من كون المبتدأ معرفة جاز في الخبر الأمران تقديمها وتأخيرها، إذ ورد في أول الآية على أصله، وورد في آخرها مقدماً.

وإنه مما لا شك فيه، أن يكون لتغاير المبني أثر في اختلاف الدلالة، فقد ذكر النحاة والبلاغيون أن هذا النمط من التقاديم يفيد الاختصاص<sup>(4)</sup>، وهذا ينطبق على ما ورد في الآية من تعبير، فلما كان (الحمد) في أول

(1) ينظر: شرح الأشموني: 99/1 .

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: 240/1 .

(3) سيا : 1 .

(4) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر اللهالمعروف بابن الأثير، تحقيق: الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد، 2 / 38، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، 1358هـ - 1939م، والطراز المتضمن لأسرار

الأية يشمل الحمد في الدنيا والآخرة ورد الخبر مؤخراً، لأن (الحمد) يكون لله وغيره، فلا تخصيص فيه، ولما كان (الحمد) في آخر الآية مقيداً بالأخرة، ورد التعبير بصيغة التخصيص؛ لأن (الحمد) لا يكون فيها إلا الله . وقد يشترك مع الاختصاص غرض لفظي هو مناسبة رؤوس الآي، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْشَأَ لِسَانَكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُمْدُودِ﴾<sup>(1)</sup>، فواضح أن تقديم الخبر حق فائدتين: الأولى معنوية تمثل في إفاده الاختصاص، بمعنى أن المساق يكون إلى الله دون سواه، والأخرى لفظية تمثل في المناسبة بين رؤوس الآي .

وأرى أن التقديم الجائز أثراً في رفع اللبس وإلغائه، ووضع الكلام على نحو من السلاسة والوضوح، مما يجعله شبيهاً بالتقديم الواجب من حيث لزومه، وعدم جواز التأخير فيه، وهذا الحكم وإن لم ينص النحاة عليه، إلا أن الدلالة تطلبها والسياق يقتضيه، ومن ذلك مثلاً، الإخبار بالجملة ذات الخبر الظرف أو الجار والمجرور، فإنه لو وقع الكلام فيها على أصله لأوه أن يكون مبتدئها خبراً عن المبتدأ الأساسي من حيث تجاورهما وافتقار ذلك المبتدأ إلى خبر عنه، غير أن تقديم خبرها يرفع اللبس ويدل ابتداء على كون الخبر جملة، من حيث اتصال الضمير الراابط به، فهو لا يصلح أن يكون خبراً عن ذلك الابتداء .

وببيان ذلك في قوله تعالى: ﴿تَوَبَا إِنَّ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْتَّوَابِ﴾<sup>(2)</sup>، فجملة (عنه حسن الثواب) خبر عن المبتدأ – لفظ الجلال (الله) – وقد دل تقديم التخبر فيها على أن الخبر عنه تعالى سيكون جملة، بدليل إضافته إلى الضمير العائد عليه، لأن عناصر الكلام تتفق إلى ما يتمنها من لفظ ومعنى، بخلاف ما لو قيل: (والله حسن الثواب عنده) فإنه قد يوه أولاً أن يكون (حسن الثواب) خبراً عن لفظ الجلال؛ لتتابعهما من جهة، ولصحة الإخبار بالمصدر عن الذات من جهة أخرى، وهذا هو الوهم الذي نعنيه؛ لأن الدلالة لا تتضح إلا بالوقوف على عناصر الكلام جميعاً .

ومن ذلك أيضاً، أن تأخير الخبر – إن كان جاراً ومجروراً – قد يثير ليساً إذا ما احتمل كونه متعلقاً من متعلقات الأفعال، فلا يدل شيء على كونه خبراً إلا التقديم، إذ يقع رفعاً لذاك اللبس والإبهام، وما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ سِجِّدْ أَسِسَ مَلَكَ النَّفَوَى مِنْ أَوْلَوْ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ رِجَالٌ يَعْبُرُونَ أَنْ يَطْهَرُوا وَاللَّهُ يَحْبُبُ الْمُطَهَّرِينَ﴾<sup>(3)</sup> فتقديم الخبر في قوله (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) وضع اللفظ والدلالة بوضوح وبيان؛ وذلك لأن تأخيره يوه تعلقه بالفعل (يتطهروا) وهذا ما يثير ليساً، ولا يتحقق ما في الآية من دلالة مرادة .

ثالثاً: أثر الدلالة في التمييز بين الريتبتين المتكاففتين (المبتدأ والخبر) وصلته بـ(التقديم والتأخير) : لم تكن هاتان الريتبتان (المبتدأ والخبر) على نسق واحد في الكلام، إذ ترددان تارة مختلفتين تعريفاً وتتكرراً، وتترددان تارة أخرى متكاففتين في التعريف، وقد أوجب النحو في الحال الأولى كون المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً<sup>(4)</sup>، بيد أن خلافاً وقع بينهم في الحال الأخرى لتكافؤ الريتبتين تعريفاً، فضلاً عن تكافؤهما أيضاً في علامة الإعراب، فقد ذهب نحاة إلى ترجيح الخيار في الإعراب، فجוזوا كون إحدى الريتبتين مبتدأ والأخرى خبراً<sup>(5)</sup>، وذهب آخرون إلى أن الرتبة الأعرف مبتدأ<sup>(6)</sup>، ومنهم من ذهب إلى جعل السابقة مبتدأ

البلاغة وعلوم حفائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوى، 2 / 31، دار الكتب العلمية - بيروت، 1402هـ - 1982م، ومعاني النحو، د: فاضل السامرائي، 1 / 166، طبعة 2000م، دار الفكر للطباعة والنشر - الأردن .

(1) القيمة: 29 ، 30 .

(2) آل عمران: من الآية 195 .

(3) التوبية: الآية 108 .

(4) شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري، 1/ 168 ، دار الفكر، بيروت، وهو المقام في شرح جمع الجامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد السلام هارون، 27/2 ، دار البحوث العلمية الكويت .

(5) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قتيبة، تحقيق: عبد السلام هارون، 27/1 ، عالم الكتب بيروت .

(6) مغني اللبيب، جمال الدين بن شمام، تحقيق: مازن المبارك ، 451/2 ، ط6، 1985م، دار الفكر - بيروت .

واللاحقة خبرا<sup>(1)</sup>، وذهب بعضهم إلى أن اللفظ المشنق هو الخبر وإن كان مقدماً، في حين منع بعض آخر تقييم الخبر - والحالة هذه - وجعل المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا<sup>(2)</sup>، غير أن هناك من نظر في الدلالة، وجعل الفصل والتمييز بين الرتبتين قائماً عليه، سواء أكان الخبر مقدماً أم بقي على أصله من التأخير . ولعل الحق مع هذا المذهب الأخير، فإنه في ذلك يجعل الصلة قوية بين النحو والدلالة ، وإن أي خيار أو ترجيح لا يقوم على هذا الأساس قد يفوت كثيراً من الفوائد، ويلغي جانباً من الدلالة، يقول الجرجاني: (( وأعلم أنه ليس من كلام يعد واضعه فيه إلى معرفتين، فيجعلهما مبتدأ وخبراً ثم يقدم الذي هو الخبر إلا أشكال الأمر عليك فيه، فلم تعلم أن المقدم خبر حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبر ))<sup>(3)</sup> نحو قول أبي تمام<sup>(4)</sup>.

#### لَعَابُ الْأَفَاعِيِّ الْقَاتِلُ لِعَابٌ وَأَرْجُيُّ الْجَنِيِّ اشْتَارَتُهُ أَيْدٍ عَوَاسِلٌ

فلو قدرت ((أن (لَعَابُ الْأَفَاعِيِّ) مبتدأ و(لَعَابِه) خبر ، كما يوهمه الظاهر أفسدت عليه كلامه، وأبطلت الصورة التي أرادها فيه؛ وذلك أن الغرض أن يشبه مداد قلمه بـ (لَعَابُ الْأَفَاعِيِّ) على دلالة أنه إذا كتب في إقامة السياسات أتَّفَّ به النقوس، وكذلك الغرض أن يشبه مداده بـ (أرجي الجنى) على دلالة أنه إذا كتب في العطایا والصلات أوصل إلى النقوس ما تحلو مذاقتها عندها، وأدخل السرور واللذة عليها، وهذه الدلالة إنما تكون إذا كان (لَعَابِه) مبتدأ و(لَعَابُ الْأَفَاعِيِّ) خبراً .

فاما تقديرك أن يكون (لَعَابُ الْأَفَاعِيِّ) مبتدأ و(لَعَابِه) خبراً، فيبطل ذلك ويمنع منه البتة، ويخرج بالكلام إلى مالا يجوز أن يكون مراداً في مثل غرض أبي تمام، وهو أن يكون أراد أن يشبه (لَعَابُ الْأَفَاعِيِّ) بـ (المداد) ويشبه كذلك (الأرجي) به<sup>(5)</sup>، ومن ذلك أيضاً ما جاء في قول الفرزدق<sup>(6)</sup>:

بَئُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَائِنَا  
بَئُونُهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَادِ

فإن قرينة معنوية تلزم كون (بنونا) هو الخبر مقدماً على المبتدأ المؤخر (بنو أبنائنا)، على الرغم من تساويهما في التعريف وعلامة الإعراب، هذه القرينة هي التشبيه الحقيقي الذي يقضى بأن (بني الأبناء) مشبهون بـ (الأبناء) والدلالة في ذلك (بنو أبنائنا مثل بنينا)، وهو معرفة، ولو لا الدلالة لكانـت المعرفة إذا تقدمت هي المبتدأ لتقسمها في الكلام<sup>(7)</sup> .

فالرجاني هنا يخالف النحاة في خياراتهم في الإعراب والتمييز بين هاتين الرتبتين، وكذلك يخالفهم في منع تقديم الخبر حال تساوي الرتبتين تعريفاً؛ وذلك اعتماداً على الدلالة التي جعل منها أساساً في ذلك التمييز والإعراب، وهو بهذا إنما يؤكد الصلة بين موضع الرتبة والدلالة .

ولذا، م يجد من جاء بعده من النحاة بدا من الأخذ بمذهبه؛ وذلك لوروده عند فصحاء العرب من جهة، ولتوقف الدلالة عليه من جهة أخرى، فابن يعيش - مثلاً - قيد حكمه الخاص بمنع التقديم إذا تساوى الطرفان في التعريف بحال وجود ما يدل من الدلالة عليه إذ قال: ((وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر؛ لأنه مما يشكي ويلتبس ، إذ كل واحد منها يجوز أن يكون خبراً ومحبراً عنه، فأيهما قدمت كان المبتدأ، اللهم إلا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منها))<sup>(8)</sup> .

وكذلك ذهب ابن هشام إلى وجوب الحكم على المؤخر بالابتداء في نحو: (أبو حنيفة أبو يوسف) وفي نحو قول الفرزدق نفسه المذكور آنفًا؛ وذلك مراعاة للدلالة .

(1) شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، 1 / 99، عالم الكتب - بيروت .

(2) المفصل في علم العربية ، الزمخشري ، 1 / 79 ، دار الجبل ، بيروت لبنان .

(3) دلائل الإعجاز : 347 .

(4) ديوانه : 123/3 .

(5) دلائل الإعجاز : 346 .

(6) شرح ديوان الفرزدق، همام بن غالب بن مجاشع، عني بجمعه وطبعه وتعليق عليه: عبد الله إسماعيل الصاوي، ص 217، طبعة الصاوي، ط/1354هـ- 1936م .

(7) ينظر : دلائل الإعجاز : 348 .

(8) شرح المفصل : 99/1 .

وهذا الكلام ينطبق أيضاً على الرتبتين إن كانت إدحاماً معرفة، والأخرى نكرة موصوفة؛ لأن وصف النكرة مسوغ من مسوغات الابتداء بها<sup>(1)</sup>، مما يجعلها متكافئة مع المعرفة في هذا الباب، ولذا صار للدالة أثر في التمييز بينهما، ولم يكن الأمر متروكاً للخيال في التمييز، أو اختيار السابقة مبتدأ واللاحقة خيراً.

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ لِأَرْضِ الْمَيْتَةِ حَيْتَهَا وَأَخْرَجُنَا مِنْهَا حَمَّا فِيهِ يَأْكُلُونَ﴾<sup>(2)</sup>، فبسبب من صلاح الرتبتين لأن يكونا مبتدأ وخبرًا نشأ خلاف بين النحاة والبلغيين، فالنحاة نظروا هنا بحسب الصنعة فأعربوا السابقة (آية) مبتدأ<sup>(3)</sup> على اختلاف في تحديد خبرها، فقد ذهب الزجاج إلى أن (الأرض الميتة) مبتدأ ثان، وأن (أحييتها) خبر عن المبتدأ الثاني، لتكون الجملة خيراً عن المبتدأ الأول (آية)، في حين ذهب آخرون إلى إعراب الجار والمجرور (لهم) خيراً عنها، والجملة بعدها مفسرة له (آية).

ولكن مذهب الزجاج أقرب إلى الصواب من حيث صنعة الإعراب؛ وذلك لأن (آية) نكرة لا مسوغ للابتداء بها سوى وصفها، وقرينة الوصف - هنا - هو الجار والمجرور، إذ هو متعلق بوصف محفوظ له (آية)، فإذا ما جعل الجار والمجرور هو الخبر أو المتعلق به فستعدم النكرة - حينها - مسوغ الابتداء.

أما البلاغيون، فلقد غيروا من الحكم التحوي الذي ذهب النحاة إليه، إذ جعلوا (آية) خبراً مقدماً، وجعلوا (الأرض الميت) مبتدأ مؤخراً لها<sup>(4)</sup>، ليس لكون (الأرض) أعرف منها رتبة، ولكن لكون الدلالة تتطلبها وتقتضيها، ((لأن مصب الفائدة هو كون الأرض آية لهم، لا كون الآية هي الأرض))<sup>(5)</sup>.

أما قوله (أحييتها) فقد جعلوها استئنافاً بيانياً، لا نحوياً، فهو مبني على سؤال مقدر، كأن يقال: ما شأن الأرض الميتة؟ فقال إجابة عنه: (أحييتها)، فهذا الاستئناف من صلب الكلام الذي قبله إلى الحد الذي لم يحتاج فيه إلى رابط بينهما، بخلاف الاستئناف التحوي الذي يتصدره (وأو) أو (فاء) للإنباء عن دلالة جديدة وغاية لما كان عليه<sup>(6)</sup>.

ولكن مع ذلك، فلو جعلها البلاغيون حالاً لكان أحسن؛ لأن الدلالة التي عليها الآية هي الإخبار بأن إحياء الأرض بعد موتها آية لهم، ولا يستلزم ذلك سؤالاً مقدراً كما هو الحال في جعلها استئنافاً، - وفي تقييري - أن هذا الإعراب الأخير هو الصحيح؛ وذلك لتوافر أ أدلة التحوى والدلالة عليه.

ويمكن القول، إن أثر الدلالة في التمييز بين الرتبتين لم يكن مقتصرًا على حال كونهما متكاففتين في التعريف أو شبهه فحسب، بل قد يكون له أثر في التمييز بينهما تميزاً قد يخالف أحكام التحوى وصنعة الإعراب في بعض الوجوه، وإنما جعلناه هنا لصلته بالتقديم والتأخير من حيث حكم النحاة على بعض الرتب أو عناصر الكلام بالخبر دائم دون الابتداء، إلا أن للدلالة حكماً قد يخالف ذلك، فيجعل الخبر مبتدأ.

فلا يصح - مثلاً - عند النحاة أن يكون (الجار والمجرور) مبتدأ أبداً، غير أن من البلاغيين من رأه في مواضع مبتدأ، لأنه لا يحقق فائدة في جعله خبراً، ولكنهم مع ذلك أفادوا من حكم النحاة أنفسهم بأن الخبر هو محل الفائدة أو تمامها<sup>(7)</sup>، وأفادوا من حكم النحاة أيضاً على بعض المتغيرات التحوية بـ (التضمين)<sup>(8)</sup> - كما سرى - ومن هنا، فإن هذا التحديد، وإن كان مخالف لأحكام التحوى وصنعة الإعراب في بعض الوجوه، إلا أن أصوله وقواعدـه في التحوى نفسه من وجوه أخرى، وبيان ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ إِنَّمَا يُأْكُلُهُ

(1) شرح الأشموني : 95/1 .

(2) يس : 33 .

(3) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، 4 / 286، عالم الكتب - بيروت، ط1988م، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ص603 . وزارة الإعلام - بغداد ، 1975 م .

(4) الكشاف، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، 3/321، دار مصر للطباعة، وإرشاد العقل السليم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، 4 / 252 – 253 ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده – القاهرة ، 1952 م .

(5) إرشاد العقل السليم : 252/252 .

(6) الاستئناف البنياني في مغني الليسب : 383/2 .

(7) شرح الكافية في التحوى، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذى، 1/7 ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ ، 1985م .

(8) هو إثرب لفظ دلالة لفظ آخر، وإعطاؤه حكمة، وفائدته، أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين، (مغني الليسب: 685/2) .

**وَإِلَيْهِ الْأَغْرِي وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ**<sup>(1)</sup> فثبتت عند النها أن الجار والمجرور (من الناس) هو الخبر، وأن مبتدأه هو الاسم الموصول بعده، بيد أن من البلاغيين من خالف ذلك ، فجعل الطرفين على خلاف منه، إذ جعل الجار والمجرور في محل رفع مبتدأ على أساس مضمونه، والخبر هو الاسم الموصول، على دلالة أن (بعض الناس من يقول)<sup>(2)</sup>، ولعل هذا الخلاف أتى من تعين فائدة الدلالة المقصودة، فإن إعرابه خبرا عار من الفائدة، يقول أبو السعود: (( وأما جعل الظرف خبرا كما هو الشائع في موارد الاستعمال فيأباه جزالة المعنى؛ لأن كونهم من الناس ظاهر ، فالإخبار به عار عن الفائدة ))<sup>(3)</sup>

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: **هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ أُمُّ الْكِتَابِ وَأَنْزَلَ مُتَّسِعَهُ**<sup>(4)</sup> ، فالدلالة المقصودة تتحقق بكون الجار والمجرور (منه) مبتدأ باعتبار مضمونه، (آيات) هي الخبر ، والتقدير (بعضه آيات أو قسم منه آيات محاكمات)، وهذا الوجه أدخل في جزالة المعنى، وإن كان العكس أوفق بقواعد الصناعة النحوية، إذ المقصود الأصلي انقسام الكتاب إلى القسمين المعهودين، لا كونهما من الكتاب)<sup>(5)</sup> . فواضح – إذن – أثر الدلالة في هذا التمييز والتحديد من حيث حصول تمام الفائدة به، وواضح أيضا أن جعل الجار والمجرور مبتدأ لم يكن إلا على أساس مضمونه، فهو ليس غريبا على النحو العربي من جهة التضمين، فمثلا يضمن النها الفعل الذي عدي بحرف لا يتعدى به غالبا دلالة فعل آخر يتنااسب والحرف المذكور فكذلك نظر البلاغيون هنا إلى هذا الحرف بما يحمله من دلالة ومضمون ليتألوه باسم يصح وقوعه مبتدأ .

ثم إن لهذا الوجه من التمييز والتحديد تناسبا مع السياق؛ ذلك أن مدار الحديث هو عن الكتاب بقوله تعالى: (هو الذي أنزل عليك الكتاب) والجملة التي نحن بصددها في محل نصب حال منه لتخبر عنه بفائدة أخرى، ولا شك في أن جعل الجار والضمير المجرور – العائد على الكتاب – مبتدأ يجعل منه مدارا للحديث في هذه الجملة أيضا، ومن ثم الإخبار عنه بصفة أو نوع منه، وهذا ما يجعل صلة بين الحال وصاحبها، بما تحمله له من نوع وبيان .

وهذه الصلة لا تتحقق فيما لو أخبر عن الآيات المحكمات بأنها منه؛ لأن مدار الحديث في جملة الحال لا يكون عن الكتاب بحد ذاته، بل يكون عن الآيات المحكمات والمشابهات بأنها منه، وهذا ما يتنافي وجملة الحال؛ لأنها من حيث الدلالة إخبار عن صاحبها بحد ذاته، وليس عن أمر آخر، ولأنها من حيث الصنعة النحوية لا يقع الضمير فيها – إن كانت جملة اسمية – إلا مبتدأ، وهو وإن كان هنا ضميرا مجرورا، إلا أنه بدلاته ومضمونه مع الحرف الجار له يكون ذا دلالة مشابهة للضمير المرتفع بالابتداء .

### ثانياً: تقديم الفضلة .

لم يكن التقديم منحصرا في العمدة أو عنصري الإسناد فقط، بل إن ذلك جائز في الفضلات أيضا على (( وفق مناسبات القول وحاجاته ومقتضى الكلام العربي الفصيح ))<sup>(6)</sup> وقد كان أساس النها في ذلك هو التزام الرتب النحوية معيارا لهذا التقديم، وإنه مما لا شك فيه، أن يكون لتقدير الفضلات فوائد وأغراض، ذكر النها منها العناية والاهتمام<sup>(7)</sup>، فضلا عن أغراض أخرى، نتبينها من خلال الوقوف على بعض أشكال هذا التقديم .

(1) البقرة : 8 .

(2) حاشية السيد الشريف على الكشاف، علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبو الحسن الحسيني الجرجاني، (مطبوع في حاشية الكشاف)، 1/ 167 ، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت ، ط/1403 هـ - 1983 م .

(3) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، 1 / 301 .

(4) آل عمران : من الآية 7 .

(5) إرشاد العقل السليم : 1 / 214 .

(6) الأنسنة العربية ، د. ريمون طحان ، دار الكتاب اللبناني ، 2 / 79 . بيروت ، ط/1972 م .

(7) ينظر : الكتاب 1 / 80 .

## تقديم المفعول به :

الأصل في الرتب هو أن يتقدم الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به بناء على أن الفاعل منزلة جزئه، ثم يجيء المفعول بعدهما<sup>(1)</sup>، ولرتبة المفعول هذه، فإنه يتحقق التقديم في حالتين :  
الحالة الأولى: هي أن يتقدم المفعول على الفاعل، والحالة الأخرى: هي أن يتقدم المفعول على الفعل،  
وهو في ذلك كله ينقسم بين الوجوب والجواز .

## تقديم المفعول به على الفاعل :

أولاً : تقديم المفعول به على الفاعل وجوبا .  
وذلك يكون في الموضع الآتية<sup>(2)</sup> :

- أن يكون المفعول به ضميرا متصلًا، نحو قولنا: (أكر مني محمد).
- أن يتصل ضمير بالفاعل يعود على المفعول، وإنما وجب التقديم هنا؛ لثلا يعود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة نحو قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يَقُولُ الظَّالِمُونَ مَغْدُرَتِهِمْ وَهُمْ لَالْعَنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾<sup>(3)</sup>.
- أن يكون الفاعل مقصورا عليه.

ويمكن تقسيم هذه الموضع على قسمين أيضا من حيث طبيعة الدلالة التي يمكن أن تؤديها :

القسم الأول: هو ما كان التقديم فيه أصلية، بمعنى أنه لا يصح في اللفظ التأخير، وهذا ينطبق على الموضع الأول، فإن كون المفعول به ضميرا متصلًا هو العلة في التقديم، إذ لا يصح انتصافه؛ لتعذر ذلك نطقاً ولفظاً، ولذا لا يمكن أن يؤدي هذا القسم دلالة من اختصاص أو عناية واهتمام؛ لأنه لا خيار للمتكلم فيه، بل هو تقدير يفرضه واقع اللغة وعناصر الكلام .

القسم الثاني: هو ما كان الوجوب فيه فرعا وليس أصلية، وذلك بأن يكون موجب التقديم عارضاً لفظياً أو معنوياً، ولعل هذا القسم هو الذي يؤدي تلك الدلالات .

فأما العرض اللفظي، فينطبق عليه الموضع الثاني، إذ إن اتصال ضمير بالفاعل يرجع إلى المفعول هو الموجب في هذا التقديم - عند بعض النحو - ؛ لثلا يعود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة .

وإنما ذهبت إلى عد هذا الوجوب من قبيل الفرع دون الأصلية لأمرين:  
الأمر الأول، يعود إلى ما حدث من خلاف بين النحو فيه، إذ أجاز بعضهم تأخيره ولم يجعلوه تقديماً واجباً،  
ولهم في ذلك حجتان: أولاهما هي شدة اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضائه للفاعل، والأخرى هي ورود ذلك في  
كلام العرب، وقد جعلوا من قوله<sup>(4)</sup>:

جزَّ رَبِّهِ عَنِي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ

شاهد لما ذهبوا إليه، إذ اتصل بالفاعل ضمير عائد على المفعول، بيد أن كلا من الribatين لزمت أصلها  
من التقديم والتأخير .

الأمر الآخر، يعود إلى أن هذا التقديم - على رأي القائلين بوجوبه - جاء بسبب اختيار لفظة مضافة إلى  
الضمير، فإذا ما عدل عنه لم يكن التقديم واجبا .

وأما الدلالة التي يمكن أن يتحققها هذا التقديم فهو في العارض نفسه من إضافة اللفظة  
(الفاعل) إلى ذلك الضمير، فهو يحقق (الإيجاز) من خلال الاستغناء عن ذكر اللفظ صريحاً مرتين، ففرق

(1) ينظر : شرح الكافية في النحو ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباني، 1/75 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1405هـ-1985م ، وشرح التصريح على التوضيح : 1/161 .

(2) ينظر : الجمل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، ص100 ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، 1985 ، شرح المفصل : 1/76 ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنباري ، تحقيق: الشیخ محمد محی الدین عبد الحمید ، ص86 ، دار إحياء العلوم ، بيروت لبنان ، ط2 - 1985م  
(3) غافر : الآية 52 .

(4) ينسب هذا البيت إلى قائلين هما: النابغة النباني (ديوانه : 161)، وأبو الأسود الدؤلي (ديوانه : 237)، وأيا كان القائل، فلا مشكل فيه، لأن كلا القائلين ضمن عصر الاستشهاد .

كبير بين قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْعِيشُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(1)</sup> وأن يعدل عن الضمير ويوضع المفعول على أصله من التأخير فيقال مثلا: (يوم لا ينفع معدنة الظالمين الطالبين).

ثم إن هناك غرضاً خاصاً يتضطلع بتاديته الإضافة بحد ذاتها، وذلك من خلال فوائدتها كـ(التشريف) -

مثلاً - نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكِتَابٍ فَأَنْهَمَ﴾<sup>(2)</sup>، فبسبب من اتصال ضمير بالفاعل مرجعه إلى المفعول تقدم المفعول ووجوباً على أحد الوجهين، ويمكن القول، إن اختيار كون الفاعل لفظة (ربه) مضافة إلى الضمير العائد على إبراهيم مقصود بحد ذاته، لما فيه من دلالة التكريمية والتشريف، سواء كان ذلك بمعنى اللفظة بحد ذاتها أو بإضافتها إلى ذلك الضمير، فلفظة (الرب) تدل على أن الابلاء هو تربية له وترشيحه لأمر عظيم، وأما الإضافة فتدل على التشريف؛ لأن الله - سبحانه - لا يضيف شيئاً إلى نفسه إلا كان شريفاً أو عظيماً.

فتلك معان لا يتضطلع بتاديتها أية لفظة أخرى، وإن هذه اللفظة (ربه) هي الموجب في التقديم، وهو دليل على وجود تلاحم بين المفردات ووظائفها النحوية، وإن هذا التلاحم ((هو تفاعل دلالي نحوي معاً، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر))<sup>(3)</sup>.

وأما العارض المعنوي، فيتمثل في الموضع الأخير، فإن غاية القصر ومعناه هي التي أوجبت تقديم المفعول؛ وذلك لأن تأخيره يجعل الدلالة خلافاً لما يراد، وهذا هو علة الحكم عليه بالوجوب فرعاً وليس أصلة، إذ لم يكن سبب التقديم هو اللفظ بحد ذاته وأنه لا يجوز التأخير أبداً، بل هو جائز لغة ونحواً، ولكن على تغير في الدلالة كثير، ولذا حكم النحاة - في مقابل ذلك - على المفعول بتأخيره ووجوباً إذا كان مقصوراً عليه<sup>(4)</sup>، ولقد أصابوا في حكمهم هذا، فإن لكل من الحكمين دلالة لا تكون بغيرها، وهو دليل أيضاً على اهتمامهم بالدلالة، ولم يجعلوا الوجوب قسراً على صنعة الإعراب.

وببيان ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمَرُ مَسَاجِدُ اللَّهِ مِنْ كَامِنَتْ بِاللَّهِ وَأَلْيُومَ الْآخِرِ﴾<sup>(5)</sup> فقد نفت الآية عن المشركين زعمهم بأنهم عمروا المسجد الحرام، وأثبتت في الوقت نفسه تلك العمارة للمؤمنين قسراً، فلم يشار�م فيها غيرهم، ولعل في ذلك دليلاً نحوياً ومعنىواً هو تأخر الفاعل وتقدم المفعول، بخلاف ما لو وضع الكلام على أصله تقديمياً وتأخيراً وقيل: (إنما يعمر المؤمنون مساجد الله) فإنها لا تدل على تلك المعاني أبداً؛ لأنها قصرت عمارة المؤمنين على المساجد دون غيرها، وأنها لم تمنع أن يكون لغيرهم فيها نصيب.

ثانياً : تقديم المفعول به على الفاعل جوازاً .  
يتقدم المفعول به على الفاعل جوازاً إن خلت البنية من مواضع الوجوب السابق ذكرها، وأمن اللبس بين الرتبتين (الفاعل و المفعول)<sup>(6)</sup>، ولا شك في أن لذلك أثراً في الدلالة، فلقد استقر في أذهاننا أن التغاير بين بنية وأخرى لا يكون إلا لغرض مقصود ودلالة مراده<sup>(7)</sup>.

ومن ذلك غرض (العنابة والاهتمام) نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَّ يُمْعَنِهِ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْقِهَا﴾<sup>(8)</sup>، فتقديم المفعول به (اسم الإشارة الدال على القرية الميتة) جاء نتيجة تعجب الذي مر عليها من إحيائها بعد موتها، فقدمها على الفاعل (لفظ الجلال) اهتماماً بها .

(1) غافر : من الآية 52 .

(2) البقرة : الآية 124 .

(3) النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوى الدلائى)، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 166 ، القاهرة، ط/1983 م .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 101/2 .

(5) التوبية : الآية 18 .

(6) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 86/1 .

(7) ينظر: معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، ص 7 (ساعدت جامعة بغداد على نشره )، ط/1401 هـ - 1981 .

(8) البقرة : من الآية 259 .

وقد يكون الغرض لفظيا عند بعض أصحاب المعاني، لأن يأتي التقديم لتناسب الفواصل أو رؤوس الآي<sup>(1)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلَ فِي نَقْيَهِ جِيفَةً مُوسَى﴾<sup>(2)</sup> فقد تقدم المفعول وتتأخر الفاعل؛ لمناسبة فاصلة الآية مع فواصل الآي الأخرى التي بنيت عليها السورة كلها.

والحق أن غرض التقديم في القرآن الكريم يشمل اللفظ والدلالة على حد سواء، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسِكُكُمْ بِرَحْمَةِ الْقَوْمِ فَتَرْجِعُ مِثْلَهُ﴾<sup>(3)</sup>، فقد تقدم المفعول به في جملة الجواب لغرضين: لفظي ومعنى، فاما اللفظي فيتمثل في أن تقديم المفعول جاء لمناسبة جملة الشرط التي تقدم فيها المفعول أيضا، ثم إن الفاعل مؤخرا أحسن منه مقاما، لما فيه من تناسب وتوحيد لنهاية كل من الجملتين لفظا فضلا عن تحقيقه لنهاية الشرط وفقة فاصلة – عما بعدها – لا يتحققها تأخر المفعول، ففرق لفظي كبير بين ما عليه الآية، وأن يقال مثلا: (فقد مس قرح مثله القوم).

وأما المعنوي، فيرجع إلى أن تقديم المفعول به (القوم) الكافرين جاء تعجبلا بذكرهم، وما مسهم من قرح وأذى، وذلك مواساة للمؤمنين وتخفيضا عنهم عما مسهم، وكان الأمر بينهما سواء<sup>(4)</sup>.

وقد يكون غرض التقديم والتأخير هو تحقيق التناسق اللفظي والمعنوي بين الرتب النحوية بوجه عام، وبين ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَهَا إِذْ يَسْرُقُ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ مُؤْمِنَهُمْ وَآذِنَرُهُمْ﴾<sup>(5)</sup>، فتقديم المفعول وتتأخير الفاعل هنا منح الرتب النحوية في سياقها تتبعا سلسا، لا يفصل بين تابعها ومتبعها فاصل؛ ذلك أن جملة (يضربون) في موضع الحال، وصاحبها هو (الملاك)، فقصد تأخير الفاعل لتتابعهما، وهذا ما يجعل الفكر متنتطا غير مضطرب في تناظره بين الرتب ومعانى المفردات، فالفهم الذي تتحقق من بنية الآية لا يتحقق فيما لو قيل (يتوفى الملائكة الذين كفروا يضربون)؛ وذلك لعدم التناسق اللفظي والمعنوي، إذ وقع الفاصل بين الحال وصاحبها، ثم إن هذه البنية الأخيرة تحمل من اللبس ما لا يخفى؛ لما قد يحصل من توهم في أن جملة (يضربون) ستكون حالا من (الذين كفروا) وهي دلالة لا تزداد.

تقديم المفعول به على الفعل، وتحت هذا التقديم قسمان، هما: الوجوب والجواز.

**أولاً: تقديم المفعول به على الفعل وجوبا :**

يقدم المفعول به على الفعل وجوبا في موضع عدة، هي<sup>(6)</sup>:

- أن يكون المفعول به من الألفاظ التي يجب لها الصدارة في الكلام، لأن يقع اسم شرط أو استفهام، أو (كم) الخبرية، أو مضافا إلى واحد منها، ومن ذلك قولنا: (أيا ما تقرأ من كتب العلم فهو مفيد) فاسم الشرط (أيا) مفعول به، وقد تقدم وجوبا لاستحقاقه الصدارة في الكلام.

- أن يكون المفعول ضميرا منفصلا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ تَبْيَهُ وَإِنَّكَ تَسْعَيُت﴾<sup>(7)</sup>.

- أن يكون العامل في المفعول واقعا في جواب (أما) وليس هناك ما يفصل بين (اما) و(الفعل) من معمولاته سوى هذا المفعول، سواء كانت (اما) مذكورة أو مقررة في الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿فَامَّا آتَيْتَهُ فَلَا تَنْهَرْ﴾<sup>(8)</sup>

(1) ينظر : المثل السائر : 43/2 ، الطراز : 71/2 .

(2) طه : 67 .

(3) آل عمران : الآية 140 .

(4) ينظر : البحر المحيط، محمد بن يوسف بن حيان، 3/62 مكتبة النصر الحديثة الرياض، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الألوسي ، 67/4 - 68 ، دار الفكر - بيروت ، 1978 م.

(5) الألفاظ : الآية 50 .

(6) ينظر : سرح ابن عقيل : 97/2 متنا وحاشية .

(7) الفاتحة : 5 .

(8) الضاحي : 9 ، 10 .

ونحو قوله تعالى أيضاً: **﴿وَرَبِّكَ فَكَيْر﴾**<sup>(1)</sup> فإن وجد ما يكون فاصلاً بين (أما) و(ال فعل) سوى المفعول، لم يجب التقديم إذ يجوز أن نقول: (أما اليوم فأد واجبك).

ولعل ما ثبتناه آنفاً بشأن تحقيق التقديم الواجب معاني دلالات يتحقق هنا أيضاً، فإذا كان التقديم أصللة، بأن يقع المفعول في شيء لا يحق معه التأخير، ولا يجوز في البنية أن تتحول إلى بنية أخرى، فلا يتحقق ذلك إلا الدلالة الوظيفية الأولى أو الأساسية؛ لأن علة التقديم مقصورة على طبيعة الألفاظ، ولعل هذا ينطبق على الموضع الأول؛ لأن علة التقديم واحدة هي استحقاق تلك الألفاظ الصداررة في الكلام.

وإذا كان ممكناً رجوع البنية إلى أصلها، أو تتحولها إلى بنية أخرى، يجوز فيها التأخير، فإن وجوب التقديم هو من قبيل الفرع وليس الأصللة؛ لأنه جاء لعارض لفظي أو معنوي، وهذا هو الذي يتحقق للدلالة أغراضاً مقصودة ك(القصر والاختصاص)، وذلك ينطبق على الموضعين الآخرين فإن التقديم فيهما وإن كان واجباً، غير أنه يتحقق دلالة جديدة؛ لأن البنية فيها منقولة عن أصل لو ردت إليه لجاز فيها تأخر المفعول.

فالموقع الثاني من المواقع المذكورة آنفاً فيه عارض لفظي وأخر معنوي أو جواً نقدم المفعول، فالعارض اللفظي هو عدم صحة وقوع الضمير المنفصل (المفعول به) إلا مقدماً، وأما العارض المعنوي، فهو إفادة القصر والاختصاص، وبين ذلك أن رجوع البنية إلى أصلها يصح نحواً، فيقال في (إياك نعبد) (نعمتك)، ولكن على تغير في الدلالة من الاختصاص إلى عدمه، وتلك هي المزية التي حققتها هذا الوجوب في التقديم.

ولقد كان البلاغيون يشيرون إلى ما في هذا التقديم من غرض الاختصاص<sup>(2)</sup>، ويمكن القول: إن ذلك مرتبط بصيغة القصر ولا سيما بطرفيه من مقصور ومقصور عليه، فإن القصد في قصر العبادة على (الله سبحانه) هو الذي أوجب تقديم الضمير - العائد عليه سبحانه - على الفعل؛ لأن المقصور عليه في صيغة (التقديم والتأخير) يكون مقدماً، والدليل على ذلك، أن هذا الضمير المنفصل يجب فيه التأخير حال وضعه في بنية أخرى هي صيغة القصر بـ(النبي والاستثناء) نحو قوله تعالى: **﴿أَمْ أَلَا تَقْبِدُوا إِلَآ إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِينَ**

**الْقَيْم﴾**<sup>(3)</sup>، وهذا الموضع لم يشر إليه النحاة تقسياً - أي وجوب تأخير الضمير المنفصل بعدما كان تقديميه واجباً - بل أشاروا إلى وجوب تأخير المفعول عامة إذا كان محسوباً، وكان لا بد من أن يفصلوا؛ لأنهم أوجبوا تقديم الضمير على فعله دون استثناء.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا التأخير الواجب يفيد الاختصاص أيضاً، وذلك لأنه في موضع المقصور عليه ورتبه التأخير بعد (إلا)، إذن فالذي أوجب التقديم في الآية الأولى، والتأخير في الآية الأخرى إنما هو غرض الاختصاص.

أما الموضع الأخير من وجوب هذا التقديم، فإنما حكمنا عليه بالفعل وليس بالأصللة؛ لوجود عارض لفظي ومعنوي فيه، وهذا يتمثل بدخول أداة التفصيل، فهي التي أوجبت تقديم المفعول، ودليل ذلك هو أن هذا الحكم لم يبق واجباً فيما لو رفعت الأداة وأرجعنا البنية إلى أصلها، فنقول مثلاً: (فلا تقهرون بيتم) إذ يكون المفعول مؤخراً، بيد أنه أوثر وضع الأداة، وأوثر معها وجوب التقديم لأسباب معنوية تتصل بالبنية بحد ذاتها وبالسياق بوجه عام؛ وذلك بما توجبه هذه الأداة من دلالة على الاستدعاء، هذا الاستدعاء يكون في الجملة بانتظار جوابها؛ لما تحمله من دلالة على الشرط والجزاء، ويكون استدعاء في السياق أيضاً، وذلك بانتظار جملة مفصلة أخرى معطوفة عليها؛ لما تحمله هذه الأداة من دلالة على التفصيل.

ثم إن هذه الأداة مقصودة في تقديم المفعول وجوباً لغرض التأكيد والعنابة والاهتمام؛ وذلك بجعله واقعاً موقع جملة أشبه ما تكون بجملة الشرط ل تستدعي الجواب حكماً لها وجزاء، ولعل ذلك كله لا يتحقق فيما لو رفعت الأداة وأخر المفعول.

(1) المدثر : 3 .

(2) التحرير والتبيير، محمد الطاهر بن عاشور التونسي، 454/1، طبعة 1997م، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس .

(3) يوسف : من الآية 40 .

**ثانياً: تقديم المفعول به على الفعل جوازاً .**

يتقدم المفعول به جوازاً إذا خلا من مواضع الوجوب، ويمكن القول، إن في هذا التقديم حالتين: **الحالة الأولى:** أن يتقدم المفعول على الفعل من دون اشتغال الفعل بضمير العائد على المفعول نحو قوله تعالى:

**﴿فَرِيقًا كَذَبُوكُمْ وَرِيقًا قَتَلُوكُمْ﴾<sup>(1)</sup> ، فالاسم المتقدم (فريقاً) مفعول به للفعل المذكور باتفاق النحوة من دون خلاف، وهو تقديم يفيد الاختصاص أو العناية والاهتمام أو مناسبة رؤوس الآي .**

**الحالة الأخرى:** هو أن يستغل الفعل عن الاسم المتقدم عليه بضميره أو ملابسه، لو تفرغ له أو مناسبه لنصبه لفظاً ومحلاً، وهو ما يسمى في النحو بـ (باب الاستغلال) نحو قوله تعالى: **﴿وَالآنَةَ خَلَقْنَاكُمْ﴾<sup>(2)</sup>** فقد

توسط الفعل بين الاسم المتقدم، والضمير العائد عليه، وهذا ما كان سبباً في خلاف بين النحوة، فقد ذهب الجمهور إلى أن هذا الضمير هو المفعول للفعل المذكور، وأن الناصب للاسم المتقدم فعل محنوف وجوباً يفسره المذكور<sup>(3)</sup>؛ بناء على ((أنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره))<sup>(4)</sup>.

وأما الكوفيون، فقد ذهبوا إلى أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المذكور بعده، غير أنهم اختلفوا فيما اتصل بهذا الفعل من ضمير، فقال قوم: (إن الضمير ومرجعه معمولان للفعل معاً) وقال آخرون منهم الكسائي الذي زعم أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على إلغاء العائد: (إن الضمير ملغى)، وإن عمل الفعل متعدد في الاسم المقدم عليه)<sup>(5)</sup>، غير أن كلا القولين مردود عند جمهور البصريين<sup>(6)</sup>، فقد رد القول الأول ((بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره))<sup>(7)</sup> ورد القول الآخر ((بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل))<sup>(8)</sup>.

ولكتنا إذا شئنا الاختيار، فإن المذهب الكوفي هو اختيارنا، ولانا توجيه وقياس في كل ما ذهبا إليه، فإذا عالمنا أن هذا الضمير ومرجعه شيء واحد، وأن غرضه هو التوكيد أمكننا ذلك توجيهه وقياسه على أمرين:

**الأمر الأول:** وهو خاص بإعرابه ومرجعه معمولين للعامل المذكور) يعود إلى أن الضمير بمقام التوكيد في قولنا: (رأيتك إياك) و( جاء زيد نفسه ) فإنه ومتبوئه شيء واحد لا يحتاج إلى عامل مخصوص ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الضمير ومرجعه في باب الاستغلال .

**الأمر الآخر:** ( وهو خاص بإلغاء الضمير) ويمكن قياسه على (ضمير الفصل) فإنه ومرجعه شيء واحد أيضاً، إذ هو في حكم تكرير المبتدأ مرتين توكيداً، بيد أنه لا محل له من الإعراب .

إذن، فللذهب الكوفي أساس يقوم عليه، بخلاف المذهب البصري، فإنه لا أساس له من فصيح الكلام، وإن تقديره تكلّف في الصنعة وإخلال بالبيان .

وإذا ثبت هذا، فإن الحالتين سواء من حيث تقديم المفعول، سوى أن في الحالة الثانية فضل تقوية وتوكيد؛ لأن الضمير بمثابة ذكر الاسم مرتين، وقد ذهب إلى ذلك صاحب الكشاف، إذ جعل التقديم وذكر الضمير (ج) في قوله تعالى: **﴿وَلَتَقَنَّ فَارِهُون﴾<sup>(9)</sup>** أوكد في إفاده الاختصاص من مجرد التقديم<sup>(10)</sup>، فهذه الصيغة المزديدة على الأولى بذكر الضمير تقييد تقوية الغرض وتوكيده سواء أكان تأكيد الاختصاص أم تأكيد العناية والاهتمام، فما جاء لتقوية الاختصاص وتوكيده هو قوله تعالى: **﴿وَالْمَمَةَ بَيْنَهَا إِيَّنِي وَنَا الْمُوَسِّعُونَ ﴿وَالْأَرْضَ فَرَقْنَاهَا فَيَعْمَلُونَ﴾**

(1) البقرة : من الآية 87 .

(2) النحل : من الآية 5 .

(3) ينظر: الكتاب: 42/1 - 43 ، شرح الكافية في النحو : 176/1 ، شرح الأشموني : 187/1 .

(4) شرح ابن عقل : 131/2 .

(5) ينظر : شرح ابن عقل : 131/2 ، شرح التصريح على التوضيح : 1/297 ، همع الهوامع : 114/2 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 131/2 ، 131/1 ، 297/1 ، 114/2 .

(7) ينظر : شرح ابن عقل : 131/2 .

(8) ينظر : المصدر نفسه : 131/2 .

(9) القراءة : الآية 40 .

(10) ينظر : الكشاف : 131/1 ، التحرير والتورير : 1/454 .

**الْمَهْدُونَ**<sup>(١)</sup> فتقدُّم المفعول وذكر ضميره في كل من الجملتين هو أوكد في الاختصاص من مجرد التقديم، ونعني بهذا الاختصاص أن الله سبحانه هو الذي بنى السماء وفرش الأرض دون سواه.

أما ما ذهب إليه بعض النحاة المحدثين من أن هذه الصيغة لا تقييد تخصيصاً ولا توكيداً، بل هو أسلوب يفيد العناية والاهتمام، لأنه ليست دلالة (خالداً أكرمت) دلالة (خالداً أكرمنه) فدلالة الجملة الأولى خصصته بالكرم، وأما الجملة الأخرى فتفيد إكرام خالد لا تخصيصه بالإكرام؛ وقد قدمته للعنابة<sup>(٢)</sup>، ثم جاؤوا بشواهد أخرى أنكروا فيها التخصيص، فقالوا: (( وهل في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دُفَءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا أَتَكُونُ ﴾<sup>(٣)</sup> قوله: ﴿وَلَوْلَا مَأْتَنَا حَكِيمًا عَلَيْهَا ﴾<sup>(٤)</sup> تخصيص))<sup>(٥)</sup>.

فما ذهب إليه هؤلاء تعارضه بعض الأمور.

- منها، ما ذكرناه آنفاً من شواهد، فإن فيها تأكيد الاختصاص.

- ومنها، أن في مذهبهم نفياً لقيمة ذكر الضمير؛ لأن العناية لا تتحقق بذكره فحسب، بل تتحقق بمجرد التقديم أيضاً بحسب طبيعة الدلالة والسياق.

- ومنها كذلك، أن ما ذكروه من شواهد أنكروا فيها الاختصاص يمكن أن يتحقق فيها قياساً على القصر الإضافي الذي لا يعني به أن المقصور لا يتتجاوز المقصور عليه، بل يتتجاوزه إلى غيره، وإنما وقع بصيغة القصر مبالغة وتوكيداً.

وأعني بذلك أن اجتماع التقديم وذكر الضمير في الآيتين قد يفيد العناية والاختصاص، بناءً على أن الله عز وجل هو الذي خلق الأنعام، وهو الذي أتى الحكم والعلم لنبيه لوط، ولكن لا على أنه عز وجل لم يتتجاوز هذا الخلق والعطاء، بل يتتجاوزهما، وإنما ذكر ذلك بهذه الصيغة تأكيداً وتتباهياً للذهن عليه.

ولا أعني بذلك رفض ما في هذا التقديم من عناية واهتمام، بل هو يفيد ذلك - ولا شك - ويفيد الاهتمام أيضاً، وهذه هي المزية التي تمنحها البنية النحوية في القرآن الكريم، فإن أسلوباً واحداً فيه كـ(التقديم) مثلاً يكون وراءه المعنى الكثير، ومما أفاد العناية بتأكيد أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالْفَرَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ ﴾<sup>(٦)</sup> فقد قيل إن في هذا التقديم مراعاة لننسق واحد في الكلام<sup>(٧)</sup>، إذ إن هذه الآية سبقت بيآيات

تضمنت مثل هذا التقديم، نحو قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقْرٍ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾<sup>(٨)</sup>.

ولكني أرى مع تلك المراعاة العناية والاهتمام بتوكيد، فإن تقدير القمر منازل هو محظوظ أنظار الناس؛ لما له من شأن عندهم عبادةً وحياةً، فتقدُّم ذكره عناية واهتمام، وأعيد ذكره بضميره لتؤكد تلك العناية والاهتمام.

وتجرد الإشارة أخيراً، إلى أن من البيانيين من أشار إلى غرض التوكيد والتخصيص في هذه البنية، ولكن ليس كما ذكرنا، بل هو قائم على تأثر بالمذهب البصري، وزيادة فيه، فإذا أوجب أول تلك النحاة تقدم الفعل المحذوف على معموله فإن البيانيين أجازوا تقدير الفعل في موضعين: الموضع الأول قبل الاسم، والموضع الآخر بعده<sup>(٩)</sup>؛ ليثبتوا بذلك غرض التوكيد في الأولى - أي إذا قدر المحذوف قبل الاسم -

(١) الذاريات : 47 ، 48 .

(٢) ينظر : معاني النحو : 554/2 .

(٣) النحل : 5 .

(٤) الأبياء : الآية 74 .

(٥) معاني النحو : 554/2 .

(٦) پس : 39 .

(٧) ينظر : المثل السائر : 2 / 41 .

(٨) پس : 38 .

(٩) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ( المعاني والبيان والبديع )، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن أبي محمد عبد الرحمن التزويني، ص 85، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط 1405هـ - 1985م .

والخصيص في الأخرى، أي إذا قدر بعده ، ولكنني لا أرى ذلك التقدير ومعناه صوابا، فهم يتصرفون في موضع فعل لا يبدو أبداً، فمن أين الدليل على تقديميه وتأخيره؟، ثم إن تلك الأحكام من توكيد وخصوص تكمن خاصعة للصنعة النحوية المفترضة من دون النظر في الدلالة والبيان، أو مراعاة غاية المتكلم في نفسه وغرضه من الكلام .

### تقديم المفعول الثاني على الأول :

يتضح من هذا التقديم قيامه على أساس من الرتب النحوية للمفعاعيل، إذ لا يمكن القول بتقديم مفعول على مفعول من دون اعتماد على مذهب النحاة في ترتيب موضع كل منها، بناء على ما اعتمدوه في ذلك من أساس، فقد نظر النحاة فيما تعدد من مفاعيل، فوجدوا أن منها ما كان أصله مبتدأ وخبرا، وإنما تحولوا إلى مفعولين بحكم دخول الأفعال الناسخة عليها كـ(ظن وأخواتها)<sup>(1)</sup>، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ بِرَءُونَهُ﴾

**بعيداً**<sup>(2)</sup>، فأصل المفعولين مبتدأ وخبر، ولكنهما صارا مفعولين بحكم الفعل الداخل عليهما .

وذلك وجدوا في قسم آخر ، أن أحد المفعولين هو فاعل دلاليا<sup>(3)</sup> لأن يكون هو القائم بالفعل، نحو قولنا: (ألبست زيدا ثوبا)، فإن (زيدا) وإن كان مفعولا لفظا غير أنه فاعل دلالة؛ لأنه هو الابس<sup>(4)</sup>، ويمكن القول، إن من هذه المفاعيل ما كان أصلها فاعلا لفظا ودلالة؛ لأن أصل الجملة هو (ليس زيد الثوب) فـ(زيد) هو الفاعل، وإنما صار إلى المفعول لفظا؛ لدخول همزة النقل على فعله، فجعلته متعديا إلى اثنين أحدهما هو ذلك الفاعل، ومن هنا يتبيّن أن لترتيب المفاعيل أساسا يقوم عليه، وهو أن الرتبة المقدمة تعطي السايب بحسب ما كان عليه أصلا، فالمفعول الذي أصله مبتدأ تكون رتبته التقديم، والمفعول الذي هو فاعل دلالة تكون رتبته التقديم أيضا .

هذا هو الأصل، ولكن يجوز مجيء الكلام خلافا له إذا لم يكن ثمة مانع فيه، ولا شك في أن لذلك غرضا في الدلالة، فإنه لا يستوي التقديم وعدمه في الكلام، فما جاء على القسم الأول - أي ما كان أصل المفعولين

مبتدأ وخبرا - قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ لِلْجِنِّ﴾<sup>(5)</sup>، فالفاظ الجلال (الله) في موضع المفعول الثاني على أحد الوجه، وقد تقدم على المفعول الأول (شركاء) والذي يتبع سر ذلك وغاياته يجد فائدة لا تتحقق فيما لو جاء المفعول الثاني على أصله من التأخير، ففائدة هذا التقديم هي الزيادة في التوبيخ والسعادة في الإنكار على من اتّخذ مع الله شريكا، سواء أكان الشريك جنأ أم غيره، فيفيد الكلام إنكار الشرك مطلقا، بخلاف ما لو أخر فإن الكلام لا يفيد حينها سوى الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله، ولا يفيد أيضا إنكارا على اتخاذ غير الجن شركاء .

وقيل - على وجه آخر - إن المفعولين هما (شركاء الجن) وقد تقدم ثانيهما على الأول أيضا، وفائدة هذا التقديم مشابهة لفائدة الوجه المذكور آنفا، إذ قال صاحب الإيضاح: (وفائد التقديم استظام أن يتّخذ الله شريكا - ملكا كان أو جنبا أو غيرهما - ولذلك قدم اسم الله على الشركاء، ولو لم يبين الكلام على التقديم،

وقيل: ( يجعلوا الجن شركاء لله ) لم يف إلا إنكار جعل الجن شركاء<sup>(6)</sup>). وأيا كان المفعولان فقد حصل بتقديم ثانيهما على أولهما فوائد عدّة، من توبيخ وإنكار ونهي عن اتخاذ شريك مع الله أبدا .

(1) ينظر : الجامع الصغير في النحو، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: د. أحمد محمود الهرمي، ص90، مكتبة الخانجي - القاهرة ، 1400هـ - 1980م .

(2) المعارض : 6 .

(3) ينظر : الجامع الصغير في النحو : 90 ، شرح ابن عقيل : 153/2 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 90 ، 154/2 .

(5) الأباء : الآية 100 .

(6) الإيضاح في علوم البلاغة : 89 .

ومن القسم الآخر - أي كون المفعول الأول فاعلا في الدلالة - ما جاء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْتَنَا الْكِتَبَ الَّتِي أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادَنَا﴾<sup>(1)</sup>، فقد تقدم (الكتاب) - وهو المفعول الثاني - على (الذين اصطفينا) - وهو المفعول الأول - تناسبا مع السياق؛ لأن مدار الحديث منصب عليه إذ سُبقت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْجَسْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَبِ هُوَ أَحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا يَنْهَا يَدِيهِ﴾<sup>(2)</sup> فناسب ذلك تقديم (الكتاب) في الآية بعدها، وفي هذا يقول ابن عاشور: ((وكان مقتضى الظاهر أن يكون أحد المفعولين الذي هو الآخر في المعنى هو المفعول الأول والآخر ثانيا، وإنما خولف هنا فقُم المفعول الثاني لأنمن اللبس قصدًا للاهتمام بالكتاب الممعطى))<sup>(3)</sup>، ثم هو تقديم يفيد الاختصاص أيضا، فالدلالة هي أننا خصصنا بهذا الفضل العظيم - وهو القرآن الكريم - أمّة محمد عليه الصلاة والسلام من دون سائر الأمم، ولعل تفسير (الذين اصطفينا) بأنهم محمد عليه الصلاة والسلام والصحابة والتابعون والمؤمنون إلى يوم القيمة<sup>(4)</sup> يزيد في ذلك الاختصاص، بمعنى أنه لم يكن كتاب من بعده يورث لقوم آخرين، ولذلك أتى المفعولان على أصلهما في آية أخرى هي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَنَا مُؤْمِنَ الْهُدَىٰ وَأَرْتَنَا بِإِسْكُونِ الْكِتَبِ﴾<sup>(5)</sup>؛ لأن عدم تلك المسوغات فيها.

#### تقديم الحال :

لقد أجاز النحاة تقديم الحال على العامل فيها، وعلى صاحبها أيضا، ووضعوا لذلك قاعدة نحوية تنص على أن العامل في الحال إن كان فعلا متصرفًا جاز تقديمها وتأخيرها على صاحبها أو العامل فيها، فنقول: ( جاء زيد راكبا، وجاء راكبا زيد، وراكبا جاء زيد)<sup>(6)</sup> ثم إن لهذه القاعدة ما يساندها من أقوى دعائم النحو واللغة وهو القرآن الكريم والشعر العربي التقديم. أما ما ذهب إليه بعض المحدثين من استهجان تصرف النحاة في تقديم الحال، وعده ضربا من الفوضى التي لا تقبلها لغة منتظمة، وأنه لم يرد في القرآن الكريم<sup>(7)</sup> فمردود بما ذهب إليه أمّة النحاة وقدماهُم، وأن قاعتهم لم تكن بدعا، بل هي مبنية على أشهر الكلام العربي الفصيح، وهو القرآن الكريم. وإذا ثبت هذا، فلا شك في أنه يؤدي معاني ودلالات ترتبط بطبيعة الدلالة والسياق ، فمن المعاني التي يؤديها تقديم الحال على العامل فيها هي العناية والاهتمام نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿خَشَعَ أَبْصَرُهُ بِعَرْجُونَ مِنَ الْأَجْمَادِ كَمِنْهُ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾<sup>(8)</sup> فتقديم الحال هنا ليس لمجرد الجواز فحسب، بل هو تقديم يؤكد حاسة الإبصار قبل كل شيء؛ لأنها أولى الحواس تأثرا بالأمور، ف ((ذلة الذليل وعزّة العزيز تظهران في عيونهما))<sup>(9)</sup> أكثر من الجوارح والحواس الأخرى . ومن هنا، فإن هذا التقديم أعطى المشركين صورة الخاسرين والخائبين ، أكثر ما يبرز فيها هو خشوع الأ بصار وذلتها .

(1) فاطر : الآية 32 .

(2) فاطر : الآية 31 .

(3) ينظر : التحرير والتورير : 311 / 22 .

(4) ينظر : الكشاف : 484/3 .

(5) غافر : من الآية 53 .

(6) ينظر: المقتصب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ج4، ص168-169 ، عالم الكتب بيروت، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковفيين، أبو البركات الأنباري ، تحقيق: الشیخ محمد محی الدين عبد الحميد، 251/1 ، دار الفكر ، بيروت — لبنان .

(7) ينظر : من أسرار اللغة : 335-334 .

(8) القرآن : 7 .

(9) الكشاف : 344/4 ، وينظر : البحر المحيط : 174/8 .

ومن الدلالات التي يفيدها تقدم الحال على صاحبها هي (العناية والاهتمام) أيضا نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَانَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ بِشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾<sup>(1)</sup>، فـ(كافـة) حال، صاحبها هو (الناس) وقد تقدمت عليهـ، لإفـادة العـناـيةـ والـاهـتمـامـ<sup>(2)</sup>، فضـلا عنـ المـبالغـةـ وـالتـأكـيدـ، بـمعـنىـ أـنهـ إـرـسـالـ لـلـنـاسـ كـافـةـ منـ دونـ تـميـيزـ أوـ استـثنـاءـ.

وتجير بالذكر هنا، أن تقديم الحال على صاحبها المجرور موضع خلاف بين النحاة، فقد منعه البصريون وأكثرون الكوفيين، في حين أجازه بعض النحاة كabin مالك، وأبى علي الفارسي وأبى الفتح عثمان ابن جنى، وبعض المغاربة، فذهبوا إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي مطلقاً، مستدلين بالآية المذكورة آفأ، إذ يرون أن الحال تقدمت على صاحبها المجرور<sup>(3)</sup>.  
وأما المانعون، فتأولوا للحال صاحبا غير الذي هي عليه، ليضعوا بنية الآية على وفق مذهبهم، إذ قالوا:  
إن صاحب هذه الحال هو (الكاف) في (أرسلناك)<sup>(4)</sup>.

ولكن الحق مع المجوزين؛ لأن هذا المنع والتأويل تكفل، لا موجب له ولا بيان، بل هو إخلال بالدلالة المرادفة، فدلالة الآية هي: إنما أرسلناك للناس عموماً، وهناك قرينة تدل عليه، هي ما وقع من استدرراك بقوله (ولكن أكثر الناس لا يعلمون)، أما تأويلهم، فلا يؤدي هذه الدلالة أبداً، بل يدل على أن الإرسال هو لكتف الناس من دون الإشارة إلى عموم أو خصوص.

**تقديم الظرف أو الجار وال مجرور :**

وكذلك يجوز تقديم (الجار والمحرر) على الرتب التي تسبقه من فعل وفاعل ومفعول ولا شك في أن هذا التقديم يحقق أغراضاً في الدلالة كـ(العناية والاهتمام أو الاختصاص).

فمن تقديم الظرف على الفعل لضرب من العناية والاهتمام ما جاء في قوله تعالى: **﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى**  
**الَّذِينَ كَتَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجْهُهُمْ مُسَوَّدَةٌ﴾**<sup>(5)</sup> فتقديم الظرف (يوم القيمة) على الفعل (ترى) جاء لضرب من العناية والاهتمام<sup>(6)</sup>، وذلك لما يكون فيه من خطب عظيم.

ومن تقديمها على الفاعل للغرض نفسه ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَجْمِعُ بَيْنَنَا رِبُّنَا نَرْ فَتَحُ بَيْنَنَا الْحَقَّ وَهُوَ الْفَتَحُ الْأَكْبَرُ﴾<sup>(7)</sup>، فقد تقدم الطرف (بيننا) على الفاعل (ربنا) عنابة واهتمامًا، إذ إن الحديث منصب عليه، فقد سبقت هذه الآية الكريمة بالكلام على محاورة المشركين نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا تُشْفِعُونَ عَمَّا أَبْرَمْنَا وَلَا شُعُلْ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(8)</sup>.

اما تقديم الجار وال مجرور على الفعل فيفيد الاختصاص كثيرا، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ مُتَمَّمٌ أَوْ قُطُّلْتُمْ لَإِلَّا لَهُ مُخْسِرُونَ ﴾<sup>(9)</sup> بدلالة أن الحشر يكون إلى الله اختصاصا من دون سواه، ومنه أيضا قوله تعالى:

. 28 : سپا (1)

(2) تفسير الجلالين ، جلال الدين محمد بن أحمد المحملي وجلال الدين عبد الرحمن بن أبو بكر السيوطي، ص569 ، دار الحديث القاهرة

<sup>3)</sup> ينظر: شرح ابن عقيل: 264/2.

الفرايد الجديدة : 441/1 (4)

الزمر : 60

(٦) ينظر : الأقصى ، الْقَرِيبُ ، مَدْحُودٌ

سما (7)

سیا : 25

(9) آل عمر ان : من الآية 158

卷之三

(٦) ينظر : الأقصى القريب، محمد بن أحمد التنوخي، ص ٥٤ ، مطبعة السعادة ، ط ١٣٢٧ هـ .

سما (7)

سیا : 25

(9) آں عمر از مز

卷之三

**وَعَلَى اللَّهِ فَلْتَوَّلُ الْمُؤْمِنُونَ** <sup>(1)</sup> فتقديم الجار وال مجرور (على الله) على الفعل جاء ((ليخص المؤمنون ربهم بالتوكل والتقويض إليه ، لعلمهم أنه لا ناصر سواه ، ولأن إيمانهم يوجب ذلك ويفتضي به))<sup>(2)</sup> .

وقد يكون للتقديم غرض التناسب مع السياق، نحو ما جاء في قوله تعالى: **قَالَ قَدْ وَعَ عَيْتَكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ**

**رِجْسٌ وَعَصَبٌ أَنْجَدِلُونِي فِي أَسْمَاءٍ سَمِيتُهَا أَنْتَ وَابْنَكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَنِ** <sup>(3)</sup> ، فموطن الشاهد هو تقدم جارين ومحورين على الفاعل في قوله: (قد وقع عليكم من ربكم رجس وغضب) وذلك بحسب الأهمية ومناسبة السياق، فقد تقدم المتعلق (عليكم)؛ لأنهم طلبو ما يقع عليهم من العذاب قبل هذه الآية فكان هو الأولى بالتقديم، ثم تلا (عليكم) متعلق آخر هو (من ربكم) لأنهم لا يربدون عبادة الله وحده، فأخبر الله تعالى أن الذي سيوقع ذلك هو (ربكم)، وفضلا عن ذلك، فإن تأخير الفاعل (رجس) جاء ليغطف عليه (غضب) ول يكن المتعاطفان محطة وقف ونهاية مطاف، وهو أن الرجس والغضب واقع بهم لا محالة، ولعل هذه الوقفة لا تتحقق فيما لو وقع الكلام على أصله من التقديم والتأخير .

وقد يكون لهذا النمط من التقديم أثر في وضع الدلالة بوضوح وبيان، وذلك إذا كان في البنية فعلان يحتملان أن يكون ذلك المتعلق بهما، وما جاء على ذلك قوله تعالى: **وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ**

**إِيمَانَهُ أَنْقَتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ** <sup>(4)</sup> ، (( فإنه لو أخر (من آل فرعون) عن (يكتم إيمانه) لتوجه أن (من)

<sup>(5)</sup> .

ويكون التقديم أساسا أيضا في وضع العناصر المتلزمة كـ (الصفة والموصوف) بتنابع دون فاصل

بينهما، نحو ما جاء في قوله تعالى: **وَقَعَدْنَاكُمْ فِي الْأَرْضِ أَمْمًا يَتَهَمَّ الْصَّابِرُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ** <sup>(6)</sup>

فقد تقدم الجار وال مجرور (في الأرض) على المفعول الثاني (أمما) ليردف هذا الأخير، بجملة هي صفة له، فيكون بينهما تنابع لا فصل فيه .

(1) آل عمران : من الآية 160 .

(2) الكشاف : 333/1 .

(3) الأعراف : 71 .

(4) غافر : من الآية 28 .

(5) الإيضاح في علوم البلاغة : 118 .

(6) الأعراف : من الآية 168 .

## المبحث الثاني: تقديم ليس على نية التأخير .

تمهيد:

إن ما مر معنا من أشكال التقديم هو على نية التأخير، بمعنى أن الرتبة المقدمة باقية على أصلها النحوى، ولم يتغير من حكمها شيء سوى موضعها في الكلام، أما هذا البحث، فيختص بالتقديم الذي ليس على نية التأخير، بل على أن يكون للفظ المقدم حكم غير ما كان عليه، بمعنى أن الرتبة المقدمة تنقل نحوياً من باب إلى باب ومن إعراب إلى إعراب، إذ تأخذ الحكم النحوى للموضع الذي نقلت إليه، ولقد كان النحاة أول من أشاروا إلى هذه المسألة وبينوا دلالتها التي تخرج إليها<sup>(1)</sup>، ثم اقتبسها الجرجانى؛ لما رأه فيها من صلة بنظريته المهمة بالنحو ومعانيه.

ومهما يكن من أمر، فإن الأساس المعتمد في الوصول إلى هذا الشكل من التقديم شيئاً فشيئاً: أحدهما: هو الدلالة، فإنها قد تستلزم تحديداً للمسند والمسند إليه، وهذا يكون في باب المبتدأ والخبر على وجه الخصوص، ذلك أن لكل من هذين الطرفين وظيفة لا يضططع بتلبيتها إلا هو، فالمبتدأ مسند إليه ومحكم عليه، والخبر مسند ووصف للمبتدأ، فهو محل الفائدة التي يحصل تمام الدلالة بها .  
والآخر: هو تغير الحكم النحوى للاسم المقدم تبعاً لموضعه في الكلام، وهذا يكون في تقدم الاسم على الفعل، سواءً كان ذلك الاسم في الدلالة فاعلاً أم مفعولاً .

ولعل الدليل على ما ذهبنا إليه، هو أن النحاة لم يقولوا بتقديم الفاعل على فعله، ولا بتقديم المفعول على الفعل إن كان حكمه رفعاً، بل جعلوا الاسم في الحالتين مبتدأ<sup>(2)</sup>، وبعبارة أخرى فقد نقل الاسم المقدم من حالة نحوية إلى أخرى، ومن هنا يستتبين أن هذا الشكل من التقديم يكون بين الرتب الآتية: المبتدأ والخبر، الفعل، والفاعل، الفعل والمفعول .

وإنه لمن البديهي أن يكون لذلك الحكم أثر في الدلالة، فالتقديم الذي على نية التأخير له دلالة هي: (الاختصاص أو العناية والاهتمام)، أما هذا التقديم فله دلالة ووظيفة أخرى على مستوى الشكل والمضمون<sup>(3)</sup>، فقد تنتقل الجملة معه من قسم إلى قسم، وينتقل المضمون تبعاً لذلك من حال إلى حال، كالقصد إلى الاسم المقدم أو الثبوت أو تقوية الحكم والتأكيد، ولعل ذلك يتتبّع بالوقوف بشيء من التفصيل على كل من الرتب المذكورة آنفاً .

### أولاً: المبتدأ والخبر .

لم يكن تقديم الخبر باقياً على رتبته دائماً، بل إن منه ما هو كذلك، وإن منه ما يقترن تقديمـه بتغيير في حكمـه النحوـي، إذ ينتقلـ من بـاب إلى بـاب، ومن إـعراب إلى إـعراب، ولا يتحققـ ذلكـ للـخبرـ إلاـ باـشـتمـالـهـ عـلـىـ أـمـرـيـنـ:

الأمر الأول: أن يكونـ الخبرـ مما يـصحـ وـقـوعـهـ مـبـتدـاـ غـيرـ مـخـالـفـ لـأـحـکـامـ الـنـحـوـ وـصـنـعـةـ الإـعـرـابـ،ـ وـذـلـكـ بـأـنـ يكونـ مـعـرـفـةـ،ـ أـوـ لـفـظـاـ مـشـقـاـ مـعـتـمـداـ عـلـىـ نـفـيـ أـوـ اـسـتـفـاهـ<sup>(4)</sup> .

الأمر الآخر: أن يكونـ ذلكـ الحكمـ منـ التقـديـمـ مـاـ تـنـطـلـعـ بـتـلـيـتـهـ فـيـ الـكـلـامـ إـلـاـ هـمـاـ<sup>(5)</sup> .

ولعلـ الأمرـ الأولـ كانـ سـبـباـ فـيـ خـلـافـ بـيـنـ النـحـاـةـ،ـ وـلـاسـيـماـ إـذـاـ كـانـ الـلـفـظـ الـمـشـقـ مـقـدـماـ نـحـوـ قولـناـ:  
(المنطقـ زـيدـ)ـ فـقـدـ ذـهـبـ نـحـاـةـ إـلـىـ أـنـ الـمـشـقـ خـبـرـ<sup>(6)</sup>ـ،ـ وـذـهـبـ آخـرـونـ إـلـىـ أـنـ الـأـسـبـقـ مـبـتدـاـ<sup>(1)</sup>ـ .

(1) ينظر : الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تج، د. مازن المبارك، دار النفائس، ص 136-137، ط 3، 1979م، و المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنده، أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، 1/65، إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، 1386هـ .

(2) ينظر : الكتاب : 81/1 ، شرح الأشموني : 169/1 .

(3) ينظر : النظم في المنظور النحوى والبلاغى ، هدى محمد صالح الحدبى ، رسالة دكتوراه ، ص 99 ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1993م .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 198/1 .

(5) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 168/1 ، همع المواضع : 27/2 .

(6) ينظر : مغني اللبيب : 451/2 .

غير أن عبدالقاهر الجرجاني جعل الأمر الثاني أساساً في التحديد - مع أخذه بالأمر الأول - فجعل اللفظ المشتق خبراً مقدماً، ولكن على نية التقديم، وذلك بأن ينتقل حكمه من باب الخبر إلى باب الابتداء؛ لأن وظيفة المبتدأ هي التي تتحقق فيه هنا، استجابة للدلالة وموافقة اللغة مع واقعها الخارجي العام، يقول الجرجاني في هذا التقديم: ((واعلم أن تقديم الشيء على وجهين : تقديم يقال إنه على نية التأخير ... وتقديم لا على نية التأخير ، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتحعله باباً غير بابه ، وإن عرباً غير إعرابه ، وذلك أن تجيء إلى اسمين ، يتحمل كل واحد منها أن يكون مبتدأ ، ويكون الآخر خبراً له ، فتقصد تارة هذا على ذاك ، وأخرى ذلك على هذا ، ومثال ما تصنفه بـ(زيد) وـ(المنطلق) ، حيث تقول مرة : (زيد المنطلق) ، وأخرى : (المنطلق زيد) فأنت في هذا لم تقدم (المنطلق) على أن يكون متزوكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير ، فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن تنقله عن كونه خيراً إلى كونه مبتدأ ، وكذلك لم تؤخر (زيداً) على أن يكون مبتدأ كما كان ، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خيراً))<sup>(2)</sup>، وبيانه: ((أنك إذا قلت : (زيد المنطلق) فأنت في حديث اطلاق قد كان و عرف السامع كونه ، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو؟ فإذا قلت : (زيد المنطلق) أزلت عنه الشك ، وجعلته يقطع بأنه كان من (زيد) بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز ، وليس كذلك إذا قدمت (المنطلق) فقلت : (المنطلق زيد) بل تكون الدلالة حينئذ على أنك رأيت إنساناً ينطق بالبعد منك فلم تثبت ، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو؟ فقال لك صاحبك : (المنطلق زيد) أي هذا الشخص الذي تراه من بُعدٍ هو زيد .... فمتى رأيت فاعلاً أو صفة من الصفات قد بُدئ به فجعل مبتدأ وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً ، فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خيراً))<sup>(3)</sup>.

فبسبب من اختلاف الغرض والدلالة اختلفت معه مواضع الألفاظ وأحكامها، وهذا دليل على أن النحو برتبه دلالات تتفق والواقع الخارجي أو الاجتماعي العام.

ومن دواعي هذا الحكم أيضاً - كما ذكرنا - هو كون المشتق معتنداً على نفي أو استفهام، فهو في الأصل خبر لكونه مشتقاً، ولكن اختلف النهاية فيه لتقديره، إذ ذهب بعضهم إلى أنه خبر مقدم<sup>(4)</sup>، وذهب آخرون إلى أنه مبتدأ، والاسم بعده مرتفع به سد مسد الخبر<sup>(5)</sup>.

ولعل أصحاب الرأي الأول نظروا إلى أن المشتق محل الفائدة لاجتماع دلالة الذات والصفة به، وتلك هي دلالة الخبر يوجه عام.

وأما أصحاب الرأي الآخر، فنظروا إلى أصله رتبة وعملاً، فأصله هو الفعل، وحق الفعل أن يكون مقدماً، وحق الضمير أن يكون مرتفعاً به.

وما دام الأمر يحمل الحكمين، فإن للدلالة أثراً في اختيار أحدهما، بمعنى أن يكون تقديم المشتق أخذ حكم اللفظ الذي وقع فيه، وهو الابتداء.

وببيان ذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَأَغْبَبَ أَنَّ عَنِ الْهَقِيقَيْتَابَرِهِمَ﴾<sup>(6)</sup> إذ وقع اللفظ المشتق (راغب) مقدماً معتنداً على استفهام فاحتمل الحكمين: خبراً مقدماً، أو مبتدأ، وأما الدلالة فختلفة أيضاً تبعاً لاختلاف الحكمين، إذ تكون الدلالة على الحكم الأول هي العناية والإهتمام نحو ما ذكره بعض البلاغيين؛ ((لأنه كان أهم عنده، وهو عنده أعني، وفيه ضرب من التعجب والإنتكار لرغبة عن آهته، وأن آهته ما ينبغي أن يرحب عنها))<sup>(7)</sup> وقد ذكر بعضهم أيضاً أن الغرض هو (الاختصاص)<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر : شرح المفصل : 99/1 .

(2) دلائل الإعجاز : 137 – 138 .

(3) المصدر نفسه : 203 .

(4) ينظر : مغني اللبيب : 2 .

(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 198/1 .

(6) مريم : 46 .

(7) الكشاف : 20/3 ، وينظر : الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، ضياء الدين بن الأنباري الجزري، تحقيق: د. مصطفى جواد ود. جميل سعيد، ص 110، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1975 م.

وأما الحكم الثاني، فلأكثر ما تشير إليه الدلالة هو استفهام عن استمرار رغبة إبراهيم عن آلهة أبيه وإنكارها عليه - وذلك من حيث دلالة الفعل على التجدد والحدث، ودلالة الاسم على الاستمرار - ولديه ذلك، قوله تعالى بعد هذه الجملة على لسان آزر: **لَئِنْ لَّرَأَتْنَاهُ لَأَرْجُنَكَ وَأَهْجُرُنَّ مَلِكًا** فهو يدل على استمرار الرغبة أيضا.

وإذن، وهذا الحكم - في تقديرني - أقرب إلى الصواب لتأييده بالدلالة والسيق، بخلاف الحكم الأول، فلا دليل عليه من الدلالة سوى العناية والاهتمام أو الاختصاص - كما ذكروا - ولا أراها متحققة هنا بنحو دقيق.

### ثانياً. الفعل والفاعل:

لقد استقر في نظر النحاة أن الفعل هو الحدث، وأن الفاعل هو القائم به، فصار الطرفان جزأين لكلمة واحدة تبعاً لتلك العلاقة بينهما، واستقر عندم أيضاً أن الفعل هو العامل في فاعله وأنه أنسد إليه، ولذا حكم جمهورهم على الفاعل بالتأخر عن فعله ولم يجزروا تقادمه عليه<sup>(2)</sup>، وهذا شرط وضعوه في حدتهم إياه إذ قالوا: ((هو الاسم المستد إليه فعل تمام مقدم غير مصوب للمفعول أو جار مجراه))<sup>(3)</sup>، أو ((هو ما قدم الفعل التام أو شبيه بالأصلة وأنسد إليه على جهة قياسه أو وقوعه منه))<sup>(4)</sup>.

فالأساس إذن هو أن يسبق الفعل فاعله، وإذا وقع في القول ما ظاهره غير ذلك فهو عند جمهور النحاة انتقال من حكم إلى حكم ومن باب إلى باب، إذ ليس هو تقديرنا على نية التأخير، بل هو تقدير يستلزم نقل حكمه من باب الفاعل إلى باب الابتداء<sup>(5)</sup>، ولكن الكوفيين خالفاً هذا الحكم، إذ إنهم يجزرون في الفاعل التقديم مع بقاء حكمه الذي كان عليه.

ولكن الحق مع جمهور النحاة ، ولهم في ذلك دليلاً آخران : الدليل الأول، صناعي، يتمثل في ظهور الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل حال كون الاسم المتقدم بصيغة المثنى أو المجموع، نحو قولنا: (الزيدان يضربان، والزيدون يضربون) ولا يجوز مجيء الفعل من دون هذا الضمير فثبت أنه هو الفاعل ليس غيره.

وفضلاً عن ذلك، فإن دخول فعل ناسخ على الاسم المتقدم يتحقق كونه مبتدأ، ويوجب في الوقت نفسه تقدير فاعل لل فعل المذكور؛ وذلك لبقاءه حالياً من اسم يسند إليه، نحو قولنا: (زيد قام) فلو احتمل كون (زيد) فاعلاً، فإن هذا الحكم يزول بدخول فعل ناسخ عليه فتفقد مثلاً: (ظننت زيداً قاماً) فيكون (زيد) معمولاً - (ظننت) كما هو الشأن في أي ابتداء .

الدليل الآخر، معنوي، يتمثل في صلة الاسم المتقدم بالابتداء، فهو وإن كان فاعلاً في الدلالة، غير أن صلته بالابتداء تكون هي الأساس من حيث ذكره أولاً وبناء الفعل عليه، فصار قولنا: (زيد انطلق) موافقاً لقولنا: (زيد المنطلق)؛ لأن (زيداً) في كلتا العبارتين مثبت له الدلالة وهي مدار الحديث، وأن الفعل أو المشتق مثبت به الدلالة، وتلك هي وظيفة المبتدأ والخبر بوجه عام<sup>(6)</sup> .

(1) البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، 3 / 236 ، دار الفكر - بيروت ، ط/3/1400 هـ - 1980 م.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ج 1، ص327، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية - بغداد، 1982م، أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ص79-87 ، مطبوعات المجمع العربي العلمي - دمشق، 1957م .

(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفقيه ابن مالك، الحسن بن القاسم المعروف بابن أم قاسم ، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، 2 / 3 ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط/1، وينظر: المفصل في علم العربية : 51/1 .

(4) شرح الحدود النحوية، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، تحقيق: د. زكي فهمي الألوسي، ص94 .

(5) ينظر : المقتصد: 128/4 ، الأصول في النحو: 72/1 - 73 ، شرح المفصل: 74/1 ، تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد كامل برकات، ص75 - 76 ، دار الكتاب العربي - القاهرة ، 1387هـ-1967م و شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاني، 1/ 412 ، دار الندوة - بيروت ، ط/1406 هـ - 1986 م .

(6) ينظر : دلائل الإعجاز : 125 .

وهناك دليل في الدلالة أيضاً، وهو أن علاقة الاسم بالفعل مؤخراً، تختلف عما عليه مقدماً، فإنه في الحال الأولى يكون اتصاف الاسم بالفعل اتصافاً متعددًا، بخلاف الحال الأخرى، فإن الاتصال به يكون ثابتاً.

وهذا إنما يؤكد أن التمييز بين الرتبتين ليس لصنعة النحو فحسب، بل هو من طرق الحصول على الدلالة أيضاً، ثم إن التمييز بين الرتبتين مع اتفاقهما في حكم الإسناد، إذ كلاهما مسند إليه، يجعل للرتب النحوية وظيفة خاصة لا تكون بدونها، وفي ذلك رد على من حاول الاستغناء عن تلك الرتب مكتفياً بنظرية الإسناد.

ومهما يكن من أمر، فإن ذلك التمييز يتبعه تمييز آخر على مستوى البنية والدلالة، فالفاعل مع فعله يكونان جملة فعلية، بخلاف تقدمه، وانتقال حكمه إلى الابتداء، فإنه يكون مع خبره جملة اسمية اعتماداً على المذهب الذي يميز بين الجملتين بالنظر إلى ما يتضمنهما من أقسام الكلام<sup>(1)</sup>.

على أننا في ذلك لا نزع عن الجملة الاسمية واحدة في صيغتها ودلالتها، بل لها صيغتان، فأما الأولى، فيكون طرفاها اسمين، وأما الأخرى، فيكون طرفاها مختفين، إذ مبتدؤها اسم وخبرها فعل، وقد اصطلاح النحو على الصيغة الأولى بـ(ذات الوجه) وعلى الأخرى بـ(ذات الوجهين)<sup>(2)</sup>.

وكذلك تختلف الجملة في دلالتها تبعاً لاختلافها بين الصيغتين، فإذا دلت الجملة الاسمية على ثبوت الحكم بين المسند والمستند إليه<sup>(3)</sup>، وإذا دلت الجملة الفعلية على التجدد إن كان مسندها فعلاً مضارعاً، وعلى التحقيق إن كان مسندها فعلاً مضارياً<sup>(4)</sup>، فإن الجملة التي نحن بصددها قد أخذت دلالتها من كليتا الجملتين، فهي تدل على الثبوت من جهة اسميتها، وتدل كذلك على التجدد أو التحقيق من جهة فعليتها.

فالتبين الدلالي - إذن - متحقق من خلال تبادل الجمل في أقسامها وصيغة إسنادها وما يتضمنه من كلمات، ولذا صار لزاماً تبيين اختلاف الدلالة؛ لترى سبب التقديم وتغيير الحكم النحووي من حال إلى حال.

فالفرق - مثلاً - بين قولنا في الجملة الفعلية: (سافر زيد) أو (يسافر زيد) وقولنا في الجملة الاسمية: (زيد سافر أو يسافر) هو أن قولنا في الجملة الأولى يدل على التحقيق أو التجدد بحسب اختلاف زمان فعلها، وأن قولنا في الجملة الثانية يدل على الثبوت، وفضلاً عن هذا وذاك، فإن فرقاً آخر يوجد بين الجملتين، فالجملة الفعلية لا يدل القول فيها على أكثر من سفره، بخلاف الجملة الاسمية، فإن القول فيها ذو دلالة على تنبية السامع على زيد نفسه أولاً، وأنه سافر ثانية، وكان السفر كان بعيد الوقوع منه لسبب من الأسباب أو كان غير مظنون، فترتيد أن تقول إنه حدث فعل، ولذلك تقدم الاسم المرفوع على الفعل، وتجعله متبدأ الكلام ليكون هو الأساس<sup>(5)</sup>.

ويمكننا أن نتابع ذلك التمييز الدلالي لنفرق بين شكلين للجملة الاسمية ذات الوجه وذات الوجهين في نحو قولنا: (زيد مسافر) و(زيد يسافر)، إذ ليست الدلالة بينهما سواء، فالجملة الأولى ذات غرض واضح في الثبوت، وأما الجملة الأخرى فقد جرى تغيير فيها، إذ قدم الاسم على الفعل، مما جعلها تضم في ركيتها كلاً من الجملتين الاسمية والفعلية، فهي اسمية من حيث صدرها، وفعلية من حيث خبرها.

وعوداً على بدء يمكن القول، إن هذه الجملة أخذت دلالتها من دلالة كل من الجملتين، فهي دلالة مشتركة بين التجدد والثبوت، بمعنى أن إسناد السفر إلى زيد هنا محکوم عليه بالثبوت المتجدد، أي ثبوت بتأكيد واستمرار، بخلاف ما لو قلنا: (يسافر زيد) فإنه لا يدل سوى على التجدد أو الحال بحسب طبيعة السياق.

وقریب من غرض الثبوت غرض (القصد إلى الفاعل) الذي ذكره الحرجناني في قوله: ((إذا قلت فلان قد فعل، وأنا فعلت، وأنت فعلت اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل))<sup>(6)</sup>، فقد خرج التركيب على الأصل في الترتيب لهدف (التركيز على الفاعل) أو (القصد إليه) فأخرجه من موقعه وقدمه إلى ما اصطلاح على تسميته بـ(بورة الدلالة)<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر : مغني اللبيب : 376/2 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 382/2 .

(3) ينظر : دلائل الإعجاز : 159 ، الإيضاح في علوم البلاغة : 99 .

(4) الفعل زمانه وأبياته، د. إبراهيم السامرائي ، ص 204 – 205 ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط/3 1403 هـ - 1983 م .

(5) ينظر : تجديد النحو، د. شوقي ضيف ، ص 254 ، دار المعرفة – القاهرة ، 1982 م .

(6) دلائل الإعجاز : 156 .

(7) في اللسانيات (الأصوات والبنية والتركيب والدلالة)، د. محمد سعيد أحيدود. علي حسن مزان، ص 134، ط1، 2006م،

دار شمعون الثقافة للطباعة والتوزيع – ليبيا .

ومن الأغراض أيضاً غرض (التخصيص)، وقد ذكره عبدالقاهر الجرجاني أيضاً بقوله: ((أن تقول: أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه، تزيد أن تدعى الانفراد بذلك، والاستبداد به، وتزيل الانتباه فيه، وترد على من زعم أن ذلك كان من غيرك، أو أن غيرك قد كتب فيه كما كتبت)).<sup>(1)</sup>

ومما جاء على ذلك كله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَائِرَةٍ مِّنْ مَّا أَعْشَى﴾<sup>(2)</sup> فهذه البنية النحوية القائمة على بناء الفعل على الاسم ذات دلالات معنوية عدة ، منها: إثبات الخلق الله تعالى على سبيل التحقيق، لما دل عليه الفعل الماضي (خلق) الواقع في جملة الإخبار ، ومنها أيضاً (القصد إلى الفاعل) في الدلالة، وتخصيص ذلك الخلق له على سبيل التخصيص، وذلك من خلال ذكر لفظ الجلالة أولاً، ومن ثم بناء الفعل عليه، ومن ذلك أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرَوُ مَنْ يَشَاءُ فِي تُرْكِ حَسَابٍ﴾<sup>(3)</sup> فهذه البنية متشابهة مع بنية الآية السابقة إلا من وقوع الفعل فيها، إذ كان هناك ماضياً وهو هنا مضارعاً؛ لتدل البنية به على الثبوت والتجدد في الوقت نفسه، فالثبتوث يأتي من دلالة الجملة الاسمية إذ ذكر الاسم أولاً، وأما التجدد فيأتي من دلالة الفعل المضارع عليه، فالدلالة المقصود هي أن الرزق ثابت من الله ومتجدد منه أبداً .

ومن المفارقات في استخدام الجمل بين الفعلية والاسمية ما جاء في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِبَيْنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ إِنْ قَبْلَكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكْمٌ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْأَشْهَادَ أَنْ يُعَلِّمُوا مِنْ أَعْظَمَا﴾<sup>(4)</sup> يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُعَلِّمَ عَنْكُمْ وَخُلُقَ الْإِسْكَنْ ضَعِيفَـاـ<sup>(5)</sup>، فلم تكن الجمل مختلفة والدلالة سواء في الآيات هنا، بل إن لذلك التباين ما يتبعه من تباين دلالي ومعنى لها، فقد تباينت الجمل بين الاسمية والفعلية في أوائل الآيات مع تكرار فعل واحد معها هو الفعل (يريد)، إذ وقعت الجملة في الآيتين الأولى والثالثة فعلية، في حين وقعت الجملة في الآية الثانية اسمية ؛ ولعل في ذلك توخياً وتوظيفاً للدلالة، إذ إن الدلالة التي تضمنتها هذه الآية هي أشد ما يحتاج إلى الثبوت والتاكيد بتجدد واستمرار، وهي إرادة التوبة على العباد، ولذا تحول لفظ الجلال من كونه فاعلاً إلى باب الابتداء؛ ليكون القصد إليه أولاً، وتتبني الانتباه على ما سيكون الخبر عنه آخر، وما ذاك إلا لإثبات تلك الدلالة من الثبوت بتجدد واستمرار، بمعنى أن إرادة الله التوبة على العباد ثابتة بتاكيد ومتتجدة باستمرار، ولا نزعم أن الدلالة في الآيتين الأخريتين لا تستوجب دلالة الثبوت والتاكيد، بل هي تستوجبها أيضاً، ولكن لشأن التوبة وتعظيمها نزلت البنية النحوية معها مغایرة لما جاورها من بني الآيات؛ تأكيداً وتخصيصاً لها وتبيئها للأذهان عليها .

وقد وضع البلاغيون غرضاً آخر لهذا التغيير والانتقال من باب إلى باب وهو غرض (تفوية الحكم وتأكيده)، وقد علوا لذلك بقولهم: ((أنه لا يؤتى باسم معرى من العوامل إلا بحديث قد نوي إسناده إليه، فإذا قلت: (عبد الله) فقد أشرعت السامع بأنك قد أردت الحديث عنه، فإذا ذكرت الحديث بعده قلت: (قام) أو (قعد) أو نحو ذلك كنت ذاكراً له بعد تأنس به فيقبله القلب قبل المطمئن إليه، وذلك أشد في الثبوت وأنهى للشك، إذ لا يخفى عليك أن إعلامك بالشيء غفلاً عن تقدم التنبية ليس كإعلامك به بعد تقدم التنبية عليه فجرى لذلك مجرى التوكيد في التقرير))<sup>(5)</sup> ومما ضربوه لذلك شاهداً هو قوله<sup>(6)</sup>:

هُمْ يُفْرِشُونَ اللَّبْدَ كُلَّ طَرَأً  
وَاجْرَدْ سَبَاحٌ يَبْدُ المَغَالِبَا

وقد وجهوا لهذا الغرض بقولهم: ((لم يرد أن يدعى لهم هذه الصفة دعوى من يفردهم بها وينص عليهم فيها حتى كأنه يعرض بقوم آخرين، فيبني أن يكونوا أصحابها، هذا محل، وإنما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان

(1) المصدر نفسه : 156 .

(2) النور : من الآية 45 .

(3) القراءة : من الآية 212 .

(4) النساء : 26 ، 27 ، 28 .

(5) ينظر : دلائل الإعجاز : 159 .

(6) نسب البيت إلى (المعدل بن عبد الله الليثي) في ديوان الحماسة برواية التبريزى: 359/1، ونسب إلى (المعدل) فحسب في ديوان الحماسة برواية الجواليفي: 582 .

يمتهنون صهوات الخيل، وأنهم يقتعدون الجياد منها وأن ذلك دأبهم من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم، إلا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم ويعلم بيديا قصده إليهم بما في نفسه من الصفة ليمعنده بذلك من الشك، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم، أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط إليه<sup>(1)</sup>.

ويمكن القول، إن هذا الغرض هو امتداد لغرض الشبه، فهم يعنون بتقوية الحكم وتاكيده شدة الشبه، وقد ذكروا السبب الذي يجعله مفيدة لذلك، وهو الابتداء بالاسم للتبني على ما يدور حوله من كلام<sup>(2)</sup>، بخلاف ما لو أتى الاسم فاعلا، فإنه الحال تلك سيكون جزءاً من عامله، وليس ثمة ما يدل فيه على تبنيه أو تأكيده أو ثبوته.

ويمكننا أن نزيد سبباً آخر في جعل هذا التغيير ذا دلالة على تأكيد الحكم وتقويته، ألا وهو تكرار الاسم مررتين: أولاً هما، بتقييم الاسم على فعله وبناء هذا الأخير عليه، وأخراهما، بذكر ضميره مع ذلك الفعل، سواء أكان الضمير يارزاً أم مستتراً.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا الغرض مهم في توجيه الدلالة، سواء أكان في البنية نفسها أم في تركيبها ضمن السياق العام، ولعل من أهم ذلك هو ورود هذا التقديم في جملة إثبات مسيرة بجملة نفي، فإن الإثبات في مثل هذا تأكيد للنفي وتحقيق ما له من نقض، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ دُرِجُوا مِنْ دُرُجَاتِهِ﴾<sup>(3)</sup> آ.

يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُظْلَمُونَ<sup>(3)</sup>، فجملة الإثبات (وهم يخلقون) تأكيد لجملة النفي (لا يخلقون شيئاً) وإنما تقدم الضمير فيها على الفعل؛ زيادة في تقوية الحكم وإثباته من جهة، وتاكيد للحكم المنفي في الجملة التي سبقته من جهة أخرى ، فإن كون (الأوثان) مخلوقة بتأكيد وإثبات يؤكد عدم خلفها أي شيء .

ومن هنا نفهم سر مجيء الجملة اسمية ، فهي أقوى تأكيداً من الجملة الفعلية من جهة، وإن وقوع ضمير عائد على اسم آخر عنه بعدم خلفه شيئاً - وهو الأوثان - في صدر تلك الجملة يتباهي الأذهان على ما سيخبر عنه ثانية من جهة أخرى .

وقد تكون هذه البنية معطوفة على جملة الحال ؛ لتقوية الحكم الذي تضمنته من جهة، ولتقوية الحكم في السياق العام من جهة أخرى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ قَالُوا إِنَّا وَقَدْ حَلَوْا إِلَيْكُنْ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾<sup>(4)</sup>، فجملة الحال هنا هي قوله: (وقد دخلوا بالكفر) ولكن البنية التي تقدم فيها الضمير على الفعل هي المعطوفة عليها (وهم قد خرروا به)؛ ولعل السبب في ذلك هو تقوية حكم الدلالة الذي تضمنته، فإن خروجهم بالكفر يحتاج إلى قوة تأكيد لتفتي عنهم خروجهم بشيء من الإيمان، وهذا إنما يفيد تقوية حكم مضمون جملة الحال؛ لأن تأكيد خروجهم بالكفر هو تأكيد لدخولهم به، ولذا لم يقع الضمير مقدماً في جملة الحال استغفاء عنه بذكره في الجملة بعدها، وفضلاً عن ذلك، فإن لتأكيد مضمون الجملتين صلة أخرى بالسياق، وهي بيان حقيقة حالهم وتأسيس حكم مناقض لما ادعوه من إيمان في قولهم أولاً، ولا شك في أن هذا الحكم أو البيان يحتاج إلى تقوية وتأكيد .

### ثالثاً. الفعل والمفعول :

لم يكن المفعول به ليلزم حالة واحدة من الإعراب، بل هو يتحول من كونه فضلة إلى كونه عدمة، مما يجعله واحداً من ركني الإسناد في الكلام ، وذلك يكون في موضعين:

الأول: هو إنابة عن الفاعل، فيأخذ حكمه النحوي من الرفع والإسناد .

الآخر: أن يسبق فعله، مقترباً بنقل حكمه النحوي من باب المفعول إلى باب الابتداء .

(1) دلائل الإعجاز : 129-130 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 129 - 130 .

(3) الفرقان : الآية 3 .

(4) المائدة : الآية 61 .

فمن الأول ما جاء في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُعْلَمَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَوِيقًا﴾<sup>(1)</sup>، فأصل الكلام يقدر بقولنا: (خلق الله الإنسان) ولكن حذف الفاعل (لفظ الجاللة) فحل محله المفعول به فصار نائب عنه ومسندا إليه.

ومن الآخر ما جاء في قوله تعالى: ﴿الْزَانِيَةُ وَالْزَانِي فَاجْلِدُو أَكْلَ وَبِعِرْبَتِنَا مَائِةً جَلْدٍ﴾<sup>(2)</sup>، فأصل البنية تقدر بقولنا: (اجلدوا الزانية والزاني)، ولكن الدلالة المراددة فرضت عليها تغييرا في وضع أطراها، إذ ذكر المفعول به أولا وصار عمدة في الكلام بعدهما كان فضلة فيه، فالتفدير: (الزانية والزاني مما أنزلت له هذه السورة وفرضت... ولما كان هذا يستدعي استشراف السامع كان الكلام في قوله: إن أردتم حكمهما فاجلدوا كل واحد منها مائة جلدة)<sup>(3)</sup>.

ولقد كان ابن حني مفصلا هذا التغيير وانتقال الحكم فيه من باب إلى باب على وفق اختلاف الدلالة فقال: ((إن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل كـ(ضرب زيد عمر)) فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا: (ضرب عمرا زيد)، فإن ازدادت عنایتهم به قدموه على الفعل الناصبه فقالوا: (عمرا ضرب زيد) فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة فقالوا: (عمرو ضرب زيد) فجاؤوا به مجينا ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: (عمرو ضرب زيد) فحدثوا ضميره ونوره ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبة به عن صورة الفضلة، وتحاميا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهرا أو مضمرا فقالوا: (ضرب عمرو) فاطرخ ذكر الفاعل البنتة)<sup>(4)</sup>.

وهذا إنما يؤكد أن البحث النحوي لم يذهب في ذلك مذهب الصنعة النحوية فحسب، بل هو مذهب في تحديد طرق الحصول على الدلالة، وليس التركيب مختلفا والدلالة سواء بين قولهم: (ضرب زيد عمر) وقولهم: (عمرو ضربه زيد) وقولهم أيضا: (ضرب عمرو)، فصناعة النحو التي تجعل من الاسم الذي يقع عليه حد الفعل مفعولا في الجملة الأولى، ومبتدأ في الجملة الثانية، وتائب فاعل في الجملة الثالثة ليست تميزا بين رتب النحو فحسب، بل هي تمييز بين رتب الدلالة أيضا.

وفضلا عن ذلك، فإننا إذا عدنا إلى ما فصله ابن حني فسنرى أن مقدار الدلالة يتوقف على مقدار التغيير، فالتغيير الذي لا يصحبه انتقال في الحكم النحوي له دلالة، ولكنها لا ترقى في قوتها إلى ما يقع فيه تغيير مصحوب بانتقال في ذلك الحكم.

غير أن الملاحظ على النحاة هنا - في غالب الأحيان - شغلهم بصنعة النحو من دون البيان، ولا سيما إذا كان هناك تغيير في الحكم النحوي بانتقال المفعول به لفظا وحاما إلى مبتدا الكلام، يقول سيبويه: ((إذا بنيت الفعل على الاسم قلت: (زيد ضربته) فلزمته الهاء، وإنما تزيد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطق) إذا قلت: (عبد الله منطق) فهو في موضع هذا الذي بني على الأول، وارتفاع به فإنما قلت: (عبد الله) فنسبته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء، ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَمَا تَمُودُ فَهَدَيْتُمْ فَاسْتَحْبُوا الْعَمَى عَلَى الْمَهْدَى فَأَخَذْتُمْ صَعْقَةَ الْعَدَابِ أَمْرُنِي بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾<sup>(5)</sup>، وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمير وشغلته به، ولو لا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم تشغله بشيء)<sup>(6)</sup>.

(1) النساء : الآية 28.

(2) النور : من الآية 2.

(3) ينظر : التحرير و التنوير 18 / 145.

(4) المحتسب : 65/1.

(5) فصلت : من الآية 17.

(6) الكتاب : 81/1.

ومن المتغيرات التي جمعت تلك الدلالات كلها ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُسِيحَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ، أَقْرَأَنَا إِلَيْهِ مَرْيَمَ وَرُوحُ مُنْتَهٍ﴾<sup>(1)</sup>، وموضع الشاهد هو قوله: (وكلمته ألقاها) إذ تقدم المفهوم مصحوباً بتغير في حكمه النحوي لانتقاله إلى باب الابتداء، ولذلك دلالات اشتملت عليها هذه البنية من عناية وأهتمام بالمبتدأ واستدعاء الفكر إلى تقي خبره، ونقل الجملة من الفعلية إلى الاسمية لتقييد بذلك الثبوت، فضلاً عن تقوية الحكم وتوكيده في السياق.

ولعل هذه الدالة الأخيرة هي الأهم من تلك الدلالات؛ لأن الغرض من هذا الإخبار هو الرد على ظنون أهل الكتاب في شأن المسيح، ولا بد لذلك الرد – إذن – من تقوية الحكم وتوكيد في الإسناد، فهناك فرق بين قوله تعالى (وكلمته ألقاها) وأن يقال مثلاً (والقى كلمته) وما يعزز من ذلك كله هو اقتران هذه الجملة بجملة متضمنة للقصر والحصر، وهي قوله (إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله) ولا شك في أنها تقييد تقوية الحكم وتوكيد أيضاً.

وإن مما يؤكد أثر التغيير النحوي في الدالة هو إثبات الرفع للاسم المتقدم في حالة اختصار النحاة فيها نصبه في عموم الكلام، ومن ذلك قوله: (اختار النصب إذا كان الفعل طليباً كالأمر نحو قولنا: "زيده اضربه")<sup>(2)</sup>، بيد أنه ورد في القرآن خلاف ذلك نحو قوله تعالى: ﴿الْأَنْعَامُ وَالْأَنْوَافُ فَاجْلِدُوهُمْ كُلَّهُمْ وَجُوَابُهُمْ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ أَنْجَلُوا لَهُمْ كُلَّهُمْ وَجُوَابُهُمْ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ أَنْجَلُوا لَهُمْ كُلَّهُمْ﴾<sup>(3)</sup>، فقد ثبت رفع الاسم المقدم على الفعل الطليبي باتفاق السبعة<sup>(4)</sup>؛ لأن الرفع مقصود هنا في توخي الدالة الدقيقة، فقد نقل هذا الحكم الجملة من الفعلية إلى الاسمية لتقييد ثبوت الحكم وتقويته، ثم إن في هذا الرفع استدعاء للذكر إلى تقيي الخبر بما له من خصوصية الابتداء، بخلاف ما لو أتى منصوباً، فإنه لم يفد حينها غير العناية والاختصاص، وكلاهما غرض غير مقصود هنا.

أما ما ذهب إليه سيبويه من منع كون الخبر قوله: (فاجلدوا) وقدر الخبر بقوله: (فيما يتلى عليكم) بناءً على أن الخبر لا تدخله الفاء، فقد خالفه بعض النحاة والمفسرين، ورأوا أن قوله: (فاجلدوا) هو الخبر لوضوح الدالة به ولسلامة البنية معه من التقدير، فضلاً عن أن هناك قرينة نحوية تعضد ما ذهبوا إليه، هي كون (ال) موصولة مما يجعلها شبيهة باسم الشرط لتضمنها معناه لوروده في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيُنَّهُمْ مِنْ كُمْ فَعَذُّوْهُمْ أَفَلَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾<sup>(5)</sup>، إذ دخلت (الفاء) على الخبر (فأذوهما) لكون مبتدئه اسم موصول، فهما شبيهان بأسلوب الشرط جملة وجواباً<sup>(6)</sup>. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الآية هنا، فإن (الألف واللام) في أولها اسم موصول، وعليه تكون الدالة (التي زنت، والذي زنى فاجلدوا كل واحد منهم).

(1) النساء : من الآية 171 .

(2) أوضح المسالك إلى الفقية ابن مالك ، ابن هشام الأنباري، تحقيق: الشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد، 6/ دار إحياء العلوم ، بيروت لبنان، ط 2 1985 م .

(3) النور : من الآية 2 .

(4) السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى البغدادي، تحقيق: د. شوقي ضيف، ص453، دار المعارف - مصر، ط2/1400 هـ - 1980 م .

(5) النساء : الآية 16 .

(6) معاني القرآن، الأخشن، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين، الورد، 251/1 - 252 ، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985 م، وشواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ص241، ط3، 1403 هـ، عالم الكتب - بيروت، والمغني في النحو، منصور بن فلاح اليمني النحوي، تحقيق: د. عبد الرزاق السعدي، 368/2 دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ط1/1999 م .

## **الفصل الثاني**

### **الهدف والتقدير**

الحذف ظاهرة بارزة في اللغة العربية، نحوا ودلالة، فحسن العبارة في كثير من التراكيب والبني يرجع إلى ما يعمد إليه المتكلم من حذف ما يرشد إليه سياق الكلام أو دلالة الحال، فهو ((بابُ دقيقُ المسلوك)، لطيفٌ المأخذ، عجيبُ الأمر، شيءٌ بالسحر، فإنك ترى به ترُك الذكر أفسحَ من الذكر، والصمت عن الإفاده أزيد للإفاده، وتبدُوك أنطق ما تكون اذا لم تتنطق، وأنتَ ما تكون بياناً إذا لم ثِنْ))<sup>(1)</sup>، وهو ((يؤدي إلى إطلاق معنى المعنى وتوسيعه))<sup>(2)</sup>؛ وذلك لاقتضائه وتوقفه على أمرين:

**الأول: وجود قرينة تدل على المحفوظ، والأخر: وجود المرجح للحذف على الذكر.**

فاما الأمر الأول، فمرجعه إلى علم النحو، إذ لا يصح الحذف أبداً إلا بتوافر القرينة الدالة على المحفوظ، وأما الأمر الآخر، فمرجعه إلى الدلالة، لأن لا يكون حذف من دون توافق مع دلالة مراده<sup>(3)</sup>.

ولعل كلا الأمرين معتمد في البحث هنا؛ لأننا بصدد توجيه المتغيرات النحوية نحو الدلالة، ويمكن القول ابتداءً، إننا لا ندرس الحذف مثلاً ورد عند البلاطين فحسب، إذ درسوه بوجه عام، بل ندرس المواضع التي نص النها على وجود حذف فيها وأثره على الدلالة، سواء أكان الحذف واجباً أم جائزًا، وسواء أكان المحفوظ عمدة أم فضلة في الكلام.

ومما تحسن الإشارة إليه أولاً هو أن علامة الإعراب قد تكون قرينة مهمة على نوع المحفوظ اسماً كان أو فعلاً، فإن لكل ذلك صلة بالدلالة وأثراً في البيان، فالاسم - مثلاً - إن كانت علامته رفعاً طلب تقديرها مختلفاً بما يطلبه الاسم المنصوب، وأعني بذلك أن تعين المحفوظ أمر تفرضه قرائن النحو، وتطلب الدلالة والسياق، وما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَا ذَادَ أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسْطَيْدُ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(4)</sup>، وقوله

أيضاً: ﴿وَقَيلَ لِلَّذِينَ آتَقُوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾<sup>(5)</sup>، فإن الآيتين مشابهتان من حيث البنية سوى من علامة الاسم بعد القول، فإنه مرفوع في الآية الأولى ومنصوب في الآية الأخرى، مما يستلزم لكل ضرباً من التقدير ليتفق مع الدلالة المرادة.

فالاسم في الآية الأولى خبر لمبتدأ محفوظ تقديره (هي أسطير الأولين) وأما في الآية الأخرى فهو مفعول به لغفل محفوظ تقديره (أنزل خيراً).

ولعل الفرق واضح بين التقديرتين، فإن السؤال في الآية الأولى كان موجهاً إلى الكافرين، فجاء قوله استئنافاً؛ لعدم اعترافهم بإنزال القرآن من الله، فلو قدر أن جاعت العلامة نصباً لكان التقدير (أنزل أسطير الأولين) مما يجعله في تناقض مع دلالة مراده<sup>(6)</sup>؛ لأن ذلك اعتراف منهم بأنه منزل من عند الله.

أما في الآية الأخرى، فإن تقدير المحفوظ فعلاً هو ما يتواتق مع الدلالة المرادة؛ لأن السؤال كان موجهاً إلى المتقين وهم معتقدون بإنزال الخير من عند الله، بخلاف ما لو أنت العلامة رفعاً، وقدر المحفوظ اسمها، فإنه - وبالحال تلك - سيحمل ضرباً من الشك؛ لأنه سيكون استئنافاً كما هو الأمر في الآية المذكورة آنفاً، إذن، فكل قرينة وتقدير ضرب من الدلالة، وليس الأمر بينهما سواء.

ومما تحسن الإشارة إليه أيضاً، هو أن النها لم يفرقوا بين تقدير الاسم والفعل فحسب، بل فرقوا أيضاً بين فعل و فعل دلالية، فكان عندهم - مثلاً - أن اختلاف مصطلحات النحو للمتشابه من المنصوبات في باب الاختصاص وباب المدح والتظيم.

إن غايتنا من ذكر هذه الإشارات هي بيان ما في اللغة من نظام يقتضي في الأصل ذكر أطراف البنية النحوية ذكرها مفصلاً، فإذا ما سقط شيء منها فذلك اعتماد على دلائل الحال أو المقال.

(1) ينظر : دلائل الإعجاز ، ص 405

(2) ينظر : أسرار البيان في التعبير القرآني ، د . فاضل صالح السامرائي ، ص 69 .

(3) ينظر : علم المعاني / د . عبد العزيز عتيق ، ص 133 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت ، 1974 م

(4) النخل : 24 .

(5) النخل : من الآية 30 .

(6) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، ص94، منشورات المجمع العلمي، العراقي - بغداد، 1998م

وإنها إشارات أيضا ترد على المنكرين لفكرة الحذف عند النحاة، وعدها فكرة خاطئة – ولا سيما فيما ذهبت إليه المدرسة البنوية والمنهج الوصفي ومنتبعهم بوجه عام<sup>(1)</sup> – ومن ذلك ما قاله أحد الباحثين: ((والحق أن فكرة الحذف التي ادعاهما النحاة هي فكرة خاطئة، وقد قادهم إليها منها منهمم الفلسفى وما زعموا أنه مخدوف من الأفعال أو الأسماء أو الحروف هو افتئات على الجملة العربية وتحميل إياها ما ليس فيها من الكلمات، وكان المنهج السليم يقتضيهم أن يحصروا عملهم في الصورة اللفظية المنطوقه لا في الألفاظ المتوجهة أو المتتصورة))<sup>(2)</sup> فما ذهب إليه هؤلاء مردود بتلك الإشارات النحوية التي لم تكن قائمة على التوهم – كما زعموا – بل هي قائمة على شيء ملموس من واقع اللغة نحوه ودلالة.

ولو أنهم قيدوا رأيهم دون وضعه على الإطلاق لكان فيه شيء من القبول، غير أنهم رفضوا من حيث المبدأ فكرة الحذف عند النحاة، وأعني بذلك أن هناك من مواضع الحذف ما لا نرجحه لعدم وجود دليل من واقع اللغة عليه، غير أننا لا نرفض الحذف بتلك الصيغة التي جاؤوا عليها من التعريم والإطلاق.

ومهما يكن من أمر، فإننا سندرس الحذف دراسة بين النحو والدلالة مقسمين إياه على ثلاثة مباحث:

**الأول: حذف العمدة .**

**الثاني: حذف بعض العناصر المتلزمة .**

**الثالث: حذف الفضلة .**

وسواء أكان الحذف واجبا أم جائزأ، فضلا عن مراعاة قضايا أخرى قائمة على النحو والدلالة .

(1) الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين، سلمان القضاة، المنارة، المجلد 1، العدد 2/1996م، ص 21 (بحث).

(2) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مقالة للدكتور نعمة رحيم العزاوي، في كتاب دراسات في اللغة، رقم (1) في سلسلة كتاب المورد، ص 159، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، 1986م، وينظر: في نحو اللغة وتركيبها (منهج وتطبيقي)، د. خليل أحمد عمايرة، ص 162، عالم المعرفة – جدة، ط 1/1404هـ 1984م.

**المبحث الأول: حذف العدة .**  
**أولاً : حذف المبتدأ .**

ذهب النحاة إلى عد المبتدأ عدمة لتوقف فائدة الجملة التامة عليه؛ وذلك لكونه ركنا رئيساً فيها، ولذا صار لزاماً تقديره إن كان ممحوفاً، وقد تتبع النحاة مواضع حذفه فرأوها واجهة تارة، وجائزه تارة أخرى .

**حذف المبتدأ وجوباً :**

يُحذف المبتدأ وجوباً في مواضع عدّة، منها :

١- النعت المقطوع إلى الرفع، في مدح نحو: (مررت بزيد الكريم) أو ذم نحو: (مررت بزيد الخبيث) أو ترحم نحو: (مررت بزيد المسكين) فالمبتدأ ممحوف في هذه المثل ونحوها وجوباً، تقديره (هو الكريم، وهو الخبيث، وهو المسكين) .

ولعل هذا الموضع هو نظير النصب على المدح أو الترحم - كما سنرى - من حيث اشتراكهما في الدلالة سوى أن الممحوف هناك فعل، والممحوف هنا اسم فتغيرت العلامة بينهما .

ويمكن القول، إن هذا القطع وتحول الإعراب ظاهرة بارزة في النحو العربي تتبّع الأذهان، وتستدعي اهتمامها؛ لأنّه تحول من دون سبب ظاهر فيه، فلو ذكر الاسم المبتدأ ما بقي من تلك المزية شيء؛ لأن الجملة بهما ستكون تامة الطرفين، وليس فيهما ما يدعو إلى التنبية، بخلاف قطع النعت عن منعوه إلى الرفع من دون ذكر مبتدأ معه، فإنه يستلزم الاهتمام به والتنبية عليه بحد ذاته مع بقاء فائدته ودلالة السابقة أيضاً .

وهنالك في وجوب الحذف علة أخرى، وهي أن ذكر المبتدأ يكُون مع الخبر جملة تامة الطرفين، فلا يصح وصف المعرفة بها إلا بواسطة الاسم الموصول؛ لأن الجمل في الأصل نكرات، فلا يصح القول: (مررت بزيد هو المسكين) بل يقال: (مررت بزيد الذي هو مسكين)، وهذا ما يتناهى وفائدة الاهتمام بالنعت بحد ذاته؛ بسبب ما في الكلام من إطناب، بخلاف حذف المبتدأ والاقتصار على الخبر، فلا مشكل في وقوعه بعد المعرفة، فضلاً عما فيه من دلالة على أصله وهو النعت ثم التحول إلى الإخبار .

وهنالك مواضع أخرى، ذهب بعض النحاة إلى وجوب حذف المبتدأ فيها، غير أن نحاة آخرين ذهبوا إلى خلاف ذلك فجعلوا المذكور مبتدأً والممحوف خبراً، ومن هذه الموضع :

١- أن يكون الخبر مصدراً ناباً مناسب لفعله، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَبِّرْجَيْل﴾<sup>(١)</sup>.

٢- أن يكون الخبر مخصوص (نعم) أو (بس) نحو قولنا: (نعم الرجل محمد) .

٣- أن يكون الخبر صريحاً في القسم، نحو قوله تعالى: ﴿أَعْرَكَ لِأَهْمَنْ لَقِي سَكَرْبُونْ يَمْهُون﴾<sup>(٢)</sup>.

وسوف نفصل هذه الموضع في (جواز الأمرين) وترجم أحدهما للتبيّن أهمية التقدير في النحو والدلالة .

**حذف المبتدأ جوازاً :**

أما حذف المبتدأ جوازاً، فله مواضع عدّة، ولا خلاف بين النحاة فيها، ويمكن القول، إن في هذا النوع من الحذف علة نحوية رئيسة هي تقديم ما يدل على الممحوف، مما أغنى عن ذكره بإجازاً واختصاراً، فضلاً عن علل نحوية أخرى تتبّعها من خلال الموضع الآتي :

**٤- في جواب الاستفهام :**

بحذف المبتدأ من جملة جواب الاستفهام اعتماداً على الدليل اللفظي الذي تقدمه في جملة الاستفهام<sup>(٣)</sup>، فالعلة نحوية الرئيسة في حذفه هي تقديم ما يدل عليه، أما العلة نحوية فمختلفة حسب اختلاف الدلالة والسباق، ومما ورد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَذْرَنَكَ مَا لَكُشْلَةَ﴾<sup>(٤)</sup>، فـ(نار الله)

(١) يوسف : 83 .

(٢) الحجر : 72 .

(٣) ينظر : سُرْحُ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ لِابْنِ مَالِكٍ ، تَحْقِيقُ دَرْسَ عبدِ الْمُنْعَمِ هَرِيدِي ، 1 / 353 . ط١ ، 1982م ، دارِ المؤمن للتراث .

(٤) الهمزة : 5 ، 6 .

خبر لمبتدأ مذوف تقديره (هي) وقد حذف للدلالة عليه في جملة الاستفهام، فضلاً عما فيه من دلالة على التخيم والتهويل لما يستفهم عنه، من حيث التعجّل بذكره وجعله أول ما يطرق الأسماع . وقد يكون هناك مسوغ آخر يزيد من قوة الحذف وعلله وهو المسوغ اللغطي، وأعني به وقوع اللفظ في جملة الاستفهام ضميراً لتقى ما يعود عليه – مما يجعل ذكر المبتدأ ضميراً أيضاً، وهذا يؤدي إلى نوع من التقل في نطقه ، فيحذف تخفيفاً ورفعاً لهذا التقل، فضلاً عن العلل الأخرى من نحو وبيان .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمَنَ خَفْتُ مَوْزِيَّتِهِ، فَأَمْتَهُ كَاوِيَّةٌ وَمَا أَدْرَكَ مَاهِيَّةً﴾

**نَارَ حَامِيَّةٌ**<sup>(1)</sup>، فوقوع المستفهم عنه ضميراً يعد مسogaً آخر من مسogaً حذف المبتدأ من جملة جواب الاستفهام، ففرق كبير في النطق وجزالة التعبير وبين ما عليه الآية وذكر المبتدأ فيقال - مثلاً - (وما أدراك ما هي، هي نار حامية) .

أما إن ذكر (المبتدأ) في جواب الاستفهام؛ فيأتي على أصله لغة ونحوه ولكنه مع ذلك لا يخلو من دلالات وأغراض، كـ (التأكيد والاهتمام) وما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَلَكَ سَمِينَكَ يَنْتَسِيَّ فَالْهِيَّ

**عَصَائِيَّ**<sup>(2)</sup>، وإنما ذكر المبتدأ في جواب موسى عليه السلام؛ لأن السؤال عن العصا كان من الله - سبحانه وتعالى - فعلم أن وراءها أمراً عظيماً، فذكر المبتدأ لتأكيدها، وقد صرّح علماء المعانى أن المبتدأ ذكر هنا للإطالة في الكلام لشرف المقام مع ذوي القدر تلذاً بسماعهم وتشرافاً بخطابهم وانتفاعاً بكلامهم<sup>(3)</sup>، ولذلك زاد على الجواب بقوله: ﴿أَتَوْكَعُوا عَنِّيَّا وَأَهْمَشُوهَا عَلَى غَنَّى وَلَيْ فِيهَا مَارِبُ أَخْرَى﴾<sup>(4)</sup> .

## 2 - بعد فاء جواب الشرط :

يحذف المبتدأ كثيراً بعد فاء جواب الشرط لتقديم ما يدل عليه في جملة الشرط، فضلاً عما يؤديه من دلالة وبيان، وما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ عَلَّمَ صَلَحاً فَلَفَقِيسِهِ﴾<sup>(5)</sup>، فالمبتدأ مذوف بعد (الفاء) وتقدير الجملة عليه (فالعمل الصالح لنفسه) ولا بد من ذلك ليتم به الكلام، وليفيد دلالة الاختصاص المناسب للمقام، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَعْلَمُ طُوْهُمْ فَلِخَوْتُكُمْ﴾<sup>(6)</sup> أي فهم إخوانكم .

أما ذكر المبتدأ بعد فاء الجواب فعليه قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَعْلَمُوهَا وَتَقُولُوهَا الْفَقَرَّةُ فَهُوَ حِيرَكُمْ﴾<sup>(7)</sup>، ولعل ذكر المبتدأ هنا - وإن كان على أصله لغة ونحواً - جاء لتأكيد إخفاء الصدقات حال إعطائها الفقراء، هذا التأكيد جاء من جهة إعادة الشيء مرتين، مرة بلفظه صريحاً، ومرة بإعادة الضمير عليه . ولعل ما يؤكد تلك الدلالات هو ورود الحالتين (حذف الضمير وذكره) في آية واحدة هي قوله تعالى :

**فَمَا كَانَ لِشَرَكَائِهِمْ فَلَا يَصْلُّ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصْلُّ إِلَى شَرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ**<sup>(8)</sup> .

ففي الآية شاهدان أولهما، حذف المبتدأ بعد فاء الجواب في قوله (فلا يصل إلى الله) والأخر، ذكر المبتدأ بعد الفاء في الجملة الشرطية المعطوفة على الأولى، وذلك في قوله: ( فهو يصل إلى شركائهم) ولا يخفى ما

(1) الفارعة : 8 ، 9 ، 10 ، 11 .

(2) طه : 17 ، 18 .

(3) علم المعانى، د. عبدالعزيز عتيق، ص 147 - 148 .

(4) طه : من الآية 18 .

(5) فصلت : 46 .

(6) الفقرة : من الآية 220 .

(7) الفقرة : 271 .

(8) الأنعام : 136 .

لذلك من أثر في الدلالة، فهو وإن قام على أساس من النحو، إذ يجوز فيه للأمران، بيد أنه لا يكون الحذف والذكر سواء، فإن لهذا التباين أثراً في الدلالة، هذا الأثر قائم على العلاقة بين جملة الشرط وجملة جوابه في كل من الجملتين المتعاطفتين، فالجملة الشرطية الأولى بيّنت أن ما كان لشركائهم لا يصل إلى الله، فحذف الضمير (المبتدأ)؛ لعدم حاجة هذا الأمر إلى تأكيد، أما الجملة الشرطية الثانية فقد بيّنت أن ما كان الله – بز عهم – فلا يصل إليه، بل إلى شركائهم أيضاً، وهذا هو الذي يحتاج إلى التأكيد فذكر معه الضمير (المبتدأ) إذ إنهم نقضوا حكمهم الذي وضعوه، ولذا ختلت الآية بقوله تعالى: (ساء ما يحكمون).

### 3- بعد القول :

وكذلك يحذف المبتدأ بعد القول اعتماداً على ما تقدمه من دليل<sup>(1)</sup>، فضلاً عما يؤديه من دلالة في السياق العام، وما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ فِي صَرْقَقَكَتْ وَجْهَهَا وَقَاتَ عَجُوزُ عَقِيمٍ﴾<sup>(2)</sup> فقد حذف المبتدأ بعد هذا القول الأخير والتقيير (أنا عجوز) وإنما حذف لأمرين: الأول، جوازه لغة ونحواً للوجود الدليل عليه، والآخر، يرجع إلى الغرض من قولها، فامرأة إبراهيم لم تشا بقولها الإخبار عن نفسها أو صفتها لكي تضع الكلام على أصل وضعه من مسند ومسند إليه، بل هو قول يخرج إلى إنشاء التعجب من أمرها، فاقتصرت على ذكر الخبر؛ لأنه هو الأمر المتعجب منه، إذ كيف يكون غلام لمن هي عجوز وعقيم؟!

ذلك هي أبرز المواقع التي نص النحو على جواز الحذف فيها ووروده فيها باطراد؛ وذلك لتقدم ما يدل عليه، غير أن تلك المواقع لم تكن هي الوحيدة فحسب، بل هناك مواقع أخرى ورد فيها الحذف للصلة النحوية الرئيسية نفسها، وهي تقدم ما يدل عليه، فضلاً عن فوائد الأخرى المتمثلة في مراعاة الدلالة والسياق، ولعل ما يميز هذه المواقع من تلك هي الكثرة والإطراد، فالمواقع الأولى تكون الحذف فيها مطربداً، وأما المواقع التي سنذكرها فلا يرد الحذف فيها باطراد، بل يأتي ضمن حدود لتأدية الدلالة المرادة، ومن تلك المواقع :

### 4- صدر صلة الموصول :

هذا الموضع منع فيه البصريون حذف المبتدأ منه والصلة قصيرة إلا إذا كان الموصول (أي)<sup>(3)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿مُمْلَئُنَّ زَمَنَنِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَيْمَمْ أَشَدُ عَلَى الْأَرْضِنِ عَيْنَ﴾<sup>(4)</sup>، أما إذا كان الموصول غير (أي) فلم يجيزوا الحذف إلا والصلة طويلة<sup>(5)</sup>.

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز الحذف في هذا الموضع مطلقاً، سواء أكان الموصول (أي) أم غيره، وسواء أطللت الصلة أم لم تطل، مستدلين على ذلك بالسماع نحو ما ورد في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الْأَيْدِيْ أَحْسَنَ﴾<sup>(6)</sup> برفع (أحسن) على إحدى القراءات، وهي قراءة ليحيى بن يعمار وابن أبي سحاق على تخریج (أحسن) خبر لمبتدأ محذوف وتقديره (هو أحسن)<sup>(7)</sup> وكذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَعِيْ﴾، أن

(1) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطبع الأمومية – مصر، القسم الأول، ص 172، 1963 م.

(2) الذاريات : 28 ، 29 .

(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 165/1 .

(4) مريم : 69 .

(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 165/1 .

(6) الأباء : 154 .

(7) إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربع عشر، أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي، ص 220 ، دار الندوة الجديدة – بيروت .

**يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا**<sup>(1)</sup> برفع (بعوضة) على إحدى القراءات وهي لغة تميم كقراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة أيضا على أنه خبر لمبدأ مذوف تقديره (هو بعوضة)<sup>(2)</sup>. ولعل ما ذهب إليه الكوفيون أجر بالأخذ والقول؛ لما لديهم من شاهد من جهة، ولصحة قولنا: (مررت بالذي قائم) من غير لبس وإبهام من جهة أخرى.

ثم إن لهذا الحذف علا أخرى، منها الإيجاز والاختصار؛ استغناء عنه بما تقدم عليه من دليل، ومنها أيضا العناية بالخبر وجعل الاهتمام منصبا عليه لكونه هو المذكور فحسب، بخلاف ذكره – أي المبتدأ – فإنه يحول وتحقيق تلك العلل والسمات.

وقد يكون الضمير المذكور إذا انتفت العلل الداعية إلى حذفه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَكُنَّا آنَّ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَمْوَسِّعَ أَرْبِيدُ أَنْ تَقْتَلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَسَاءً لِلْأَمِينِ إِنْ ثَرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا ثَرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُقْتَلِينَ﴾<sup>(3)</sup>، فقد ذكر الضمير المبتدأ في صدر صلة الموصول (بالذى هو عدو لهما) وذلك لعدم تقديم ما يدل عليه، فضلا عن قيام هذه الآيات على التفصيل المنافي للإيجاز، نحو قيامها على الحوار بين موسى وعدوه، نحو ورود ما يسمى بالأحرف الزائدة المفيدة للتأكد بين أداة الشرط و فعله (فاما أن أراد أن يبطش)، فتباطئ الدلالة والسباق إذن بين كل من الآيات هو السبب في تباين المبتدأ حذفاً وذكرها.

### ثانيا : حذف الخبر:

يشكل الخبر الركن الثاني في الجملة الاسمية، ولذا يستدعي حذفه تقديره لقيام الجملة عليه، وقد استقصى النحو مواضع حذفه فرأوها واجبة تارة، وجائزه تارة أخرى .

**حذف الخبر وجوبا :** يحذف الخبر وجوبا في مواضع عدة، هي:

- 1 أن يكون الخبر كونا عاما بعد (لولا)؛ لكونه معلوما بمقتضاهما، إذ هي دالة على امتناع لوجود فقولنا: (لولا زيد لهلك عمرو) يعني أن وجود (زيد) هو المانع من هلاك (عمرو)، فصار لزاما تقدير خبر عن (زيد) هو (موجود) وإنما حذف لدلالة أداة الشرط عليه، فضلا عن كونه معلوما<sup>(4)</sup>، هذا الخبر هو ما يطلق عليه النحوة (الكون العام)، بيد أن هناك (كونا خاصا) في خبر الأداة نفسها جعل النحوة في خلاف، فالبصريون يرون وجوب حذفه لعدم الحاجة إليه، والاستغناء بمعرفته عن ذكره؛ لأنه لا يجيء إلا كونا عاما عندهم، فإذا أريد تقديره جعلوه مبتدأ نحو قوله: (لولا قيام زيد لأكر منك) ولا يجوز عندهم (لولا زيد قائم لأكر منك)<sup>(5)</sup>.
- في حين ذهب جماعة من البصريين مذهبا مفصلا إذ قالوا: إن حكم الخبر بعد (لولا) متعلق بدلالة الخبر نفسه، جاعلين من ذلك أحوالا ثلاثة :

- إذا كان الخبر كونا عاما على تقدير (موجود أو على كل حال من أحواله) نحو قوله: (لولا القرآن لضاعت اللغة) وجوب حذفه على أساس من معرفته وفهم معناه؛ لأن الدلالة (لولا القرآن على كل حال من أحواله دراسة وحفظا وتعلما لضاعت اللغة) فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها، فصار الحذف لذلك لازما .

(1) البقرة : من الآية 26 .

(2) التقسيم الكبير، محمد الرازى فخر الدين، 238/1 ، ط1، 1981م، دار الفكر بيروت - لبنان، والجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، أبو إسحاق إبراهيم أطفیش، 243/1، دار الكاتب العربي – القاهرة، ط3/1387هـ-1967م .

(3) القصص : 19 .

(4) المفصل في علم العربية: 77، وقد ذهب الزمخشري إلى أن لزوم حذفه كان بسبب سد حواب الشرط مسده، ولكن الحق ما أثبتناه للنحوة في المتن؛ لأن الشيء لا يسد مسد الشيء إلا إذا كان موافقاً لمعناه، وهنا لا يوافق (هلاك عمرو) وجود زيد، وبعبارة أخرى فإنه لا يصح الإخبار بـ(هلاك عمرو) عن زيد، بل الصحيح هو الإخبار عن زيد بأنه موجود .

(5) المقتضب: 36/3، والإنصاف في مسائل الخلاف: 70/1، وشرح الكافية في النحو: 89/1 .

- إذا كان الخبر كونا مقيداً، لا يدرك معناه عند حذفه وجب ذكره؛ لانتفاء الدليل عليه، وذلك نحو قوله صلى الله عليه وسلم: {لولا قومك حديث عهدهم بکفر لنقضتُ الكعبةَ وَجَعَلْتُ لها بابين} <sup>(1)</sup> فكون الخبر كونا خاصاً هو الذي أوجب ذكره؛ لأن حذفه وإرادة معناه لا يتغير أبداً، ((فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظن أن المراد (لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة) وهو خلاف المقصود؛ لأن من أحوالهم بعد عهدهم بالكفر فيما يستقل، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور)) <sup>(2)</sup>.

- إذا كان الخبر كونا خاصاً يدرك معناه عند حذفه، نحو قوله: (لولا زيد ينصره لغلب، ولو لا عمرو يعيشه لعجز) جاز فيه الأمران (حذفه وذكره) وذلك لوقوعه بين الحالين السابقين، فجاز فيه ما وجب فيما من الحذف والثبوت، وعلى هذا النمط من الخبر وجه بعض المعربين شواهد في القرآن على إضمار الخبر جوازاً بعد (لولا) بأنه كون خاص وجد الدليل عليه نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا يَعْمَلُ رَبِّكَ لَكُنْتُ مِنَ الْمُخْسِرِين﴾ <sup>(3)</sup> فالخبر المقدر هو (تداركتني) بدليل قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ تَدَارَكْتُمْ يَمَّةً بَيْنَ رَيْقَهِ﴾ <sup>(4)</sup>.

وهذا مذهب حسن، وهو أقرب قبولاً من المذهب الأول الذي قال به البصريون عامة؛ لما في مذهبهم من وصل بين صنعة النحو والدلالة ، أما البصريون – عامة – فلم يحيدوا عن وجوب الحذف لكون الخبر – عندهم – كونا عاماً مطلاً، ولم يجزوا مجيئه كونا خاصاً أو مقيداً إلا على تحول في حكمه النحوي بأن ينقل إلى الابتداء، إذ يقال عندهم: (لولا قيام زيد) ولا يجوز أن يقال: (لولا زيد قائم) ولكن هذا يتنافي وبعض صيغ الأخبار، فإذا جاز القول فيما ضربوه من مثل، فإنه لا يجوز في نحو ما ورد من خبر في قوله صلى الله عليه وسلم: {لولا قومك حديث عهدهم بکفر ...} وكذلك يتنافي ومجيء الخبر كونا خاصاً محذوفاً في القرآن الكريم، ولعل الدليل على خصوصية الخبر وتقييده هو أن جعله كونا عاماً لا يؤدي الدلالة المراد، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُ لَكَ مُؤْمِنِين﴾ <sup>(5)</sup>، فلو قدر الخبر كونا عاماً لقيق: (لولا أنت موجدون لكننا مؤمنين) ولا أرى هذا التقدير صواباً؛ لأن مجرد وجودهم لا يؤدي بالضرورة إلى عدم الإيمان، بل (إضلالمهم إياهم) هو الذي أدى إليه، إذن فالخبر كون خاص، وتقدير الكلام عليه (لولا أنت أضللتمنا لكننا مؤمنين) ولعل المسagog الذي جوز حذفه هو إدراك الدلالة وفهمها من دون ذكره صريحاً، وهذه هي الحال الثالثة التي ذكرها جماعة من البصريين .

ويمكن القول، إن فيه مسوغاً آخر مرجعه إلى تأدية الدلالة ببلاغة وبيان، وذلك يتمثل في توجيه المتكلمين اليوم كله إلى المخاطبين (المتبوعين) من حيث الاقتصار على ذكر الضمير العائد عليهم (أنت) من دون تحديد الخبر بلفظ خاص، مما يجعله محتملاً لكل دواعي نفي الإيمان من إضلال وإشراك وكل صد عن الإيمان، بخلاف ما لو ذكر الخبر فقيل (أضللتمنا) أو (أشركتنا) ، فإن الدلالة ستتحدد في هذا اللفظ المذكور، وفي حين إن هذا الحذف جعل كل ذلك مقصوداً ومحتملاً حتى صاروا بحد ذاتهم – أي المتبوعين – صداً عن الإيمان .

وفضلاً عن هذا وذلك، فإن في هذا الحذف دلالة على ما هم فيه من ضيق المقام ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ تَالَّهُ إِنِّي كَيْدَ لَتَدْرِيْنَ \* وَلَوْلَا يَعْمَلُ رَبِّكَ لَكُنْتُ مِنَ الْمُخْسِرِين﴾ <sup>(6)</sup> فكذلك الأمر هنا، فإن المحذوف يقدر بـ (الكون الخاص) لكي يتقدّم والدلالة المراد، كأن يقال (تداركتني) أو (استتفنتني) أو (على)، بخلاف ما لو قدر كونا عاماً، أي (موجودة) فإنه لا يكون فيه توخي للدقة في الدلالة؛ لأن نعمة الله موجودة في كل حال .

(1) صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، 1/37، دار مطبع الشعب.

(2) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 121.

(3) الصافات: 57.

(4) القلم: 49.

(5) سبأ: من الآية 31.

(6) الصافات: 56، 57.

**2- يحذف الخبر وجوباً إذا كان بدلالة الكون العام أو الاستقرار المطلق، وذلك في باب الإخبار بـ(الطرف أو الجار والمجرور)<sup>(1)</sup> وقد عبر عنه ابن مالك بقوله<sup>(2)</sup>:**

**وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٌّ**  
**نَاوِيْنَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرٌ**

لأن الطرف أو الجار والمجرور ليسا من المخبر عنه في شيء حتى يصلح وقوهما خبرا عنه، بل إن الخبر في الحقيقة ممحوف وجوبا تقديره (كائن) أو (استقر) وذلك إذا كان الكون عاما، وما تسمية الطرف أو الجار والمجرور خبرا إلا من باب المجاز، وفي ذلك يقول ابن عيسى: ((إن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومحروراً، نحو (زيد في الدار) و(عمرو عندك) ليس الطرف بالخبر على الحقيقة؛ لأن الدار ليس من زيد في شيء، وإنما الطرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير (زيد استقر عندك أو حدث أو وقع) ونحو ذلك فهذه هي الأخبار في الحقيقة، لا خلاف بين البصريين، إنما حذفها وأفقت الطرف مقامها إيجازاً؛ لما في الطرف من الدلالة عليها، إذ المراد بالاستقرار مطلق لا استقرار خاص)).<sup>(3)</sup>

أما إذا كان الخبر كونا خاصا، كأن يراد بقولنا: (زيد عندك) ((أنه جالس أو قائم، لم يجز الحذف؛ لأن الطرف لا يدل عليه؛ لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالساً أو قاعداً)).<sup>(4)</sup>

ومن هنا نفهم سر العدول عن عدم الطرف أو الجار والمجرور خبراً حقيقة، و اختيار أن يكون الخبر الحقيقي هو المحذوف وجوباً تقديره (كائن) أو (استقر)؛ لأن لهذا ما يسوغه من جانبين: الأول، هو أن الطرف أو الجار والمجرور ليسا من المخبر عنه في شيء - كما قالوا - والآخر، هو أن لهذا الخبر المقدم حال كونه (كونا عاما) مقابلًا هو الخبر المقيد أو الخاص، فلما كان هذا المقابل واجب الذكر في نحو قولنا: (زيد يكتب في القاعة) وأنه هو الخبر، لا المتعلق به، صار لزاماً تقدير خبر هناك.

ونفهم كذلك، أن المذهب النحوي يراعي جانب الدلالة هنا، فإن أهم ما يتحققه هذا الحذف من غرض هو الإيجاز فإن كون الخبر المحذوف معلوماً وثابتًا لا يستدعي ذكره، بل إن حذفه هو الواجب لكي يحقق البنية إيجازها وحسنها وجز التها في السياق العام.

ومما جاء على ذلك في القرآن الكريم كثير نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَيْءٍ مُّنْتَهٰ﴾<sup>(5)</sup>، فالخبر هنا محذوف وجوباً تقديره (كائنون أو مستقرون) وما الجار والمجرور إلا دال عليه ومتصل به، و تسميته بالخبر هو من باب المجاز .

أما ما ذهب إليه بعض النحاة الكوفيين من أن الجار والمجرور أو الطرف هو الخبر بحد ذاته، وليس هناك من خبر ممحوف، بناء على تمام الفائدة به، فلا نرجحه؛ لأن البنية النحوية ليست قائمة في كل أحوالها على تمام عناصرها لكي تتم الفائدة بها، فهنالك الكثير من البنى قائمة على الحذف، ومع ذلك فالدلالة تامة بالعنصر المذكور، ومن ذلك مثلاً باب (التحذير) فإن الاسم المنصوب واضح الدلالة عليه، ولكن هذا لا يعني إلغاء تقدير الفعل الناضب له .

**3- أن يقع بعد المبتدأ (وأو) هي نص في المعية، نحو قولنا: (كل رجل وخلفه) فـ (كل) مبتدأ (وخلفه) معطوف على (كل)، والخبر ممحوف، تقديره (كل رجل وخلفه مفترضان)<sup>(6)</sup> وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر - وهو رأي الكوفيين ومعهم الأخفش -؛ لأن دلالة (كل رجل وخلفه) كل رجل مع خلفه<sup>(7)</sup> وهذا كلام تمام لا يحتاج إلى تقدير خبر - وفي تقديره - هو الصواب .**

**4- أن يكون المبتدأ مصدراً، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً، فيحذف الخبر وجوباً لسد الحال مسده، وذلك نحو (ضربي العبد مسيئاً) فـ (ضربي) مبتدأ، و(العبد) معمول له و(مسيناً) حال سدت مسد الخبر، والخبر ممحوف وجوباً، تقديره (ضربي العبد إذا كان مسيئاً) إذا أريد الاستقبال أو (ضربي**

(1) شرح ابن عقيل : 210/1 .

(2) ألقية ابن مالك : 11 .

(3) شرح المفصل : 90/1 .

(4) المصدر نفسه : 90/1 .

(5) النمل : من الآية 66 .

(6) الكتاب : 154/1 ، شرح الكافية الشافعية : 357/1 ، أوضح المسالك إلى ألقية ابن مالك : 224/1 .

(7) همع الواواع : 105/1 .

العبد إذ كان مسيئاً) إن أريد المضي، فـ(مسيئاً) حال من الضمير المستقر في (كان) المفسر بـ(العبد) وإذا كان) أو (إذ كان) ظرف زمان نائب عن الخبر، ويبدو من هذا الحذف الواجب أن المراد به (الإيجاز والاختصار؛ لقوة الدلالة عليه).

### حذف الخبر جوازاً.

وأما الموضع التي يحذف الخبر فيها جوازاً فمتعددة أيضاً، ولا شك في أن هذا القسم من الحذف يتحقق الدلالة والبيان بصورة أوسع من الحذف الواجب، لأنه خروج عن الأصل بجواز، ولا موضع للصنعة النحوية فيه، ولذا اعتمده البلاغيون من دون موضع الوجوب؛ بناء على أن حذف الخبر مع جواز ذكره لا يخلو من غاية دلالة وبيان، ولكنهم مع ذلك لم يقروا على الموضع تقصيلاً كما وردت عند النحاة، بل تناولوها بوجه عام، ومن تلك الموضع الواردة عند النحاة:

١- إذا عطف مبتدأ على مبتدأ ذكر خبره، يصح الإخبار عنه بالخبر السابق، فيجوز حذف خبر المبتدأ الثاني لدلالة الأول عليه، وكذلك يجوز الحذف من الأول إذا عطف عليه مبتدأ ذكره مذكور، فمن الأول ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَكُلُّهَا دَآيْرٌ وَظَلَّمٌ﴾<sup>(١)</sup>، فـ(ظلامها) مبتدأ حذف خبره جوازاً بحسب ما قرره النحاة، إذ إنه عطف على جملة، ذكر ركناها من مبتدأ وخبر، وإن ذلك الخبر المذكور هو الذي دل على الخبر المحذوف، فتقدير الكلام عليه هو (وظلها دائم)، وأما من جهة الدلالة، فإن هذا الحذف حق للبنية سمتين: الأولى هي: (الإيجاز)، فإن ذكره يؤدي إلى تكرار من دون فائدة فيه، فحذف إيجازاً واقتصراراً، والأخرى، تتعلق بتوضيع وصف الظل من خلال جعل خبره مطلقاً تتصرف الأذهان في فهمه، فلو ذكر الخبر (دائم) لانحصر الوصف في ديمومته، ولكن حذفه حق شمول الوصف من ديمومة وبرودة وطيب.

ومن هذا الحذف أيضاً على اختلاف دلاته ومعناه ما جاء في قوله تعالى: ﴿الَّتِيمُ أَحَلَّ لَكُمُ الْأَيْمَنَ وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حُلُّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حُلُّ لَهُمْ وَالْمُحْسَنُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُحْسَنُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وكذلك حذف الخبر هنا للصلة النحوية نفسها من عطف المبتدأ على جملة ذكر فيها الطرفان، وتقدير المحذوف في آخر ما ذكر من الآية (حل لكم) لدلالة المذكور عليه.

وأما من جهة الدلالة، فيختلف الأمر عما عليه الآية المذكورة آنفاً، فإذا دل الحذف هناك على الإطلاق والسبة في الوصف فإنه هنا يراد منه التحديد، وأعني به عدم الترغيب في الزواج من أهل الكتاب، بل هو من باب الترخيص، وفرق كبير بين الترغيب والترخيص، وهذا معتمد على قول بعض المفسرين: قد أكثر الله المسلمات وإنما رخص لهم يومئذ، ولعل الدلالة والسباق هما الفصل في ذلك<sup>(٣)</sup>.

ومن الآخر - أي حذف خير المبتدأ الأول لدلالة خبر المبتدأ المعطوف عليه - ما جاء في قوله تعالى:

﴿وَاللَّهُ وَرِسُولُهُ أَعُّجُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾<sup>(٤)</sup>، ففي هذه البنية مبتدآن وخبر واحد، إذ حذف أحدهما لدلالة الثاني عليه، سواء أكان المحذوف خبراً عن الأول أم عن الثاني على اختلاف بين النحاة.

غير أن هناك مذهباً لا يرى حذفاً، بل يرى صحة الإخبار بخبر واحد عن مبتدأين اثنين، يقول صاحب مجاز القرآن: ((والعرب نقل ذلك إذا أشركوا بين اثنين قصروا فخبروا عن أحدهما استغناه بذلك وتخفيه؛ لمعرفة السامع بأن الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر))<sup>(٥)</sup>، ولعل غاية الدلالة منه في الآية المذكورة آنفاً: ((أن إرضاء الله سبحانه وإرضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام))<sup>(٦)</sup>.

(١) الرعد: من الآية 35.

(٢) المائدۃ: من الآية 5.

(٣) البحر المحيط: 432/3 ، الدر المنثور في تفسير المأثور: 25/6.

(٤) التوبیة: من الآية 62.

(٥) مجاز القرآن ، أبو عبيدة معاشر بن المثنى التميمي ، تحقيق: د. فؤاد سزكين ، 1/258 ، مؤسسة الرسالة - القاهرة ، ط 1401-1981م.

(٦) مغني اللبيب : 389/2

2- إذا كان المبتدأ اسمًا موصولاً واقعاً بعد همزة استفهام إنكارى، وكان الخبر على عكس المبتدأ في الصفة<sup>(1)</sup>، وقد ورد في القرآن الكريم حذف الخبر في مواضع، وصرح بذلك في مواضع أخرى، فما جاء والخبر محفوظ قوله تعالى: ﴿أَفَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِهِ شَرِكَةً تُلَى سُوْهُمْ﴾<sup>(2)</sup>، فالاسم الموصول بعد الاستفهام مبتدأ حذف خبره، تقديره: (كم ليس كذلك) أو (كم ليس بهذه الصفة) وإنما حذف الدلالة المعنى عليه، وقد بيّنه بعد هذا قوله: (وجعلوا الله شركاء) كأنه قيل هل الله كشر كائنا؟، وفضلاً عن ذلك، فإن في الحذف زيادة في الدلالة ألا وهو: (تنزيه الله عن أن يقرن به الشرك)، فهو تهم واسه زاء بهم، وإفراد هذه الصفة لله تعالى دون سواه، ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿أَفَنَ شَرَحَ اللَّهُ صَدَرَهُ لِإِلَاسْلَمِ فَهُوَ عَلَىٰ ثُورِينَ رَبِيعٍ فَوْلِ الْقَسْيَةِ قُلُومِ بْنِ ذَكْرَ اللَّهِ أُفَيْبَكَ فِي ضَلَالِ ثَيْنِ﴾<sup>(3)</sup>، أي أهذا خير أم من جعل صدره ضيقاً حرجاً حذف الثاني ليفيد الحذف إهماله، وقد يفيد الحذف الرغبة في أن ينصرف الذهن إلى صورة المؤمن الذي هو على نور من رب ليمنى القلب بها ولتبقي وحدها في التعبير لا تنازعها أخرى.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَفَنْ يَقْيَ بِوْجَهِهِ سَوْءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾<sup>(4)</sup>، فالخبر محفوظ تقديره: (كم بنعم في الجنة)، وقد يراد منه تخييم وتعظيم شأن المحفوظ وأنه أكرم على الله من أن يذكر في مقابلة هذا الشقي، وفيه أيضاً القصد إلى أن يتجه الهم كله إلى المذكور الذي يتقى بوجههسوء العذاب ليمنى القلب بصورته وهو في النار فزع لا يدري كيف يدرأ العذاب عن نفسه فهو يتقى بوجهه، والوجه تسوءه النار والعاقل هو من يتقى وجهه من النار لا من يتقى بوجهه النار ولكن المذكور قد فقد عقله فهو متخطط من هول ما هو فيه من العذاب<sup>(5)</sup>، ولعل ما يدل على ذلك هو ورود الخبر مذكوراً والمبتدأ محفوظاً في قوله تعالى:

﴿وَقَيْمَ فِيهَا مِنْ كُلِّ الْفَرَّاتِ وَمَقْيَمَةً مِنْ رَبِيعِهِ كُنْ هُوَ حَنِيلَةً فِي الْأَيَارِ وَشَقْوَمَةً حَيْمَا فَقَعَ أَعْنَاهُمْ﴾<sup>(6)</sup> فالمحذف هنا هو الخبر، وأما المبتدأ فمحذف تقديره (أفمن بنعم في الجنة)<sup>(7)</sup>، وهذا يؤكد عدم القصد في الإقرار تنزيتها لأصحاب النعيم .

أما ما جاء والخبر مذكور قوله تعالى: ﴿أَوْمَنَ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَنَهُ وَجَعَلَنَا لَهُ ثُورًا يَمْشِي بِرِءَوِي فِي الْأَرْضِ كَمَنْ مَثَمَهُ فِي الْأَفْلَمَنَتِ لَيْسَ بِخَارِجِ مَيْتَهَا﴾<sup>(8)</sup>، ولعل الموجب في ذكر الخبر هنا هو ما فيه من فائدة لا تستتبع بحذفه، هذه الفائدة هي نفي الخروج من الظلمات بتاكيد وذلك في قوله تعالى: (ليس بخارج منها) بخلاف ما لو حذف الخبر فلا يمكن ذكرها أو تقديرها، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَنْ كَانَ عَلَىٰ يَنْتَهُ مِنْ رَبِيعِهِ كُنْ رُؤْبَنَ لَهُ سَوْءَ عَمَلِهِ وَأَبْعَوْا أَعْوَاهُمْ﴾<sup>(9)</sup>، فالخبر هنا مذكوراً أحسن منه محفوظاً؛ وذلك لغایات منها: اختيار تحديد الخبر بهذا اللفظ والدلالة، وهو تزيين سوء العمل حتى يراه صاحبه حسناً، ومنها كذلك: إمكان عطف جملة (واتبعوا أهواهم عليه)، ولعل هذه الغایات لا تؤدي إذا كان الخبر محفوظاً .

وقد يرد حذف الخبر في مواضع أخرى من دون اطراد أو شيوخ، بل هو حذف تتطلبه الدلالة والسيق بغض النظر عن موضعه في الكلام، ومن تلك المواقع:

(1) المصدر نفسه : 14/1

(2) الرعد : من الآية 33

(3) الزمر : ٢٢

(4) الزمر : 24

(5) دلالات التراكمي، د: محمد حسين أبو موسى، ص245، ط - 1979م، منشورات جامعة قاربونس — ليبيا .

(6) محمد : من الآية 15

(7) مغني اللبيب : 14/1

(8) الأنعام : 122

(9) محمد : 14

3- يحذف الخبر من جملة جواب الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلَ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ

فَرِيْضَةً فَصَفَّ مَا فَرَضْتُمْ﴾<sup>(1)</sup>، فالخبر مذوف من جملة جواب الشرط تقديره (فنصف ما فرضتم لهن) وإذا ما علمنا ما اشتملت عليه هذه الجملة من حكم شرعا لا يوصف بالثبات بل بالتغيير، بدليل ما ورد بعده من استثناء يتضمن إمكان عفو أحد الجانبين عن حقه، فلا يكون هناك نصف، بل تكون الفريضة كلها لأحدهما دون الآخر، فإذا ما علمنا ذلك أدركنا حينها سر هذا الحذف؛ وذلك لما في الخبر (لهن) من دلالة التملك أو التخصيص، فلو ذكر لكان هناك تأكيد ووجوب على لزوم هذا المقدار، في حين إنه متغير - كما ذكرنا - حذف الخبر للدلالة على جواز هذا الحكم من دون الوجوب .

**جواز الأمرين (حذف المبتدأ أو الخبر) عند النحوة والترجيح بينهما :**

هناك مواضع ذكر فيها عنصر واحد من العناصر الاستنادية للجملة، هذا العنصر يتحمل كونه مبتدأ أو خبرا، وقد أجاز بعض النحوة على أساسه الأمرين، فيما أن يكون المذكور مبتدأ والمذوف خبرا، وإنما أن يكون المذكور خيرا لمبتدأ مذوف، غير أن هناك نحاة وبلاغيون اختلقو في المذوف على أساس من دلالة المعنى والبيان، ولم يجعلوا الأمر قائما على الجواز فحسب، ومن تلك المواضع :

1- المصدر النائب مناب فعله (إذا كان مرفوعا خاصة)<sup>(2)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿فَصَرْبُرْ جَمِيلٌ﴾<sup>(3)</sup>، فلا بد من تقدير مذوف؛ لأن الجملة لا تقوم على عنصر إسنادي واحد .

وقد ذهب سيبويه إلى جواز الأمرين في تقدير المذوف، فهو - عنده - إما مبتدأ وإما خبر لاحتمال المذكور كلاما من العنصرين، فقد تقديره في الحالات الأولى (الأمر صبر جميل) وتقديره في الحالات الأخرى (صبر جميل أمثل)<sup>(4)</sup>، وقد تبعه في ذلك نحوين كثير من دون ترجيح<sup>(5)</sup>.

في حين ذهب نحاة وبلاغيون إلى ترجيح في التقدير على أساس من الدلالة والبيان، فقد رجح كثير منهم كون المذوف مبتدأ تقديره (صبرى صبر جميل)<sup>(6)</sup> ناظرين إلى ما في المذكور من فائدة محلها الخبر أبدا، إذ قالوا: الأولى كونه المبتدأ، لأن الخبر محل الفائدة<sup>(7)</sup>، ونظر بعضهم أيضا في مناسبة القول والمقام فقالوا: ((وحذف الخبر وإن كان واردا على جهة الكثرة لكن حذف المبتدأ هاهنا يكون أبلغ؛ لأن الآية وردت في شأن يعقوب فلا بد من أن يكون هناك اختصاص به، فإذا كان تقديره (فأمرى صبر جميل) كان أخص به وأدخل في احتماله للصبر واحتراصاته به))<sup>(8)</sup>، وأنني أرجح هذا التقدير؛ لأن سوق الكلام للمدح بحصول الصبر ليعقوب - عليه السلام - فعندما يكون التقدير (صبرى صبر جميل) يكون هذا الكلام دالا على حصول الصبر له عليه السلام، أما تقدير أن يكون المذوف خيرا والأصل (صبر جميل أمثل) فليس فيه ما يدل دلالة مباشرة على حصول الصبر لسيدينا يعقوب عليه السلام .

ولعل هذا المذهب أولى بالقبول من المذهب الأول القائم على مجرد الجواز بين الأمرين، ذلك لأنه مذهب يتلوخى الدقة في الدلالة، ووضع الكلام موقعا لمقتضى الحال، فغاية يعقوب عليه السلام من قوله هي الإخبار عن صبره بأنه صبر جميل<sup>(9)</sup>، فكان هذا هو دأبه الذي دأب فيه، وهذا على تقدير المذوف مبتدأ، أما

(1) البقرة : من الآية 237 .

(2) الكتاب : 175 ، 162 ، 72/1 .

(3) يوسف : من الآية 18 .

(4) الكتاب : 175 ، 162 ، 72/1 .

(5) المقتصد في شرح الإيضاح : 1/300 ، المفصل في علم العربية : 1/77 ، الإيضاح في شرح المفصل : 2/137 .

(6) الإيضاح في شرح المفصل : 1/192 ، شرح ابن عقيل : 1/256 .

(7) مغني اللبيب : 2/619 ، شرح ابن عقيل : 1/256 .

(8) الطراز : 2/118 .

(9) ذهب بعض النحوة إلى أن غاية يعقوب ﷺ ليس الإخبار، بل الأمر، أي أمر نفسه بالصبر الجميل (معاني النحو: 1/213) ولكنني أرى أن الأخبار هو المراد بدليل رفع المصدر دون نصبه، فلو أراد الأمر لوقع المصدر منصوبا نائبا عن فعله، وهذا هو المشهور نحو قوله تعالى: ﴿وَبِالَّذِينَ إِخْسَانًا﴾ (البقرة: من الآية 83).

إن كان المقدر خبراً أي (صبر جميل أمثل) فلم تكن تلك الفائدة فيه؛ لأن كون الصبر الجميل أمثل من غيره أمر ثابت لا ريب فيه، فهو معلوم ولا كبير فائدة في مثل هذا الإخبار.  
ويمكن القول، إن هذه المصادر إن كانت نكرة وليس لها مسوغ في الابتداء، فالأولى كونها أخباراً؛ مراعاة لأحكام النحو التي لا تجيز الابتداء بالنكرة إلا بشروط.

ثم إن لهذا الحذف علاوة وغایات، وهي تختلف تبعاً لاختلاف الحكم عليه بين الوجوب والجواز، فإذا كان المصدر نائباً عن فعله حكم على حذف المبتدأ معه بالوجوب؛ وذلك لأنه ((في معنى الفعل، وكما حذف الفعل وجوباً في هذه المصادر حذف المبتدأ وجوباً في هذا الخبر الذي هو يشبه الفعل).

فإن لم يكن المصدر المخبر به نائباً مناسب لفعله لم يحذف مبتدأه وجوباً، تقول مثلاً: (صبرِي صبرِ جميل) إذا قصدت الإخبار عن صبرك بأنه صبر جميل، لا بقصد النية عن الفعل<sup>(1)</sup>، فإذا ما حذف المبتدأ منه فهو على سبيل الجواز، ولعل أوضح ما يقال في عنته هو ضيق المقام.

**2- مخصوص نعم وبنس**، نحو قولنا: (نعم الطالب محمد) و(بنس المرء زيد) فالمخصوص هو (محمد) في الجملة الأولى (و زيد) في الجملة الأخرى، وقد اختلف النحاة في إعرابه بين كونه خيراً لمبتدأ محذوف، وبين كونه هو المبتدأ وخبره محذوف، فابن جني<sup>(2)</sup> والزمخشري<sup>(3)</sup> ذهباً إلى أنه خير لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: (هو محمد)، في حين ذهب ابن عصفور إلى أن هذا المخصوص مبتدأ خبره محذوف تقديره: (محمد المدحور).

غير أن هناك مذهبان لا يرى حذفاً، بل يرى أن المخصوص مبتدأ مؤخر وخبره الجملة قبله<sup>(4)</sup>، ولعل ما يؤكد ذلك أن تقديم المخصوص وجعله أولًا لا يصح فيه غير الابتداء والجملة بعده خبر عنه<sup>(5)</sup>، وذلك نحو قولنا: (عبد الله نعم الرجل) فـ (عبد الله) مبتدأ و(نعم الرجل) خبره.

ويمكن القول، إن هذا المذهب جدير بالأخذ والقبول؛ وذلك لسلامة البنية من التقدير أولاً، وموافقة الأحكام النحوية ووضوح الدلالة ثانياً، وحذف المفرد أقرب من حذف الجملة ثالثاً.

وبيان هذه العلة الأخيرة هو أن المخصوص قد يحذف من الجملة إذا ما دل عليه دليل، فإذا ما حذف فيكون من باب حذف المفرد، بخلاف تقديره على المذهبين الأوليين فإنه يكون من باب حذف الجملة، ولا شك في أن تقدير حذف المفرد أقرب من تقدير حذف الجملة، أو أن حذف المفرد أيسر لغة ونحواً من حذف عدد من الألفاظ.

ولعل ما يدل على ذلك ويؤكده هو ما ورد من شواهد في القرآن الكريم، فإن المخصوص محذوف أبداً، لوجود دليل الحال أو المقال عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَعَمَ اللَّوْلَ وَرَقَمَ النَّصِيرُ﴾<sup>(6)</sup>، قوله ﴿يَقْمَ الْمُبْدُ إِنَّهُ أَوَّلُب﴾<sup>(7)</sup>، قوله كذلك ﴿وَلَيَعْمَدَ دَارَ الْمَقَيْنَ﴾<sup>(8)</sup>، فالمخصوص (المبتدأ) محذوف تقديره في الآية الأولى لفظ الجلال (الله) وفي الآية الثانية (أيوب) وفي الآية الثالثة (الجنة)، وهذا إنما يؤكّد أن جملة المدح جملة واحدة حذف مبتدأها وبقي خبرها دليلاً عليه، وبناء على هذا، يمكننا أن نعد هذا الموضع من المواضع التي يحذف فيها المبتدأ جوازاً بكثرة واطراد إذا ما دل عليه الدليل.

**3- في صريح القسم، نحو قولنا: (عمرك لأ FUNEN) وقد اختلف النحاة في الاسم المقسم به بين كونه مبتدأ أو خبراً، فقال بعضهم: إنه مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره (عمرك ما أقسم به) أو (عمرك قسمي)، وقد**

(1) معاني النحو : 213/1.

(2) (اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، ص200/201، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب - بيروت، ط2/1405هـ-1985م).

(3) الكشاف : 167/2 .

(4) الكتاب : 300/1 .

(5) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 182/2 – 183 .

(6) الحج : من الآية 78 .

(7) ص : من الآية 44 .

(8) النحل : من الآية 30 .

أوجب بعض النحاة هذا الحكم والتقدير، لدخول (اللام) على اللفظ المذكور، فهي لا تدخل إلا على المبتدأ، في حين ذهب بعض آخر إلى كون المذكور خبراً لمبتدأ محفوظ تقديره (القسمى عمرك)<sup>(1)</sup>. ولعل المذهب الأول أولى بالقبول؛ لأن عد المذكور مبتدأ حذف خبره وجوباً يجعل جملة الجواب خبراً معنوياً عن ذاك الابتداء، وإنما جعلناه خبراً معنوياً لا نحوياً؛ تختصاً من صنعة النحو التي لا تتفق فيها كل من جملة الخبر النحوية وجملة جواب القسم من حيث المحل من الإعراب؛ لأن الجملة الأولى لها محل منه، بخلاف الأخرى، فليس لها محل.

أما الذي نريده من ذلك الإخبار، فهو قياسه على الإخبار النحوى من حيث حصول تمام الفائدة به بغض النظر عن محله من الإعراب، بمعنى أن يكون المقسم به وجوابه أشبه ما يكونان بجملة واحدة، من حيث حصول تمام الفائدة بهما جمعياً من دون الحاجة إلى الخبر المحفوظ من جملة القسم، ولذا جعلوه حذفاً وجوباً، أما إن كان المذكور هو الخبر فذاك يؤدي إلى اجتماع خرين من دون وجود مبتدأ مذكور.

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ يَرَكُمْ إِنَّهُمْ لَنَفِيَ سَكَرَّتِهِمْ يَعْمَلُونَ﴾<sup>(2)</sup>، فإن قوله: (عمرك) مبتدأ يستدعي خبراً، غير أن خبره الحقيقي والأصلي محفوظ وجوباً، فسدت جملة الجواب (إنهم) مسدة لحصول تمام الفائدة بها، وهذه هي غالية أي خبر بوجه عام.

4- أن يكون اللفظ المذكور معرفة، إذ يحتمل كونه مبتدأ أو خبراً، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقْوَلُ﴾<sup>(3)</sup>، فـ(الحق) إما أن يكون مبتدأ خبره محفوظ تقديره (فالحق مني) وإما أن يكون خبراً مبتدأ محفوظ تقديره (أنا الحق)، وكلا التقديرتين صحيح.

وكذلك يجوز في النكرة الموصوفة كلا الأمرين، ولذا جاء تقدير المحفوظ معها مبتدأ أو خبراً في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَنْتُمْ عَلَى سَقَرٍ وَكُمْ تَعِدُوا كَيْفَاً فَهُدْنَ مَقْبُوْسَةً﴾<sup>(4)</sup>، فقد قيل إن التقدير: (فالمذكور يستوثق به رهان مقبوسة) فيكون اللفظ بعدهاء الجواب خبراً لمبتدأ محفوظ، وقيل أيضاً إن التقدير: (فعليكم رهان مقبوسة) فالمذكور مبتدأ والخبر محفوظ<sup>(5)</sup>، والذي أراه في هذا النطء من الحذف هو التوسيع في الدلالة وإطلاقها من دون تحديد، تأكيداً وبمبالغة فيها.

### ثالثاً: حذف الفعل .

بعد حذف الفعل ظاهرة واسعة في النحو العربي، وقد اهتم النحاة به، لأمرین : الأمر الأول، هو كونه عمدة أو مسندًا في الكلام، فلا بد من تقديره لتوقف مبني الجملة الفعلية عليه . والأمر الآخر، هو كونه عاملًا تحتاجه صناعة النحو من تعليم وقياس، فلا بد من تقديره أيضًا على هذا الأساس .

ولذا وقف النحاة على موضع حذفه كثيراً، فرأواها منقسمة بين الوجوب والجواز، غير أن من المواقع ما اختلف النحاة فيها بين تقدير فعل محفوظ وعدم تقديره؛ بحسب نظر النحاة إلى الصنعة وما فيها من تعليم وقياس فحسب أو مراعاة صحة الدلالة معها، ويمكن القول، إن للدلالة حكماً في ذلك؛ لأن علاقة النحو باللغة قائمة على وضع المعاني بسلسلة وجزالة ووضوح، ولعلنا نتبين ذلك من خلال الوقوف على موضع الحذف، وأراء النحاة فيها .

**حذف الفعل وجوباً :** يحذف الفعل وجوباً عند جمهور النحاة في موضع عد، ومنها :

(1) منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : 50 .

(2) الحجر : 72 .

(3) ص : 84 .

(4) البقرة : من الآية 283 .

(5) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، 3 / 105 ، مكتبة ومطبعة مصطفى البالبي الحلبي - مصر ، ط 1384/1395هـ-1965م .

١- إذا كان الفعل مفسراً بفعل مذكور يدل عليه، وذلك إذا سبق الاسم الفعل بعد أداة الشرط نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْدُّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾<sup>(١)</sup>، والتقدير: ( وإن استجارك أحد استجارك ) وهذا هو مذهب الجمهور، وإنما ذهروا هذا المذهب؛ مراعاة لقياسهم النحوي الذي يمنع دخول أداة الشرط على الأسماء من جهة، ويمنع تقديم الفاعل على فعله من جهة أخرى .

ولقد آخذ بهذا المذهب بعض أصحاب الإعجاز فقالوا: (( إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان أفحى مما إذا لم يتقدم إضمار ، إلا ترى أنك تجد اهتزازاً في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْدُّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ لا تجد مثله إذا قلت: ( وإن استجارك أحد من المشركين فأجره ) إذ الفعل المفسر في تقدير المذكور مرتين<sup>(٢)</sup> . وأما الكوفيون، فلا يرون حذفاً ولا تقديرًا، بل يرون الأمر قائماً على أساس من التقديم والتأخير ، فالقدم فاعل تقدم على فعله ، وهناك مذهب آخر هو للأخفش ، يرى فيه أن المقدم مبتدأ والجملة بعده خبر له<sup>(٣)</sup> .

ويمكن القول، إن الحق مع هذا المذهب الأخير؛ وذلك لسلامة البنية فيه من التقدير مع وضوح الدلالة وجزالة التعبير ، ولقد رفض صاحب معانى النحو تقدير الجمهور ، ورأى بعيداً عن الدلالة ومفسداً لصحة الكلام ومؤدياً إلى ركبة بالغة فيه، وقد بين ذلك فائلاً: ((إذا ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأن المفسر والمفسر لفظ واحد يعنيه، لا يزيده الإضاحا ولا بياناً ولا تفسيراً؟ فلو كان المفسر يعطينا دلالة زائدة على المفسر وإيضاحاً لم تكن فيه لكان مقبولاً ، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحفوظ ، فما الغرض إذن من الذكر والحرف .

إن (التفسير) مقبول في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّتِينَ ظَلَّوْا هَلْ هَنَّا إِلَّا بَشَرٌ مُّتَكَبِّرٌ﴾<sup>(٤)</sup> ، فإنه فسر النحوى ووضحتها بقوله: ( هل هذا إلا بشر مثلكم .. ولكن أين الإيضاح في قولنا: (إذا جاءك محمد جاءك فأكرمه)؟ كان ينبغي للنحاة أن يقولوا: إنه قد يلي الفعل أداة الشرط في كلام العرب ... وقد يليها الاسم ثم فعل الشرط ... والفرق بين التعبيريين في الدلالة هو كذا وكذا ، وهذا أمثل من التقدير الذي يفسد المعنى ، ويضيعه ، وبذله بجمال الكلام وفصاحتته)<sup>(٥)</sup> .

ويمكنتني أن أضع أدلة أخرى ترد المذهب الأول وتندعه المذهب الأخير ، وهي أن قياس الجمهور أو البصريين عدم مباشرة أدوات الشرط أسماء تنقضه شواهد كثيرة مطردة نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا أَشَمْتُمْ كُورَتَ﴾<sup>(٦)</sup> ، ولا شك في أن القرآن هو الحجة في الاستشهاد ، وأعني بذلك أن النحاة بنوا قواعدهم على أساس من الشواهد العربية قرآناً وشعراً ونشرأ ، فكان عليهم أن يجعلوا الحكم جائزًا ما دامت الشواهد كثيرة وباطرداد ، فضلاً عما هي عليه من جزالة في التعبير .

أما منعهم تقدم الفاعل على فعله فاقرب رد عليهم ما ذهب إليه الأخفش من كون المقدم مبتدأ لا فاعلاً ، وأما ما ذهب إليه أصحاب الإعجاز من استحسان فإنما هو ينطبق - في رأيي - على التقديم والتأخير لا على الحذف والتقدير؛ لأنهم حين أظهروا الفعل المحفوظ حذفوا الفعل المذكور ، وكانهم قدمو الفعل بعدما كان مؤخرًا ، في حين كان عليهم أن يظهروا الفعلين كلهما ليروا المبني والدلالة عليه ، فلو قدرنا ظهور الفعلين

(١) التوبية : 6 .

(٢) البرهان في علوم القرآن : 90 / 3 ، وينظر : البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 241 .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، محمد بن علي الصبان ، 2 / 59 ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .

(٤) الآيات : من الآية 3 .

(٥) معانى النحو : 480 / 4 .

(٦) التكوير : 5 ، 4 ، 3 ، 2 ، 1 .

فقيل ( وإن استجارت أحد من المشركين استجارك ) لم يكن مقبولاً ، ولا أعني بذلك نفي ظهور فعلين متشابهين في النحو والكلام، بل هو ظاهر في نحو قوله<sup>(1)</sup>:

أَنَّكَ أَنْتَ الْأَحْقُونَ أَحْسِنَ أَحْسِنَ  
فَإِنَّ إِلَيْ أَيِّنَ النَّجَاهَةَ بِيَغْلَاتِي

ولكنهما هنا متنباعان لإفادة التأكيد فوجوب الإظهار، بخلاف الأمر هناك، فإنه فعل استوجبه القياس فافترق عن الفعل المفسر ووجب حذفه ، مما يجعله مبنياً عن التأكيد ، وهذا هو سر رفضنا إياه ، ثم إن ذهاب أصحاب الإعجاز إلى أن الإضمار أو لا ثم التفسير ثانياً مود إلى التقديم، إنما ينطبق على ضمير الشأن

وما يفسره بعده من كلام نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا لَا يَقْلِعُ الْكَافِرُونَ ﴾<sup>(2)</sup> ، وذلك لأن الضمير ظاهر مبهم؛ لعدم وجود ما يرجع إليه، ثم تأتي الجملة بعده تفسيراً له وتبييناً<sup>(3)</sup> ، بخلاف الفعل هنا، فإنه غير ظاهر من جهة، وإن تفسير اللفظ بنفسه لا يكون تفسيراً إذن، فالذى نخلص إليه من هذا كله هو عدم وجود حذف في هذا الموضوع، بل الأمر فيه قائم على التقديم والتأخير .

2- **يُحذَفُ الفعل وجوباً في باب النداء** ، وفي ذلك يقول سيبويه: ((اعلم أن النداء كل اسم مضاد فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب))<sup>(4)</sup> .

والحق أن تقدير الفعل في مثل هذا إنما هو تعليل النصب وتقريب الدلالة إلى الإفهام ، ولا فإن هذا التقدير ينقل الكلام من أسلوب إلى دلالة ، ومن دلالة إلى دلالة ، وهو غير مراد ، وهذا ما تتبه إليه ابن جني فقال: ((لا ترى أنه لو تجشم إظهاره – أي الفعل – فقيل: (أدعوا زيداً ، وأنادي زيداً) لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب ))<sup>(5)</sup> ، ففضلاً عن ذلك ، فإن التغایر الحركي بين قسم وأخر في باب النداء نفسه ينقض القول بتقدير فعل فيه ، فالمضاف وشبيهه منصوبان ، ولكن المفرد مرفوع ، فلو كان التقدير صحيحاً لانتصب جميع أقسام هذا الباب .

3- **يُحذَفُ الفعل في باب الاشتغال** : والاشتغال ((أن ينقض اسم ، ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببيه ، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق))<sup>(6)</sup> لتوسلط عليه لنصبه ((فمثال المشتغل بالضمير (زيداً ضربته) ... ومثال المشتغل بالسببي (زيداً ضربت غلامه))<sup>(7)</sup> .

وعلى هذا الأساس ، يمكننا تقسيم الاشتغال على قسمين :

القسم الأول ، هو أن الضمير المتصل بالفعل عين الاسم المتقدم عليه .

القسم الآخر ، هو أن معنوى الفعل من سبب الاسم المتقدم عليه .

وفي كلا القسمين يقدر النهاية فعلاً مذدفاً وجوباً ناصباً الاسم المتقدم على الفعل المذكور<sup>(8)</sup> ، وقد ذكرروا وجوب مطابقة الفعل المقرر لل فعل المذكور لفظاً ودلالة في القسم الأول ، إن كان ذلك الفعل فيه متعدياً على وجه الخصوص ، نحو ( ضربت زيداً ضربته ) ، وأما القسم الآخر ، أو إن كان الفعل في القسم الأول لازماً ، فالفعل المقدر معهما من معنى الفعل المذكور دون لفظه نحو: (جاوزت زيداً مررت به) أو (أهنت زيداً ضربت غلامه)<sup>(9)</sup> .

(1) هذا البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها ، وهو من الشواهد البارزة عند النحاة ، ينظر : المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، محمود بن أحمد الجيني ، 9 / 3 ، ( مطبوع في حاشية خزانة الأدب ) ، طبعة بولاق ، 1299هـ ، همع الهوامع : 111/2 ، خزانة الأدب ولاب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، 2 / 353 ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط2/1984م ، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجواب في العلوم العربية ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، 145/1 ، 158 ، دار المعرفة للطباعة و النشر – بيروت ، ط2/1393هـ-1973م .

(2) المؤمنون : 117 .

(3) ينظر في ماهية ضمير الشأن : شرح المفصل : 114/3 ، شرح الكافية في النحو : 27/2 ، والطراز : 142/2 .

(4) الكتاب : 182/2 .

(5) الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد ، 1 / 186 ، المكتبة التوفيقية .

(6) شرح ابن عقل : 129/2 .

(7) شرح ابن عقل : 129/2 .

(8) الكتاب : 42/1 – 43 ، شرح الأشموني : 73/2 .

(9) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 13/2 .

ولقد رفضنا تقدير الفعل في القسم الأول – إن كان متعدياً – آخذين بمذهب الكوفيين، وجعلنا الأمر قائماً على أساس من التقييم والتلخير، وأما القسم الآخر، – وصيغة الفعل اللازم من الأول – فنرفض تقدير الفعل فيه أيضاً للأسباب الآتية:

– إنه من صنع النحاة أو من تمارينهم العقلية للمتعلمين؛ لأنَّه لم يقع في كلام فصيح أبداً، إذ لم يضعوا له شاهداً، بل اقتصروا فيه على المثال.

– إن النحاة خرجو بها هذا القسم عما وضعيه من شرط للاشتغال، وهو أنه لو تسلط الفعل على الاسم المتقدم لنصلبه، فكيف يصح التسلط في نحو قولهم: (زِيداً هَدَمْتَ دَارَهُ، وَخَالَدَا خَطَّ قَبِيسَاهُ؟)، فإنه لا يصح تسلط الفعل على الاسم المنصوب قبله.

– إن تقدير الفعل موافق للصنعة، مخالف للدلالة في أغلب الأحوال، فإذا صح تقدير الفعل دلالة في نحو: (زِيداً سَلَمْتَ عَلَيْهِ بِـ(حَبِّتْ زِيداً سَلَمْتَ عَلَيْهِ) فَإِنَّهُ لَا يَصْحُ فِي كُلِّ تَقْدِيرٍ؛ ذَلِكَ أَنَّ النَّحَّا يَقْدِرُونَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: (زِيداً ضَرَبَتْ غَلَامَهُ) فَعَلَّا هُوَ (أَهْنَتْ زِيداً ضَرَبَتْ غَلَامَهُ).

ولكن من أين الدليل على أن غرض الضرب كان إهانة؟ فقد يكون الغرض هو التأديب، وإذا كان الغرض كذلك فهو يصح تقدير الفعل (أدبَتْ زِيداً ضَرَبَتْ غَلَامَهُ؟) إن هذا مُؤَدٌ إلى لبس في الدلالة ومشكل فيها، فضلاً عن ذلك، فإن هذا التقدير لا يجعل غرض الفعل واقعاً على معوله، بل يكون واقعاً على اسم غداً معمولاً لفعل آخر، وهو الاسم المتقدم عليه.

ويمكن القول، إن هناك أساليب تضطُّلُّ بتأدية هذه المعاني، وهي لا تحتاج إلى مثل هذا التقدير، ومن تلك الأساليب هي ورود المفعول لأجله مبيناً لغرض الفعل، نحو قولنا: (سَلَمَتْ عَلَى مُحَمَّدٍ إِكْرَامَاهُ) (وَضَرَبَتْ زِيداً إِهَانَةً لِأَخِيهِ) فذلك أَفْضَلُ من صيغة الاشتغال؛ لأنَّ لهذا المفعول حقيقة بينة، وهو يوضع الدلالة بوضوح، لا لبس فيها.

وإن كان لا بد من صيغة الاشتغال، فإن رفع الاسم المتقدم – في تقديرِي – هو الواجب فيه؛ وذلك تخلصاً من هذا التقدير الوهمي الذي لا حقيقة له أصلاً، فإن رفعه – أي الاسم المتقدم – يجعله في محل الابتداء ، والجملة بعده خبر عنه، إذ تكون الصيغة جملة واحدة (مبتدأ وخبر)، وهي بذلك تعبر عن الدلالة بوضوح ومباغة وتَكْيِيد، ولكنها بذلك تخرج من باب الاشتغال، فهذا أحسن من نصب الاسم وتقدير فعل وهمي معه؛ لأنَّه يجعل من الكلام جملتين: ابتدائية وتفسيرية، وأنَّ هذا التفسير خارج عن المفهوم النحوي، ولا صلة بينهما أبداً<sup>(1)</sup>.

#### - حذف الفعل مع المنصوبات في الأبواب الآتية .

باب الاختصاص- باب التحذير- باب الإغراء - باب المدح و التعظيم - باب الذم و الشتم .  
باب الترحم .

ففي هذه الأبواب يقدر جمهور النحاة فعلاً ناصباً لما انتصب فيها من أسماء، ولعل هذا التقدير على حد كبير من القبول؛ وذلك لوجود قرائين من النحو والدلالة عليه، فقرائين النحو هي عالمة النصب في تلك الأسماء فهي الدليل على وجود ناصب لها، فضلاً عن ذلك فإن الجملة العربية لا يصح فيها أن تقوم على لفظة فعلية من دون أن يكون لها فعل تتعلق به أو تتصل فيه، وأما قرينة الدلالة، فإن هذا التقدير لا يؤدي إلى مشكل فيها، بل هو من جنسه ويدل عليه – كما سنرى – .

(1) وذلك لأنَّ الجملة التفسيرية في اصطلاح النحاة ((هي الجملة الكاشفة لحقيقة ما تليه)), (معنى الليث: 399/2) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَكَلَ عِيسَى عَنْدَ اللَّهِ كَمَلَ مَا دَمَ حَلَكَ مِنْ مُرَكَّبٍ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (آل عمران: 59) ((فـ (خلفه) وما بعده تفسير لـ (مثل آدم) لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد جسداً من طين ثم كُونَ، بل باعتبار المعنى، أي أن شأن عيسى كثأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين أبوين)).

ولكن هناك من المحدثين من ذهب إلى رفض هذا التحذير، وجعل من العلامة – بحد ذاتها – عنصر التحويل، يعني بذلك، أن تحول العلامة من الصم إلى الفتح هو الذي منح السياق دلالة الاختصاص أو الإغراء أو التحذير من دون وجوب في تقدير فعل معها<sup>(1)</sup>.

بيد أن الحق مع المذهب النحوي القديم؛ ذلك أن علامة الإعراب لا تحمل دلالة ذاتية – بحد ذاتها – وأن اتفاق أبواب عدة في علامة واحدة لا يجعل من وظيفتها خصوصاً وثبوتاً، فتحول العلامة مقتربنا بقدر فعل مخصوص معها هو الذي يمنح البنية النحوية نظامها ودلالتها، وإذا ما أردنا تفصيلاً بعد إجمال وجوب علينا الوقف على كل من هذه الأبواب لتبين حكم الحذف فيها بين الوجوب والجواز، وصلة ذلك بالدلالة.

#### باب الاختصاص :

ويعنى بـ(الاختصاص): ((تخصيص حكم علامة بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة))<sup>(2)</sup> هذا الاسم الظاهر المعرفة يكون معمولاً لفعل محفوظ وجوباً تقديره (أخص)<sup>(3)</sup>، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: {نحن معاشر الأنبياء لا نُورَثُ} <sup>(4)</sup> فـ(معاشر الأنبياء) معمول لفعل محفوظ تقديره (أخص) وقد حذف وجوباً.

و واضح من هذا التقدير، عدم تنافيه مع الدلالة، بل هو من جنسها ويدل عليها، إذ كلاهما في الاختصاص، وإنما حكم النحاة على هذا الحذف بالوجوب، لأنهم لم يروا – حين الاستقراء – ذلك الفعل ظاهراً أبداً، ولعل السر في ذلك هو قوة الدلالة عليه وعدم الحاجة إلى ذكره (إيجازاً واحتصاراً).

#### باب التحذير :

ويعنى بـ(التحذير): ((تبني المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه))<sup>(5)</sup>، وله صيغ عدة منها:

- ذكر المhydr منه مكرراً أو معطوفاً عليه، نحو قولنا مhydrين: (الأسد الأسد) و(الكتب والخيانة) - ذكر المhydr والمhydr منه متعاطفين، نحو قولنا مhydrين: (إياك وإياك) وقد يكون التحذير بتكرار المhydr نحو قولنا: (إياك وإياك) وقد يكون ذكره مجرداً من العطف والتكرار، فال فعل المقدر (أhydr)، وهو محفوظ وجوباً – في هذه الحالات – عند جمهور النحاة، ومحفوظ جوازاً عند نحاة آخرين، ولعل كلا المذهبين نظر في الدلالة والسياق، ولكن من جهتين مختلفتين<sup>(6)</sup>.

فالالمذهب الأول وصل بين علة الحذف وواقع اللغة الخارجي والاجتماعي بوجه عام؛ ذلك أن التحذير لا يكون إلا في ضيق الزمان، فلا سعة لذكر الكلام مفصلاً، بل الاستغناء بما تقوى الدلائل والقرائن عليه، قال الرضي: ((وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر، كون تكريره دالاً على مقاربة (المحذر منه للمhydr) بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر (المحذر منه) على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره، ولا يتسع ذكر العامل مع هذا المكرر، وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقاً))<sup>(7)</sup> وقال أيضاً: (( وإنما وجوب الحذف في الأول والثاني<sup>(8)</sup>؛ لأن القصد ... أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المhydr؛ وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكرر أنه يرافقه))<sup>(9)</sup> فوجوب حذف الفعل كان لضيق الوقت عن ذكره، وللوصول إلى المhydr منه بأوجز ما يمكن .

(1) في نحو اللغة وتركيبها (منهج وتطبيق)، د. خليل أحمد عمادرة، ص162، عالم المعرفة – جدة، ط/1404هـ-1984م، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عمادرة، ص92، جامعة اليرموك – اربد، 1985م.

(2) شرح التصريح على التوضيح : 190/2 .

(3) الكتاب : 233/2 ، شرح التصريح على التوضيح : 190/2 .

(4) تتمة الحديث هي قوله صلى الله عليه وسلم: {ما تركناه فهو صدقه}، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتابه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، 12/8، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1379هـ .

(5) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 112/3 .

(6) حاشية الخضرى على شرح ابن عقل، محمد الخضرى الدماطى ، 2 / 88 . دار الفكر – بيروت ، 1978م .

(7) شرح الكافية في النحو : 196/1 .

(8) المقصود بالأول والثاني هما ذكر (المحذر منه) مكرراً أو معطوفاً عليه، أو ذكر المحذر والمhydr منه متعاطفين، وهما الصيغتان اللتان اثبناهما في أول هذا الباب .

(9) شرح الكافية في النحو : 197/1 .

أما وجوب الحذف مع الضمير (إياك) فله علة خاصة موصولة بالدلالة أيضاً، ذلك أن هذا الضمير بدل من اللفظ بالفعل ونائب عنه<sup>(1)</sup>، فلو ذكر الفعل معه لغيرت الدلالة بما هي عليه؛ لأن الفعل — حينها — هو الذي يؤدي دلالة التحذير من دون هذا الضمير، فقولنا: (إياك والكتب) جاء التحذير فيه بصيغة الضمير، بخلاف ما لو ذكر الفعل وقيل: (إياك احذر من الكتب) فإن الضمير لا يفيد إلا الاختصاص — بما يدل عليه تقديم المفهوم على فاعله — وإن الفعل المذكور هو الذي أدى دلالة التحذير.

ثم إن التحذير بالضمير أبلغ من التحذير بالفعل؛ وذلك لما فيه من دلالة الإطلاق والتبعيد، بخلاف الفعل، فإن دلالة التحذير فيه مقصورة على دلالة الفعل المذكور دون سواه، فلو اختبر ذكر الفعل فقيل: (احذر) أو (اتق) أو (باعد) لكان دلالة التحذير مقصورة في دلالة الفعل المذكور، بخلاف (إياك) فإن ذكرها قد يجمع تلك المعانى جميعها فضلاً عن زيادة دلالة التهديد والوعيد، وبهذا ثبت أن وجوب الحذف عند النهاية كان لقصد الدلالة، وليس لصنعة النحو والإعراب.

أما المذهب الآخر، وهم المجوزون، فقد نظر أصحابه إلى أن تكرير المحذر منه هو لغرض التأكيد وهذا لا يوجب حذف العامل فيه<sup>(2)</sup>، ولعلمهم نظروا أيضاً إلى أن تقدير الفعل لا يؤدي إلى مشكل في الدلالة، لصحة أن يقال مثلاً: (احذر الأسد الأسد)، ولكن المذهب الأول أولى بالقبول؛ لمراعاته الدلالة من جهة الواقع والمقام، وتتجدر الإشارة هنا، إلى أن من صيغ التحذير ما حكم النهاية فيها اتفاقاً على حذف الفعل جوازاً دون الوجوب، وذلك إذا كان المحذر منه مفرداً من غير عطف وتكرار<sup>(3)</sup> نحو قولنا: (الأسد) أو (احذر الأسد) فكلاهما جائز وصحيح.

ولعل الفرق بين هذين الحكمين — الوجوب والجواز — متصل بالدلالة أيضاً، فإن تكرار (المحذر منه) دليل على شدة التحذير، وأنه قد بلغ منتهاه، فلا سعة لذكر الفعل، فوجب حذفه هناك، بخلاف ذكر (المحذر منه) مفرداً هنا، فإنه لا دليل على شدة التحذير فيه، وإن في الوقت سعة لذكر الفعل، فإذا ما حذف فهو على سبيل الجواز، وهذا إنما يؤكّد على أن الحذف كان لغرض في الدلالة، سواء أكان وجوباً أم جائزاً.

#### باب الإغراء :

ويعنى بـ (الإغراء): ((تبني المخاطب على أمر محمود ليفعله))<sup>(4)</sup> فهو نقىض التحذير من حيث معناه، ولكنه يشابهه في بعض صيغه، وفي الحكم النحوي القائم عليه، فمن صيغة الإغراء، هي ذكر (المغرى به) مكرراً أو معطوفاً عليه، أو ذكره مفرداً من دون عطف وتكرار، وأما حكمه النحوي، فهو منصوب بفعل محفوظ وجوباً في الصيغتين الأوليين، ومنصوب بفعل محفوظ جوازاً في الصيغة الأخرى.

ولعل فائدة الحذف هنا هي نفسها مع التحذير ولذا جعلها السيوطي واحدة في كلا البابين فقال: هي ((التبني على أن الزمان يتقارض عن الإنفاق بالمحذف، وأن الاشتغال بذلك يفضي إلى تقويت المهم، فهذه هي فائدة الحذف في باب الإغراء والتحذير)).<sup>(5)</sup>

#### القطع إلى النصب :

وتشتمل هذه الظاهرة على ثلاثة أبواب، هي:

**باب النصب على المدح والتعظيم - باب النصب على الذم والشتم - باب النصب على الترحم.**

ففي هذه الظاهرة ينتصب الاسم أو الصفة بفعل محفوظ وجوباً تقديره (أمدح أو أعظم) أو (أذم أو أشتم) أو (أترحم) كل في بابه حسب المذكور آنفًا، ولعل إظهار هذه الأفعال لا يؤدي إلى مشكل في الدلالة؛ لأنها من جنسه وتدل عليها، وإنما وجب الحذف لما في الدلالة والصيغة من قوة عليه؛ ذلك أن هذه الظاهرة تقوم على قطع الصفة وتحول إعرابها إلى النصب بعدما كان حكمها رفعاً أو جراً، فصار هذا التحول دليلاً قوياً على

(1) لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، الطبعة الثالثة ، 20 / 323 ، 1994 م ، دار صادر بيروت .

(2) شرح الكافية في النحو : 196/1 ، شرح الأشموني : 191/3 .

(3) الكتاب : 139/1 ، شرح الكافية في النحو : 196/1 ، شرح التصريح على التوضيح : 195/2 .

(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 114/3 .

(5) الإنفاق في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، 2/57، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة ، ط/1967 م.

ال فعل المذوف حتى استغني عن ذكره إيجازاً و اختصاراً، ثم هناك علة أخرى، وهي أن هذا القطع وتحول الإعراب ظاهرة بارزة في النحو العربي تنبئ الأذهان، وتستدعي اهتمامها؛ لأنه قطع وتحول من دون سبب ظاهر فيه، فلو ذكر الفعل ما بقي من تلك المزية شيء .

وهذا الأمر يعود – في تقديرني – إلى أن هذا الفعل مقصود إعمالاً ودلالة، ولكنه أضمر وجوباً للعلم به ولتنبيه الأذهان على ما يحدث معه من تغيير؛ وذلك لإيصال الدلالة المهم – من تعظيم أو شتم – بتغير وخفاء،

فهناك فرق عظيم بين قوله تعالى: ﴿وَالْمُقْبِينَ الظَّلَّةُ وَالْمُؤْتُونَ أَرْكَوْهُ﴾<sup>(1)</sup> وأن يقال على سبيل الافتراض: (وأمدح المقيمين الصلاة)، فإن قطع الصفة (المقيمين) – في الآية – وتحول إعرابها إلى النصب من دون ذكر الفعل معها نبه الأذهان عليها، فضلاً عن تحقيق دلالة المدح والتعظيم فيها، بخلاف ذكر الفعل في العبارة المفترضة، فإنه لم يحمل من تنبيه الذهن شيئاً، لأن سبب النصب واضح لا خفاء فيه.

وقد يكون الفعل ظاهراً في نشأة اللغة، ولكنه حذف بتطورها، فلم يعد يذكر أبداً لقوه الدلالة عليه، حتى أصبح حذفه – عند النحاة – لازماً، ومهما يكن من أمر، فإن تقدير الفعل أمر ثابت في النحو العربي، وإن حذفه وجوباً متصل بالدلالة بشكل رئيس .

ومن الجدير بالذكر هنا، أن لل فعل المقدر أهمية في وضع الدلالة، وتحديدها بين كل من الأبواب؛ ذلك أن خطاً قد يقع بين هذه الظاهرة بكل أبوابها، وباب الاختصاص، فيكون التقدير في الجميع هو الفعل (أخص) .

غير أن التحقيق عند النحاة هو الفصل بينهما؛ بناءً على اختلاف الدلالة، فالنصب على التعظيم – مثلاً – لا يكون إلا وفق معانٍ وشروط نحو ما أخير سيبويه إذ قال: ((واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها، لو قلت: (مررت بعد الله أخيك صاحب الثياب أو البزار) لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخم به، وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فإن تذكر رجال ليس بنبيه عند الناس ولا معروض بالتعظيم، ثم تعظمه كما تعظم النبيه، وذلك قولك: (مررت بعد الله الصالح) فإن قلت: (مررت بقومك الكرام الصالحين) ثم قلت: (المطعمين في محل جاز))<sup>(2)</sup> .

وقد عنى السيرافي بهذا الأمر فقال معقباً: ((يحتاج التعظيم إلى اجتماع معينين في المعظم، أحدهما: أن يكون الذي عظم به فيه مدح وثناء ورفعة، والأخر: أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم به، أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم))<sup>(3)</sup> ، فإن ورد الاسم منصوباً وهو ليس من التعظيم – كما مثل سيبويه – فتقدير الفعل معه هو (أعني أو أريد) .

وكذلك صرحت الرضي بهذا الفصل والتمييز فقال في شرحه: ((قالوا وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو: (مررت به الفاسق) أو بعد الظاهر نحو: (الحمد لله الحميد) أو كان المختص منكراً فليس من هذا الباب، بل هو منصوب إما على المدح نحو: (الحمد لله الحميد) أو الذم نحو [قوله تعالى]:

**﴿وَأَمْرَأَهُ حَتَّالَةَ الْحَكَبِ﴾**<sup>(4)</sup> أو الترحم نحو قوله<sup>(5)</sup>:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةِ عُطَّلٍ وَشَعْنَاءَ مَرَاضِيَعَ مِثْلِ السَّعَالِي

بفعل لا يظهر وهو (أعني) أو (أخص) في الجميع أو (أمدح) أو (أذم) أو (أترحم) كل في موضعه<sup>(6)</sup> .

(1) النساء : 162 .

(2) الكتاب : 69/2 .

(3) نقول من شرح السيرافي على كتاب سيبويه (مطبوع في حاشية الكتاب) : 69/2 .

(4) المسد : 4 .

(5) نسب البيت إلى (أميمة بن أبي عائذ) في ديوان الهدلبيين: 184/2، ولكن على اختلاف في روايته مع النحاة إذ ورد فيه: له نسوة عاطلات الصددو..... ر عوج مراضييع مثل السعالى .

ودلالة (عاطلات) أي ليس عليهم حل، ودلالة (عوج) هو المهزابل، وأما الشاعر أميمة بن أبي عائذ العمري، فهو ((أحد بنى عمرو بن الحارث بن نعيم بن هذيل، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية)) ، (الأغاني : 10/24) .

(6) شرح الكافية في النحو : 175/1 .

## حذف الفعل جوازا :

هناك مواضع عدة يحذف الفعل فيها جوازا، ولعل العلة الرئيسية فيها هي العلم به لقوة الدلالة عليه فحذف إيجازا واختصارا، وقد تزداد على ذلك دلالات أخرى يحددها السياق، فمن مواضع الحذف جوازا :

١- الفعل العامل في المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَرَى الْجَبَلَ تَصْبِيَاجَامِدَةً وَهِيَ تَمَرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَنْقَلَ كُلَّ شَعْرٍ ﴾<sup>(١)</sup> فـ (صنع) مصدر لفعل محدود جوازا تقديره (صنع)؛ وذلك لأنه لما قال جل ثناؤه: (مر السحاب) علم أنه خلق وصنع ولكنه وك وثبت للعبد، لأن الذي قبله (صنع) فكانه قال: (صنع)<sup>(٢)</sup> وهذا يفيد الإيجاز والاختصار .

٢- الفعل العامل في الحال<sup>(٣)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خَفَشَتْ فَرِيَالًا أَوْ رَجَبَانًا ﴾<sup>(٤)</sup> فعامل الحال محدود جوازا تقديره (صلوا)، وإنما حذف لغایات منها، العلم به لدلالة الحال عليه، ومنها مراعاة ضيق المقام؛ لأنهم في حال خوف، ومنها كذلك، الاهتمام بهذه الهيئة من الصلاة؛ لأن اللفظ حين يكون منفردا ينصب الاهتمام عليه، ثم هو يفيد في الوقت نفسه عدم العنبر في ترك الصلاة أبدا .

٣- الفعل الواقع في جواب الاستفهام<sup>(٥)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾<sup>(٦)</sup> فـ (لفظ الجلال) فاعل لفعل محدود جوازا تقديره (خلقهم) وقد حذف إيجازا واختصارا لتقدم الدليل عليه، فضلا عن أن فيه تقليلا من الكفار لشأن الله ورسوله، إذ لا يربدون إطلاقا مزيدا من العناية والاهتمام به، والدليل على ذلك هو ظهور الفعل في جوابهم عن سؤال نبيهم عن عبادتهم الأصنام، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ وَقَوْمَهُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿ فَأَلَوْ تَبَيَّدُ أَنْسَانًا فَنَظَرَ لِمَا عَنْكِبَتِينَ ﴾<sup>(٧)</sup>، فقد ذكروا الفعل (تعبد) في جوابهم؛ عناية وتاكيدا واهتمامـا - بحسب معتقدهم - بالأصنام التي يعبدونها .

٤- عطف اسم على اسم ولا يتنااسب الفعل المذكور إلا مع أولهما<sup>(٨)</sup>، فيقدر الجمهور فعل محدودا يتنااسب مع الاسم الثاني، ومن شواهدهم على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُ الدَّارَ وَالَّذِينَ مِنْ فِلَهٍ تَبَيَّنُونَ مَنْ هَاجَرَ إِيمَانَهُ ﴾<sup>(٩)</sup> فالتقدير عندهم: (واعتقدوا بالإيمان) بناء على أن الفعل المذكور (تبوؤ) خاص بالمحسوسات أو الماديات فناسب (الدار)، وأن الفعل المقدر (اعتقد) خاص بالروحيات ليتناسب مع (الإيمان) .  
بيد أن في هذا الموضع خلافا، فقد وجه بعض النحاة الدلالة على أساس هذا التقدير في حين وجه نحاة آخرون الدلالة على أساس من التضمين، أي تضمين الفعل المذكور دلالة فعل آخر يتنااسب مع الاسم الثاني، فيكون الفعل (تبوؤ) بمعنى الفعل (اعتقدوا) ليصبح التshireek بين الاسمين، فضلا عن هذا الخلاف بين النحاة، فإن هناك مذهبا آخر مرجعه إلى البayanين، إذ يرون أن الفعل المذكور يصح في الأسمين المتعاطفين على أساس من المجاز، فهم يقولون فيما جاء في الآية المذكورة آنفا: ((وجعلوا الإيمان مستقرا ومستوطنا لهم لتمكّنهم منه واستقامتهم عليه كما جعلوا المدينة كذلك))<sup>(١٠)</sup> .

(١) النمل : من الآية 88.

(٢) الكتاب : 380/1 .

(٣) المصدر نفسه : 346/1 .

(٤) البقرة : 239 .

(٥) مغني اللبيب : 632/2 .

(٦) لقمان : من الآية 25 .

(٧) الشعراء : 70 ، 71 .

(٨) ارشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسـي، شرح دراسة، د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد

النواب، 2 / 635 مكتبة القاهرة .

(٩) الحشر : من الآية 9 .

(١٠) الكشاف : 505/4 .

ويمكن القول: إن النحاة نظروا في الحقيقة، وإن البayanين نظروا في المجاز، ولكن وجهة من القبول بيد أن المذهب النحوي القائل بالحدف هو الأشمل؛ لكونه يصدق على كل شاهد في هذا الباب، بخلاف المذهب الآخر — مذهب البayanين — فإنه لا يصدق على كل شاهد فيه، فإذا صح تطبيقه على ما جاء في قوله تعالى فإنه لا يصدق على قول الشاعر<sup>(1)</sup>:

**وَرَجَّنِي الْوَاجِبُ وَالْعَيْنَا**

إذا ما الغائب يَرَزَّنْ يوماً

إذ لا أساس للمجاز بين الترجيح والعيون، فوجب تقدير فعل مناسب معها لكي تصح الدلالة وتستقيم، والتقدير (وكحل العيون)، وكذلك القول بالحدف أحسن من القول بالتضمين للصلة نفسها، فإن الحدف أسلوب ظاهر وباب واسع لوروده في أبواب النحو كثيراً، بخلاف التضمين، فإنه لا يقع إلا في حدود، فضلاً عن اشتراط مقاربة الدلالة بين الفعل المضمن والفعل المذكور .

#### رابعاً : حذف الفاعل .

بعد الفاعل عمدة رئيسة في الجملة الفعلية، ويزيد في ذلك قوة شدة التلازم بينه وبين الفعل، فال فعل حدث والفاعل صاحب ذلك الحدث، حتى أصبحا بمثابة الجزأين للكلمة الواحدة التي لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، ولذا منع الجمهور حذفه، وإذا ما انعدم لفظه ظاهراً فهو من قبيل الاستئثار سوى في موضع واحد، هو بناء الفعل للمفعول، فإن الفاعل لا يقدر حينها، بل ينوب عنه غيره فياخذ حكمه من رفع وإسناد، وهذا هو مذهب سيبويه، إذ قال في حد الفعل المبني للمفعول: ((هو ما حذف فاعله، ولا يجوز في غيره))<sup>(2)</sup> .

أما ما ذهب إليه بعض النحاة من جواز حذف الفاعل مطلقاً إن وجد الدليل عليه<sup>(3)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا

إذا بَلَغَتِ الرُّوْحُ (٤) أي بلغت الروح، قوله كذلك: ﴿حَقَّ تَوَرَّتِ يَأْنِجَابٍ﴾<sup>(5)</sup>، أي حتى توارت الشمس، فهو في الحقيقة ضامر لا محدود<sup>(6)</sup>، وإذا رفض بعضهم هذا الإضمار لأنَّه لم يتمثل له ظاهر بفسره فليس هو بدليل؛ وذلك لعدم اشتراط مرجع سابق للضمير يعود عليه، فإنَّ من الضمائر ما ترد وليس لها من التفسير إلا دلالة الحال، وإن منها ما يختلف الأصل فيها، فتفع هي أو لا ثم يأتي بعدها التفسير<sup>(7)</sup> .

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكُمْ الْقُرْآنَ﴾<sup>(8)</sup> فليس هناك مرجع يعود عليه الضمير، بل الذي فسره هو العلم به ودلالة الحال عليه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الآيتين المذكortين آنفاً فإنَّ العلم بالفاعل ودلالة الحال والدلالة عليه هما اللذان يفسران ما عليه من إضمار .

(١) هو الراعي التميري، (شعر الراعي التميري: 150)، وفيه تختلف الرواية عما رواه النحاة، إذ ورد الصدر فيه: وهزة شسورة من حي صدق، ومن وروده على الرواية أعلاه عند النحاة ما جاء في المصادر الآتية: الإنصاف في مسائل الخلاف: 610/2، شرح شدور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص 243، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، محمود بن أحمد العيني، 91/3، (مطبوع في حاشية خزانة الأدب)، طبعة بولاق، 1299هـ .

(٢) الكتاب: 20 ، 14/1 .

(٣) نتاج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ص 164 ، دار الرياض للنشر والتوزيع - الرياض، ط 2/1984 ، والرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ص 108 ، دار الإعتقاد - القاهرة ، ط 1/1979م .

(٤) القيمة: 26 .

(٥) ص: 32 .

(٦) تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرحه ونشره: أحمد صقر، ص 226 ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 3/1981 ، والبرهان في علوم القرآن: 144/3 .

(٧) الإحالة الضميرية (مقاربة تداولية في اتساق الخطاب القرآني)، د. عبد الكريم محمد صالح السعدي، ص 58 ، دار الوليد، ط 1/2022م .

(٨) القرآن: 1 .

فلا حذف للفاعل إذن إلا في موضع بناء الفعل للمفعول، ولقد ذكر النحاة لذلك فوائد وأغراضًا، ومنها: العلم الواضح بالمحذوف أو الجهل به أو التخييم والتعظيم أو التحقيق أو صيانته عن الذكر تشريفا له وتنزيتها أو المحافظة على الفواصل أو القوافي والأسجع<sup>(1)</sup>.

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَرِبَةً﴾<sup>(2)</sup> فقد حذف الفاعل وبني فعله للمفعول، وذلك للعلم الواضح به، فهو الله سبحانه وتعالى، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَا تَنْدِي أَشَرُّ أُرِيدُ مِنْ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(3)</sup>، فقد حذف الفاعل لفظ الجلال (الله) من الفعل الأول دون الثاني؛ وذلك تنزيتها له وتربيتها؛ لأنه أريد الشر فيه، وما يؤكد ذلك هو ورود ذكره مع الفعل الثاني؛ لأنه أريد الخير فيه. ومما جاء على حذف الفاعل قوله تعالى في شأن سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿لَمَّا بَدَأْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَيْتُمْ أَلَّا يَكُنْتُ هُنَّ حَسَنٌ﴾<sup>(4)</sup>، فالالأصل ثم بدا لهم الأمر ولكنه حذف، وحذفه يشير إلى الاستخفاف به؛ لأنه أمر جائز فقد بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات فكيف يسجنونه؟<sup>(5)</sup>.

(1) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: خليل بن bian الحسون (رسالة دكتوراه)، 107/2، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1976م، وأسرار النحو، ابن كمال باشا، تحقيق: د. أحمد حسين حامد، ص 101، دار الفكر - عمان ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة ، ص 94 - 100 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1989 م.

(2) النساء : 28 .

(3) الجن : 10 .

(4) يوسف : ٣٥ .

(5) ينظر : دلالات التراكيب ، ص 147

## المبحث الثاني: حذف بعض العناصر المترالزمة .

لم تكن العمدة هي العنصر الوحيد الذي يستلزم التقدير عند حذفه، بل هناك عناصر أخرى تستلزم ذلك أيضاً، وتلك هي الألفاظ المترالزمة التي لا يقوم أحدها من دون الآخر، نحو: المضاف والمضاف إليه، والموصوف والصفة، وجملة الشرط وجوابه، بصرف النظر عن كونها عمدة أو فضلة في الكلام، ولذا اهتم النحاة بتلك الألفاظ، فلم يجيزوا حذفها إلا بشرط وحدود، وإن حذفت صار لزاماً تقديرها ولعلنا نتبين ذلك بالوقوف على تلك الألفاظ أو العناصر المحذوفة بشيء من التفصيل .

### أولاً : حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

يعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من أهم أنواع الحذف التي تدل عليها الدلالة، ليس لكونه من الألفاظ المترالزمة فحسب، بل لما يتربّ عليه من تغير في الحكم النحووي الذي يجعل الدلالة بين نسبة الألفاظ خارجة عن الحقيقة والمألوف .

هذا الخروج في الدلالة هو الأساس في تقدير اللفظ المضاف؛ ذلك أن التغير النحووي القائم على أحد المضاف إليه حكم المضاف لا يؤدي إلى خروج الألفاظ عن صنعة النحو بين العامل والمعمول، فلا يستلزم الأمر فيها أي تقدير، ثم إن الصنعة لا يشترط فيها أن يكون اللفظ مضافاً لكي يقدر إذا حذف من الكلام، بخلاف حذف الفعل - مثلاً - وإبقاء معهومه (المفعول به) منصوباً، فإن العمل النحووي يستلزم تقديره لحاجة الصنعة إليه، وبين ذلك، أن دليل الحذف في قوله تعالى: ﴿ وَسَكَلَ الْقَرِبَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾<sup>(1)</sup> هو الدلالة وليس صنعة الإعراب؛ لأن القرية - من حيث الصنعة - مفعول بها، ولا مشكل فيه، بل المشكل يتمثل في أن القرية لا تسأل بل يسأل أهلها، ولو لا هذه الدلالة ما كان ثمة دليل على حذف المضاف، ولذلك فإن قولنا: (ضررت زيداً) - ونحن نقصد أخاه أو أبوه - لا يجوز؛ لأن وقوع الضرب بـ (زيد) ممكن، وليس فيه شيء من المجاز؛ ولأن هذا الحذف يؤدي إلى ليس في الكلام لعدم العلم بالدلالة الحقيقية فيه<sup>(2)</sup>.

ومن هنا، صار اهتمام النحاة بموضع هذا الحذف اهتماماً بالدلالة بشكل رئيس، ولعلنا نجد إشاراته الأولى عند سيبويه، إذ ذكر أن التوسيع هو دلالة هذا الحذف، وقال معيقاً على قوله تعالى: ﴿ وَسَكَلَ الْقَرِبَةَ ﴾، ((ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى))<sup>(3)</sup>، فال فعل قد استعمل في اللفظ لا في الدلالة، أي أن (القرية) مفعول به لفظاً، وقد نصب بالفعل (اسأل)، ولكن المفعول به الحقيقي هو المضاف المحذوف أهل).

وكان ابن جني وافقاً عند هذا الحذف ومعانيه بصورة أوسع، إذ فسر الحال التي يفضي فيها إلى المجاز، وذلك من خلال تبيان ثلاثة معانٍ فيه، هي الاتساع والتشبّه والتوكيد فقال: (ألا ترى أنك إذا قلت: (بنو فلان يطهرون الطريق) فيه من السعة إخبارك عما لا يصح وطهؤ بما يصح وطهؤ فتقول على هذا: (أخذنا على الطريق الواطئ لبني فلان، ومررنا بقوم موطنين بالطريق) ... ووجه التشبّه إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه فتشبهه بهم، إذ كان هو المؤدي لهم، فكانه هم، وأما التوكيد؛ فلأنك إذا أخبرت عنه بوطنه

(1) يوسف : من الآية 82.

(2) في هذه المسألة خلاف بين النحاة، فقد ذهب ابن جني إلى جواز القياس مطلقاً على هذا الحذف بشرط وضوح الدليل على المحذوف، فيجوز عنده أن نقول: (ضررت زيداً) ونحن نقصد غلامه أو ولده، بشرط أن يفهم السادس ذلك، (الخصائص: 453-452)، ولكن التحقيق عند جمهور النحاة عدم القياس مطلقاً، بل القياس يكون في عدم استبداد الثاني بحكم الأول، نحو قوله تعالى: «(وَسَأَلَ الْقَرِبَةَ) أي أهلها، فإن صح استبداده اقتصر فيه على السماع ولم يقُس عليه»، همع الهوامش: 51/2)، نحو قول ذي الرمة: (ديوانه: 322) عَسَيْهَ قَرَّ الْحَارِثُونَ بعْدَمَا ..... قَضَى تَحْمَةَ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوِيرُ بِقَصْدِ (ابن هوير)، ولعل سبب ذلك هو الضرورة الشعرية؛ رصدًا لآخر تفعيلة في البيت، ويمكن القول، إن الحق مع المذهب الأخير، فإن التوسيع في الحذف لا يؤمن ليسه في غالب الأحيان، ثم إنه لا بد من غرض للحذف يرجع إلى الدلالة والبيان، ولا أرى في قوله: (ضررت زيداً) وهو يعنيون (آخاً) من ذاك القبيل شيئاً.

(3) الكتاب : 212/1.

إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم، وذلك أن الطريق مقيم ملازم، فأفعاله مقيمة معه، وثابتة بثباته، وليس كذلك أهل الطريق؛ لأنهم قد يحضورون فيه ويغيرون عنه<sup>(1)</sup>.

وعلى أساس من هذه المعانى الثلاثة وجه ما جاء من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في قوله تعالى: **«وَسَلِّمُ الْقَرْبَةَ»** فقل: ((أما الاتساع؛ فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله، وهذا نحو ما مضى، ألا تراك تقول: (وكم من قرية مسؤولة) وتقول: (القرى وتسالك) كقولك: (أنت وشأنك) بهذا ونحوه اتساع، وأما التشبيه؛ فلأنها شبّهت بمن يصح سؤاله لما كان بها ومؤلفاً لها، وأما التوكيد؛ فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكانهم نصّمنا لأببهم - القرى - أنه إن سأل

الجمادات والجبال أنيّاته بصحة قولهم، وهذا تناه في تصحيح الخبر ... وكيف تصرفت الحال، فالاتساع فاش في جميع أنجذاب شجاعة العربية<sup>(2)</sup>: ((حذف المضاف ضرب من الاتساع ...؛ لأن الاتساع بالإعجاز أولى منه بالتصور ومنه قوله عزّ اسمه **«وَاسْأَلِ الْقَرْبَةَ»** أي أهلها<sup>(3)</sup>، وبهذا التفسير يتبيّن أن دلالة هذا الحذف لم تكن بسيطة، بل هي دلالة مركبة، وقد تشكّل منها ضرب من المجاز أطلق عليه البلاغيون مجاز الحذف

لقيمه على الحذف والإحلال، ومن ثم خروج في الدلالة لاختلاف التعليق بين الأفاظ .

ومن شواهد هذا المجاز أيضاً - وقد اشتراك مع الاستعارة في جملة واحدة لتحقق الدلالة ببلاغة وبيان -

ما جاء في قوله تعالى: **«وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمْ أَلْمَجَلَ بِكُثْفِهِمْ»**<sup>(4)</sup>، ففي الآية شاهدان: أحدهما، هو مجاز الحذف في قوله: (الجل)، لأن المقصود هو (حب عبادة العجل) وليس العجل بحد ذاته، فحذف مضاقان وأقيم المضاف إليه الأخير مقامهما، وأما الآخر فهو الاستعارة؛ وذلك لوجود لازمة من لوازمهما وهي الإشارة، فإنه تعالى شبه حب عبادة العجل بمشروب سائغ يمازج القلوب، غير أنه طوى ذكر المشبه به ورمز له بشيء من لوازمه، وهو الإشارة على سبيل الاستعارة المكنية، وما هذا التوافق بين الشكلين البينيين إلا لوصف قلوبهم وعبادتهم العجل ببلاغة وتأكيد .

ومما يجب التنبيه عليه من مجاز هذا الباب هو ما ذهب إليه الجرجاني، إذ ذكر مجازاً خاصاً يتصل بتغير الحكم النحوى للمضاف إليه بعد اكتسابه إعراباً غير ما كان عليه، فقال: ((واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنفاذ لها عن معناها كما مضى، فقد توصف به لنفاذها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف في نحو: **«وَسَلِّمُ الْقَرْبَةَ»** والأصل: (واسأل أهل القرية) فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر، والنصب فيها مجاز، وهكذا قولهم: (بنو فلان تطؤهم الطريق) يربّدون (أهل الطريق)، فالرفع في (الطريق) مجاز؛ لأنه منقول إليه عن المضاف المخدوف الذي هو (الأهل)، والذي يستحقه في أصله هو الجر، ولا ينبعي أن يقال: إن وجه المجاز في هذا الحذف، فإن الحذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازا<sup>(5)</sup>).

والذي يبدو لي مما ذهب إليه الجرجاني هو أنه لم يعن بالمجاز هنا سوى معناه اللغوي المتمثل في نقل الشيء من موضع إلى آخر، فهو يعني أن النصب في (القرية)، والرفع في (الطريق) لم يكونا أصلين بحد ذاتهما، بل كانا من حق لفظين آخرين حذف محلهما ما كانا مضافين إليهما رتبة وحكم، ولذا لا يشتراك هذا المجاز مع المجاز البيني، لأنه خاص بنقل علامات الإعراب من حال إلى أخرى، ولا يؤدي من دلالة

(1) الخصائص : 446/2 .

(2) الخصائص : 447/2 .

(3) المصدر نفسه : 447/2 .

(4) البقرة : من الآية 93 .

(5) يوسف : من الآية 82 .

(6) أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، ص416، مطبعة المدنى - القاهرة، ط/1 1991م .

البيان شيئاً، ولعل ما يؤكّد ذلك، أن الجرجاني نفسه لم يجعل هذا المجاز ضمن مجاز البيان حين قسمه على قسمين، لا ثالث لهما، القسم الأول، مجاز في المثبت، والقسم الآخر، مجاز في الإثبات<sup>(1)</sup>. وما تحسن الإشارة إليه، أن هذا الحرف لا يقع في المفعول به فحسب، بل يقع بين المبتدأ والخبر أيضاً، والدليل عليه هنا ليس تحول العلامات؛ لأنهما من كافئان فيها، بل تدل عليه قرائن أخرى نحو تبانيهما في المصدر والذات، إذ لا يجوز ذلك عند بعض النحو، وخرجاً ما وقع منه على حذف مضاف<sup>(2)</sup>. وبسبب من كون الطرفين اسمين يحتمل كل منهما أن يكون في الأصل مضافاً إليه ينشأ الخلاف أحياناً بين النحو في موضع الحذف والتقدير.

ويمكن القول، إن للدلالة والسياق أثراً بارزاً في الترجيح بينهما، ولا يكون الأمر متزوكاً للخيال، ومن شواهد ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ اللَّهُ أَنْ تُؤْلِمُ وَجُوهَكُمْ قِبْلَ الْمَسْقِرِ وَالْمَغْبِرِ وَلَكُنَّ اللَّهُ مَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَأَلْيَوْرِ﴾<sup>(3)</sup>.

لأنه<sup>(4)</sup>، بسبب من تباني (اسم لكن) وخبرها بين المصدر والذات، وخروج الكلام على أساس ذلك من الحقيقة إلى المجاز، ذهب نحاة إلى تقدير محفوظ بينهما ليضعوا الكلام على أصله، وليفسروا ذلك التباني والاختلاف، بيد أنهم اختلفوا في موضع التقدير، إذ ذهب سيبويه إلى الخيار فيه بين كونه مضافاً إلى البر تقديره (ذا البر) أو كونه مضافاً إلى الاسم الموصول تقديره: (بر من آمن)<sup>(4)</sup>، في حين اختار ابن هشام التقدير الثاني راداً ذلك إلى صنعة النحو فقال: ((والبر بر من آمن) أولى من أن يقدر ... وهذا البر من آمن؛ لأنك في الأول قدرت عند الحاجة إلى التقدير، وأن الحذف من آخر الجملة أولى)).

ويمكن القول، إن التقدير الثاني تطلب الدلالة أيضاً، موافقة مع السياق العام، لأن الحديث فيه منصب على البر بحد ذاته، فقد نفت الآية أولاً أن يكون البر بتولي الوجه قبل المشرق والمغرب، ثم استدرك على ذلك بالحديث عنه أيضاً ببيان حقيقته ومعناه، وهذا ما يجعل الحديث قبل الاستدراك وبعده جزءاً واحداً وكلاماً متكاملاً في اللفظ والدلالة، بخلاف التقدير الأول، فإنه أشبه ما يكون بالفاصل اللفظي والمعنوي بين الجملتين (النفي والاستدراك)؛ لأن المستدرك لا يكون من جنس المستدرك عليه، وبمعنى آخر، فإن الوصل بينهما يكون ضعيفاً؛ لأن الآية نفت أولاً عن البر شيئاً، ثم جاء الاستدراك على صاحب البر، لا على البر نفسه. وفضلاً عن هذا وذلك، فإن في بنية الآية مجازاً عقلياً؛ وذلك لتباين الطرفين بين المصدر والذات، إذ جعل البر هو المؤمن بالله على سبيل المبالغة والمجاز.

### حذف الموصوف :

حذف الموصوف من المسائل التي أفضى النحو في الحديث عنها، ولهم فيها شروط وحدود؛ وذلك لما في الصفة والموصوف من تلازم تام، فهما ((كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما))<sup>(6)</sup> ومن هنا ((كان القياس أن لا يحذف واحد منهما؛ لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما التزم به، فالموصوف، القياس يابي حذفه لما ذكرناه؛ ولأنه ربما وقع بحذفه ليس، ألا ترى أنك إذا قلت:

(1) المصدر نفسه: 535، ويعني بالمبثت ((ما كان سبيلاً للغة بحد ذاتها، وذلك في نقل اللفظة من معنى إلى آخر، كقولنا: (اليد) مجاز في النعمة، والأسد) مجاز في (الإنسان)، وأما مجاز الإثبات، فيكون عن طريق إسناد اللفظ إلى ما ليس له حقيقة وأصلاً)) نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا يَحْكَمُ حَكْمَهُمْ وَمَا كَانُوا مُمْتَزِبِينَ﴾ البقرة: 16، وشاهدنا من ذلك أن ليس في هذين القسمين البيانيين إشارة إلى المجاز الذي ذكره بخصوص تحول علامات الإعراب.

(2) الكتاب: 108/1، إذ ذهب سيبويه إلى تقدير محفوظ، وذهب آخرون إلى جواز ذلك على سبيل المجاز، ولا أرى خلافاً كبيراً بين المذهبين؛ لأن المذهب الأول نظر في أصل الكلام، وأن غرض الحذف هو المبالغة والمجاز، وأما المذهب الآخر، فنظر في المجاز وجعل الكلام مبنياً عليه.

(3) البقرة : من الآية 177 .

(4) الكتاب : 108/1 .

(5) مغني اللبيب : 624/2 .

(6) شرح المفصل : 59/3 .

(مررت بطول) لم يعلم من ظاهر اللفظ أن المرور به إنسان أو رمح أو ثوب، ونحو ذلك مما قد يوصف  
(بالطول)<sup>(1)</sup>

ويرى ابن جني أن حذف الموصوف أكثر ما يقع في الشعر، معللاً ذلك بقوله: ((وإنما كانت كثرة فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره؛ وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين: إما للتخلص والتخصيص) وإما (للelog والثناء) وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلقي الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه))<sup>(2)</sup>، كما يقول: ((وكلا استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث))<sup>(3)</sup>، ولذا اشترط النحاة لحذف الموصوف قيام الدليل وشهود الحال عليه، (فكلا استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث))<sup>(4)</sup>؛ لأنه غير معروف ولا معهود فوجب ذكره لعدم وجود دليل عليه، أما إن كانت الصفة مما اختصت بالموصوف واقتصرت عليه، أو أن الموصوف ظهر أمره من السياق وقويت الدلالة عليه، فعند ذاك يجوز حذفه، وهذا كله مر جعه إلى النحو، أما ما يرجع إلى الدلالة، فإن له أثراً فيه، وذاك يتمثل بالاهتمام بالصفة وإبرازها وتأكيدها، فضلاً عما يتحققه كأي حذف آخر — من إيجاز واختصار .

فمن حذف الموصوف لدلالة الصفة عليه من حيث اختصاصها به وثباتها له، ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَاطَّلَاهُ اللَّهُمَّ كَلْتُكُوْنِي لِلْمَبَارِيَةِ﴾<sup>(5)</sup> أي في السفينة الجارية، وقد حذف الموصوف لوجود قرينة دالة عليه، فلا يحمل

في الماء إلا السفن، وفي قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَيْغَدَتِي وَقَرَّتِي فِي الْأَسْرَدِ وَأَعْمَلُوا مَيْلَحًا إِنِّي بِمَا تَمَلَّنَ بَصِيرٌ﴾<sup>(6)</sup>،  
أي دروعاً سابغات وقد حذف الموصوف أيضاً لوجود ما يدل عليه فلا تصنع الدروع إلا من الحديد، وفضلاً عن ذلك، فإن شيوخ هذا الوصف صار بمنزلة الاسم للموصوف فأغنى عن ذكره إيجازاً واختصاراً<sup>(7)</sup>.  
أما الموصوف المحفوظ الذي تدل عليه القراءن النحوية أو اللفظية ضمن السياق العام فمتعددة، فقد يدل

ال فعل على المحفوظ، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَجْهَةٍ﴾<sup>(8)</sup>، (فـ(واحدة) صفة لموصوف محفوظ تقديره (موعظة) دل عليه الفعل (أعظمكم)، وقد يكون المسوغ في ذلك الحذف هو تقريب الموعظة إلى الإلقاء وأختصار في الاستدلال وإيجاز في نظم الكلام واستنزال لطائف نفورهم وإعراضهم .

وقد يأتي الحذف بهذه القراءة مطرداً في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ بَيْكَ كَثِيرًا﴾<sup>(9)</sup>، فـ(كثيراً) صفة لموصوف محفوظ تقديره (ذكر) لدلالة الفعل عليه، أما ما قدره بعض الباحثين بـ(زمننا) فليس بصحيح؛ لأن الزمن لا يوصف بالكثرة بل يوصف بالطول<sup>(10)</sup>.

وقد تدل الصفة نفسها على موصوفها المحفوظ من خلال صيغتها ودلائلها، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَعِنْهُمْ قَصَرَتُ الْأَطْرَفُ عِنْ﴾<sup>(11)</sup>، قوله كذلك: ﴿فِيهِنَّ قَصَرَتُ الْأَطْرَفُ﴾<sup>(12)</sup>، فـ(قصرات) صفة لموصوف محفوظ تقديره (حور) وقد دلت عليه الصفة نفسها من خلال معناها، فضلاً عما فيها من قرينة

(1) شرح المفصل: 59/3

(2) الخصائص: 366 / 2

(3) المصدر نفسه: 368 / 2

(4) المصدر نفسه: 366 / 2

(5) الحالة: 11 .

(6) سبأ: 11/10 .

(7) التحرير والتقوير: 103/27 .

(8) سبأ: من الآية 46 .

(9) آل عمران: من الآية 41 .

(10) ظاهرة النبأة في العربية، دراسة وصفية تحليلية، عبد الله صالح عمر، ص212 - 213، 1997م، (رسالة مكتواراه) .

(11) الصافات: 48 .

(12) الرحمن: 56 .

نحوية هي إضافتها إلى الطرف بعد جمعها جم تأييث، مما يدل على اختصاص هذه الصفة بالحور فأغنت هذه القرينة عن ذكره، ولا شك في أن لهذا الحذف أثرا في الدلالة، وذاك يتمثل في الاهتمام بهذه الصفة وإبرازها وتاكيدها، فهي الصفة الرفيعة في الحور، وما يزيد في ذلك قوة مجيئها على زنة اسم الفاعل الدال على أن القصر منها طوع .

وهناك من الموصوف ما تكون صفتة حملة وقد منع حذفه بعض النحاة، وفي ذلك يقول ابن جني: إن ((من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة حملة نحو: (مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلاما وجهه حسن) إلا ترك لو قلت: (مررت بقام أخوه، ولقيت وجهه حسن) لم يحسن)).<sup>(1)</sup>

ولكني أرى أن الجملة شأنها شأن المفرد في حذف موصوفها من حيث توافق القرائن الحالية واللفظية عليه، فإن في القرآن الكريم من الجمل الصفات ما حذف موصوفها وبقيت هي دالة عليه، نحو قوله تعالى:

**﴿مَنْ أَذْنَى هَادُوا يَحْرِفُونَ الْكِلَمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾**<sup>(2)</sup>، وقد عقب أبو علي الفارسي على هذه الآية قائلا: ((وأجازوا أن يكون المعنى على (من الذين هادوا فريق يحرفون أو قوم يحرفون)، ونحو ذلك، فإن قلت: أفيجوز على هذا (من القوم يأكل) تريده (رجل يأكل) وهلا جاز على هذا: (مررت بيقوم) تريده: (برجل يقوم)؟ قيل له: أما الآية فهذا التقدير فيها سائغ كأنه قيل: (من الذين هادوا فريق) فحذف بعض اللفظ والمراد إثباته ، وعلى هذه الشريطة حذف))<sup>(3)</sup>، وكذلك يكون لهذا الحذف أثر في الدلالة، ولعله في هذه الآية تأكيد الصفة وإبرازها؛ لما لها من شأن كبير عند الله سبحانه وتعالى .

#### حذف الصفة :

لم يكن حذف الصفة ظاهرة واسعة في النحو واللغ؛ ولعل كونها تابعا مكملا لمتبوعها ببيان صفة من صفاته أو كون غرضها المتمثل في التخصيص أو المدح أو الترحم أو التأكيد هو الذي جعل قصدها واجب الذكر، وإلا فإن حذفها لا يلتفت إليه؛ لأنها لا تعرف أمقصودة من المتكلم أم لا ؟ إلا اللهم إن دل عليها دليل من حال أو قال، فعندها يجوز حذفها، ولها يؤكّد ابن جني في حذف الصفة ضرورة وضوح الدليل عليها فأماما ((إن عريت من الدلالة عليها من النطق او من الحال فإن حذفها لا يجوز، إلا ترك لو قلت وردنا البصرة فاجترتنا بالأبلة على رجل، أو رأينا بستاننا وسكت لم نقد بذلك شيء؛ لأن هذا ونحوه مما لا يعرى منه ذلك المكان، وإنما المتوقع أن تصفع من ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كلفت علم ما لم تذكر عليه، وهذا لغو من الحديث وجور في التكليف)).<sup>(4)</sup>

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: **﴿وَكَانَ رَوَاهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ عَصَمِيًّا﴾**<sup>(5)</sup> أي كل سفينه صالحة، بدليل ورود قراءة عليها<sup>(6)</sup>، وإن تعبيها لا يخرجها عن كونها سفينه، فلا فائدة فيه حينئذ، ومن ذلك أيضا ما جاء في قوله تعالى: **﴿وَكَذَبَ بِهِ قَوْمٌ وَهُوَ الْعَلِيُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بُوكِيلٌ﴾**<sup>(7)</sup>، أي قومك الكافرون تخصيصا لهم، ولا بد من هذا التقدير لتخصيص الكذب بهم دون خاصة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد يراد من ذلك التغليب .

(1) الخصائص : 368/2 .

(2) النساء : 46 .

(3) المسائل المشكلة (البغداديات)، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، ص565 – 566، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بغداد، 1983م .

(4) الخصائص / 2 . 371 .

(5) الكهف : 79 .

(6) أي قرئت (سفينة صالحة)، وقد نسبت هذه القراءة إلى عبد الله بن مسعود في: (جامع البيان: 16/2)، ونسبت كذلك إلى ابن عباس وعثمان بن عفان – رضي الله عنهم جميعا – في: (الجامع لأحكام القرآن: 34/11) .

(7) الأنعام : 66 .

ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُدَمْرُكَلْ شَقِعَ يَأْمُرُ رَبَّهَا ﴾<sup>(1)</sup>، أي كل شيء سلطت عليه أو أنت عليه، ولا بد من هذا التقدير أيضاً لأن لفظة (شيء) غارقة في التكير، وإضافتها إلى (كل) يجعلها شاملة لكل ما في الوجود، في حين إن هذه الريح جاءت على قوم مخصوصين، هم قوم عاد، فوجب هذا التقدير، وإنما حذفت الصفة تأكيداً لشمول هذا الدمار وهوله .

ولعل ما يؤكّد هذا الغرض هو ورود الصفة المذكورة في آية مشابهة، هي قوله تعالى: ﴿ وَقَيْ عَوْ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ مَا لَدُرُّمْ شَقِعَ اَنْتَ عَلَيْهِ الْاجْعَمَةَ كَلْرَبِيَهُ ﴾<sup>(2)</sup> وإنما هذا تابع لاختلاف السياق الذي وردت فيه كل من الآيتين، فالآلية الأولى وردت في سياق تضمن جدلاً كبيراً وتحدياً بالغاً بين النبي وقومه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضَنَا مُسْتَقِيلَ أَوْدِنِيَهُ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُغْرِبٌ بَلْ هُوَ مَا أَسْعَجْلَمُ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ثُدَمْرُكَلْ شَقِعَ يَأْمُرُ رَبَّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسْكِنَهُمْ كَذَلِكَ بَجْرِيَ الْقَوْمُ الْمُغْرِبِينَ ﴾<sup>(3)</sup> فقد لذاك تهويل العذاب عن طريق حذف الصفة بعد (كل شيء) - كما ذكرنا - بخلاف الآية الثانية فلم يرد معها من هذا القبيل شيء، فوقع الكلام على أصله — في ذكر الصفة — تناسباً مع السياق، إذ لم يرد فيه موجب لمبالغة وتهويل .

وقد تحدث ابن جني عن نوع ثان من حذف الصفة، يستدل عليه بقارينة الصوت حرارة ونغمها إذ يقول: ومن ذلك (قولهم): (سير عليه ليل) وهم يرددون (ليل طويل)، وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها؛ وذلك أنك تحس أن في كلام القائل لذلك من التطوح والتطریح والتقطیح والتعظیم ما يقوم مقام قوله: (طويل) أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثاء عليه ، فتققول: (كان والله رجل)، فترزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، ولتمكن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك))<sup>(4)</sup>، فإن ابن جني هنا يبين ما لللغمة الصوتية والدلالة الحركية من أثر في الإغناه عن بعض القول، بيد أن هذا لا يتبين إلا والكلام مشافهة، إذ الدليل يتمثل في نطق الأفاظه بحد ذاته، من دون النظر فيما بين تلك الألفاظ من نسبة أو تعليق .

### حذف جملة جواب الشرط :

بعد الشرط بنية قائمة على تعليق حصول مضمون جملة هي جملة جواب الشرط، بحصول مضمون جملة أخرى هي جملة الشرط، فهو إذن مبني على تألف جملتين بعلاقة إسنادية مركبة، ومن هنا فإن حذف جملة الجواب يستدعي تقديرها؛ وذلك لاما بينها وبين جملة الشرط من تلازم في التركيب، ولقد وقف النحاة عند ذلك الجملة فرأوا حذفها واجباً مرة وجاززاً مرة أخرى .

**أولاً : حذف جملة الجواب وجوباً .**

ويكون ذلك إذا تقدم ما يدل عليها، وكان فعل الشرط ماضياً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كَثُرْتُمْ إِيَاهُ تَعْبُدُونَ ﴾<sup>(5)</sup> وهذا ما اختص به البصريون، فهم يذهبون إلى تقدير الجواب، ولا يجوزون جعل الدليل المتocom جواباً بحسب قياسهم النحوي؛ لأن المتocom إذا كان جملة اسمية فلا تدخل الفاء عليه ، وإذا كان فعل مضارعاً لم يلحقه الجزم، والجواب يجب أن يخضع لذاك القيد .

وقد بين ابن السراج هذا الحذف وعلة وجوبه فقال: ((فاما قولهم: (أجيئك إن جئتني) و(أتراك إن تاتني) فالذي عندنا أن هذا الجواب محنوف كفى عنه الفعل المقام، وإنما يستعمل هذا على جهتين:

- إما أن يضطر إليه شاعر، فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير .

(1) الأحقاف : 24 ، 25 .

(2) الذاريات : 41 ، 42 .

(3) الأحقاف : 21 ، 22 ، 23 ، 24 .

(4) الخصائص : 373/2 .

(5) البقرة : 172 .

- وإنما أن تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه فنقول: (أحيينك) فيعدك بذلك على كل حال، ثم يبدو لك ألا يجيئك بسبب فنقول: (إن جئتني)، ويستغني عن الجواب بما قدم<sup>(1)</sup> .

وأما الكوفيين، فيرون أن المتقدم هو الجواب، ولا موجب لمثل هذا التقدير.

ويمكن القول، إن لكل مذهب جهة من القول، من حيث انسجام اللغة مع واقعها الخارجي العام، فقد يكون قصد المتكلم هو الإخبار محرداً من القيود، ثم يبدو له أن يضع شرطاً، فيذكر جملته الأولى، ويدع الأخرى؛ استغناه بما تقدمها من دليل على مذهب البصريين، وقد يكون قصد المتكلم هو تقديم جواب الشرط على جملته عنابة وتأكيداً واهتماماماً على مذهب الكوفيين.

### ثانياً : حذف جملة الجواب جوازاً .

وتحذف جملة الجواب جوازاً أيضاً، ولا خلاف بين النحاة فيه إن علم المخاطب بها أو وجد الدليل عليها، ولا شك في أن لذلك فوائد ذكر النحاة منها التعظيم والتقديم؛ ذلك أن ((حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره)، إلا ترى أنك إذا قلت لعبدك: (والله لئن قمت إليك) وسكت عن الجواب ذهب فكره إلى أنواع من العقوبة والمكره من القتل والقطع والضرب والكسر، فإذا تمثلت في فكره أنواع العقوبات وتکاثرت عظمت الحال في نفسه، ولم يعلم أيها يتقي، فكان أبلغ في ردعه وزجره عما يكره منه، ولو قلت: (والله لئن قمت إليك لأضررك) وأظهرت الجواب لم يذهب فكره إلى أنواع من المكره سوى الضرب فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه؛ لأنه قد وطن له نفسه، فيسهل ذلك عليه)<sup>(2)</sup> .

ونذكر أصحاب المعانى من البلاعىين أيضاً فائدة أخرى هي قصد الإطلاق وعدم التحديد، فقد جاء في الإنقان: ((إِنَّمَا يُحِسِّنُ الْحَذْفُ لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، أَوْ يَقْصِدُ بِهِ تَعْدِيدَ أَشْيَاءٍ فَيَكُونُ فِي تَعْدِيدِهِ طُولٌ وَسَامَةٌ فِي حِذْفِهِ وَيَقْنَى بِدَلَالَةِ الْحَالِ، وَتَنْتَرِكُ النَّفْسُ تَجُولُ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَكْنُقَى بِالْحَالِ عَنْ ذِكْرِهِ))<sup>(3)</sup> .

ولعل هذه الفائدة بيان لفائدة الأولى؛ لأن التعظيم والتقديم إنما تتحقق من أن السكوت عن الجواب دلالة على أنه أمر لا يحيط به وصف، فمهما قدر من جواب بقي في الذهن أبعد من خيال عليه، ولذا نرى المفسرين متباهين في التقدير في نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضَلَلَ اللَّهُ عَيْنَكُمْ وَرَهَنَتُمْ وَإِنَّ اللَّهَ تَوَابٌ حَكِيمٌ ﴾<sup>(4)</sup> ، فمن قائل تقديره (لعاملكم بالعقوبة)<sup>(5)</sup> ومن قائل تقديره (لهلكتم، أو لم يبق لكم باقية، أو لم يصلح امركم)، ونحوه من معانٍ تتضمن في مجملها الوعيد والتهديد<sup>(6)</sup> .

على أن هاتين الفائتين لم تكونا مطردين في كل حذف، بل هناك فوائد أخرى مخصوصة في بعض السياقات، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَنَّ أَنْظَرَ فِي تَحْسَنَتِهِ عَيْرَ مُتَجَانِفِي لِئَثِيرٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ تَّحْسِيمٌ ﴾<sup>(7)</sup> ، فجواب الشرط هنا محفوظ تقديره (فليأكل) وأرى في حذفه إشارة إلى أن هذا الحكم مقتصر على التخصيص والجواز، بخلاف ما لو ذكر الجواب، فإن هذا الحكم قد يتحمل الوجوب؛ لما في الذكر من دلالة على التأكيد، وهو غير مراد.

وقد يحذف جواب الشرط فيقع موقعه جملة شبيهة به لفظاً ودلالة، بيد أن التحقيق عند النحاة هو تقديم جواب غيره؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط، ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَلَأَنَّ أَجَلَ اللَّهِ نُورٌ ﴾<sup>(8)</sup> .

(1) الأصول في النحو : 196/2 .

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 461 – 462 .

(3) الإنقان في علوم القرآن : 57/2 .

(4) النور : 10 .

(5) البرهان في علوم القرآن : 3/187 .

(6) التفسير الكبير ، محمد الرازى فخر الدين، 6/435، ط1981م، دار الفكر بيروت — لبنان .

(7) المائدة: من الآية 3 .

**لَكُلٌّ وَهُوَ أَكْبِيْعُ الْكَلِيمُ**<sup>(1)</sup>، فلم تكن الجملة المقتنة بـ(الفاء) هي الجواب، بل الجواب ممحض تقديره (فليبادر بالعمل) تناسباً مع جملة الشرط نفسها.

و هذا ما حدا أحد الباحثين المحدثين على إنكار هذا التقدير ، وجعل المذكور هو الجواب، فقال: ((بل قد يكون الجواب مذكورا في الجملة القرآنية، فيتدخل النهاية بميلهم الفطري إلى التقدير من أجل وصل المطلق بالثابت، فيقدرون شرطا آخر يرون أنه أنساب؛ لأن الجواب في زعمهم لا بد أن يكون مسببا عن الشرط، فهذه العلاقة السببية هي النط الوحد للتعبير الشرطي عندهم، ولذلك فإنهم يلتسمونها فيما يصادفهم من أساليب، فإذا عز عليهم ذلك فليس ما يمنع من تقدير ممحض يكتمل به نمط الجملة كما هي في أصلها الثابت عندهم من حيث أن السبب أصل فيها))<sup>(2)</sup>.

ولكن الحق في هذه المسألة ما ذهب إليه علماء النحو المتقدمون، فإنه في ذلك يتلوى الدقة في الدلالة وليس مجرد صنعة النحو والإعراب، فهو في تقديره جوابا لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَتَّهِجُ لِقَاءَ اللَّهِ﴾ (فليبادر بالعمل) إنما هو مقصود و مراد؛ ((أن أجل الله آت سواه أو جد الرجاء أم لم يوجد))<sup>(3)</sup> فلم يكف عن جواب الشرط، ولم يعن عنه، ثم إن هناك دليلا آخر، هو ورود الجواب صريحا في قوله تعالى: ﴿فَنَّكَانَ يَتَّهِجُ لِقَاءَ رَبِّهِ فَلَيَعْمَلُ عَمَلًا صَلِحًا وَلَا يَشِيرُ إِلَيْهِ بِعِيَّاتَهُ رَبِّهِ أَحَدًا﴾<sup>(4)</sup>.

ومما هو على صلة بهذه، هو وجوب الاهتمام بالجواب المقدر، بأن يكون مناسباً للدلالة والمقام، فقد يبدو البعض النهاية ظاهراً أن الجواب متناسب لفظاً مع جملة الشرط، غير أن هناك من النهاية من حق الجواب ليجعله مناسباً مع الدلالة والمقام، مما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنْ قَرِئَ أَنَّا سَيَرَتُ بِهِ الْجِبَالُ﴾

أَوْ قُطِعَتِ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّ بِلَّهُ الْأَمْرُ جَمِيعًا<sup>(5)</sup>، فجواب الشرط ممحض تقديره عند بعض النهاية (الكان هذا القرآن) بناء على ورود لفظه في جملة الشرط، غير أن بعضاً آخر قدره (لما أمنوا) وما قدره هؤلاء أظهر<sup>(6)</sup>، على وفق ما في الشرط من غاية، هي نفي الإيمان عن الكافرين، ولعل ما يؤكد ذلك هو ما ورد في الآية من سبب نزول، فإن ((الكافار قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم سير جبلي مكة، فقد ضيقنا علينا، وجعل لنا أرضنا قطفاً غراسه، وأحياناً لنا أيامنا وأجداننا وفلاننا وفلانا، فنزلت معلمة أنهم لا يؤمنون ولو كان ذلك كله))<sup>(7)</sup> فهم لم يطلبوا إثبات تسبيير الجبال بالقرآن حتى يكون هو الجواب - كما هو التقدير الأول — بل طلبوا ذلك لأجل الإيمان فقرر الشرط نفيه عنهم - كما هو التقدير الثاني - وهو الصواب، وإنما ذكر القرآن تعظيمياً له، وأنه هو أساس الإيمان .

(1) العنكبوت : من الآية 5.

(2) بلاغة العطف في القرآن الكريم، دراسة أسلوبية، د. عفت الشرقاوي، ص73، دار النهضة العربية – بيروت، 1981 م.

(3) مغني اللبيب : 648/2.

(4) الكهف : 110.

(5) الرعد : من الآية 31.

(6) ينظر : مغني اللبيب : 647/2 ، مواهب الرحمن في تفسير القرآن : 30/5 .

(7) النهر الماء : 171/2 .

### المبحث الثالث: حذف الفضلة .

لم يكن حذف الفضلة بمقام حذف العمدة عند النهاة، إذ لم نشهد لهم خلافاً كبيراً في جوازه، بل وعدم تقديره في غالب الأحيان، وربما العلة في ذلك كونه فضلة لا يقوم ركناً رئيساً في الجملة .

غير أن هناك من الفضلات ما تستلزم الذكر أو التقدير إذا كانت مقصودة في الدلالة والسيقان، بل إن

(١) الدلالة تنتقض بحذفها أو عدم تقديرها، فالحال في قوله تعالى: ﴿ وَمَا حَكَّنَا السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا يَبْهِمَا لَعِينَ ﴾ واجبة ومقصودة في ذكرها؛ لتوقف الدلالة عليها وعدم استغاثتها عنها، وبمثل هذا الفهم، يمكننا أن نقف على حذف الفضلة، لنرى كيف تستلزم الدلالة تقديرها أحياناً، ولا تستلزمها أحياناً أخرى .

#### أولاً : حذف المفعول به .

يجوز حذف المفعول به عند النهاة إن دل الدليل عليه، (ولم يضر حذفه)<sup>(٢)</sup>، فإن ضر امتنع، وقد قسموا هذا الحذف على قسمين: قسم يكون الحذف فيه اختصاراً، وقسم يكون الحذف فيه اقتصاراً، فأما الاختصار، فهو ((أن يحذف من الكلام لفظاً ، لكنه مراد معنى وتقديرها))<sup>(٣)</sup> ولا يكون ذلك إلا إذا استوجبه الحال بدليل من الصنعة أو الدلالة، فأما دليل الصنعة، فيتمثل في حذف الصنimir (المفعول به) من جملة صلة الموصول، إذ لا بد من تقديره لكونه رابطاً بين الصلة والموصول ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ ذَرْفَ وَمَنْ حَلَقَتْ وَجِيدًا ﴾<sup>(٤)</sup>، فقد حذف المفعول به من جملة الصلة، والتقدير (ومن خلقته) .

وأما دليل الدلالة، فهو أن يدل معنى الكلام عليها، لأن يتقدم ذكره نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ مُوسَىٰ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَئَمَّا جَاءَكُمْ أَسْخَرُ هَذَا وَلَا يُلْعِنُ الْمُشْرِكُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> فمقول القول الثاني (أتقولون) محفوظ تقديره (هو سحر) وقد جعل ابن هشام هذا الحذف غريباً<sup>(٦)</sup>، ولكن الحق أنه ليس بغريب؛ وذلك لتقدير ذكره في قوله قبل هذه الآية مباشرة، وهو في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا لِسَاحِرٌ مُّهِينٌ ﴾<sup>(٧)</sup> فلم يشاً أن يكرر اللفظ كثيراً ما دام هناك دليل عليه، ولا سيما أن هذه اللفظة وقعت في كلامه وإنكاره عليهم أيضاً . وقد يقع الحذف بهذه القرينة مطرداً بعد فعل المثبتة، سوى أن الدليل هناك مقدم، وهنا متاخر، إذ يقع في جواب الشرط، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَوْشَاهُ اللَّهُ لَجَمِيعِهِمْ عَلَى الْهُدَىٰ ﴾<sup>(٨)</sup> فإن مفعول الفعل (شاء) محفوظ أغنى عنه جواب الشرط نفسه إيجازاً واختصاراً، ثم إن لهذا الحذف علاوة ودلائل، ذكر النهاة منها (التحقيق)<sup>(٩)</sup> نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلَبَكُمْ أَنَّا وَرَسَلْنَا إِلَيْكُمْ اللَّهُ قَوِيٌّ عَيْرَيْرٌ ﴾<sup>(١٠)</sup>، أي: (لاغلبكم) الكافرين، وقد حذف تحبيراً لهم .

(١) الأنبياء : 16 .

(٢) وهو ما عبر عنه ابن مالك بقوله: (ألفية ابن مالك: 20) وحذف فضلة أجزٌ إن لم يضرْ ... كحذف مَا يسيق جواباً أو حصرْ أي ان وقع المفعول في جواب لسؤال نحو أن يقال: (من ضربت؟) فيجاب: (ضربت زيداً) أو ان وقع محسوراً في نحو قولنا: (ما ضربت إلا زيداً) فلا يجوز حذف المفعول في كلا الموضعين؛ لعدم حصول الفائدة من دونه، شرح ابن عقيل: 2/ 155 – 156 .

(٣) معاني النحو : 514/2 .

(٤) المدثر : 11 .

(٥) يونس : 77 .

(٦) ينظر : مغني اللبيب : 633 .

(٧) يونس : 76 .

(٨) الأنعام : من الآية 35 .

(٩) ينظر : شرح الأشموني : 199/1 ، همع الهوامع : 167/1 .

(١٠) المجادلة : 21 .

ومما ذكره من دلالات أيضا دلالة (مراعة الفاصلة) نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْكِرَهُ لَمْ يَتَشَنَّ﴾<sup>(1)</sup> إذ حذف مفعول الفعل (يخشى)، ليكون هذا الفعل فاصلة، تناسبا مع فواصل الآي الأخرى.

ومن الدلالات أيضا دلالة (العموم والإطلاق) وقد عقب على هذا الدكتور الجواري موضحا فقال: ((والحق أن ورود الفعل المستحق للمفعول بلا مفعول إنما يكون مقصودا به إطلاق الفعل في كل ما يسمح

المقام بتصوره مفعولاً لذلك الفعل دون النص على اسم بعينه))<sup>(2)</sup> ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَيَخْشَنَ﴾

﴿الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوكُمْ مِنْ خَلْقِهِمْ ذُرِّيَّةٌ ضَعَافًا خَاقُوا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(3)</sup>، فالظهور أن مفعول (يخش) محذوف، ((للتذهب نفس السامع في تقديره كل مذهب محتمل، فينظر كل سامع بحسب الأهم عنده مما يخشأ أن يصيب ذريته))<sup>(4)</sup>.

ومن الدلالات أيضا دلالة (الإيجاز) نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ لَتَشَهِّدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ الْهَمَّ أَغْرِيَهُ﴾

﴿فَلَآآءَشَهِّدُ﴾<sup>(5)</sup>، فقد حذف مفعول (أشهد) لدلالة المفعول السابق عليه من حيث الصنعة، وإن في ذلك إهانة وتحقيرا لشهادتهم التي يشهدونها من حيث الدلالة.

وقد تكون الدلالة مخصوصة في السياق نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِلَّا كُمُّ الشَّيْطَنُ يَتَوَقَّفُ أَقْرِبَةً﴾<sup>(6)</sup>

فقد قال أهل العربية: معناه يخوكم أولياءه، أي من أوليائه<sup>(7)</sup> بدليل قوله عز وجل بعد ذلك: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾

﴿وَعَلَّوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾<sup>(8)</sup>، فالمفعول الحقيقي للفعل (يخوف) ممحض، ولا بد من تقديره لكي تتضح الدلالة وتستتبين، وقد وجه بعض المفسرين دلالة هذا الحذف إلى ((أن تخويفه يؤول إلى خوف أوليائه؛ لأن أولياء الرحمن إذا ثبتو لأجله أنجز لهم ما وعدهم من النصرة على أولياء الشيطان))<sup>(9)</sup>.

وقد يحذف المفعول الثاني ويبقى مرادا افطا دلالة، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَّمْتُمْ﴾

﴿أَنْفَسَكُمْ يَأْتِخَذُكُمُ الْعِيلَ﴾<sup>(10)</sup>، أي (باتخاذكم العجل إلها)، فـُحْذَفَ المفعول الثاني لدلالة الحال عليه فـ ((لا من إضراره لأنهم عتبوا بذلك ولا يعاتب أحد باتخاذ صورة العجل))<sup>(11)</sup>.

وأما الاقتصار – وهو القسم الثاني من حذف المفعول – فيكون في حذف المفعول إذا كان غرض المتكلم أن يثبت معنى الفعل للفاعل من دون أن ينوي ذكر المفعول، فيكون الفعل المتعدي كاللازم ولا يقدر المفعول به لفطا أو دلالة<sup>(12)</sup>، ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿وَرَأَكُمْ فِي ظُلْمٍ نَّكِيرٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(13)</sup>، فـ ((المفعول

(1) طه : 3 .

(2) نحو القرآن : 36 .

(3) النساء : 9 .

(4) فتح القدير : 429/1 .

(5) الأنعام : من الآية 19 .

(6) آل عمران : 175 .

(7) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، 1/248، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/2019م، ومعاني القرآن/ للأخفش: 1/428، وتأويل مشكل القرآن: 222 .

(8) آل عمران : من الآية 175 .

(9) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : 132/5 .

(10) البقرة : 54 .

(11) اعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 413/2 .

(12) ينظر: مغني الليبب : 611/2 - 612 .

(13) البقرة : 17 .

الساقط من (لا يبصرون) من قبيل المتروك المطروح الذي لا يلتفت إلى إحضاره بالبال، لا من قبيل المقدر المنوي، كأن الفعل غير متعد أصلا نحو (يعمدون) في قوله تعالى: ﴿وَذَرُوهُمْ فِي طُقْنِيهِمْ يَعْمَلُونَ﴾<sup>(1)</sup>)<sup>(2)</sup>، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَصْحَكَ وَابْنَكَ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَّاتَ وَأَعْيَا﴾<sup>(3)</sup> وكذلك قوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَعْفَنَ وَأَقْنَ﴾<sup>(4)</sup>، فلم يذكر المفعول به مع هذه الأفعال على الرغم من تعديتها بهمزة النقل؛ لأن الدلالة المقصودة نسبة هذه الأفعال إلى الله تعالى واحتراصه بها دون سواه.

**ثانياً : حذف الحال :** أجاز النهاة حذف الحال إذا دل عليها الدليل، وذكروا أن ذلك يطرد إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول<sup>(5)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلِكَةُ يَدْخُلُونَ مَلَئِينَ تِنْ كُلَّ بَارِي﴾<sup>(6)</sup> ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَرَّمْتُمْ فَقَمْ عَنِ الْكَلَّابِ﴾<sup>(7)</sup> فالحال محفوظة تقديرها (يقولون أو قالاً).

وقد تكون هناك قرائين معنوية تثبت تقدير حال محفوظة، ومن تلك القرائين هي الأحكام الشرعية في القرآن الكريم، فإن الفعل فيها أحيانا يستلزم حالا تقديره - ظاهرة أو مقدرة - لكي يكون الحكم متفقا مع ما يراد به من قيد وشروط، وبيان ذلك في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُتِّمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاعْسُلُوا وَجُوهَكُمْ وَأَدْبِيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾<sup>(8)</sup> فهناك حال محفوظة تقديرها ((وأنتم محدثون))<sup>(9)</sup> بحسب ما يقتضيه الحكم الشرعي في الموضوع، وقد يكون لهذا الحذف غرض، هو تأكيد الموضوع سواء أكان من حدث - وهو واجب حينئذ - أم من غير حدث - وهو مندوب - وبعبارة أخرى، فإن الحذف حق إطلاق الموضوع وأمر به عند القيام إلى الصلاة.

**ثالثاً : حذف التوكيد .** لم أحسب أحدا من النهاة وقف عند حذف التوكيد، ولعل غرضه المتمثل ((في رفع توهم عدم إرادة الشمول))<sup>(10)</sup> هو الذي جعل قصده ذكره واجبا وليس ثمة داع إلى تقديره إن عدم ذكره من الكلام، ولكن هناك من المفسرين النهاة من يشير إليه ضمنا وعرضما، إذا تطلبية الدلالة وما استقام من دونها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الِّيْأَنْ تُؤْلِّوْ إِبْرُوكُمْ كُلَّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾<sup>(11)</sup>، فقال الزجاج: ((المعنى، ليس البر كله في الصلاة))<sup>(12)</sup> فلا بد من هذا التقدير لثلاثة أسباب: تخرج الصلاة من مفهوم البر، فهي بهذا التقدير ليست كله، بل هي منه، وربما كان لهذا الحذف ما يسوغه من حيث الدلالة، فقد يدل على أن الصلاة إذا لم تفض إلى الإيمان كله وإلى عمل وجوه الخير فإنها لا تعد من البر في شيء، ولا سيما أن الآية جاءت ردا على اليهود والنصارى في ادعاء كل منهم أن ((اللهى مقصور على قبليه ، فرد الله عليهم، وبين أن العبادة الحقة وعمل البر ليس بتوجه الإنسان جهة المشرق والمغرب))<sup>(13)</sup> ولكن بالإيمان الصادق والتام وما يتبعه من استقامة وعمل

(1) الأعراف : 186 .

(2) الكشاف : 155/1 .

(3) النجم : 44 ، 43 .

(4) النجم : 48 .

(5) ينظر : شرح الأشموني : 260/1 .

(6) الرعد : 23 ، 24 .

(7) المائدـة : 6 .

(8) تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، 329/1 ، دار ومكتبة الهلال - بيروت ، ط1/1986م .

(9) شرح ابن عقيل : 207/3 .

(10) القرة: من الآية 177 .

(11) معاني القرآن واعرابه : 26/1 .

(12) صفوـة التفاسـير، محمد عـلي الصـابـوني، 117/1 ، دار القـلم - بيـروـت، طـ5، 1406 هـ- 1986 م .

## **الفصل الثالث**

# **التعریف والتذکیر**

النكرة والمعرفة عنصران مهمان في بنى النحو وتركيب الكلام، إذ هناك تفاضل في الاستعمال بينهما تبعاً لما بينهما من فروق كـ ((الخفة والتتمكن في النكرة دون المعرفة)) على نحو ما ذكر سيبويه حيث قال: ((واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما ثُعِرَ به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة)).<sup>(1)</sup>

ثم إن هناك فروقاً أخرى بين هذين العنصررين يجري على أساسهما الاختيار، ومن تلك الفروق، اختلاف العنصرين في علاقتهما نحوياً بما يساندھما أو يتعلق بهما من ألفاظ، فضلاً عن اختلافهما فيما يحملنه من معانٍ ودلائل.

فـ ((النكرة)) بحكم إيهامها وشيوخها وعدم دلالتها على شيء بعينه تتحقق المعاني الأضداد كـ ((التعظيم والتحقيق والتقليل والتكتير والتخصيص والإطلاق)) وـ ((المعرفة)) بحكم دلالتها على شيء بعينه قد تتحقق ((الدمح أو الذم أو استغراق جنس الأفراد)) كل في موضعه وبابه.

ومما هو جدير بالذكر، أن المعرفة لا يقف أثراً لها في الدلالة عند نمطها الخاص بـ ((الألف واللام)) فحسب، بل إن لها – على اختلاف أنواعها – أثراً في تشكيل البنية النحوية ودلالة الكلام، ولهذا كله، انقسم هذا الفصل على مبحثين رئيسين:

المبحث الأول: النكرة وأثرها في البنية النحوية شكلاً ودلالة.

المبحث الثاني: المعرفة وأثرها في البنية النحوية شكلاً ودلالة.

ونعني بالشكل، الصيغة التي تكون عليها البنية من حيث تعلق الألفاظ بعضها ببعض، وإنما وقفتنا عند هذا الأمر في دراسة هذين القسمين، لتأكيد ما لهما من وظيفة في تشكيل البنية، وليس الأمر مقتضاً عليهم منفردین.

وأما الدلالة، فمعنى به ما يحصل فيها من خلال صلة الألفاظ بعضها ببعض، أو من خلال طبيعة اللفظين بحد ذاتهما وتبنيهما تكيراً وتعريفاً.

(1) الكتاب : 22/1

## المبحث الأول: النكارة وأثرها في البنية النحوية شكلاً ودلالةً.

النكارة هي ((ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده، أو مقدر وجود تعدده فيه))<sup>(1)</sup>، فهي لفظة مبهمة شائعة لا تدل على شيء بعينه، وقد وضع النحاة لها ضابطاً هو قبولها (الألف واللام) مؤثرة فيها التعريف، نحو لفظة (رجل) فهي نكارة، وتقبل الألف واللام فتصير إلى التعريف (الرجل) وهي معرفة.

ثم النكارة ذات موقع خاص في الكلام، وتقيد معاني مختلفة قد لا تتحققها المعرفة، ولكن قبل الوقف على تلك المعاني تجدر الإشارة إلى أن النكارة قد تتحقق بإيجاز في بنية النحو مع الدلالة التي هي فيه، وذلك إذا ما وصفت بجملة ، فإنها تتلوها مباشرةً، من دون واسطة بينهما؛ لأن الجمل في الأصل نكرات، بخلاف المعرفة فلا يجوز وصفها بالجملة إلا بواسطة الاسم الموصول مما يجعلها بنية لا سيل فيها إلى الإيجاز . وبهذا الفهم يمكننا أن نفسر إثمار النكارة على المعرفة حال كونها موصوفة بجملة، فإن الإيجاز هو أهل مقصد وغرض تتحققه تلك النكارة، وبين ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَسَارِعُوا إِنَّ مَغْفِرَةً مِنْ رَبِّكُمْ وَجِئْتُمْ عَرَضَهَا أَسْمَوْتُ وَالْأَرْضَ أَعْدَتْ لِمُتَّقِينَ ﴾<sup>(2)</sup>، فلو قدر مجيء (مغفرة وجنة) معرفتين للزمنا الاسم الموصول بينها وبين صفتها مع زيادة نحوية في الصفة تتمثل في الضمير العائد على الاسم الموصول، فيكون الكلام (وسارعوا إلى المغفرة التي هي من ربكم والجنة التي عرضها السماوات والأرض) بيد أن النكارة أغنت عن هذا الإلتباس، وتحققت الإيجاز في بنية الآية، ولا سيما أنها بنيت من أول لفظ عليه، وهو قوله: (وسارعوا).

وفضلاً عن ذلك، فإن الدلالة مختلفة بين كل من البنيتين، فالذى في الآية تقريب مغفرة الله وجنته من العباد من خلال تتبع الصفة والموصوف دون ذكر واسطة بينهما، ولعل هذا هو المراد، إذ بدأت الآية بالأمر بالمسارعة إليها والترغيب فيها .

ومما حقيقة النكارة من إيجاز فضلاً عن الدلالة ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَمَحَاسٌ فَلَا

تَنْصِرَكُانَ ﴾<sup>(3)</sup>، فقد تحققت النكارة إيجازاً متناسباً مع الآية والسورة كلها، إذ بنيتا على الإيجاز أيضاً، فإيجاز الآية يتبيّن ابتداءً من حذف الفاعل وبناء فعله للمفعول، وإيجاز السورة مبني على قصر آياتها، وإن هذا التكثير أيضاً إيحاء بسرعة إرسال الشواطؤ، فضلاً عن كثرته، وهذا كله لا يتحقق بوقوعه معرفة، فيقال على سبيل المثال: (يرسل عليكم الشواطؤ الذي هو من نار والنحاس)، فواضح منها عدم اشتتمالها على الإيجاز، ولذا فإنها لا تتحقق تتناسباً مع السياق العام؛ لأنه مبني على الإيجاز — كما ذكرنا — ثم إنها لا تتحقق الدلالة نفسها في الآية؛ لأن التعريف لا يوحى بسرعة أو تكثير .

ومما حقيقة النكارة من إيجاز يتناسب وإيجاز الآيات ضمن سياقها العام، ما جاء في قوله تعالى:

﴿ وَاللُّورُ وَكَتَبَ مَسْطُورٌ فِي رَقْمَشُورُ ﴾<sup>(4)</sup>، فالآيات موجزة؛ وذات إيقاع سريع، ولا شك في أن تكثير الكتاب هو المؤدي إليه، بخلاف ما لو أتى معرفة، فإنه سيحول دون وقوع الآية بهذه الإيجاز، لأنها جملة صفة له ، فلا يجوز أن تأتي إلا والاسم الموصول فيصدرها، فيقال مثلاً: (والكتاب المسطور الذي في رق منشور) وهذا مختلف إيجازاً وإيقاعاً، عما عليه الآيات من إيجاز وإيقاع .

ومن حيث الإعراب أيضاً، فالنكارة تتحقق إيجازاً وفهم الدلالة إذا وقعت مفردة بعد كلام في الاخبار، إذ تثبت أنها خبر مبتدأ محفوظ يعود على ذلك الإخبار، فتحقق بذلك الإيجاز وفهم الدلالة، بخلاف وقوع المعرفة، فلا يتبيّن كونها خبراً إلا بمجيء المبتدأ الموصول معها، إذ يجوز وقوفها مبتدأً أيضاً، فلا يعرف حكمها إذا وقعت مفردة، مما يجعلها تثير لبساً في الدلالة، وإذا أريد تعين حكمها خبراً وجب ذكر المبتدأ معها، فلا

(1) شرح الحدود النحوية : 64 .

(2) آل عمران : 133 .

(3) الرحمن : 35 .

(4) الطور : 3 ، 2 ، 1 .

يتحقق منها — عند ذاك — الإيجاز، ويمكن تبيين ذلك من خلال قوله تعالى: ﴿مَنْعَلٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَا وَهُمْ جَهَنَّمُ وَيَقْسِنَ الْهَمَادُ﴾<sup>(1)</sup>، ففوق (متاع) نكرة جعل حكمها خبراً، مبتدأ محفوظ، تقديره (ذلك) إشارة إلى ما سبق من كلام، إذ إن رتبة النكرة الإخبار، ولا يجوز الابتداء بها إلا بشرطه، ولذلك كان الخلاف بين النحاة في تعين الخبر من المبتدأ إذا كانا معرفتين، ولم نشهد لهم خلافاً إذا كان أحدهما نكرة والآخر معرفة.

أما المعاني المحضية التي تدل عليها طبيعة الفظة — بحد ذاتها — فمتعددة ومتباعدة، ولعل معظمها مستمد من تعريفها المتمثل في عدم دلالتها على شيء معين، ولذا نجدها تحقق المعاني الأضداد في الكلام، كـ(التكثير والتقليل، والتقطيع والتتحير، والمعوم والتوعية)<sup>(2)</sup>، وإنما الذي يحدد الدالة إحدى قرينتين: أولاً هما: خاصة تتمثل في وقوع النكرة ضمن لفظ معين خاص، وأخراهما: عامة تتمثل في وقوعها — أي النكرة — ضمن السياق بوجه عام.

فمن إفاده النكرة التكثير مجيئها غالباً في الأسماء الدالة على الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّتٍ وَعَيْنٍ وَنَارٍ وَقَاعٍ كَثِيرٍ﴾<sup>(3)</sup>، فـ(جنات وعيون وزروع) نكرات أفنن دلالة التكثير، وفي ذلك توبيخ لهم لنتركهم هذه الكثرة من الأشياء، وكذلك لوجود (كم) الخبرية التي جاءت مفعولاً به مقدماً فأفادت دلالة الكثرة.

وقد تقرن النكرة بلفظة ذات دلالة على الزيادة مما يجعلها تقيد المبالغة في دلالتها، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَقُولُ لِهِمْ هَلِ اتَّكَلْتُ وَتَقُولُ هَلِ مِنْ مَزِيدٍ﴾<sup>(4)</sup>، فاختيار التكير مع لفظة (مزيد) يكشف عن دلالة التكثير بصورة بالغة لإفاده الترهيب.

وأما ما أفادته النكرة من دلالة التقليل، فيكون غالباً في اقترانها باللفظة الدالة على الإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿شَبَحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسِيْدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسِيْدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَرَّكَنَا﴾<sup>(5)</sup>، وموطن الشاهد هو قوله (الليلا) بصيغة التكير؛ وذلك لـ((تقليل مدة الإسراء وأنه أسرى به بعض الليل من مكة إلى الشام مسيرة أربعين ليلة))<sup>(6)</sup>، ومما يتحقق ذلك أن (الليلا) في اللغة لا تطلق على جميع الليلة، ((بل إن كل جزء من أجزائها يسمى ليلاً))<sup>(7)</sup> وهذا تأكيد لحقيقة الإسراء.

ومن الإفادة نفسها ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مَسْتَهِمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابٍ رَبَّكَ لَيَقُولُنَّ يَنْوِيَنَا إِنَّا كَنَّا ظَلَمِيْنَ﴾<sup>(8)</sup>، فإذا فرد (نفحة) وتذكرها جعلها غاية في القلة؛ ولعل لذلك أثراً في الدلالة والسيقان، إذ إن هذا الإفراد والتذكر وصف بلieve للعذاب الشديد، من حيث أن قليلاً جعلهم في حسرة واعتراف بظلمهم، فمن باب أولى أن كثيرة أشد وأقوى، ويمكن القول، إن مجيء (نفحة) مستعارة من نفح الطيب أو الريح هو مبالغة في ذلك الوصف أيضاً، بمعنى أن هذه النفحة مع كونها واحدة وهادئة ولكن فعلها فعل شديد.

ومن الدلالات دلالة (التعظيم) وهي ليست دلالة (التكثير) نحو ما ذهب إليه بعض البلاغيين<sup>(9)</sup> فهناك فرق بين وصف الشيء بالعظمة وبين وصفه بالكثر، ويتصبح ذلك من خلال قوله تعالى: ﴿فِي بَيْتِنَا أَذِنَ اللَّهُمَّ

(1) آل عمران : 196 ، 197 .

(2) الإيضاح في علوم البلاغة : 50 – 51 .

(3) الدخان : 25 ، 26 .

(4) ق : 30 .

(5) الإسراء : 1 .

(6) الكشاف / 2 : 436/2 .

(7) الاتقان في علوم القرآن : 191/1 .

(8) الأنبياء : 46 .

(9) الإيضاح في علوم البلاغة : 52 .

تُرْفَعْ وَيَذَكَّرُ فِيهَا أَسْمَهُ . يَسْجُنُ لَهُ فِيهَا الْفُنُوْ وَالْأَصْمَالِ ﴿يَحَالُ لَأَلْهَمِهِمْ بِهَذَهُ وَلَا يَبْعَثُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَلَقَرْبِ الْأَسْلَوْقِ لِيُنْلَوْ أَزْكَرُهُ﴾  
يَخَافُونَ يَوْمًا تَنَقَّلُهُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَرُ<sup>(1)</sup> ، في الآيتين نكرات أفنن دلالة التعظيم وهن: (بيوت ورجال  
ويوما) وتوجيه ذلك مع الدلالة، هو أن (بيوت الله) عظيمة وواجب تعظيمها وإعلاء شأنها وعبادة الله فيها  
و(رجالها) ذوو شأن عظيم أيضاً، إذ انتهوا عن التجارة والبيع حين الصلاة تعظيمها لها ولبيوت الله، وخوفاً من  
ذلك (اليوم العظيم).

وهناك نكرتان أفادتا دلالة التكثير، وهما (تجارة وبيع) ولعل هذه الدلالة تزيد في وصف أولئك  
الرجال، من حيث إنها مع كثرتها لا تلهيهم عن ذكر الله، ولذا أفرد كلمة (بيع) من باب عطف الخاص على  
العام؛ لتأكيد هذا الشيء.

فواضح إذن، أن تحديداً دلالة التعظيم جاء مستمدًا من صفات تلك النكرات، وأن دلالة التكثير جاء من  
دلالة النكرة ضمن السياق، ونزيد أيضاً في بيان الفرق بين هذين المعنين أن التعظيم في النكرات الأولى  
دعوة لتعظيم بيوت الله واقتفاء أثر رجالها، وأما التكثير، فلا يدل سوى على الإخبار بكثرتهم دون العناية  
بصفتهم.

ومن إفادة النكرة دلالة التعظيم أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجِعُونَ أَيَّامَ اللَّوْلَيْجَرَى قَوْمًا مِّمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾<sup>(2)</sup> ، فمع أن (قوما) تدل على أناس معروفين – وهم الذين آمنوا – بيد أن  
وقوعها نكرة يبرز فيها دلالة التعظيم، أي تعظيم شأنهم فكانه قيل: (ليجزي قوما، وأي قوم من شأنهم الصفح  
عن السينات والتجاوز عن المؤذيات وتحمل الوحشة وتجرع المكره)<sup>(3)</sup> .  
ونقيض دلالة (التعظيم) هو الدلالة على (التحقير)، وهو غير التقليل نحو ما ذهب إليه بعض البلاغيين  
أيضاً؛ للسبب نفسه – الذي ذكرناه آنفاً – وما جاء عليه قوله تعالى: ﴿أَتَرَ يَكْنُطُهُنَّ مَنْ يَقُولُونَ مَنْ كَانَ عَلَقَةً فَمَنْعَقَ سَوْقَي﴾<sup>(4)</sup> ، فتنكير (نطفة وعلقة) دل على تحقرها، وهي موافقة لدلالة الآية التي ابتدأ سياقها بتهمك  
 واستهزاء، فتبين أن التكثير هنا لم يقصد منه التقليل؛ لأن التهمك ما كان من خلقهم من شيء قليل، بل كان من  
 خلقهم من شيء مهمين .

ومن الدلالات أيضاً التي يؤديها مجيء الفظ نكرة دلالة (التخصيص)، وهي تقليل الاشتراك ورفع  
 الاحتمال؛ لتأكيد شيء مخصوص وارادة نوع بعينه<sup>(5)</sup> ، وما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْعَلَهُمْ أَعْوَصَ

النَّاسَ عَلَى حَيَوَنٍ﴾<sup>(6)</sup> ، فتنكير (حياة) دل على كونها من نوع خاص، وهي الحياة المتباولة التي يعمر فيها  
 الشخص آلاف السنين، وفي ذلك ذم لهم، إذ يعلمون سوء مصيرهم بعد الموت، وقد يكون تنكير (حياة) في  
 الآية للتحقير، لأن الكلام فيها عن اليهود، وذمهم وتنبيخهم، لحرصهم على الحياة الدنيا، فاليهودي يتمنى ويؤود  
 لو يطول عمره، وأن يعيش ألف سنة، مع أنه لن يعيش إنسان ألف سنة، وهذا التمني اليهودي بسبب حرصه  
 على (حياة)، وتنكير (حياة) في الآية يشير إلى أن اليهود يريدون أن يعيشوا (حياة)، آية حياة، ولا يهمهم نوع  
 الحياة التي يعيشونها، هل هي عزيزة أم ذليلة .

وفي المقابل قد يفيد تنكير كلمة حياة في موضع آخر للتشريف كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ عَيْلَ صَلِحَّا

(1) النور : 36 ، 37 .

(2) الجاثية : 14 .

(3) الكشاف : 288/4 ، التفسير الكبير : 263/27 .

(4) القيامة : 37 ، 38 .

(5) مختصر المعاني في علوم البلاغة، سعد الدين النقاشاني، تحقيق: محبي الدين عبد الحميد، 77/1، مكتبة محمد علي صبيح، مصر .

(6) البقرة : 96 .

من ذَكَرَ أَوْ أُتْهِنَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَهُ حِيَةٌ طَيْبَةٌ<sup>(1)</sup>، فتکیر (حياة) في هذه الآية للتشريف والتعظيم، لأن السياق العام هو الثناء على المؤمن الصالح ، و الوعد من الله سبحانه وتعالى بأن يجعله يعيش الدنيا حياة طيبة، وما يدل على تشريف هذه الحياة وصفها بأنها (طيبة)، وهي طيبة لأن صاحبها يحياها ويعيشها في طاعة الله، ويكثر من الأعمال الصالحة .

ومن ذلك أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالْغَفَرَةُ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾<sup>(2)</sup>، فقد نكر (ليل) لتفيد دلالة التخصيص في أكثر من جانب ، فقد قيل: لأنها ليال مخصوصة من بين جنس الليالي، ولا سيما أنها وصفت بـ (عشر)، وقيل أيضاً: لأنها مخصوصة بفضيلة ليست لغيرها<sup>(3)</sup> وقيل أيضاً (التخصيص وإرادة النوع) هو (العلوم والإطلاق) إذ قد تدل النكرة على شيء مطلق لا يراد منه تعين أو تخصيص، وما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَكَّرُوا بَقَرَةً﴾<sup>(4)</sup>، فتکیر (قرة) دلالة على مطلق الاختيار لهم إذ لم يحددها بنوع أو يخصصها بوصف، ولا شك في أن النكرة هي الدليل عليه .

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ نَزَّلْتَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ وَرَبَوْهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾<sup>(5)</sup>، فالفذة (شيء) موغلة في العلوم والإطلاق، وتتکیرها زادها إيغالاً ليرد أي شيء متنازع فيه إلى الله والرسول .

وقد تحقق النكرة دلالة (الإبهام) نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْدَعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ ثُمَّ كُرِيَ﴾<sup>(6)</sup>، أي إلى أمر فظيع هائل، ومنه قوله أيضاً: ﴿يَوْمَ يُكَشَّفُ عَنِ سَاقِي وَيُنَعَّوْنَ إِلَى أَسْجُونَ وَلَا يَسْتَطِعُونَ﴾<sup>(7)</sup>، فتکیر (ساق) دلالة على أنه أمر مبهم في الشدة خارج عن المألوف .

وأخيراً، فقد تدل النكرة على أكثر من دلالة في اللفظ نفسه بحسب وقوتها في السياق، ومن ذلك مجئها دلالة على (التعظيم والتکثير) في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يُكَذِّبُوكُمْ فَقَدْ كَذَبْتُ رُسُلِيْنِ قَبْلَكُمْ﴾<sup>(8)</sup>، ((أي رسل ذوو عدد كثير؛ وأيات عظام))<sup>(9)</sup>، وقد تدل على (التقليل والتعظيم) في الآن نفسه، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَرَضُوْنَ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾<sup>(10)</sup>، فإذا كان أصحاب المعاني مختلفين في توجيهه دلالة هذا التکير بين أن للتقليل، أي وشيء من رضوان الله أكبر<sup>(11)</sup>، أو أن يكون للتعظيم، أي لهم رضوان من الله عظيم، فإني لا أرى تناقضًا بين المعنين، بل كلاهما مقصود من حيث إن الرضوان على قلته فهو أكبر وأعظم من تلك الجنات، فكيف بالكثير منه، ومن هنا تتبين أهمية قصد المعنين، إذ إن قصد التقليل يزيد في دلالة التعظيم، بخلاف ما لو اقتصرنا على أحد المعنين، فإنه لا يؤدي تلك الدلالة القائمة على أساس من التشيريك بينهما .

(1) النحل : 97 .

(2) الفجر : 2 ، 1 .

(3) الكشاف : 746/4 .

(4) البقرة : 67 .

(5) النساء : من الآية 59 .

(6) القر : 6 .

(7) القلم : من الآية 42 .

(8) فاطر : 4 .

(9) الإضاح في علوم البلاغة : 52 .

(10) التوبية : 72 .

(11) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدایع، أحمد الهاشمي، ص111، المكتبة الكبرى، مصر، 1960م، ولغة القرآن الكريم، د. عبد الجليل عبد الرحيم، ص341، مكتبة الرسالة الحديثة – عمان، ط1/1401هـ-1981م .

وقد نفيت النكرة (التعظيم والنوعية) نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقَصَاصِ حَيَاةٌ ﴾<sup>(1)</sup>، ففي تناوله (حياة) إيجاز قصر؛ لقلة لفظه وسعة دلالاته ومعانيه، فهو ذو دلالة على التعظيم والنوعية، فأما التعظيم فالآن المعنى، ولكن في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص آيات عظيمة؛ وذلك أنهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة ... فلما جاء الإسلام بشرع القصاص كانت فيه حياة أي حياة<sup>(2)</sup>، وأما النوعية فلأنها ((الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل؛ لأنه إذا هم بالقتل فعلم أنه يقتضى منه فارتدع سلم صاحبه من القتل، وسلم هو من القود، فكان القصاص سبب حياة نفسيين))<sup>(3)</sup>.

---

(1) البقرة : 179 .

(2) الكثاف : 222/1 .

(3) المصدر نفسه : 222/1 .

## المبحث الثاني: المعرفة وأثرها في البنية النحوية شكلاً ودلالة.

المعرفة هي ((كل لفظة وضعت لاستعمال في معين))<sup>(1)</sup>، أو لتدل على شيء بعينه، وقد حددتها النحوة بستة أنواع هي: الضمير - العلم - اسم الإشارة - الاسم الموصول - التعريف بـ (الألف واللام) - التعريف بـ (الإضافة)، وسنقف عند هذه الأنواع بحسب ترتيبها عند النحوة كما هو مثبت آنفاً.

### أولاً : الضمير .

أجمع أكثر نحاة العربية على أن الضمير قسم من المعرفة، وهو ما دل على غيبة كـ هو، أو حضور وهو قسمان: أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت، والثاني ضمير المتكلم نحو أنا، فجعلوا الضمائر من الأسماء التي تدل على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، ولعل اتفاق جمهور النحوة على كون الضمير أعرف المعرف بـ ((يجب أن يقال: الضمير أعرف المعرف بعد اسم الجملة))<sup>(2)</sup> حقيقة لا شك فيها، وذلك لوروده دالاً على معين، إذ هو إما أن يكون للمتكلم أو الخطاب، وكلاهما معلوم، وإما أن يكون ضمير غيبة، فلا بد من ورود مرجعه بلطف صريح، فـ ((الضمائر كلها لا تخلو من إبهامها ويفسر غموضها، فاما المتكلم والمخاطب فيفسر هما وجود صاحبها وقت الكلام، فهو حاضر يتكلم بنفسه، او حاضر يكلمه غيره مباشرة، وأما ضمير الغائب فصاحبها غير معروف؛ لأنه غير حاضر ولا مشاهد، فلا بد لهذا الضمير من شيء يفسره ويوضح المراد منه))<sup>(3)</sup>.

أما إن كان مرجع الضمير نكرة فقد اختلط النحوة فيه، بين كونه نكرة أو معرفة، ولكن الرأي الراجح هو كونه معرفة؛ لدلالة الضمير على مذكور في الكلام، فهو نظير العهد الذكي في التعريف بـ (الألف واللام)، رغم أن سيبويه يرى أن ضمير الغائب العائد إلى نكرة هو نكرة في قول الفرزدق:

أسكرانٌ كان ابنَ المراغةِ إذ هجا تميماً بجوف الشامِ أم متساكراً

فاسم كان ضمير مستتر يعود على (سکران) النكرة، فكان نكرة لذلك<sup>(4)</sup>، ومهما يكن من أمر، فإن الضمير عنصر يارز من عناصر البنية النحوية، سواء كان ذلك في عملية الإسناد وتشكيلها أم في توجيه معانيها.

أما الإسناد فيتضح من وقوعه مبتدأ خاصة؛ فإنه يؤذن بمجيء خبر مهم بعده، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْرُئُ الْغَيْثَ مِنْ بَدْءِ مَا فَنَطَوْا وَيَشْرِعُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ أَلَّا يُحِيدُ﴾<sup>(5)</sup>، فالضمير (هو) – العائد على (الله) سبحانه وتعالى – الذي تصدر الجملتين بكونه مبتدأ أعطى أهمية لبيان الخبر بعده في كونه عظيمًا ولا يقدر عليه إلا هو.

وأما من حيث تشكيل البنية وتوجيه معانيها بشكل عام، فإن الإيجاز أهم سمة يتحققها الضمير بما يعنيه عن ذكر الاسم الصريح، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَكَائِنُ الَّذِي أَمَّنَّا ثُوِبًا إِلَى اللَّهِ تَوَكِّدَ نَصْوَاتِنَا عَنْ يَقِنَّكُمْ أَنْ يَكْفَرُ عَنْكُمْ سِنَّا يَكُنْ وَيَتَخَلَّ كُمْ جَنَّتِ بَحْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَرُ﴾<sup>(6)</sup>، فواضح ما حققه الضمير من إيجاز، وذلك بإغفاله عن إعادة اللفظ الصريح في غير موضع من السياق، ومن هذا القبيل أيضاً، هو عود الضمير على اسمين، فيعني عن ذكرهما ظاهراً نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبِّي فَرَعَونَكَ وَهَنَدَنَ وَجُهُودُهُمَا مِنْهُمْ تَأْكَلُوا بَعْدَ دُورَكَ﴾<sup>(7)</sup>، فقد أغنى الضمير الدال على المثنى في قوله: (وجنودهما) عن تكرار (فرعون وهامان) بلفظيهما، وهو من الإيجاز أيضاً.

ولا يقتصر إيجاز الضمير على إغفاله عن ذكر مرجعه بلطفه الصريح فحسب، بل إن الأمر يتعدى ذلك ليشمل الضمير المستتر في أسلوب الخطاب، بيد أنه - والحال هذه - قد يحقق الإيجاز والعموم في الآن نفسه،

(1) شرح الحدود النحوية : 65 .

(2) حاشية بن حمدون على شرح عبد الرحمن المكودي، 51/1 ، ط2 ، دار الفكر — بيروت .

(3) النحو الواقي ، عباس حسن ، 1 / 255 ، دار المعارف بمصر .

(4) الكتاب : 1 / 48-49 .

(5) الشورى : 28 .

(6) التحرير : من الآية 8 .

(7) القصص : 6 .

وذلك في ورود الخطاب بصيغة الإفراد من دون اختصاص معين به، ليدخل كل مستمع فيه، نحو قوله تعالى:

﴿وَلَوْ تَرَى إِذَا الْمُجْرِمُونَ كَاسِهُوا رُءُوفِيهِمْ عَنَّ دَرِيْهِمْ﴾<sup>(1)</sup>، فقد ورد العموم في الخطاب قصداً إلى تقدير حالهم، فلا تختص بها رؤية راء مختص، بل كل من يتأتى منه رؤية داخل في هذا الخطاب<sup>(2)</sup>.

ولعل هذا هو ما نعنيه بالإيجاز والعموم في الآن نفسه، فإن الإيجاز تحقق من كون المخاطب ضميراً مستتراً، وإن العموم تتحقق من إطلاق وتعظيم ذلك الخطاب دون تقدير وتحديد.

ومما يتحقق الضمير من إيجاز أيضاً، هو وجوده دالاً على دلاله أو لفظ غير موجود في السياق، إلا أن هناك فرينة لفظية تدل عليه<sup>(3)</sup>، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَعْدَلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾<sup>(4)</sup>، أي العدل أقرب للتقى، ولكن الضمير أغنى عن ذكر الاسم صريحاً، وتحقق بنية لا تكون بغيره.

وكذلك يساعد إيجاز لفظ الضمير على تكراره - إذا طلبته الدلالة - من دون سام أو ثقل، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الْزَّكَوةَ وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾<sup>(5)</sup>، فلا شك في أن تكرار الضمير حق للدلالة تأكيداً وإثباتاً بأوجز أسلوب.

ومن صيغ تكرار الضمير لإفاده التوكيد هو اتصال ضميري خطاب بالفعل، أحدهما، له محل من الإعراب ولا بد من ذكره لتوقف الدلالة عليه، والآخر لا محل له من الإعراب، بل هو زائد لتوكيد الخطاب<sup>(6)</sup>، وتوكيده والاهتمام به، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَنْتُمْ

السَّاعَةُ أَكْبَرُ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(7)</sup>، وموطن الشاهد هو الضميران المتصلان بالفعل (أرأيتم) فال الأول له محل من الإعراب؛ لأنه في موضع رفع فاعل، والآخر لا محل له من الإعراب، بل هو زائد لتوكيد الخطاب، ولعل الذي حسن موقعه هو إرادة التعجب من الاستفهام، وطلب الإخبار من المخاطبين إن أتاهم العذاب، من يدعون غير الله؟، فالتعجب وطلب الإخبار واقعان في الفعل (أرأيتم) وكلاهما مجاز، قال الشهاب: ((استعمال (أرأيتم) بمعنى (أخيرني) مجاز، ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشيء وإبصاره سبباً للاخبار عنه استعمل (رأى) التي بمعنى (علم)، وأبصر في الإخبار، و(الهمزة) التي للاستفهام عن الرواية في طلب الإخبار؛ لاشتراكمها في مطلق الطلب، فيه مجازان))<sup>(8)</sup>، ولا بد والأمر كذلك أن يزيد في قوة الخطاب تأكيده ؛ استدعاء لتبييه الأذهان عليه.

ويمكن القول، إن من الضمانات ما يفيد في الإسناد؛ وفي توجيه الدلالة على حد سواء، ومنها (ضمير الشأن)، فقد يظن أن ضمير الشأن نكرة؛ لعدم تقدم ما يعود عليه، وأن تقديره يأتي بعده لا قبله، ولكن الحق أنه معرفة؛ قياساً على الاسم الموصول من حيث إبهامه وافتقاره إلى جملة تقسره، تكون بعده أيضاً.

وقد فصل بعض النحاة قولًا في هذا الضمير، سواء أكان ذلك في عملية الإسناد أم في توجيه الدلالة فقد قال سيبويه: ((ومما يضرم لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب: إنه كلام قرمك، وإنه ذاتبة أمثلك، فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء، كأنه في التقدير - وإن كان لا يُتكلم به - قال: إن الأمر ذاتبة أمثلك وفاعة فلانة، فصار هذا الكلام كله خبراً للأمر، فكذلك ما بعد هذا في موضع خبره))<sup>(9)</sup>، ويقول ابن يعيش: ((اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها

(1) السجدة : 12 .

(2) الإضاح في علوم البلاغة : 42 .

(3) شرح الكافية في النحو : 5/2 .

(4) الماندة : من الآية 8 .

(5) فصلت : 7 .

(6) معاني القرآن واعرابه : 246/2 .

(7) الأعلام : 40 .

(8) حاشية الشهاب : 28/2 .

(9) الكتاب : 2 / 176 .

ضميرا يكون كنা�ية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبرا عن ذلك الضمير وتفسيرا له، ويوحدون الضمير؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث؛ لأن كل جملة شأن وحيث، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم، وذلك قوله: (هو زيد قائم) فـ(هو) ضمير لم يقدمه ظاهر، إنما هو ضمير الشأن والحديث، وفسره ما بعده من الخبر وهو (زيد قائم) ولم تأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ؛ لأنها هو في المعنى، ولذلك كانت مفسرة له<sup>(1)</sup>.

فهو من حيث الإسناد (مبتدأ) يستدعي جملة تفسره، ف تكون خبرا له، مما يكون بنية نحوية لا تكون في كل خبر وابتداء، وأما من حيث الدلالة، فيرتبط بذلك البنية الجديدة، إذ إنها لا تأتي إلا في مواضع التعظيم والتفخيم؛ وذلك لما لهذا الضمير من صدارة لما يفسره، فهو يذكر من دون عائد يعود عليه، وهذا يعني إبهامه أو لا شم يأتي بعده التفسير، قصدا لتعظيم الشأن وتfxيم الدلالة؛ ((أن الشيء إذا كان مبها فالغلوس متطلعة إلى فهمه، ولها تشوق إليه))<sup>(2)</sup>، فعلى هذا لا بد (أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً...)).<sup>(3)</sup>

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(4)</sup> ((إذا قدر (هو) ضمير شأن فهو مبتدأ وجملة الله أحد) خبره، وهي عينه في الدلالة؛ لأنها مفسرة له، والمفسر عين المفسر، أي، الشأن الله أحد))<sup>(5)</sup>، ولا يخفى ما لهذا الضمير من تعظيم وتfxيم يتناسب وما للسورة من مناسبة وأسباب، إذ إنها نزلت ردا على المشركين الذين طلبوا من الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يصف لهم الله فقالوا: (يا محمد ، صرف لنا ربك؟ أمن ذهب هو؟ أم من فضة؟ أم من زبرجد؟ أم من ياقوت؟)، فنزلت هذه السورة؛ تfxيم لشأن الله وتعظيمها.

ومما يتحققه هذا الضمير من بنية جديدة - فضلاً عما فيه من دلالات - هو دخول العوامل الناسخة عليه، فأما تتحققه بنية جديدة فيتمثل في إمكان دخول (إن) على ما لا يصح دخولها عليه، وهي الأفعال، ولقد حسب بعض المستشرقين ذلك مزية خاصة تتميز بها العربية من غيرها من اللغات السامية، فهي وسيلة لقلب الجملة الفعلية اسمية بدون تغيير تركيبها، فضلاً عن إلحاق (إن وأخواتها) بالجملة الفعلية بواسطة لا مباشرة<sup>(6)</sup>.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّمَا كَاتَ يَقُولُ سَيِّئًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾<sup>(7)</sup>، ضمير الشأن المتصل بـ(إن) هو الذي هيأها لمباشرة تلك الجملة الفعلية، تأكيداً وتهويلاً لأمر ما كانوا يقولون . وأما تتحققه المعاني والدلائل، فيتمثل في أن دخول (إن) على هذا الضمير، وانتلافها معه يمنح التعبير قوة وجزالة لا تكاد نحسها إذا هي لم تدخل عليه، فإذا كان يؤدي بمفرده دلالة التعظيم والتfxيم فإن هذا الاتصال يزيد تلك الدلالة مبالغة وتوكيداً، مما يرسّحه لأن يقع في مواضع التهويل<sup>(8)</sup>.

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَّا يَعْلَمُ اللَّهُ مَنْ يَحْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَأَنَّكَ لَنْذَارَ جَهَنَّمَ خَلِيلًا فِيهَا ذَلِكَ الْخَرْزُ الْمَظِيمُ﴾<sup>(9)</sup>، فما من شك في أن ما تضمنته الآية من دلالة على التهويل هو الذي استدعي أن يتتصدرها ضمير الشأن متصلا بحرف التأكيد (إن)، فضلاً عن الاستفهام الذي يراد منه الإنكار والتوبیخ، إذ إن مضمون الآية هو الإخبار بما يقول إليه المحاذدون الله ورسوله من جراء وعقاب، وما كان لدلالة التهويل

(1) شرح المفصل : 114/3 .

(2) البرهان في علوم القرآن : 410/2 .

(3) شرح الكافية في النحو : 27/2 .

(4) الإخلاص : 1 .

(5) شرح التصريح على التوضيح : 162/1 – 163 .

(6) شرح المفصل : 114/3 .

(7) الجن : 4 .

(8) دلائل الإعجاز : 317 .

(9) التوبية : 63 .

أن تتحقق فيها لولا اعتماد ذلك الاخبار بطرفه على ضمير الشأن بكونه تفسيرا وخبرا له، فضلا عن الاتصال بين (إن) وهذا الضمير.

وقد يقع الضمير مكررا إذا كان في الموضع زيادة تهويل وتعظيم، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:

﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّمَا رَأَيْتَ أَخْسَانَ مَنَّا وَلَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(1)</sup>، فقد قالها يوسف - عليه السلام - حين تعرض لأمر هائل وكبير؛ ولعل استعماله الضمير مكررا يوحى بشدة وقع ذلك الأمر عليه مما يدل على ما عنده من عصمة الأنبياء.

ومن تلك الضمائر (ضمير الفصل) فإنه يفيد في الإسناد وفي الدلالة أيضا، فأما إفاده الإسناد؛ فلأنه لا يكون إلا بين مبتدأ وخبر معرفتين؛ ليثبت خبرية الثاني ويرفع كونه بدلا أو عطف بيان، وهو بذلك حقق إسناد الخبر إلى المبتدأ، وأما من حيث الدلالة؛ فإنه رفع ما فيه من ليس، فضلا عما أفاده فيه من قصر وتأكيد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾<sup>(2)</sup> فقد وقع الضمير بين المبتدأ وخبره؛ ليثبت للجملة تمامها، وعدم حاجتها إلى ما يتممها من كلام، ثم إنه أفاد غرض القصر والتأكيد؛ لأنه من حيث الدلالة إعادة الاسم الظاهر مرتين .

العلم :

العلم هو ((الاسم الذي يعين مسامه مطلاقا، أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة))<sup>(3)</sup>، وهو ((ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشهده))<sup>(4)</sup>، ثم هو ينقسم على ثلاثة أقسام: اسم وكنية ولقب، فأما الاسم، فهو (ما ليس بكنية ولا لقب) وأما الكنية، فـ (ما كان في أوله أب أو أم كأبى عبد الله وأم الخير)، وأما اللقب فهو (ما أشعر بمدح أو ذم)، فالحمد نحو: (زين العابدين) والذم، نحو: (أنف الناقة)<sup>(5)</sup>.

وبعد هذا التقسيم، يمكن القول إن للعلم أثرا في البنية النحوية إسنادا ودلالة، فأما الإسناد، فيمكن في وقوع العلم مبتدأ على الخصوص، وإنه في ذلك يستدعي خبرا، ويثير عنصر التشويق نحوه، لما يتضمنه من دلالة الذات، وإن هذا يحتاج إلى خبر متضمن دلالة الصفة له .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُومُ﴾<sup>(6)</sup>، فوقوع اسم الجلاله مبتدأ نونه ببناء الخبر عليه؛ وذلك لتضمنه دلالة الذات الذي يحتاج إلى خبر - كما ذكرنا - ولا شك في أن ذلك قد أثار عنصر التشويق إلى تلقي الخبر بما فيه من دلالة عظيمة، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ﴾<sup>(7)</sup>، فواضح أن وقوع اسم النبي - صلى الله عليه وسلم - مبتدأ هو لتشويق الأسماع إلى تلقي الخبر عنه لتضمنه دلالة عظيمة .

وأما الدلالة، فواضحة مما أثبتناه أولا من أن قسميه (الكنية واللقب) قد يؤديان دلالة المدح أو الذم، ولعل ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾<sup>(8)</sup> من لقب خير دليل عليه، إذ إنه مقصود في إفادة الذم، وليس لمجرد التعين، وما ينسجم مع ذلك ويؤكد هو انتصار اللقب نفسه على الذم أيضا .

(1) يوسف : من الآية 23 .

(2) الشورى : 9 .

(3) شرح ابن عقيل : 118/1 .

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، ص 69 - الطبعة الحادية عشرة ، القاهرة 1383 هـ .

(5) حاشية الصبان : 128/1 .

(6) الفقرة : من الآية 255 .

(7) الفتح : من الآية 29 .

(8) المسد : 4 .

## اسم الإشارة :

اسم الإشارة هو ((ما يدل على معين بواسطة إشارة حسية باليد ونحوها، إن كان المشار إليه حاضراً، أو إشارة معنوية إن كان المشار إليه معنى أو ذاتاً غير حاضرة))(<sup>1</sup>) ومن هذا المفهوم قد يظن بضيق أثره في الإسناد وتوجيهه الدلالة إلا فيما يخص التنبية على المشار إليه، ولكن الحقيقة أوسع من ذلك.

وقد تناول النحاة العلاقة بين اللواحق الداخلة على اسم الإشارة ومدى المشار إليه في الاستعمال القياسي، فاسم الإشارة: ((ذلك)) يتراكب من (ذا) للإشارة إلى القريب، ثم (الكاف) والتي تدل على البعد المتوسط للمشار إليه، والتي تبين أحوال المخاطب من أفراد، وتنبية في (كما) وجمع في (كم وكن)، وتذكر وتأثيث في (أك، لك)، ثم (اللام) والتي تدل على بعد المشار إليه زيادة على المتوسط، يقول ابن عييش: ((فذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد، فكانت على بابها من إفاده قرب المشار إليه؛ لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متنج متبااعد زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: ذاك، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: ذلك، واستقى باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوة اللفظ مشعرة بقوه المعنى))(<sup>2</sup>).

وفي عبارته الأخيرة (قوة اللفظ مشعرة بقوه المعنى) بيان لحقيقة الإشارة ودرجاتها، دلالة لأثر اللفظ على الدلالة، دلالة لنظر الإشارة في صورته قبل دخول اللواحق عليه (ذا) الإيماء إلى الحاضر، وهي الدلالة الأساسية لضمير الإشارة، فإذا الحق به الكاف – وبه يكون اللفظ أقوى – تكون الإشارة إلى ما هوبعد من الحاضر، أي الإشارة إلى متنج متبااعد بعبارة ابن عييش، فإذا ما زيدت اللام مع الكاف لضمير الإشارة زادت قوة اللفظ فتبعها لذلك زيادة في الدلالة؛ أي ازداد التباعد، بمعنى وصول الإشارة إلى أبعد مدى.

وهذه الإشارة هي عنصر مهم في بنية النحو بماله من دلالة على استدعاء كلام بعده من خبر أو بدلة، حسب موقعه النحوي ورتبتها في الكلام، ولعل ذلك يبرز أكثر في وروده داخل السياق نحو قوله تعالى:

﴿أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَكُلُّوهَا إِلَّا كَانُوا يَفْسِدُونَ﴾<sup>(3)</sup>، فوقوع اسم الإشارة (أولئك) مبتدأ يطلب خبراً ويؤكده باستدعاء الذهن إليه من حيث سبقه بحقائق عنه، ذلك أن موقعه يعد رابطاً بين حقيقة المشار إليهم أولاً وجزائهم عليها آخرًا.

أما وقوع اسم الإشارة وبعد لفظ البدل منه فيعد حينها بمثابة التوطئة والتمهيد للبدل لكونه مهما في الدلالة والسياق، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلّٰقِيْهِ أَقْوَمَ﴾<sup>(4)</sup> فما من شك في أن شأن القرآن عظمةً وهدايةً يستلزم توطئة وتمهيداً لاستدعاء الأذهان إليه، ولعل الذي حق ذلك هو اسم الإشارة (هذا)، ودليل ذلك أن إلغاءه في قولنا - مثلاً - : (إن القرآن يهدي) تتعدم فيه التوطئة والتمهيد، ولا يتحقق ما عليه الآية من دلالة وبيان .

وقد يشارك اسم الإشارة أيضاً - إسناداً ودلالة - في الإخبار بالجملة بدلًا من الإفراد وذلك إذا ما وقع بين مبتدأ وخبر، أو ما كان أصلهما كذلك، فينتقل الأخير من كونه خبراً للأول إلى كونه خبراً لاسم الإشارة حسب ما قرر النحاة له من حكم نحوه ومحل إعرابي، فتكون جملة جديدة يخبر بها عن المبتدأ، لتدل على زيادة في الاهتمام، وبين ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُنَّ خَيْرُ الْبَرِّيْهِ﴾<sup>(5)</sup>، فإن وقوع اسم الإشارة (أولئك) هذا الموضع أساساً في نقل الخبر من المفرد إلى الجملة، ودليل ذلك أن الخبر من دونه يصبح أن يكون مفرداً، إذ يقال - مثلاً - : (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم خير البرية) وإنما وقوع اسم الإشارة لبناء جملة جديدة تستند إلى اسم (إن) تأكيداً لما ذهبنا إليه من زيادة في الاهتمام .

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى / 62.

(2) شرح المفصل، يعيش بن علي بن عييش، مجلد 1، 136/3، عالم الكتب بيروت.

(3) الفقرة : 114.

(4) الإسراء : من الآية 9.

(5) البيبة : 7.

أما على مستوى الدلالة وتوجيهها دون النظر في الإسناد والإعراب، فقد أفاد ابن جني توجيهها معنويًا لاسم الإشارة من خلال مفهومه الدال على المشار إليه بطريقة حسية، وهو أنه قد يوظف لاستحضار الصورة أو المشهد في السياق، وجعل من قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رُجُلًا يَقْتَلَانِ هَذِنَا مِنْ شَيْءِنِي وَهَذَا مِنْ عَذَابِنِي﴾<sup>(1)</sup> دليلاً عليه ((إذ أشار سبحانه وتعالى إليهما إشارة الحاضر؛ لأنه لما كان حكاية حال صارت كأنها حاضرة فقيل هذا وهذا)) ولو لا ذلك لقليل: (أحدهما كذا والآخر كذا)).<sup>(2)</sup>

ولعل هذا من قبيل الخروج عن الأصل ((فأصل الإشارة أن تعود إلى ذات مشاهدة معينة، إلا أنها قد تخرج عن الأصل فتعود إلى ذات مستحضره من الكلام بعد أن يذكر من صفاتها وأحوالها ما ينزلها منزلة الحاضر في ذهن المتكلم والسامع، فإن السامع إذا وعي تلك الصفات وكانت مهمة أو غريبة من خير أو ضده صار الموصوف كالمشاهد، فالمتكلم يبني على ذلك فيشير إليه كالحاضر المشاهد)).<sup>(3)</sup>

وقريب من هذا يدخل غرض آخر لاسم الإشارة يتمثل في تمييز المشار إليه أكمل تمييزاً، وذلك بإحضاره في ذهن السامع بالإشارة إليه حسا، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَبَّرُّ مَا هُمْ فِيهِ وَيَطْلُّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(4)</sup> فلما أراد الله أن يخبر عن هلاكهم وباطل صنفهم ميزهم ابتداء أكمل تمييزاً، وذلك بالإشارة إليهم وإحضارهم في أذهان السامعين.

وكذلك يؤدي اسم الإشارة أثراً في الدلالة بما له من ألفاظ للقريب أو البعيد، فمعاني القراء والبعد الكامنة في اسم الإشارة خاصة لسياق الكلام، ذلك ((أن القراء والبعد يقيمان ظلماً مختلفة تحددها سياقات الكلام ومسالك معانيه، وهذه وتلك حين يجريها بصير بموقع الكلمة تراها تهز الكلمات هزاً يبعث مضمرات دلالاتها))<sup>(5)</sup>، فدلالة القراء لها معان حسب سياق ورودها إذ يقع جوازاً أحدهما بدلاً من الآخر لتحقيق غرض في الدلالة، كـ(التعظيم وعلو المنزلة) إذا ما وقع اللفظ الدال على البعيد بدلاً من اللفظ الدال على القريب<sup>(6)</sup>، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رِبُّ فِيهِ هُدَىٰ لِلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(7)</sup>، فورقوع (ذلك) إشارة إلى (الكتاب) ذو دلالة على عظمته وسمو ورفة شأنه، ونفي مقدم عن وقوع الريب فيه، ولا سيما أن ذكره هنا في مقام التحدي بمعارضته، إلا أن بعض المفسرين ذهبوا في تعليق ذلك مذهباً آخر، يتمثل في أنه لصدق القرآن في معانيه ونفع ارشاده يجعله بعيداً عن يتناوله<sup>(8)</sup>.

ولكنني لا أرى هذا المذهب صواباً؛ لما فيه من تبيين من اتباع القرآن والرجوع إليه؛ فضلاً عن أن هناك من الآيات ما تنتقض ما ذهبوا إليه، فالقرآن الكريم طالما ذكر في مقام الهدایة والإرشاد وقع بدلاً من اسم الإشارة الدال على القريب؛ لتأكيد قربه منهم، وترغيبهم فيه، فالإشارة هنا إلى أن المذكور قريب من القلوب والضمائر وكما في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَأْيَانُ لِلنَّاسِ وَهُدَىٰ وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(9)</sup>، فاسم الإشارة (هذا) إلى قريب من القلوب المؤمنة لا وهو القرآن الكريم الذي هو تبيان لكل شيء وهدى ومواعظة لمن كان له قلب، حتى وإن كان ذلك في خطاب غير المؤمنين، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفْعُلُ عَلَىٰ بَيْتِ إِسْرَائِيلَ

(1) القصص : من الآية 15 .

(2) المحتسب : 274/2 .

(3) التحرير والتواتر : 241/1 .

(4) الأعراف : 139 .

(5) دلالات التراكيب، د : محمد حسين أبو موسى، ص 173، ط1، 1979م ، منشورات جامعة قاربونس .

(6) الإيضاح في علوم البلاغة : 41-38 .

(7) الفقرة : 2 .

(8) التحرير والتواتر : 220/1 - 221 .

(9) آل عمران: 138 .

**أَكْثَرُ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلُونَ** <sup>(١)</sup>، ومن شواهد ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا لَكُنُونَ الَّذِي لَمْ يَنْتَهِ فِيهِ وَلَقَدْ رَوَدَنَا عَنْ نَقْصِيَةٍ فَأَسْتَعْصَمُ﴾ <sup>(٢)</sup>، فـ (لم تقل: (فهذا) وهو حاضر؛ رفعاً لمنزلته في الحسن وتمهيداً للعذر في الافتتان <sup>(٣)</sup>:

وقد تكون الإشارة للقريب تحمل دلالة الاستخفاف ودنو المنزلة كما في قوله تعالى في شأن الإفك والخوض فيه: ﴿وَقَالُوا هَذَا إِنْكَ مُثِينٌ﴾<sup>(4)</sup>, ثم يتكرر الأسلوب ذاته بهجته اللائمة في قوله تعالى: ﴿سُمِحْتَكَ هَذَا مُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(5)</sup>, فالله سبحانه وتعالى يستخف من الخائضين في حديث الإفك, ولذلك كان الإشارة بالقرب للدلالة على دنو منزلة أولئك الخائضين فيه.

وقد يدل اسم الإشارة على دلالة الإهانة أو التحقيق، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْأَعْيُّهُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوَ وَعَبْدٌ﴾<sup>(6)</sup>، ففي الإشارة إلى الحياة الدنيا بلفظ القريب ازدراء لها وتصغير لأمرها<sup>(7)</sup>. كذلك نجد الدلالة البعيدة تعطي ألواناً متعددة من المعاني حسب السياق الوارد فيه، ففي قوله تعالى: ﴿فَنَنْثَلَتْ مَوَزِّينَهُ، فَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُلْهُورُونَ \* وَنَنْخَتْ مَوَزِّينَهُ، فَأَوْلَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَلِيلُونَ﴾<sup>(8)</sup>، ففي الآية الأولى كانت الإشارة بـ(أولئك) الذي يدل على البعد، ولكنه بُعد المنزلة وسمو الفلاح لأعمالهم الصالحة في الدنيا، وفي الآية الثانية كانت الإشارة بـ(أولئك) أيضاً الدال على البعد، ولكنه في هذه المرة بُعد عن الرشد، وبُعد عن الجنة ومنازل الفائزين، وذلك بسبب أعمالهم السيئة في الحياة الدنيا.

يذهب ابن يعيش إلى أن الاسم الموصول هو في حقيقته كالحرف من حيث إنه عديم الدلالة قبل أن يدخل في تركيب ما، ولهذا يفسر ابن يعيش سبب بناء هذه الأسماء الموصولة لشبيهها بالحروف، يقول: ((فنزلة الذي ونحوه من الموصولات وحدة منزلة حرف من الكلمة من حيث كان لا يفهم معناها إلا بضم ما بعده إليه فصار لذلك من مقتماته؛ ولذلك كان الموصول مبنياً، فالموصول وحدة اسم ناقص أي ناقص الدلالة، فإذا جئت بالصلة قيل موصول حينئذ))<sup>(9)</sup>، كما يقول في موضع آخر: ((معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ويفتقرب إلى كلام بعده تصله به ليتم اسمًا، فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضاداً إليه ومبتدأ وخبراً))<sup>(10)</sup>.

والاسم الموصول يكتسب معروفة من خلال صلته التي تقع بعده، ومن هنا عده النهاة ضرباً من ضروب المعرفة، وإن وقوعه مفرداً لا يصح أبداً لإبهامه وافتقاره أصلاً إلى ما يزيد عن ذلك الإبهام، وعلى أساس من هذا، فهو يقف عنصراً مهماً في البنية التحوية، سواءً في عملية الإسناد أو في توجيه الدالة. فاما الإسناد، فيتمثل في محله الإعرابي، ولا سيما إذا كان مبتدأ فإنه يطلب خبراً<sup>(11)</sup>، وذلك يتتمثل في أنه يتضمن مع صلته دالة جملة الشرط التي تتفق إلى ما يتمتها من جواب، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في

. 76 : النمل (1)

(2) يوسف : من الآية 32 .

(3) الإيضاح في علوم البلاغة: 46.

النور: 12 (4)

النور: 16 (5)

(6) العنكبوت : 64 .

الكتاب المقدس

. 103 - 102 : المؤمنون (8)

. 150/3، مج 1، شرح المفصل (9)

. 138 ص . المفصل شرح (10)

الإيضاح في علوم البلاغة : 43 (11)

استدعاء الخبر وتبييه الذهن على تلقيه، فضلاً عن إحكام الخبر بالصلة إحكام العلة بالمعلول والسبب بالمبسبب؛ وذلك لما بينه وبين الشرط من شبه كبير.

وببيان ذلك في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طَوْفَ لَهُمْ وَحْسُنَ مَآءِي﴾<sup>(1)</sup>، فواضح أن الأسم الموصول من الإسناد قوة تعبيرية لا تكون بحذفه؛ وذلك لأن وقوعه مبتدأ استدعي خبراً، وأنه جعل الإيمان والعمل الصالح علة وسبباً في حصول الخبر وهو قوله: (طوبى لهم وحسن مآب)، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكِنُونَ عَنِ عِبَادَتِ سَيِّدِ الْجَنَّاتِ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾<sup>(2)</sup>، فقد استدعي الأسم الموصول بناء الخبر عليه، فضلاً عن جعله نتيجة لما وقع في الصلة من سبب دلالة<sup>(3)</sup>، وهذا فإن الأسم الموصول يعمل هنا على إحكام الجملة بجعل طرفيها كلاماً متكاماً، لا فصل فيه.

ومن المواقع التي يلزم الأسم الموصول فيها تشكيل بنية لا تكون بغيره هو وقوعه صفة للمعرفة عوضاً عن وصفها بالجملة، فإن الجمل في الأصل نكرات، ولا يصح وصف المعرفة بها، بل تكون منها حالاً، فإذا ما أريد وصف المعرفة بالجملة وقع الأسم الموصول عوضاً عنها، وإنما جعلناه عوضاً لاقفاره أصلاً إلى جملة تبينه وتزيل عنه ما به من إبهام، فصارت هذه الجملة صلة له من حيث الصنعة، وصفة للمعرفة من حيث الدلالة، وكأن اسم الموصول واسطة في الربط بينهما، بخلاف إلغائه، فإنه يؤول إلى كون الجملة حالاً، ولا شك في أن الدلالة تختلف بين الحالتين، تبعاً لتبنيه بين الصفة والحال، فإن الصفة ملزمة للموصوف، وإن الحال منقلة عن صاحبها، ولا تكون ملزمة له إلا بشروطه، ومن تلك الشروط:

- أن يكون العامل فيها مشمراً بتجدد صاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿بُرِيدَ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَنُ صَوِيفًا﴾<sup>(4)</sup>.

- أن تكون الحال مؤكدة لعاملها، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا﴾<sup>(5)</sup>.

- في أمثلة لا ضابط لها نحو قولهم: (دعوت الله سمياع)<sup>(6)</sup>.

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿الْمَهْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَكَرَّرَ يَجْعَلُ اللَّهُ عَوْنَّا﴾<sup>(7)</sup> فقد حقق الأسم الموصول للفظ الجلالة وصفاً لا يكون بغيره، وذلك من خلال اشتتماله على جملة هي صلة له صنعة وإعراباً، وصفة لـ (لفظ الجلال) دلالة، بخلاف إلغائه، فإن الجملة ستكون حالاً، وإن معناها سيوصف بالانتقال لا بالنزول، وهي دلالة لا تراد، ومن هنا تكمن أهمية الأسم الموصول في تشكيل البنية، وتعليق الألفاظ فيها، وما يؤكد هذا ويزيد فيه، وقوعه مكرراً مع الجمل التي يراد الوصف بها دون الاقتصر على العطف مجردة منه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَقْلَحَ الْمُؤْمِنَةَ الَّتِينَ هُنَّ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِونَ وَالَّتِينَ هُنَّ عَنِ الْغَيْرِ مُغْرِصُونَ وَالَّتِينَ هُمْ لِلْزَّكُوْنَ فَيَعْلَوْنَ وَالَّتِينَ هُمْ لِمُرْجِهِمْ حَفَظُونَ﴾<sup>(8)</sup>، وأرى في هذا التكرار للأسم الموصول لتأكيد استقلال كل جملة من حيث الدلالة، وربطها بالموصوف بشكل مباشر ورئيس.

ومن حيث الإعراب أيضاً، فإن بناء الأسم الموصول ولزومه حركة واحدة جعله في سعة من التوجيه النحووي، ولا سيما إذا وقع بعد معرفة، إذ يجوز كونه نعتاً، ويجوز كونه خبراً لمبتدأ مذوق لتقريب الدلالة

(1) الرعد : 29 .

(2) غافر : 60 .

(3) التحرير والتواتر : 183/24 .

(4) النساء : 28 .

(5) النمل : من الآية 19 .

(6) شرح ابن عقيل : 244/2 .

(7) الكهف : 1 .

(8) المؤمنون : 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 .

بينهما، ومنه قوله تعالى: ﴿سَيِّجَ أَسْرَرِكَ الْأَكْلَ حَلَقَ فَسَوَى﴾<sup>(1)</sup> فيجوز في الاسم الموصول (الذي) كونه نعتاً لما قبله، أو كونه خبراً المبتدأ تقييره (هو الذي)، ولعل كلاً التوجيهين مقبول إسناداً ودلالة . غير أن من الموضع ما لا يجوز فيه هذا الحكم النحوى لتناقض الدلالة فيه، بل يجب فيه الابتداء<sup>(2)</sup> ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ إِذَا لَيْنَ أَنْفَلَمِينَ ﴿الَّذِينَ مَاتَتْنَاهُمُ الْكِتَبُ﴾<sup>(3)</sup>، قوله أيضاً: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتْ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَتَيْتَهُمْ أَسْحَابَ الْأَنَارِ﴾<sup>(4)</sup>، ﴿الَّذِينَ يَجْلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُمْ يُسَيِّرُهُمْ بِمَدْرَعَتِهِمْ﴾<sup>(5)</sup>، فإن الاسم الموصول (الذين) في كلتا الآيتين تصدر جملة منقطعة في الدلالة عما قبلها، فلا يجوز فيها النعت ولا الخبر<sup>(6)</sup>، بل الابتداء هو الواجب فيه، ليكون جملة مستقلة في الإسناد وفي الدلالة على حد سواء . أما افتقار الاسم الموصول إلى صلة تبينه، فإنه قد يتحقق سمة الإيجاز أو الاتساع بحسب طبيعة تلك الصلة، فالإيجاز يتحقق مثلاً إذا كانت الصلة عبارة عن جملتين متعاطفتين، ومن ثم الإخبار عنهما بخبر واحد، بناءً على أن الخبر هو عن الاسم الموصول لا عن صلته، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالْعِصْدِيقِ وَصَدَقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُقْنَوْنُ﴾<sup>(7)</sup>، فقد وقع خبر واحد عن الاسم الموصول الذي ضم في صلته جملتين متعاطفتين – أي أكثر من واحد – فصار استعماله ضرباً من الإيجاز . أما الاتساع والشمول فيتحقق من ورود الصلة جملة مركبة، لأن تكون شرطية أو عبارة عن حوار، فمن الأولى ما جاء في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَثُوكُمْ فِي الْأَرْضِ أَفَمُوا أَصَابُوكُمْ وَمَأْتُوكُمْ بِأَزْكَرَةٍ وَأَمْرُوكُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْكُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَلَّهُ عَلِيَّةِ الْأَمْرُ﴾<sup>(8)</sup>، ومن الأخرى ما جاء في قوله أيضاً: ﴿الَّذِينَ قَالَ أَهُمْ أَنَّاسٌ إِنَّ أَنَّاسَ قَدْ جَمِعُوكُمْ لَكُمْ لَكَتْصُومُوكُمْ فَرَأَدُوكُمْ إِيمَانَكُمْ وَقَالُوكُمْ أَكْلَهُمْ وَيَقْرَمُوكُمْ الْوَكِيلُ﴾<sup>(9)</sup>، وموطن الشاهد في كلتا الآيتين، هو ما يؤديه الاسم الموصول من وساطة في هذا الاتساع التعبيري والشمول المعنوي؛ وذلك لعدم تقييد جملة الصلة بنمط خاص، فقد وقعت الصلة في الآية الأولى جملة شرطية فضلاً عما عطف على جوابها من جمل، ووقد وقعت الصلة في الآية الأخرى جملة قائمة على الحوار، وما قام بذلك إلا على أساس هو الاسم الموصول .

وغير هاتين السمتين هناك معان وأغراض أخرى يتحققها الاسم الموصول من خلال صلته، إذ يعد معها بدلاً من ذكر الاسم صريحاً ، ومن تلك المعاني والأغراض هو: (التبني)<sup>(10)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوكُمْ مَعَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ﴾<sup>(10)</sup>، فواضح أن المقصود بالاسم الموصول هو المال، وإنما ورد النظم به - فضلاً عما في صلته من دلالة - ؛ تبيتها على أن المال الله وقد جعل الناس خلائق فيه، ولا شك في أن هذا زيادة حتى على الإنفاق، فحينما يعلم الإنسان أن المال ليس له، بل هو مستخلف فيه، فإنه يهون عليه من جهة، وينفق منه أرضاء لمالكه من جهة أخرى .

(1) الأعلى : 1 ، 2 .

(2) الإتقان في علوم القرآن : 245/1 .

(3) البقرة : من الآيتين 145 ، 146 .

(4) غافر : من الآيتين 6 ، 7 .

(5) الإتقان في علوم القرآن : 245/1 .

(6) الزمر : 33 .

(7) الحج : 41 .

(8) آل عمران : 173 .

(9) التحرير والتواتير : 369/27 .

(10) الحميد : من الآية 7 .

وقد يجيء الاسم الموصول لأداء دلالة (زيادة تقرير الغرض الذي سيق الكلام من أجله)<sup>(1)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿وَرَوَدَتْهُ أَلَّى هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَلَقَتْهُ الْأَبْوَابُ﴾<sup>(2)</sup>، فاختيار الاسم الموصول وصلته (التي هو في بيتها) استثناء عن ذكر امرأة العزيز يراد به إثبات براءة يوسف وعصمته من أول القصة؛ وذلك لما في جملة الصلة من إقرار أنه في بيتها، وهذا ((من شأنه أن يطوعه لمرادها))<sup>(3)</sup>، ومما زاد في ذلك نسبة البيت إليها دون زوجها.

أما ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن عدم التصريح في مثل هذه الموضع هو نمط من أدب القرآن يتمثل في الرغبة عن إلصاق العار بأصحابها<sup>(4)</sup>، فهو مذهب حسن أيضاً، ولكن تبقى دلالة الصلة هي السبب الرئيس في هذا الاختيار؛ لما لها من أثر في صلب الدلالة والسياق.

ومن الدلالات أيضاً دلالة (التعظيم)<sup>(5)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَرْجَمُهُمَا الْأَنْجَيْكُلُونُ عَنْهَا فَلَأَفْرَجُهُمَا وَمَا كَانَا فِيهِ﴾<sup>(6)</sup>، إذ إن التعبير بقوله: (مما كانا فيه) أبلغ في الدلالة على الخيرات مما لو قيل: (من الجنة أو النعيم) فإن من أساليب الدلالة في ((الدلالة على عظم الشيء أن يعبر عنه بلفظ مهم ... لتهب نفس السامع في تصور عظمته وكماله إلى أقصى ما يمكنها أن تذهب إليه))<sup>(7)</sup>، ومنها كذلك دلالة (الاطلاق والعموم) نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ بَنِي حَسَابٍ﴾<sup>(8)</sup>، فمشيئة الله في الرزق مطلقة، ولعل وقوع الاسم الموصول في التعبير عن ذلك جاء موافقاً لها، ومنها كذلك دلالة (الترغيب) نحو قوله تعالى: ﴿يَنْهَا وَأَخْلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ أَلَّى كَنَبَ اللَّهِ﴾<sup>(9)</sup>، فالترغيب يتحقق مما حملته صلة الموصول من دلالة، تتمثل في قضاء الله أن تكون هذه الأرض لهم.

فكما تحقق من تلك المعاني والأغراض إذن قد جاء من خلال جملة الصلة التي تعبّر عن دلالة مقصودة بحد ذاتها، وإن وقوع الاسم الصريح قد لا يؤدي ذلك الغرض وتلك الدلالة . وإذا كانت تلك الصلات مختلفة في دلالاتها بحسب ما تحمله من دلالة، فإن ثمة صلات لا تحمل من وضوح الدلالة شيئاً، بل هي موغلة في الإبهام، فيكون موقعها مع الاسم الموصول دالاً على (التخييم والتهويل)<sup>(10)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنْبَعَهُمْ فَرَعَوْنُ يَمْنُودُهُ فَغَشِّيَهُمْ مِنَ الظِّيَّ مَاغِشِّيَهُمْ﴾<sup>(11)</sup>، وقوله: ﴿فَأَنْجَى إِلَى عَبْدِهِ أَتَوْهَ﴾<sup>(12)</sup>، قوله أيضاً: ﴿إِذْ ضَفَنَى الْيَتَمَّةَ مَا يَشَئِي﴾<sup>(13)</sup>، وقد عد بعض المفسرين ذلك من قبيل الإبهام للتخييم الإجمالي الذي تضيق عنه عبارات الوصف في اللغة .

(1) الإيضاح في علوم البلاغة : 42 .

(2) يوسف : من الآية 23 .

(3) التحرير والتنوير : 12/ 250 .

(4) فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، د. رجاء عيد، ص69، منشأة المعارف - الإسكندرية ، والمعاني في ضوء أساليب القرآن، د. عبد الفتاح لاشين ، ص 241 ، دار المعارف ، ط3/1978م .

(5) ينظر : معاني النحو : 129/1 .

(6) البقرة : 36 .

(7) صفوۃ التفاسیر ، محمد علي الصابوني ، ج 1 ، ص51 – 52 . دار الفلم – بيروت ، الطبعة الخامسة 1406هـ-1986م .

(8) الفقرة : من الآية 212 .

(9) المائدة : من الآية 21 .

(10) الإيضاح في علوم البلاغة : 43 .

(11) طه : 78 .

(12) النجم : 10 .

(13) النجم : 16 .

## التعريف بـ (الألف واللام) :

أجمع النحاة على أن دخول (الألف واللام) على النكرة يفيدها التعريف<sup>(1)</sup>، وأجمعوا كذلك على تغير الدلالة بهذه الأداة، تبعاً لاختلاف دلالتها بين الجنس والعهد<sup>(2)</sup>، ولكننا قبل الوقوف على ذلك نتبين من هذه الأداة أهميتها في البنية النحوية سواء في الإسناد أو في توجيه الدلالة .

أما الإسناد، فلعل أبرز رتبة نحوية وإسنادية يؤثر فيها التعريف هي الخبر إذا كان نكرة، فإن تعريفه يوحي بتحوله إلى صفة وأن الكلام معه لا يُفید دلالة يحسن السكوت عليها، فقولنا: (الماء عنزب) جملة تامة لعدم احتمال وصف المعرفة بالنكرة، بخلاف تعريفنا الخبر بقولنا: (الماء العذب) فإنه يوحي بتحول الخبر صفة؛ لتطابق اللفظين تعريفاً، وأن الدلالة لم تتم بهما .

على أننا لا ننفي أن يكون الخبر معرفاً بـ (الألف واللام)، بل هو يكون كذلك، ولكن يوجد قرينة نحوية أو لفظية أو معنوية في السياق العام، فالقرينة نحوية تمثل في إدخال ضمير الفصل بين هاتين المعرفتين لتحقيق خبرية الثاني، إذ هو بمثابة إعادة المبتدأ مرتين، فيتحقق إلى جانب الإسناد توكيد الدلالة على سبيل القصر والاختصاص .

ولقد وجדنا هذا في القرآن الكريم بارزاً، إذ لا يقع الخبر معرفاً بـ (الألف واللام) إلا إذا فصل الضمير بينهما غالباً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَهُنَّ أَصْفَافٌ \* وَإِنَّ لَهُنَّ مُسَيْئُونَ ﴾<sup>(3)</sup>، قوله كذلك: ﴿ وَالْكَفَرُونَ هُمْ أَظَلَّمُونَ ﴾<sup>(4)</sup>، فلا خلاف في أن الثاني هو الخبر من خلال فصل الضمير بينهما، ولا خلاف أيضاً في أن هذه البنية من تعريف الخبر وضمير الفصل قد تتحقق فيها دلالة الحصر والقصر، وهذا هو المقصود من تلازم الدلالة والإسناد .

أما إن ورد تعريف الخبر من دون فصل الضمير فإن هناك ماناب عنه من قرينة في اللفظ والدلالة ، وبيان ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَاللهُ الْغَفُورُ وَأَنْشَرُ الْفَقَرَاءَ ﴾<sup>(5)</sup>، فجملة (الله الغني) ذات خبر معرف بـ (الألف واللام)، ولكن لم يقع ضمير الفصل بينه وبين مبتدئه، لوجود قرينة لفظية ومعنى تتمثل في الجملة بعده وهي قوله: (وأنتم القراء)، فقد أثبتت خبرية الثاني لا كونه صفة، إذ هي أخبرت عن المخاطبين بأنهم فقراء، فثبت بذلك أن (الغني) خبر عن لفظ الجلالة (الله)؛ لأن العطف هنا من قبيل المغايرة والتضاد، وفضلاً عن ذلك، فإن هناك قرينة معنوية أخرى تتمثل في كون الخطاب مع المؤمنين، وهذا لا يستدعي تأكيد الخبر لهم إذ صار - عندهم - معلوماً، ولذا نجد الضمير يذكر في آية أخرى لتناقض القراءتين من تقدم الجملة الثانية على الأولى، ومن توجيه خطابها إلى الناس جميعاً، وذلك في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللهِ وَاللهُ هُوَ أَغْنِيُ الْحَمِيدُ ﴾<sup>(6)</sup> .

وذلك يؤدي تعريف الخبر إلى جواز تغيير موضعه تقديماً وتأخيراً، لأن يبدأ به على نية التأخير، أو على نقل حكمه إلى الابتداء بحسب ما تقتضيه الدلالة، ومثال ذلك قوله: (محمد فاضل) فلا يصح تقديم (فاضل) إلا بتعريفه فقال: (الفاضل محمد)، ولقد أفالض الجرجاني في الحديث عن ذلك، ومثاله المشهور قوله: (زيد المنطلق) فهو يتصرف فيه تقديماً وتأخيراً<sup>(7)</sup>، ولا يكون ذلك إلا على أساس من تعريف الخبر بـ (الألف واللام) .

(1) الكتاب : 220/1 ، شرح ابن عقيل : 86/1 .

(2) شرح الكافية في النحو : 147/2 ، مغني الليبي : 50 – 49/1 .

(3) الصافات : 165 ، 166 .

(4) البقرة : من الآية 254 .

(5) محمد : من الآية 38 .

(6) فاطر : 15 .

(7) دلائل الإعجاز : 203 .

أما من حيث الدلالة، فقد وقف علماء النحو والبلاغة عند (الألف واللام)، فوجدوا أن منها ما يفيد الجنس، وأن منها ما يفيد العهد، وجعلوا لكلّ أنماطاً وفروعاً<sup>(1)</sup>، ولم يكن ذلك عندهم محضر تقسيم وتصنيف، بل هو لتحقيق الدلالة وإظهارها بأوضح ما يكون.

فمما تكون فيه (الألف واللام) جنسية دخولها على نكرة قفيدها دلالة الجنس، ولها أصناف مختلفة عند النحو، لعل أهمها هو استغراق جنس الأفراد، وقد وضعوا لها قرينة لفظية تدل عليها، وهي صحة وقوع (كل) حقيقة بدلها، نحو قوله تعالى: ﴿تِلْقَأُ الْأَنْسَنْ مِنْ عَجَلٍ﴾<sup>(2)</sup>، أي كل إنسان.

أما البلاطيون، فكانوا أكثر دقة حين جعلوا من هذا الصنف صنفين هما: الاستغراق الحقيقي، وهو ما يشمل أفراد الجنس كله، والاستغراق العرفي، وهو ما يشمل استغراق الجنس أيضاً، ولكن ضمن زمان أو مكان معينين، ولقد أصابوا في هذا التقسيم؛ لأن له ما يسوغه من الدلالة، إذ قد يصح وقوع القرينة اللفظية (كل) بدلًا من التعريف لفظاً، بيد أن الدلالة مختلفة عما يراد.

ويتضخم ذلك أكثر من خلال الوقوف عند كل من الصنفين البالغيين، فمن الاستغراق الحقيقي ما جاء في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَبِيعَةَ الْمَدْنَى وَبِينَ الْمَقْبُرَاتِ عَلَى الْأَيْنِ كُلِّهِ وَكَوْكَهَ الْمَشْرُكُونَ﴾<sup>(3)</sup>، فتعريف (الدين) هو تعريف الجنس الحقيقي، ولذا اقتربن به لفظ التأكيد (كله) بارزاً لا مقدراً، لتأكيد ظهور ((هذا الدين الحق على جميع الأديان))<sup>(4)</sup> التي تتعرض لأهل الإسلام، ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَأَبَّهَا الَّذِينَ مَاءَمُوا أَنَّهُمْ أَنَّهُمْ اللَّهُ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾<sup>(5)</sup>، فتعريف (الوسيلة) تعريف الجنس الحقيقي أيضاً؛ لصحة أن يقال: (وابتغوا إليه كل وسيلة)، وهذا ما يجعلها لفظاً عاماً يفيد كل ما يقرب إلى الله.

وأحسب أن البلاطيين وافقوا النحو في هذا النوع تقديرًا ودلالة، ولكن الخلاف يكمن في النوع الآخر، وهو الاستغراق العرفي، في الحين الذي أهمله النحو، ولم يعدوه نوعاً قائماً بذاته، وقف عنده البلاطيون وفصلاً القول فيه؛ بناءً على أن الدلالة فيه لا تحتمل استغراق الأفراد جميعاً، بل هو في زمن خاص أو مكان خاص.

فمن الأول - أي الاستغراق في زمن خاص - ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَتَبَعَّ إِسْرَئِيلَ أَذْكُرُوا يَتَعَقَّ أَقْرَبُتُمْ وَأَقْرَبَتُمْ عَلَى الْأَنْتَيْنَ﴾<sup>(6)</sup>، فاستغرق (العالمين) إنما هو في مدة عهدهم فحسب، وهنا تكمن الدقة في التقسيم، إذ لو لاه لالتبس الدلالة بأنهم فضلوا على العالمين في كل عهد ومكان؛ ولعل دلالة هذا الاستغراق هو تذكر المخاطبين بفضل الله عليهم في القديم، ترغيباً لهم في هدایتهم حاضراً.

ومن الثاني - أي الاستغراق في مكان خاص - ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا مَرْصُدًا فِي يَوْمٍ نَحْنُ مُسْتَبِّرُونَ ﴿تَنْبَغِي النَّاسُ كَثِيرُهُمْ أَعْجَزُهُمْ تَنْقِلُ شَعْرَرِ﴾<sup>(7)</sup>، فواضح أن العذاب لم يكن ليشمل (الناس) جميعاً، بل هو في حدود بلادهم، وواضح أيضاً أن غاية هذا الاستغراق هو تهويل وصف العذاب، ولذا جاء الاسم المعرف المقصود ظاهراً (الناس)، وقد كان الضمير يعني عنه، إذ سبق بالإضمار في قوله: ( فأرسلنا عليهم).

ومن أنواع التعريف الأخرى التي تقيد هذه الأداة عند النحو، هو تعريف العهد الذهني، أي أنها تأتي لواحد على أساس عهديته في الذهن ومطابقته الحقيقة، بشرط أن يكون دالاً على الجنس في ضمن فرد معين؛

(1) شرح الأشموني : 83/1 - 84 ، والإيضاح في علوم البلاغة : 47-49 .

(2) الأنبياء : 37 .

(3) الصف : 9 .

(4) التبرير والتوير : 193/28 .

(5) المائدة : 35 .

(6) الفرقة : 47 .

(7) القمر : 19 ، 20 .

لنلا تتبس بـ (الألف واللام) العهدية التي سنوردها بعد قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَخَّاثُ أَنْ يَأْكُلَ الْأَذْبَابُ وَأَشْتَهِيَّ عَنْهُ عَنْفُولُونَ ﴾<sup>(1)</sup>، فتعريف الجنس من حيث الحقيقة والطبيعة المعهودة في الذهن، ولكنه لا يراد به هنا نوع معين أو جماعة منه، بل يراد واحد ضمن أفراده<sup>(2)</sup>.

أما (الألف واللام) العهدية، فهي التي تدخل على النكرة درجة من التعريف إذ يجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مهماً شائعاً، وقد يكون مصوبتها مختلفاً بين العهد الذكري أو الحضوري أو العلمي<sup>(3)</sup>، فالعهد الذكري، هو التعريف القائم على إعادة الفظ مرتين، إداحاماً بذلك نكرة، والأخرى بذلك مصوباً بـ (الألف واللام)، إذ غدا معهوداً في الكلام، وعليه قوله تعالى: ﴿ مَثُلُّ ثُورٍ وَالْأَلْفُ كَشْكُورٌ فِيهَا مَصْبَاحٌ الْمَصْبَاحُ كَانَهَا كَوْبَةٌ مُّدَقِّقٌ ﴾<sup>(4)</sup>، فحيث أعيد ذكر اللفظ الثانية قرن به (الألف واللام)؛ لأنه صار معهوداً عهداً ذكرياً، وذلك يتمثل في تعريف (المصباح والزجاجة) إذ سبق ذكرهما نكرين، وأرى في هذا تقخيماً ولا سيما في إعادة ذكر اللفظ ظاهراً، وكان الضمير يعني عنه، فضلاً عما فيه من اتساق وتماسك بين الجمل؛ لأن تعريف الثاني وصل للأول، وتذكير بوروده سابقاً، ومنه قوله تعالى:

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا مُّنَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ فَرَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ فَرَعَوْتُ الْمَرْءُوْلَ فَأَخَذْتَهُ أَهْنَدًا وَوَيْلًا ﴾<sup>(5)</sup>، فلا يخفى ما لتعريف (الرسول) من تقخيماً وجعل الجملتين كلاً واحداً متاماً متناهياً، مناسبة مع مقام التقخيماً فيها، ولعل خاتمتها هي الدليل.

ويمكن القول، إنه لا شرط في تعريف اللفظ بمجرد ذكره نكرةً سلفاً، فقد يعاد اللفظ نكرةً أيضاً تحقيقاً للدلالة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَعْكِشُ بَيْتَكُمْ كَاتِبٌ بِالْمَذْلِ وَلَا يَأْبَ كَانَهُ أَنْ يَعْكِشَ كَمَا عَلَمَهُ اللَّهُ ﴾<sup>(6)</sup>، فقد أعيد لفظة (كاتب) نكرةً أيضاً لسبعين مما نقىضان لما ذكرناه آنفاً من سببي التعريف الذكري، فإذا ذكرنا آنفاً دلالة التقخيماً والتعظيم والتلهي في العهد الذكري فإن الآية هنا في تفصيل أمر الدين، وهي لا تستلزم تلك الدلالة أو الأسلوب، وإذا ذكرنا هناك أيضاً أن التعريف يعمل على تماسك الجمل وجعلها كلاً واحداً من دون فاصل أو استقلال، فإن هذا لا يراد هنا، بل إن استقلال كل جملة عن الأخرى هو المراد؛ وذلك لتقليلها منزلة الأمثل، فالجملة الأولى تضرب مثلما لم يستخف بكتابة الدين، فهي أمر له، والجملة الأخرى تضرب لمن أبي الكتابة – وإن كان ذا شأن وضعيف فيها – فهي نهي له، فحينما قيل: (ولا يأب كاتب) أكدت النكرة وجوب الكتابة من كاتب أيا كان شأنه، بخلاف ما لو عرفت اللفظة فقد يظن أن هناك مختصاً بها أو معهوداً فيها.

ومما يؤكد هذا الاستقلال أيضاً مجيء (الواو) عاطفة بين الجملتين وهي دالة على مجرد الجمع بينهما، بخلاف ما جاءت عليه الآيات الشواهد قبلها، ففي الآية الأولى لم يكن ثمة حرف رابط بين الجملتين؛ لكون الجملة الثانية بياناً للأولى، أما في الآية الأخرى، فقد جاءت (الفاء) الدالة على العطف بلا مهلة رابطة بين الجملتين، فلا سبيل إلى الاستقلال بينهما.

ومن هذا كله، يتباين الفرق بين التعريف والتذكير من جهة، ويتأكد ما ذهبنا إليه من دلالة التعريف الذكري المتمثل في التعظيم والتقويم وتوحد الجمل من جهة أخرى.

أما العهد الحضوري، فهو القائم على كون المعرف حاضراً حال التكلم حساً ودلالة<sup>(7)</sup> ومن هنا فإن ما ذهب إليه بعض النحاة من وجوب وقوع هذا المعرف بعد اسم الإشارة، نحو قولنا: (جاعني هذا الرجل) أو بعد

(1) يوسف : 13 .

(2) التحرير والتغبير : 12 / 231 .

(3) مغني اللبيب : 49/ 49 - 50 ، وشرح التصرير على التوضيح : 149/ 1 .

(4) النور : من الآية 35 .

(5) المزمول : 15 ، 16 .

(6) البقرة : من الآية 282 .

(7) شرح الكافية في النحو : 147/ 2 .

(أي) في النداء، نحو قولنا: (يا أيها الرجل) أو بعد (إذا) الفجائية، نحو قولنا: (خرجت فإذا الأسد)، أو في اسم الزمان الحاضر، نحو (الآن) جعل ابن هشام ينظر فيه إذ قال: ((لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك: (لا تشتم الرجل) فهذا للحضور في غير ماذكر، ولأن التي بعد (إذا) ليست لتعريف شيء حاضر حال التكلم، فلا تشتبه بالكلام فيه)، ولأن الصحيح في الداخلة على (الآن) أنها زائدة؛ لأنها لازمة، ولا يعرف أن التي لتعريف وردت لازمة، بخلاف الزائدة))<sup>(1)</sup>

ولعله - أي ابن هشام - كان يحقق الدالة بين الشاهد والمصطلح، فالشرط عنده أن يكون المعرف حاضرا حال التكلم بغض النظر عن محل وقوعه في الكلام، ولذا رفض الشرط الثالث لمجيئه على خلاف ما الكلام فيه، ونزيد أيضاً؛ لأنه نظير ما جاء في العهد الذهني من إرادة غير معين ضمن جنس واحد، فهو من العهد الذهني لا الحضوري، أما الشرط الرابع، فرفضه، لزوم (اللام) في (الآن) لزوم زيادة فلا يصح حذفها. ومهمما يكن من أمر، فإن ورود هذه الصيغة من التعريف تحقق معاني أيضاً في القرآن الكريم، ومنها

(التكريم والتعظيم) نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي حَسَبَكَ اللَّهُ وَمَنْ أَنْتَ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(2)</sup>، إذ جاء لفظ (النبي) معرفاً بعد (أي) في النداء، وهذا ما يدل على حضوره صلى الله عليه وسلم في مقام ربه - جل في علاه - تكريماً وتعظيمها له فيما يلقيه إليه من خطاب.

ومن الدلالة نفسها على اختلاف من وقوع اللفظة في الكلام ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنَّى الَّذِينَ

﴿يُؤْتَهُمْ لَلَّذِينَ أَتَيْعُونَهُ وَهُدَى الَّذِي أَتَمْنَأُوا وَأَنَّهُ وَلِلَّهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(3)</sup>، فواضح أن تعريف اللفظة الواقعة بعد اسم الإشارة (هذا) ذي الدالة على القريب أتى موافقاً لمقتضى الحال، ليدل على حضوره القريب من الله تعالى زيادة في التكريم.

ومن تلك المعاني أيضاً دالة (الترهيب)، ولا سيما حين يتضمن الخطاب ترهيباً يلزم المنادي أو المخاطب حضوره عند ربه، نحو قوله تعالى: ﴿سَقِعْ لَكُمْ أَيْهَا الْفَلَاقُ﴾<sup>(4)</sup>، فلا شك في أن هذا الأسلوب من نداء (أي) وتعريف المنادي بـ(الألف واللام) يوحى بحضور المخاطب المقصود عند الله؛ لاشتمال الخطاب على دالة الترهيب، فإن الأمر كلما ازداد رهباً كلما كان أدعى إلى إلزام المخاطب الحضور لتوجيه الكلام بصورة مباشرة إليه.

ومن تلك الدلالات دالة (الاختصاص) ولا سيما في حال اقتراحها باللفظ الدال على الزمان الحاضر نحو قوله تعالى: ﴿أَيْمَمْ أَكْلَمْ لَكُمْ دِيَنَكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ بَعْتَقَ وَرَضِيَتُ لَكُمْ أَلْإِسْكَمَ دِيَنًا﴾<sup>(5)</sup>، فإن تعريف (اليوم) يجعله حاضراً دل على اختصاص الله تعالى به بإكمال الدين وإتمام النعمة فيه، وما زاد في ذلك هو تقديمها؛ لتأكيد ذاك الاختصاص وتشرييفه وتسويقه إلى ما بعده من كلام.

أما العهد العلمي، فهو القائم على كون المعرف معهوداً في علم المخاطب<sup>(6)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿ثَافِتَ أَثَرِينَ إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ﴾<sup>(7)</sup>، قوله أيضاً: ﴿لَقَدْ رَأَوْكَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَأْبَعُونَكَ تَهَمَّ الشَّجَرَةَ﴾<sup>(8)</sup>، فتعريف (الغار والشجرة) على أساس من علم المخاطب بهما. وقد يحتمل التعريف في بعض الآيات كلا الصنفين - العهد والجنس - لاحتمال توجيه الدالة

(1) مغني اللبيب : 50/1 .

(2) الأنفال : 64 ، 65 .

(3) آل عمران : 68 .

(4) الرحمن : 31 .

(5) المائدة : من الآية 3 .

(6) شرح التصريح على التوضيح : 149/1 .

(7) التوبية : من الآية 40 .

(8) الفتح : 18 .

عليهم ((فَإِنَّ الْجِنَاسَ أُمُورٌ مَعْهُودَةٌ فِي الْأَذْهَانِ مُتَمِيزَةٌ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ))<sup>(1)</sup>، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَقُلُّ لَهُمْ إِيمَانُ كَمَا ظَاهِرَ إِيمَانُ النَّاسِ﴾<sup>(2)</sup>، فـ ((الآلف واللام) في (الناس) تحتمل أن تكون للعهد، على دلالته: (كما آمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن معه)، وهم ناس معهودون، كـ ((عبد الله بن سلام وأشباهه))؛ لأنهم من جلتهم ومن أبناء جنسهم)<sup>(3)</sup>، وتحتمل كذلك أن تكون للجنس، على دلالته: ((كما آمن الكاملون في الإنسانية، أو جعل المؤمنين كأنهم الناس على الحقيقة، ومن عادهم كالبهائم في فقد التمييز بين الحق والباطل))<sup>(4)</sup>.

ومن أنواع ((الآلف واللام) الأخرى عند النحاة، هي تلك النافية عن الضمير المضاف إلى النكرة، إذ هي تغنى عنه على أساس من كونهما معرفتين، ولكنها مع ذلك لا تخلو من غرض كـ ((التخييم)) مثلاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْأَمَانُ﴾<sup>(5)</sup>، فلا يخفى ما للتعریف (المأوى) من تخييم، فهناك فرق بين ما عليه الآية، وأن يضاف الضمير إلى النكرة فيقال: ((فإن الجنة هي مأواه)) إذ لم تعد غير التعریف والتخصيص، غير أن ((آلف واللام) دلت عليه، فضلاً عن تخييمها للدلالة والسياق).

وأيا كان نمط التعریف، وأيا كان معناه، فإنه قد يتحقق مع تلك المعاني قوة تعبيرية لا تكون بغيره، ومنه – مثلاً – قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا أَغْرَكَ رِبَّكَ الْكَوْفِرُ﴾<sup>(6)</sup>، فلا شك في أن نداء المعرف بـ ((آلف واللام)) لا يكون بمعزل عن (ايها) وهي بمجموعها تقيد قوة تعبيرية لا تتحقق في قولنا مثلاً: (يا إنسان).

وقد تستلزم الدلالة والسياق تعریف اللفظة إذا أردت وصفها، ليكون الوصف والموصوف معرفتين، وهما أفحى ولا شك من كونهما نكرتين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا أَنفُسُ الظَّمَآنِ أَتَبِعُ إِلَيْكُمْ رَاضِيَةً شَهِيَّةً﴾<sup>(7)</sup>، فقد جاء تعریف الصفة وموصوفها (النفس المطمئنة) لتكون الدلالة بهما أفحى وأقوى ضمن السياق العام، فضلاً عما فيهما من دلالة التکريم والتشريف.

#### التعريف بـ ((الإضافة)):

هو إضافة الاسم النكرة إلى إحدى المعرفات بقصد تعریفها، ويمكن القول ابتداءً، إن من الإضافة ما لا تكون في بحثنا هنا، وهي الإضافة اللغوية غير المحسنة المتمثلة في إضافة الوصف العامل إلى معموله كـ (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة) نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَهُ عَارِضاً مُسْتَقِلَّا أَوْدِيَتْهُمْ قَالُوا هَذَا عَارِضاً مُشَهِّدا﴾<sup>(8)</sup>، فإضافة اسم الفاعل (مستقبل) إلى معموله (أودييتم) لا تقیده تعریفاً؛ لأنها على نية الانفصل، وإنما جاءت لغرض التخفيف<sup>(9)</sup>.

أما التي تكون هنا فهي الإضافة المعنوية المحسنة المتمثلة في إضافة النكرة إلى المعرفة بقصد تعریفها، وقد جعل النحاة لها ضابطاً يتمثل في تقدير واحد من ثلاثة حروف بين المضاف وما يضاف إليه، وهي ((اللام أو في أو من)) لصحة تعیینها من الإضافة المعنوية المحسنة، ومن شواهدهم قولهم: (غلاما زيد)

(1) مغني اللبيب : 50/1 .

(2) البقرة : 13 .

(3) الكشاف : 64/1 .

(4) المصدر نفسه : 64/1 .

(5) النازعات : 40 ، 41 .

(6) الانفطار : 6 .

(7) الفجر : 27 ، 28 .

(8) الأحقاف : 24 .

(9) الكتاب : 166/1 .

أي غلامان لزيد، و(خاتم حديد) أي خاتم من حديد، وأعجبني ضرب اليوم زيداً أي ضرب زيد في اليوم، ومن هذا القدر يتبيّن حذف نون الإعراب أو التنوين من آخر المضاف مع هذه الأحرف المفترضة بين المضاف والمضاف إليه<sup>(1)</sup>.

وتأسيساً على هذا، فإن أوسع ما يتحققه هذا التعريف من غرض هو الإيجاز، فليس ثمة إضافة إلا وبتحقق فيها، وذلك من خلال ما شهدناه من مراحل التحول بين الاسم نكرة، وتعريفه بما يضاف إليه، فالإيجاز يكون من حذف التنوين أو نون الإعراب في آخر المضاف، وكذلك حذف الحرف المفترض بين المضاف والمضاف إليه، ومن ثم جعل الكلمتين كلمة واحدة بحسب تحقيق النهاة، فأصل الإضافة في قوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونُ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(2)</sup> هي (زينة في الحياة الدنيا) وأصلها كذلك في قوله: ﴿وَعِسَادُ الْجَنِينِ الَّذِينَ يَتَشَرَّنَ عَلَى الْأَرْضِ﴾<sup>(3)</sup> هي (عبد للرحمٰن) وأصلها كذلك في قوله: ﴿تِلْكَ مَاهِكُتُ الْكَتَبُ الْمُبْيَنُ﴾<sup>(4)</sup> هي (آيات من الكتاب) ولكنها اختزلت في الآيات جميعها إلى ما يشبه الكلمة الواحدة إيجازاً واختصاراً.

ولعل هذا الإيجاز يتضح أكثر حال تتابع الإضافات في نحو قوله تعالى: ﴿أَرْعَنَدَهُ حَرَّانُ رَعْقَةُ بَنَكَ الْعَرَبِ الْوَهَابِ﴾<sup>(5)</sup>، فمجيء الإضافات متتابعات (خرائن رحمة ربك) دون وضع الأنفاظ على أصولها من التكير كان سبباً في جعل بنية الآية بهذا الإيجاز، ولكن ليس الإيجاز هو الغرض الوحيد، فإن الإضافة بباب كثير الورود في اللغة ، وأسلوب واسع فيها، ((بل هي أداة عظيمة شائعة تستعمل في كثير من الموضع بياناً للمعاني المختلفة، وأداء للأغراض المتعددة))<sup>(6)</sup> بحسب ما يضاف إلى النكرة من معارف، وبحسب وقوفهم ضمن السياق العام .

وأحسب أولى الدلالات والأغراض هي دلالة (التعظيم والتقديم) إذا أضيف الاسم النكرة إلى لفظ الجلال أو ما يعود عليه من ضمير، فان ((كل شيء أضافه الله إلى نفسه فقد عظم شأنه، وفخم أمره ...))<sup>(7)</sup> وإنه ((لا يضاف إليه إلا العظيم من الأشياء في الخير والشر))<sup>(8)</sup> فما جاء في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ ذَرَرٌ لِّكَلْمَةٍ عِنْدَ رَبِّيْم﴾<sup>(9)</sup>، أي (دار الله، يعني الجنة، أضافها إلى نفسه تعظيم لها ...))<sup>(10)</sup> وأما الشر، فنحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿نَارُ اللَّهِ الْمُوْقَدَةُ﴾<sup>(11)</sup>، فقد أضاف (النار) إلى نفسه أيضاً تعظيم لها وتهويلاً بل إن من الأنفاظ ما تكون دلالاتها مخصوصة في الذم والتحقير، ولكنها بإضافتها إلى لفظ الجلال أو الضمير العائد عليه تكتسب دلالة التعظيم والتقديم<sup>(12)</sup>، ومن ذلك لفظة (العبد)، فهي في أصل وضعها لم تحمل من دلالة التعظيم شيئاً، ولكنها تحمل تلك الدلالـة حال إضافتها إلى لفظ الجلال، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:

(1) شرح ابن عقيل : 43/3 .

(2) الكهف : 46 .

(3) الفرقان : 63 .

(4) القصص : 2 .

(5) ص : 9 .

(6) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص77، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ، 1937 م.

(7) فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن إسماعيل الشعالي ، تحقيق: مصطفى السقا وأخرين، ص548، مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر ، ط3/1392هـ-1972م .

(8) المصدر نفسه : 548 .

(9) الأباء : 127 .

(10) الكشاف : 49/2 .

(11) الهمزة : 6 .

(12) مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، ص380، مطبعة دار الرسالة - بغداد ، ط1/1400هـ-1981م .

**وَذَكَرَ عِدَّتًا مِنْ أَهْمَمِ وَأَسْخَقَ وَسُقُوبَ أُولَى الْآيَيْنِ وَالْأَيْضَيْنِ**<sup>(1)</sup> ، فقد أثني الله سبحانه وتعالى على أنبيائه ولعل اختيار التعبير بلفظ (عبدنا) في أول كلام وجعل أسمائهم على سبيل البدل منه يؤكد ما لهذه اللفظة من دلالة التشريف والتعظيم حين تضاف إلى لفظ الجلال (الله) .

ومن دلالات الإضافة أيضاً دلالة (التشبيه) نحو ما جاء في قوله تعالى: **يَكْتُبَ هَذُونَ مَا كَانَ أَبُوكُو أَمْرًا سَوْءً وَمَا كَانَتْ أَمْلَى بَعْيَدًا**<sup>(2)</sup> ، أي يا ((شبيهته في الصلاح، وإنما المؤمنون أخوة من هذا))<sup>(3)</sup>؛ وذلك لأن المقصود بـ(هارون) رجل صالح فيبني إسرائيل مشهور بالصلاح فشبهوها به<sup>(4)</sup>، وليس بـ(هارون) أخي موسى بن عمران، فإن بينهما دهراً طويلاً<sup>(5)</sup> .

ولعل تحقيق الإضافة غرض التشبيه فيه تحقيق لایجاز أيضاً، ولكنه ليس الإيجاز الذي ذكرناه أولاً، بل هو إيجاز القصر القائم على قلة الألفاظ وسعة معانيها، فبدلاً من أن يقال: (يا شبيهته بالنقوى والصلاح) أوجزوا بما يشبه الكلمة الواحدة المتمثلة في المضاف والمضاف إليه، فقالوا: (يا أخت هارون) فدللت على تلك الدلالة مع زيادة فيه بأوجز أسلوب .

ومن تلك الدلالات أيضاً دلالة (التوبيخ) نحو قوله تعالى: **ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يُغَيِّبُهُمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شَرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَكُّونَ فِيهِمْ**<sup>(6)</sup> ، فقد قال تعالى: (شركائي) على الإضافة إلى نفسه ((حكاية لإضافتهم، ليوبخهم بها على طريق الاستهزاء بهم))<sup>(7)</sup> .

ومنها كذلك دلالة (التخصيص) نحو قوله تعالى: **وَجِئَهُ يَوْمَئِنْ بِمَهْمَنْ يَوْمَئِنْ يَنْذَكُرُ الْإِنْسَنُ وَأَنَّ لَهُ أَلْذَكَرَ يُقُولُ يَا يَتَّيَقَنْتُ لِيَابَكَ**<sup>(8)</sup> ، فالمعنى بـ(حياتي) هي الحياة الآخرة، وقد أضيفت إلى ضمير المتكلم؛ اعتقاداً من الإنسان أن تلك الحياة هي حياته الحقيقة .

وأحسب (العلوم والتأكيد) غرضين مهمين تتحققهما الإضافة أيضاً، نحو قوله تعالى: **رَبُّ الْسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا يَبْهَمَا وَرَبُّ الْمَسَرِقِ**<sup>(9)</sup> ، فالإضافة في قوله (رب السموات، ورب المشارق) ذات دلالة على العلوم والتأكيد، فالعلوم يعني (أنه هو رب السموات والأرض والمشارق) في عمومها وإطلاقها، والتاكيد يعني (أنه لا رب فيها سواه)، بخلاف ما لو وضعت الألفاظ على أصولها من التكير، فإنها لا تفيق من تلك المعاني شيئاً، ولذا تصدرت الآية صيغة التاكيد في إثبات وحدانية الله تعالى .

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الدلالة قد تستلزم وضع اللفظة نكرة موصوفة من دون إضافتها إلى ما بعدها إذا حدث بها لبس وإبهام، هذا الإبهام قد يأتي في تعين أحد الحروف المفترضة بين المضاف والمضاف إليه، وذلك باحتتمال اللفظة غير واحد من تلك الحروف، ومن ذلك قوله تعالى: **هَذَا يَبْيَانٌ لِتَائِنِ**

(1) ص : 45 .

(2) مريم : من الآية 28 .

(3) إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق: د. زهير غازي ، 3 / 14 ، ط 2 ، عالم الكتب 1405 هـ .

(4) الجامع لأحكام القرآن : 77/16 .

(5) مختصر تفسير ابن كثير، عmad الدین أبو الفداء إسماعيل بن كثير، اختصار وتحقيق: محمد علي الصابوني، 450/2، دار القرآن الكريم - بيروت ، ط/2 1981م .

(6) النحل : من الآية 27 .

(7) الكشاف : 407 / 2 .

(8) الفجر : 24 ، 23 .

(9) الصافات : 5 .

**وَهُدَىٰ وَمَوْعِظَةٌ لِّلتَّقِيِّينَ**<sup>(1)</sup>، فلو جاءت النكارة مضافتين فقيل: (بيان الناس وموعضة المتقين) لفهم غير الدلالة المرادة؛ بسبب من الإبهام، أهي منهم أم لهم؟ إذ يجوز تقدير (من) وتقدير (اللام) في كلا الموضعين . وقد يقع الإبهام أيضاً، لكنه في الدلالة وليس في تقدير الحروف، مما يستلزم كون النكرة موصوفة لا مضافة؛ رفعاً لذاك الإبهام، وذلك نحو قوله تعالى: **وَسَطْرُ عَنْهُمْ غَلَانٌ لَّهُمَا كَاتِبُهُمْ لَوْلَئِنْ مَكُونُ**<sup>(2)</sup>، فلو وقعت اللفظة مضافه فقيل: (غلمانهم) لاتبس الدلالة بـ(غلمانهم في الدنيا)، وليس هذا بمراد .

وبعد هذا كله، نود إثبات فرقين رئيسين :

**الفرق الأول:** هو الفرق بين صيغ المعارف وأشكالها .

**الفرق الآخر:** هو الفرق بين النكرة من جهة والمعرفة من جهة أخرى ضمن السياق العام .

فاما الفرق الأول، فيعود إلى أن المعرفة لا تتفاوت في الرتب كما ذهب بعض النحاة حسب<sup>(3)</sup>، بل تتفاوت في تحقيق ما يراد من دلالة أيضاً، وبين ذلك في قوله تعالى: **وَيَدُهُمْ فِي طَعَنَتِهِمْ بَعْهُوْنَ**<sup>(4)</sup>، قوله

ذلك: **وَلَخَوْنُهُمْ يَمْدُوْهُمْ فِي الْأَلْفِ**<sup>(5)</sup>، فقد عرف (الطغيان) في الآية الأولى بـ(الإضافة) وعرف (الغي) في الآية الأخرى بـ(الألف واللام)، وهذا الاختلاف في التعريف مرتبط باختلاف السياق، فالسياق في الآية الأولى جاء الإسناد فيه إلى لفظ الجلال إذ قال تعالى: (الله ينتهزى بهم) وفيه دلالة على أن طغيانهم وتماديهم في ضلالهم هو من اقتراف أنفسهم واجترار أيديهم، وأن الله بريء منه، إذ لم يمددهم في طغيان جديد، بخلاف سياق الآية الأخرى، فإن الإسناد فيه كان إلى الشياطين، فأطلق (الغي) – بحسب دلالة هذا التعريف – لأنهم يمدونهم في غيٍّ جديد<sup>(6)</sup> .

ومن وقوع معرفة بدلاً من معرفة أخرى ما جاء في قوله تعالى: **فَلَمَنَّا أَهْمِطُوا مِنْهَا بَجِيْعًا فَإِنَّا يَأْتِيْكُم مِّنْ**<sup>(7)</sup> مُهَدِّيٍ فَعَنْ تَبَعَ هُدَائِي فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَخْرُؤُنَ

<sup>(7)</sup>، فتعريف (هداي) بـ(الإضافة) دون (الألف واللام) هو خلاف أصله؛ وذلك لوروده نكرة سلف، فكان الأصل أن يعرف تعريف العهد الذكري، ولكن الإضافة هنا تؤدي دلالة (الألف واللام) وتضفي عليها مزية التعظيم والتشريف<sup>(8)</sup>، فضلاً عن ذلك، فإن هذا التعريف يحقق لجملة الجواب فصلها وتسييرها مسيرة الأمثال<sup>(9)</sup> .

وقد تقرن معرفتان في السياق، لإفاده معانٍ ودلائلٍ كـ(التخييم والتعظيم) نحو ما جاء في قوله تعالى:

**أَتَنْهَى هَذَا الَّذِي يَرْقَبُكُوْنَ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَكُوْنَ بِكَلْجَوْفِ عَنْوَنَقَرِيْرَ**<sup>(10)</sup>، فلو كان الكلام في غير القرآن لأمكن الاستغناء باسم الإشارة بالاسم الموصول، ولكن دلالة الإنكار التي خرج إليها الاستفهام تستوجب ذكره مبالغة في التحدي، وزبادة في التعظيم والتخييم .

أما الفرق الآخر القائم على اختلاف البنية النحوية تكيراً وتعريفاً، فهو ظاهرة مطردة أيضاً، إذ نرى تبايناً في وقوع النكرة والمعرفة في آية واحدة أو بين آية وأخرى، ومن ذلك قوله تعالى: **وَمَنْ قَبْلَهُ كَلَبٌ مُوسَى**

(1) آل عمران : 138 .

(2) الطور : 24 .

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف : 707-708 ، شرح الأشموني : 48/1 .

(4) البقرة : 15 .

(5) الأعراف : 202 .

(6) الكشاف : 145/1 - 146 .

(7) البقرة : 38 .

(8) البحر المحيط : 169/1 .

(9) التحرير والتنوير : 441/1 .

(10) الملك : 21 .

**إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كَتَبَ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا**<sup>(1)</sup>، فقد جاء (كتاب موسى) معرفا بـ (الإضافية)، في حين جاء (كتاب مصدق) – وهو القرآن – نكرة موصوفة بالتصديق، ولعل عدم إضافته إلى النبي (محمد) صلى الله عليه وسلم هو رفع لأي شك يمكن أن يوجه إلى النبي فيه.

وهذا لا يعني أن الكتب السابقة كان للأنباء نصيب فيها، بل كان إفراد القرآن بهذا التعبير تأكيدا له، لأنه في عهد يمكن أن يعارض بشك و إنكار، بخلاف الكتب السابقة، فإن عهدها قد انقضى.

ومن هذا الاختلاف أيضا ما يقع بين الآيات المتشابهات في بعض بنيتها ومعناها، مما يستدعي تعليلا وتأنيلا، ومن ذلك ما جاء بين قوله تعالى: **﴿فَإِنْ لَمْ تَقْعُلُوا وَكَنْ تَقْعُلُوا فَأَنْتُمُ الظَّالِمُونَ وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْجَاهَةُ﴾**<sup>(2)</sup>

وقوله أيضا: **﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوْدُهَا النَّاسُ وَالْجَاهَةُ وَأَنْتُمْ كُوْدُهَا نَارًا وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْجَاهَةُ﴾**<sup>(3)</sup>، وموضع الشاهد بين الآيتين هو لفظة (النار) إذ وقعت في الأولى معرفة، وفي الأخرى نكرة، وقد علل الزمخشري وتبعه أبو حيان أن التعريف في الآية الأولى – من سورة البقرة – هو تعريف العهد الذكري؛ بناء على أن الآية الثانية – من سورة التحرير – نزلت بمكة أولا، وهذه بالمدينة آخر، وإذا ذكرت النكرة سابقا ذكرت لاحقا بـ (الألف واللام) وصارت معرفة لتقدير ذكرها.

ولكني لا أرى هذا الشكل من التعريف متحققا هنا؛ لأنه يتحقق إذا كانت اللفظتان المقصودتان متتابعتين في الكلام، وليس على هذا النحو من بعد والتفرق.

ويمكن القول، إن التعريف هنا هو تعريف الماهية<sup>(4)</sup>، وإن الاختلاف بينه وبين التكثير قائم على أساس من اختلاف السياق والخطاب بين الآيتين، فالآلية الأولى خطابها موجه إلى الكافرين، فجاءت (النار) فيها معرفة تعريف الماهية الذي لا يفيد إلا تبيين الشيء، بخلاف الآية الأخرى، خطابها موجه إلى المؤمنين، ونكرت (النار) فيها لإفاده التهويل والتعظيم – بوصفه غرضا من أغراض التكثير – وذلك ترهيبا للمؤمنين من المعصية واقترافها؛ رحمة بهم.

ولعل الذي يؤكّد هذا أمران، الأول: ورود أكثر من صفة في تهويتها وتعظيمها، نحو قوله تعالى: **﴿نَارًا وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْجَاهَةُ عَلَيْهَا مَلَئِكَةٌ غَلَاظٌ شَدَادٌ﴾**<sup>(5)</sup> بخلاف الآية الأولى، فقد أردفت بصفة واحدة تبيّنها وهي قوله: **﴿الَّقِيَ وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْجَاهَةُ﴾**، والآخر: أن هذا الترهيب تمهد له ما بعده من ترثّيب، إذ كان الأمر بالتوبيخ لتكفير السيّارات والدخول في الجنات، وذلك في قوله تعالى: **﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ثُبُرُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوْمًا عَزَّزَنَّكُمْ أَنْ يَكْفُرُ عَنْكُمْ سَيْنَاتِكُمْ وَيَدْخُلُكُمْ جَنَّتٍ بَغْرِيْبٍ مِنْ تَحْيَهَا الْأَنْهَارُ﴾**<sup>(6)</sup>.

(1) الأحقاف : 12 .

(2) البقرة : 24 .

(3) التحرير : 6 .

(4) عرف النّاحة (الألف واللام) التي تفيد تعريف الماهية بأنها ((التي لا تختلفها (كل) لحقيقة ولا مجازا ))، (مغني الليب): 50/11، وعرضها بيان ماهية الشيء وحقيقة، نحو قوله تعالى: **﴿وَعَلَّمَنَا مِنَ الْمَوْلَى كُلَّ شَفَعٍ حَتَّى أَفَلَّا يَرْمَوْنَ﴾**، (الأنبياء: من الآية 30).

(5) التحرير : 6 .

(6) التحرير : من الآية 8 .

**الفصل الرابع**  
**الحصر والقصر**

الحصر والقصر مصطلحان يحملان دلالةً واحدةً، وإن كان الحصر يدور في بيئةٍ أخرى، إلا أنهما مصطلحان لدلالة واحدة، وذلك بخلاف التخصيص الذي لا يشترك معهم في شيءٍ، وإنما هو دلالة قائمة بذاتها.

فالقصر واحد من الأساليب القائمة على بنية نحوية معينة تحقق غرض التأكيد والتخصيص بحسب ما عرفه البلاغيون، إذ قالوا: ((هو تخصيص أمرٍ بأخر بطريق مخصوص))<sup>(1)</sup>، فهم يعنون بـ(الطريق المخصوص) صيغة التي تستلزم وجود طرفين فيه (مقصور ومقصور عليه) فضلاً عن أداة تحقق دلالة القصر بينهما.

ولعل هذا اللزوم بوجود الطرفين وأداة القصر بينهما هو الذي يعنيه بقيامه على بنية نحوية معينة – كما سترى – و الدليل على ذلك هو أن دلالة القصر قد تتحقق في بعض صيغ الكلام، غير أنها لم تعد من صيغ القصر وطرقه؛ لعدم قيامها على طريق معين أو مخصوص.

فالاستفهام – مثلاً – قد يتحقق دلالة القصر من خلال خروجه عن أصل وضعه إلى غرض الإنكار، فإن من الإنكار ما فيه نفي وإثبات، بمعنى أنه ينفي أحداً عن أحد، ويثبته في الوقت نفسه لآخرين، وهذه هي دلالة

القصر بوجه عام، وبيان ذلك في قوله تعالى: ﴿وَنَّ أَحَسْنُ فَلَا مَنْ دَعَاهُ إِلَى اللَّهِ وَعَمِيلَ صَدِيقًا وَقَالَ إِنَّمِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾<sup>(2)</sup>، فإن الكلام هنا استفهام ولكنه حق دلالة القصر من خلال إنكاره أو نفيه أن يكون أحد أحسن

قولاً من دعا إلى الله، وإثباته في الوقت نفسه (حسن القول) على أولئك الداعين.

بيد أن هذا لم يدخله ضمن صيغ القصر؛ لأنه لم يقم على صيغة مخصوصة بوجود طرفين ثابتين وأداة معهما، ولأنه لم يوضع لهذه الدلالة حقيقة وأصلاً، بل إنه خرج إليه مجازاً، بخلاف صيغ القصر، فإنها مع أساسها النحوي – كما ذكرنا – قد وضعت للدلالة على التخصيص حسراً، فلم ترد أبداً إلا دلالة عليه.

ومما تحسن الإشارة إليه هنا، هو أن النحاة تتبهوا إلى صيغ القصر ودلالته، فلقد تبيّنوا وأشاروا إلى دلالتها، فقالوا مثلاً: (( وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء؛ لأنك إذا قلت: (جاعني زيد) فقد يجوز أن يكون معه غيره، فإذا قلت: (ما جاعني إلا زيد) نفيت المجيء كله إلا مجئه))<sup>(3)</sup>.

ومن هنا، فإننا سنتناول في هذا الفصل (الحصر والقصر) من جوانبه المختلفة، طرقاً وتقسيمات في مبحثين؛ لنبيان وظيفته في البنية نحوية شكلًا ومضموناً.

(1) معرك الأقران في إعجاز القرآن، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ضبطه وصححه: أحمد شمس الدين، 181/1، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1/1408هـ-1988م.

(2) فصلت : 33 .

(3) المقتضب : 389/4 .

## المبحث الأول: طرق القصر .

هناك طرق عدة للقصر، ولكن جمهور البلاغيين اتفقوا على أربع منها، وتلك هي:  
القصر بـ(إنما) - القصر بـ(النفي والاستثناء) - القصر بـ(العاطف) - القصر بـ(التقديم والتأخير).  
وهذا يعني قيامه على أساس من النحو، فإن تلك الطرق أساليب مشهورة فيه، ولعل ما حقق القصر فيه  
أمران:

الأول: هو قيام تلك الأساليب على طرفيين مخصوصين ومعينين، حتى ثبت أحدهما مقصوراً  
والآخر مقصوراً عليه، وذلك يكون بين المبتدأ والخبر ((وبين الفعل والفاعل وبين الفاعل والمفعول وبين  
المفعولين وبين الحال وبين الحال))<sup>(1)</sup>.

والآخر: أن تلك الأساليب أفادت قوة التأكيد من خلال طبيعة الأدوات فيها، أو من خلال بنيتها وتركيبها حتى  
افتقت و دلالة القصر التي هي ((تأكيد على تأكيد))<sup>(2)</sup>، ولعلنا نتبين ذلك أكثر بالوقوف على كل طريقة منها .

### 1 - القصر بـ(إنما):

تقوم هذه الطريقة على أساس نحوي يتمثل في وجود أداة تأكيدية منه، وهي (إن) وقد دخلت عليها (ما)  
ـ الكافة المؤكدة – لوطيفتين: الأولى، نحوية، تمثل في كفها (إن) عن العمل، وتهيئتها للدخول على الأفعال  
بعد ما كانت مختصة بالأسماء حسراً، والأخرى معنوية، تمثل في إفادتها (إن) تأكيداً على تأكيدها حتى  
صار غرضها موافقاً لغرض القصر الذي هو تأكيد على تأكيد<sup>(3)</sup>.

وأما الجهة التي يقع عليها ذلك التأكيد، فهي النسبة بين الطرفين (المقصور والمقصور عليه) بغض  
النظر عن كونهما عدمة أو فضلة في الكلام، فقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأُولَئِكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(4)</sup> مبني على قوة تأكيد النسبة بين المسند والمسند إليه وهم المقصور والمقصور عليه؛  
وذلك لتتصدر (إنما) أول الكلام.

### 2 - القصر بـ(النفي والاستثناء):

تقوم هذه الطريقة على أساس من النحو أيضاً، وهو الاستثناء المفرغ فيه، ولعل هذه الطريقة من أمثل  
الطرق دلالة بفرض القصر أو الاختصاص؛ وذلك لبنائها على مطلق النفي ومخصص الإثبات، فأصل  
قولنا: (ما قام إلا محمد) هو (قام محمد)، ولكن لما تردد شك في قائم غيره نفينا القيام مطلقاً، وأثبتنا له، ومن  
هنا صارت الأداتان (ما وإلا) كالأداة الواحدة؛ لوقوعهما جملة واحدة في الكلام .

### 3 - القصر بـ(العاطف):

وقد يكون القصر بـ(العاطف)، بوحد من ثلاثة أحرف فيه، هي: (لكن وبل ولا) ولعل ما يحقق دلالة  
القصر في الحرفين الأولين هو ما في دلالتهما من تقرير ما قبلهما، وإثبات نقبيه لما بعدهما<sup>(5)</sup>، وذلك نحو  
قولنا: (ما جاء زيد لكن عمرو) وقولنا: (ما جاء زيد بل عمرو)، فالقصر هنا قائم على النفي<sup>(6)</sup> والإثبات  
أيضاً، من حيث نفي شيء معين مخصوص، وإثبات صدقه بهذين الحرفين .

(1) مفتاح العلوم : 507 .

(2) الإيضاح في علوم البلاغة : 126 .

(3) شرح التصريح على التوضيح : 1/225، وهو مع الهوامع : 1/144، والإتقان في علوم القرآن : 2/49 – 50 .

(4) الأنفال : 28 .

(5) سرح ابن عقيل : 3/236 .

(6) أوجب النهاة في (لكن) العاطفة اعتمادها على النفي فحسب، فإذا ما تقدمها إثبات فهي حرف ابتداء (معنى الليب: 1/292)، وشرح ابن عقل: 2/235)، ولكنهم أجازوا في (بل) العاطفة اعتمادها على النفي والإثبات، (معنى الليب: 1/112)، وشرح ابن عقيل: 2/236) نحو قولنا: (ما جاء زيد بل عمرو) وهو قولنا: (أكرمت خالدا بل زيدا)، ولكن (بل) التي أراها تؤيد القصر هي المعتمدة على النفي فحسب؛ وذلك تناسباً مع غاية القصر من تأكيد ورفع الشك عن أذهان المخاطبين، فإننا في قولنا: (ما جاء زيد بل عمرو) ما نفينا عن (زيد) حجيئه إلا كان المخاطب يشك فيه ، فنفيه عنه وثبت له الجاني الحقيقي ونقصر الأمر عليه؛ رفعاً لذلك الشك عنه، فشرط القصر أدنى أن يكون مقصوداً بحذف ذاته، لا أن يأتي عفواً في الكلام، ولذا قسمه البلاغيون تقسيماً خاصاً على أساس حال المخاطب من قلب وتبين وإفراد - كما سنرى .

اما الحرف (لا) فيتحقق القصر فيه من خلال إفادته النفي بحد ذاته، ولذا يكون المنفي به بعده لا قبله، ويكون السابق له هو الإثبات، نحو قولنا: (جاء زيد لا عمرو) و (اضرب زيدا لا عمر) فواضح وجاه القصر والتأكيد من هذا الأسلوب، فإن النفي أكد الحكم المثبت من خلال رفع الشك عنه وقصر الأمر عليه.

وَمَا جَاءَ عَلَى ذَلِكَ قُولَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَرِيهِ مَلْكُوتُ كُلِّ شَاءٍ وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِرُّ وَلَا يَجْعَلُ عَيْنَهُ إِنْ كَثُرَتْ نَقْمَدُونَ﴾<sup>(1)</sup>، فَقَدْ قَصَرَ تَعَالَى الْإِجَارَةُ عَلَيْهِ مِنْ دُونِ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ مِنْ خَلَالِ إِثْبَاتِهِ لِأَوْلَا، وَنَفِيَهَا عَمَّنْ سَوَاهُ أَخْرَا، وَلَعِلَّ هَذَا النَّفِيُّ هُوَ الَّذِي حَقَّ دَلَالَةُ الْقَصْرِ؛ لِأَنَّهُ نَفَى لِشَيْءٍ هُوَ نَفِيَضُ الْإِثْبَاتِ لِيُرِفَعُ أَيْ شَكٌ مِنْ ذَلِكَ الْإِثْبَاتِ، وَيُؤَكَّدُ النَّسْبَةُ فِيهِ.

وهناك قرينة أخرى تدل على هذه الدلالة، وهي تقدم الفاعل المعنوي على الفعل في جملة الإثبات، فقال: (وهو يجبر) إذ هي تدل على التخصيص أيضاً، وأحسب ذلك من قبيل التوافق أو الوحدة المعنوية بين المتغيرات النحوية بوجه عام.

#### ٤ - القصر بـ (التقديم والتأخير):

نکاد هذه الصيغة تتفق شكلاً ودلالة مع جوانب من ظاهرة التقديم والتأخير، فقد ذكرنا هناك أن من التقديم والتأخير ما يفيد الاختصاص، بل إن الاختصاص أهم معانٍ، وذلك نحو تقديم الخبر على المبتدأ في قوله تعالى: ﴿أَلَا لِكُفَّارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(2)</sup> وهو تقديم المفعول به على الفعل في قوله تعالى:

**بِلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ** <sup>(3)</sup>، فقد أفاد كلا التقديمين سمة الاختصاص .

ولعل ما يمكن زيارته هنا هو أن هذه الصيغة مع ما تقيده من قصر واقتصر، فقد تتفق مع إحدى صيغتي القصر - وهما (إنما) و(النفي والاستثناء) - فيكون القصر بهما مركباً، والدلالة أكثر اختصاصاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يَنْهَا أَنْفُسُهُمْ فِي الْخَرْقَةِ إِلَّا أَنْ شَاءُوا﴾<sup>(4)</sup>، فلو كان القصر بالتقدير والتأخير فحسب لأفاد دلالة الاختصاص، بيد أن (النفي والاستثناء) أضفى على ذلك الاختصاص دقة وبلاغة، إذ نفي أن يكون لهم أي شيء إلا النار .

و هنا نود الإشارة إلى أمر مهم بين هذا القصر والدلالة ، فقد ذكرنا أن هذا الاتفاق يزيد في الاختصاص حتى يصير القصر بين طرفيه أكثر لزوماً، وهذا حدود مخصوصة لا يتجاوز أحدهما الآخر إلى غيره أبداً، ولذا وجدنا أن صيغة (النفي والاستثناء) تدخل على صيغة (التقديم والتأخير) أحياناً، ولا تدخل عليها إلا برد المقدم إلى أصل وضعه أحياناً أخرى بحسب ما تطلبية الدلالة والسيقان .

فمن صيغ التقديم - حسب قولنا مثلاً : (عليك البلاغ) فقد قدمنا الخبر على المبتدأ لإفاده التخصيص، غير أن هناك آيات ورد القصر فيها مركباً، إذ دخلت (إنما) تارة (النفي والاستثناء) تارة أخرى على هذه الصيغة نفسها - والخبر ما زال مقدماً - وذلك زيادة في دلالة القصر والتخصيص، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُؤْتُوهُ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَغُ وَاللهُ يَعْلَمُ مَا تَبْذُلُونَ وَمَا

أما إن تقدم تلك الأدلة إثبات نحو قولنا: (أكرمت خالدا بل زيدا) فإنها لا تقييد قسراً ولا تتحقق تأكيداً، بل تقييد حينها الإضراب فحسب؛ لأن الغاية لم تكن هي القسر، بل إن المتكلم أخبر أنه أكرم خالداً، ثم أضرب عنه غلطاً وتسلياناً ليذكر زيداً بعد ذاك الإضراب

المؤمنون (٨٨)

(١) المؤمنون . ٨٨ .  
٥٤ (٢) الآية من : اف الاعي

(3) الأنعام : من الآية 41

۱۶: (۴)

(4) هود . 10 .  
(5) آل عمران . ٢٥ .

**تَكْتُشُونَ**<sup>(١)</sup> ولعل الفرق واضح بين الحالتين، فالقصر المركب في الآيتين أبلغ دلالة على التخصيص مما لو جاء القصر مفروضاً كما مثلنا في قوله أولاً .

غير أن هذا التصر المركب لم يكن مطرداً في كل دلالة وسيق، إذ نرى آيات يقع فيها التصر بصيغة (القديم والتأخير) فتغدو الاختصاص، نحو قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا دُرُجَ الْأَوْلَيُونَ أَعْلَمُ بِآيَاتِنَا لَهُمْ أَنَّا أَنْذَرْنَا إِلَيْهِمْ مِّمَّ كُنَّا نُنذِّرُهُمْ وَهُوَ أَنَّسُرٌ﴾**

<sup>(2)</sup>، إلا أن دخول (النفي والاستثناء) على مثل هذا النطْق والدلالة في آية أخرى لم يكن إلا برد الخبر الحسيني

إلى أصله من التأثير؛ لئلا ينحدد الاختصاص، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَعْلَمُ الْحَقُّ وَهُوَ بَحْرٌ ﴾

**الفَصِيلَةُ**<sup>(3)</sup>، فلم يقل: (إن الله إلا الحكم) كما مر معنا في القصر المركب؛ لأنه – والحال هذه – سيزيد في التخصيص ولكن على حساب الدلالة، إذ ينفي أن يكون الله شيء إلا الحكم، وهذا من الدلالة المحالة، وفضلاً عن ذلك، فإن الصيغة في الآية تنتفي أية مشاركة الله في الحكم، بخلاف الصيغة المفترضة، فإنها لا تمنع مشاركة أحد الله فيه وذلك من حيث اختلاف موقع اللفظين بين المقصود والمقصور عليه<sup>(4)</sup>

ذلك هي طرق القصر المتفق عليها عند جمهور البلاطيين، ولكن هناك منهم من زاد عليها طرقاً أخرى، رأها مناسبة لأساس القصر وصيغه، ومؤدية — في الوقت نفسه — وظيفته من مبالغة واحتياط وتأكيد، ولعل أبرزها طریقان<sup>(5)</sup>:

**الطريقة الأولى:** هي القصر بـ (تعريف الجزأين) وذلك يكون بين المبتدأ وخبره نحو قولهما:  
**(محمد الناجح).**

والطريقة الأخرى: هي القصر بـ(ضمير الفصل) وذلك يكون بين المبتدأ وخبره أيضاً، ولكن بوضع ضمير الفصل بينهما حال كونهما معرفتين نحو قولنا: (محمد هو الناجح).

**التمييز بين طرق القصر نحواً ودلالة:**

وقف أصحاب المعاني عند طرق القصر فوجدوا فروقاً بينها، ولعلها تكون فروقاً مهمة في توجيه الدلالة ضمن السياق العام، إذ ليست هي من قبيل الترافق، بل إن لكل طريقة مزية خاصة تتميز بها من غيرها في تشكيل البنية والسياق.

**التمييز بين القصر بـ(إنما) والقصر بـ(النفي والاستثناء):**

إن أكثر الفروق و التمييزات بين طرق القصر كانت بين طريقة (إنما) و (النفي والاستثناء)، ولعل سر ذلك هو كثرة استعمالهما دون غيرهما، ومن تلك الفروق التي وقف عندها عبدالغفار الجرجاني هو أن طريقة (إنما) تحيي الخبر لا يحمله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لم ينزل هذه المنزلة، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا

**يَسْتَحِيْبُ الَّذِيْنَ يَسْمَعُوْنَ** <sup>(6)</sup>، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: **إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذَرٌ مِّنْ يَمْشِيْنَاهَا** <sup>(7)</sup>، فَكُلُّ مِنَ الْأَيْتَيْنِ ((تَذَكِيرٌ بِأَمْرٍ ثَابِتٍ مَعْلُومٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا تَكُونُ اسْتِجَابَةً إِلَى مَنْ يَسْمَعُ وَيَعْقُلُ مَا يُقَالُ لَهُ ... وَكَذَلِكَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْإِنْذَارَ، إِنَّمَا يَكُونُ إِنْذَارًا، وَيَكُونُ لَهُ تَأْكِيرٌ إِذَا كَانَ مَعَ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَخْشَاهُ، فَلَمَّا كَافَرَ الْجَاهِلُ فَالْإِنْذَارُ

المائدة : 99 (1)

الأنعام : 62 (2)

. 57 (3) الأنعام : من الآية

(٤) وذلك بناء على ما ذهب إليه البلاطغون من أن قصر الموصوف على الصفة لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة؛ بخلاف قصر الصفة على الموصوف، فإن المشاركة تمتنع فيه، (مفاجع العلوم: 508).

(5) الإتقان في علوم القرآن : 110/2 ، 190 .

. 36 : الأنعام (6)

الناظرات : 45 (7)

وترك الإنذار معه واحد ))<sup>(1)</sup>، ((وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو: (ما هذا إلا كذا وإن هذا إلا كذا) فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه))<sup>(2)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقْرَبُونَا إِلَى اللَّهِ وَزُفْقٌ﴾<sup>(3)</sup>، فالكافرون اعتقدوا إنكار الرسل عبادتهم، فجاءوا بهذه الصيغة في التعبير ليثبتوا لهم أن عبادتهم الأوائل مقصورة على تقريبهم إلى الله .

فبعد الفاجر الجرجاني يجعل (النفي والاستثناء) أبلغ من (إنما)، ولعل ما ذهب إليه حقيقة نجدها في القرآن الكريم، فمعنى ما اجتمع الصيغتان لغرض التأكيد كانت صيغة (النفي والاستثناء) هي المؤكدة لصيغة (إنما)؛ وذلك لما تفضلها في مزية المبالغة والتأكيد، فضلاً عن أنه لا يصح لغة ونحوه أن يكون المؤكَد أقل دلالة وبمبالغة من المؤكَد، وبين ذلك في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُوكُمْ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُّرْسَهَا قُلْ إِنَّمَا عَلِمْتُمُّا عَنِّي رَبِّكُمْ لَيَعْلَمُهُمْ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(4)</sup>، فحيث تعددت صيغة القصر في إثبات علم الساعة لله وقصره عليه، كانت الصيغة الثانية - (ما وإنما) - أقوى وأبلغ دلالة، وإنما مصح وقوعها في مقام التأكيد .

ولكن قد يقع الأمر خلافاً لما ذهب إليه عبد الفاجر الجرجاني من إفاده كل صيغة دلالة تتناسب وحال المخاطب أو السياق، إلا أنه تتبه إلى ذلك أيضاً ، وهو ما ذكرناه له أولاً من تنزيل المخاطب بهذه المنزلة، إذ قال: ((ومما يجب لك أن تجعله على ذكر منك من معاني (إنما) ما عرفتك أولاً من أنها قد تدخل في الشيء على أن يُخيَّلَ في المتكلم أنه معلوم، ويدعُى أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع ... ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَاتُلُوا إِنَّمَا تَعْنُّ مُضْلِّوْهُنَّ﴾<sup>(5)</sup>، دخلت (إنما) لتدل على أنهم حين ادعوا لأنفسهم أنهم مصلحون، أظهروا أنهم يَدْعُون من ذلك أمراً ظاهراً معلوماً، ولذلك أكَّدَ الأمر في تكذيبهم والرد عليهم، فجمع بين (الآ) الذي هو للتبيه، وبين (إن) الذي هو للتأكيد، فقيل: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَتَعْرِفُونَ﴾<sup>(6)</sup>)<sup>(7)</sup>، ولعل قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ هو زيادة تأكيد ما ذهب الجرجاني إليه .

أما إن جاء (النفي والاستثناء) لشيء هو من المعلوم الذي لا شك فيه - وهو خلاف موضعها ودلالتها - (فذلك لقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَّ يُشَعِّيْنَ مَنْ فِي الْأَقْبَوْرِ إِنَّمَا أَنَّ لَنِيْر﴾<sup>(8)</sup>، إنما جاء - والله أعلم - بـ (النفي والإثبات); لأنه لما قال تعالى: ﴿وَمَا أَنَّ يُشَعِّيْنَ مَنْ فِي الْأَقْبَوْرِ﴾، وكانت الدلالة في ذلك أن يقال للنبي صلى الله عليه وسلم إنك لن تستطيع أن تُحَوِّل قلوبهم بما هي عليه من الإباء، ولا تملك أن توقيع الإيمان في نفوسهم مع إصرارهم على كفرهم واستمرارهم على جهلهم، وتصدّهم بأسمائهم عما تقوله لهم، وتنتوه عليهم، كان اللائق بهذا أن يُجْعَلَ حال النبي عليه الصلاة والسلام حال من قد ظن أنه يملك ذلك، ومن لا يعلم بقينا أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن يَنْذِرَ و يَحْرُرَ، فأخرّ جلطف مُخرجة، إذا كان الخطاب مع من يشك فقيل: (إن أنت إلا نذير ))<sup>(9)</sup> .

(1) دلائل الإعجاز : 316، مختصر المعاني : 76/2 .

(2) دلائل الإعجاز : 317 .

(3) الزمر : من الآية 3 .

(4) الأعراف : 187 .

(5) الفرقة : 11 .

(6) البقرة : 12 .

(7) دلائل الإعجاز : 336 – 335 .

(8) فاطر : 22 ، 23 .

(9) دلائل الإعجاز : 318 – 319 .

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّ أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾<sup>(1)</sup>، فالقائلون لا ينكرون أن الرسول لا يكون بشرًا، ولكنهم جاؤوا بهذه الصيغة الدالة على الإنكار لتنزيل المخاطبين منزلاً من ينكر أنه بشر، وبعبارة أخرى، فإنَّ ظنَّ القائلين إنكار المخاطبين كونهم بشراً هو الموجب في استعمال هذه الصيغة من التعبير .

وأما قوله تعالى حكاية عن الرسل في ردهم على ذلك القول من الكافرين: ﴿ قَاتَ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ تَعْنِي إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَكُنَّ اللَّهُ يَعْلَمُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾<sup>(2)</sup>، فمع أن قولهم كان جواباً وردًا على الكافرين وهم لا ينكرون عليهم هذا، إلا أنه من باب ((مجاراة الخصم للتبيك والإلزام والإفحام، فإنَّ من عادة من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه، أن يعبد كلامه على وجهه... فلارسل - عليهم السلام - كأنهم قالوا: إن ما قلتم من أنا بشر مثلكم هو كما قلتم لا تذكرة، ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة))<sup>(3)</sup>، وإذا تبين هذا، فإنما يدل على أن القصر بـ(النفي والاستثناء) أقوى وأبلغ دلالة من القصر بـ(إنما) .

ومن الفروق التي شهدتها الجرجاني بين هاتين الطريقتين أيضاً، هو أن (إنما) تقييد مزية التعریض، وقد جعلها في أحسن مواضعها، إذ قال: ((ثم أعلم أنك إذا استقررت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعریض بأمر هو مقتضاه، نحو أنا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَدْكُرُ أُولُو الْأَيْمَنِ ﴾<sup>(4)</sup> أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يند الكفار، وأن يقال إنهم من فرط العناد، ومن غلبة الهوى عليهم، في حكم من ليس بذوي عقل، وإنكم إن طمعتم منهم في أن ينظروا وينذكروا كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب))<sup>(5)</sup> .

والحق أن هذه المزية لا تكون لـ(إنما) دون (ما وإلا) فهما فيها سواء؛ وذلك للتناوب وقوعهما على الجملة نفسها، فهناك عدد من الآيات يكون القصر فيها بـ(النفي والاستثناء) للعبارة نفسها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَدْكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَيْمَنِ ﴾<sup>(6)</sup> وهي تتحقق مزية التعریض أيضاً .

وقد حاول الدكتور إبراهيم أنيس إيجاد فرق آخر بين هاتين الصيغتين، استنبطه من دلالة القصر على التأكيد من جهة، ومن تباهي الصيغتين إثباتاً ونفيًا من جهة أخرى، ويربط ذلك في السياق، فالصيغة الأولى – عنده – تأكيد لـ(الإثبات)، والصيغة الأخرى تأكيد لـ(النفي)، ويرى ذلك مطرداً في القرآن الكريم ((فإذا سبق الكلام بـ(الإثبات) جاء القصر بـ(إنما) مثل الآيات: ﴿ قُلْ إِنَّمَا الْأَيْمَنُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنْتَ بِرُّ ثَمِينٍ ﴾<sup>(7)</sup>، ومثل: ﴿ قُلْ إِنَّمَا الْأَيْمَنُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنْتَ بِرُّ ثَمِينٍ ﴾<sup>(8)</sup> ))، وإذا سبق بـ(النفي) جاء القصر بـ(النفي والاستثناء)، ((سواء كان هذا الذي سبق ملفوظاً أو ملحوظاً، ونراه

(1) إبراهيم : من الآية 10 .

(2) إبراهيم : من الآية 11 .

(3) الإيضاح في علوم البلاغة : 128 ، وختصر المعاني : 79/2 .

(4) الرعد : 19 ، والزمر : 9 .

(5) دلائل الإعجاز : 333 – 334 .

(6) البقرة : 269 .

(7) العنكبوت : من الآية 50 .

(8) الملك : 26 .

(9) من أسرار اللغة : 194 .

يسبق في غالب الأحيان بمعنى منفي، ثم يأتي هذا الأسلوب مؤكداً لذلك الدلالة المنافية، فهو أسلوب نفي يؤكد نفي سابقاً بطريق غير مباشر<sup>(1)</sup>، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يَصْحِبُهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ إِنْ هُوَ لَأَنَّذِيرُ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(2)</sup>، وقوله أيضاً: ﴿وَمَا مَسَّهُ أَسْوَءٌ إِنْ أَنَا لَأَنَّذِيرُ وَكَثِيرٌ لِعَوْرَمُونَ﴾<sup>(3)</sup>، ((فقد نفى سبحانه وتعالى في الآية الأولى أن به جنة، أو بعبارة أدق، أكد هذا النفي الذي يستفاد من كلام سابق، وفي الآية الثانية أكد نفي أن الرسول قد مسه سوء، ويتحقق هذا مع ما يقوله أهل البيان في باب الفصل والوصول من أن الفصل في الجملتين في كل آية من هاتين الآيتين، إنما كان لأن الجملة الثانية مؤكدة للأولى تقيد معناها))<sup>(4)</sup>.

ثم قال معقلاً: فقد ((أدركنا أن القصر بـ(النفي مع الاستثناء) لا يماثل القصر بـ(إنما) وإن ما قاله البلاغيون من تساوي الأسلوبين فيه كثير من التجوز.... وذلك لأن الأسلوب الأول أسلوب نفي، في حين أن الأسلوب الآخر - القصر بـ(إنما) - أسلوب تقرير وإثبات))<sup>(5)</sup>.

ولكن لنا ملاحظات على ما ذهب إليه الدكتور أنيس، فالصيغتان كلاهما تفيدان التقرير والإثبات ولا سيما مع (ما وإلا) إذ هما بمثابة الأداة الواحدة لنفي الشك مطلاً وإثبات اليقين، وليس لتاكيد المنفي من الكلام، ثم إن جعل كل صيغة مختصة وأسلوب معين لم يكن مطراً في القرآن، فليست (إنما) مؤكدة للمثبت من كلامه، ولن يست (ما وإلا) مؤكدة للمنفي منه أبداً، بل هما صيغتان تتناوبان في أعقاب المتشابه من الكلام؛ لأن غايتها ترتبطان بدلالة السياق وغرضه، وليس بشكله من نفي وإثبات.

فمن ورود (إنما) عقب أسلوب النفي ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُنَّ مُسْتَوَى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَيْبِرِ﴾<sup>(6)</sup> فالاستفهام خرج إلى دلالة النفي، وأعقب بالقصر بـ(إنما).

وخلاف هذا، هو أن يتتصدر الإثبات كلاماً، ثم يعقب بقصر طريقته (النفي والاستثناء) نحو قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُهُمْ وَمَا يَعْلَمُهُمْ وَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ إِلَّا عِزْوَادًا﴾<sup>(7)</sup>، وقوله كذلك: ﴿وَقَالَ مُوسَى يَكْفُرُونَ إِنِّي رَسُولُ مَنْ رَبَّ الْمَلَائِكَةَ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾<sup>(8)</sup> وما هذا إلا دليل على أن الواجب ليس هو التناسب بين الصيغة وشكل الكلام، بل الواجب هو التناسب بين الصيغة والدلالة، فلتلزم الصيغة مع الأمر الذي ينكره المخاطب أو يشك فيه هو الذي استوجب وقوتها هنا، فالآية الأولى تعريض بأصحاب الشياطين، والآية الأخرى حوار مع فرعون، ولا يخفى ما لهؤلاء من شك وإنكار.

وأخيراً في مجال هذا التفريق بين الصيغتين، يمكنني أن أزيد على ذلك فرقين مهمين في البنية النحوية شكلًا ودلالة.

أولاً: إن صيغة (النفي والاستثناء) تحقق بناء جديداً في وضع الرتب النحوية ضمن السياق، فضلاً عما تتحقق من معانٍ وأعراض للجملة لا تكون بـ(إنما)؛ وذلك أن (ما) تجعل الابتداء بالنكرة جائزًا، لما في النفي من مسوغ للابتداء بها، وفي ذلك يتحقق غرض يتمثل في بلوغ النفي تماماً؛ لأن نفي النكرة يكون نفيًا مطلقاً من حيث دلالة النكرة - أحياناً - على العموم والإطلاق، ومن ثم استثناء ما يراد إثباته في الكلام، ولعل ذلك يتحقق للدلالة مبالغة وللسياق تناسب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةَ وَمَا مِنْ إِلَهٖ﴾

(1) من أسرار اللغة : 194 .

(2) الأعراف : 184 .

(3) الأعراف : من الآية 188 .

(4) من أسرار اللغة : 194 .

(5) المصدر نفسه : 194 .

(6) الزمر : من الآية 9 .

(7) النساء : 120 .

(8) الأعراف : 104 ، 105 .

**إِلَّا إِلَهٌ وَحْدَهُ**<sup>(1)</sup>، فواضح أن لفظة (إله) ما كان ليبيت بها لو لا اعتمادها على نفي لأنها نكرة، وواضح أيضاً، أن نفي النكرة هنا يراد منه الإطلاق لإثبات إله واحد بصيغة الاستثناء بعده، ولعل لهذه البنية صلة بالسياق، فلقد ابتدأت الآية بحكم الله على الذين أشركوا بالكفر، لقولهم: (إن الله ثالث ثلاثة) فرد الله عليهم رداً معجزاً بمطلق النفي ومخصص الإثبات .

ثانياً: إن صيغة (النفي والاستثناء) تكون مساحة أوسع في القصر، من خلال تجاوز قصرها من اسم على اسم أو فعل على اسم إلى جملة فعلية على جملة فعلية أخرى، وهذا لا يكون -(إنما)، ومن ذلك قوله تعالى: **وَمَا أَنْسَنَا فِي قَرْيَةٍ تِينَ تَيْيَةً إِلَّا أَخْذَنَا أَهْلَهَا بِالْأَسْلَأَ وَالْأَصْرَلَ لَعَاهُمْ يَصْرَعُونَ**<sup>(2)</sup> فإن القصر في الآية لم يكن بين لفظين مفردين، بل كان بين جملتين، وهذا ما لا يكون بغير هذه الطريقة أبداً .

#### التمييز بين القصر بـ(النفي والاستثناء) والقصر بـ(حرفي العطف بل ولكن) :

يقوم القصر في هاتين الطريقتين على النفي والإثبات، فبينهما شابه من حيث الأساس الذي يقوم عليه القصر، ولكن هناك اختلاف في الأمر المنفي من جهتين: الجهة الأولى، تتمثل في أن النفي في الصيغة الأولى يكون عاماً مطلقاً، بخلافه في الصيغة الأخرى فإنه يكون خاصاً مقيداً، والجهة الأخرى، تتمثل في أن الأمر المنفي في الصيغة الأولى يكون محدوداً؛ إيجازاً واحتصاراً للعلم به ولعدم الفائدة من ذكره - لكونه مطلقاً - بخلافه في الصيغة الأخرى فإن الأمر المنفي يذكر وجوباً لعدم العلم به - لكونه مخصوصاً - ولا يجوز إثبات ضد الشيء وتفضيه إذا كان معدوماً من الكلام .

فالنبي الذي يسبق هذين الحرفين هو نفي مخصوص، ولذا ترد هذه الصيغة في الأمر الذي يحتاج إلى تفصيل لشيء معين من قول وطن واعتقاد ، فتنفيه وتثبت ضده، بل وتقصر الأمر عليه .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: **مَا كَانَ مُحَمَّدًا أَبَا أَحَدِنَ يَعْجَلُكُمْ وَلَكُنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّنَ وَكَانَ اللَّهُ يُكَلِّمُ مَنْ يَشَاءُ**<sup>(3)</sup>، فإن هذا التفصيل وذكر الأمر المنفي ينبي عن أهميته لتبييه الناس عليه، ولتأكيد كون الآية مقصودة في أمرهم لتصحيح ما ذهروا إليه، ولو عدنا إلى مظان المفسرين لوجدنا سر ذكر الأمر المنفي وإثبات ضده على هذا النحو من التفصيل، فقد ذكر المفسرون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوج زينب - زوجة ابنه زيد بالتبني - قال الناس: (إن محمداً قد تزوج امرأ ابنه) فنزلت الآية<sup>(4)</sup>، وقد وضح بعضهم الأمر المنفي بقولهم: ((أي لم يكن أبو رجل منكم على الحقيقة حتى يثبت بيته وبينه وبين ما يثبت بين الأب وولده من حرمة الصهر والنكاح))<sup>(5)</sup>، ووضح بعض آخر القول المثبت فقالوا: ((أي لو لم أختتم به النبيين جعلت له ولداً يكون بعده نبياً))<sup>(6)</sup> .

ومن هنا يتضح سر هذا التفصيل، ووجوب ذكر الأمر المنفي، وعدم العدول عنه إلى لغة الإيجاز والتعبير بـ(النفي والاستثناء) فيقال مثلاً (ما محمد إلا رسول وخاتم النبيين) لأنها - ولا شك - لا تحقق تلك الدلالات والأغراض التي اضطاعت صيغة (الطف) بتأديتها .

أما ما وقع من خلاف بين النحوة في عد (لكن) هنا عاطفة أو غير عاطفة بناءً على اقتران الواو بها، فإننا مع الرأي الذي يعدها عاطفة؛ لما يأتي من أسباب :

- سلامه الفظ من التقدير مع تمام الدلالة بها، إذ إن الذين يعدونها غير عاطفة يقدرون محدوداً ليستقيم لهم الكلام، نحو (ولكن كان رسول الله) .

(1) المادة : من الآية 73 .

(2) الأعراف : 94 .

(3) الأحزاب : 40 .

(4) الجامع لأحكام القرآن : 196/14 .

(5) الكشاف : 264/3 .

(6) زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن محمد بن علي الجوزي 6/393، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط1964م .

- إن الواو - عند القائلين بالعطف - زائدة لازمة أو غير لازمة، فلا يضير ذاك الاقتران .
- إن الواو - في تقديرني - لا تتعارض مع (لكن)، لأنها وإن اشتركت معها في صيغة العطف نحوها، بيد أنها تختلف عنها دلالة، فـ(الواو) ذات دلالة على التشير إلى بينهما لفظاً فحسب، فلا مانع إذن من اقترانهما بحلف (لكن) فهي ذات دلالة على التشير إلى بينهما لفظاً فحسب، فلا مانع إذن من اقترانهما معاً.
- إن دلالة القصر متحققة فيها هنا، فهي أداة واقعة بين نفي وإثبات وبين مقصور ومقصور عليه .

### التمييز بين القصر بـ(إنما) والقصر بـ(حرف العطف لا) :

ميز العلامة عبدالقاهر الجرجاني بين صيغتي القصر بـ(إنما) والقصر بـ(لا) فقال: ((واعلم أنها — أي (إنما) — تقيد الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره، فإذا قلت: (إنما جاعني زيد) عقل منه أني أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره، فمعنى الكلام معها ... إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة ... وليس كذلك الأمر في: (جاعني زيد لا عمرو) فإنك تعقلهما في حالين))<sup>(1)</sup>؛ ولعل هذا هو السر في قلة ورود هذه الصيغة في القرآن الكريم، بخلاف صيغة (إنما) فإن ورودها كثير فيه .

### التمييز بين القصر بـ(تعريف الجزأين) والقصر بـ(ضمير الفصل) :

إن هاتين الطريقتين تکادان تتشابهان لو لا أن في الثانية اختصاصاً وتأكيداً أكثر مما عليه الأولى، وذلك من خلال وقوع ضمير الفصل بين الجزأين المعرفين، فقولنا: (محمد الناجح) فيه اختصاص وتأكيد، ولكنه يختلف عن قولنا: (محمد هو الناجح) إذ فيه المبالغة في الاختصاص والتأكيد .

وعلى أساس من هذا، يمكن قيسهما على الصيغتين (إنما) و(النبي والاشتباه) — كما مر آنفاً — من حيث إن في الأولى إثبات أمر لا يجهله المخاطب ولا ينكره، وإن في الثانية فضل مبالغة عليها لتنبيه أمراً مجهولاً أو ترد على إنكار .

ولعل في ذلك دليلين: أحدهما، نحوي معنوي، ويتبين من زيادة الضمير في الثانية دون الأولى، إذ هو في حكم تكرير المبتدأ مرتين تأكيداً، والأخر، نقلي، ويتبين من خلال ورود الصيغتين في القرآن الكريم، فممتى ما كان الكلام لتقرير أمر لا جاحد ولا منكر فيه وقع القصر بـ(تعريف الجزأين) ومتى ما كان الكلام خلاف ذلك فـ(ضمير الفصل) هو صيغة القصر فيه .

فمن الأول، ما جاء في قوله تعالى: ﴿رَبُّ اللَّهِ عَنْهُمْ وَرَبُّوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوزُ الْعَظِيمُ﴾<sup>(2)</sup>، ومن الآخر ما جاء في قوله أيضاً: ﴿قُلْ أَنَّدْعُوا بِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْقُضُنَا وَلَا يَقْبُرُنَا وَنَرِدُ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَنَا اللَّهُ كَائِنِي أَسْتَهْوَهُ أَشَيْطِلِينَ فِي الْأَرْضِ حِيرَانَ لَهُ أَحَبَّ بَيْدُونَهُ إِلَى الْهُدَى أَقْتَنَاهُ قُلْ إِنَّكَ هُدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى وَإِنَّ الْتَّسْلِيمَ لِرَبِّ الْمَتَّمِينَ﴾<sup>(3)</sup>، فإذا كان الكلام في الآية الأولى خاصاً بالمؤمنين ولا يستلزم زيادة قصر فيه، إذ وقع بـ(تعريف الجزأين) في قوله: (ذلك الفوز العظيم) فإنه في الآية الأخرى حوار مع المنكرين الكافرين، وهذا هو الذي يستلزم قوة التأكيد، فوضع لذلك ضمير الفصل بين هذين الجزأين المعرفين في قوله: (قل إن هدى الله هو الهدى) ليحصر هدى الله على الهدى كله قصراً تماماً ومؤكداً وبالغاً فيه؛ رداً على الكافرين المعاندين ولا سيما الذي ضرب به المثل في الحيرة والإنكار .

وقد تتفق الصيغتان (ضمير الفصل) و(النبي والاشتباه) ضمن سياق واحد، وهذا إنما يؤكّد ما ذهبنا إليه من اتفاقهما في الدلالة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَرَأَدَ قَالَ اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّمَا يَرِيدُ قُلْتَ لِلنَّاسِ أَنْخُذُوهُ وَأُمَّا لِلَّهِ فَمِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا يَأْتُنِي لِي يَعْلَمُ إِنْ كُنْتُ قَاتِلَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾

(1) دلائل الإعجاز : 320

(2) الماندة : 119 .

(3) الأنعام : 71 .

**إِنَّكَ أَنْتَ عَلَمُ النَّبِيِّ** ﴿١﴾ مَا قَلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَقَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبِّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دَمَتْ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّتِنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّفِيقُ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ

<sup>(1)</sup> فـهذا الحوار يكون بين الله ونبيه يوم القيمة<sup>(2)</sup> على رؤوس الأشهاد ردا على من ادعى الأولوية لجيسى وأمه - عليهما السلام - وتبينة لهما من ذاك الادعاء، فضلا عن أن إنكار عيسى بعد السؤال يكون أبلغ في تكذيبهم وأشد في تقريرهم وتوبتهم<sup>(3)</sup>.

ولعل وقوع أسلوب القصر بصيغة مخصوصة مع الإنكار في جواب عيسى كان تأكيدا منه لإنكار ما وقع في السؤال أمام الله وأمام الناس - لأنهم معنون به أيضا - فقد أثبت أن قوله لهم كان مقصورا على ما أمره الله به من توحيد، وهو نفي في الوقت نفسه أن يكون دعاهم إلى اتخاذه وأمه الهين، فجاءت الصيغة بـ (النفي والاستثناء)، لما تقىده من مبالغة في الرد على الإنكار، إذ قال: **﴿مَا قَلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمْرَقَنِي بِهِ﴾**.

وقد جاءت نظيرتها، وهي القصر بـ (ضمير الفصل) في إثبات الأولوية لله - قبل تلك الصيغة وبعدها - وذلك بوقوع ضمير الفصل بين الاسم الناصح وخبره اللذين يعودان على الله سبحانه وتعالى، وذلك في قوله: **﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَمُ الْغَيْبِ﴾**، وقوله أيضا: **﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّفِيقُ عَلَيْهِمْ﴾** لأجل تأكيد اختصاص الله تعالى بهذين الخبرين الصفتين دون سواه؛ لأن القصر بـ (ضمير الفصل) يثبت أن الله هو الذي يختص بعلم الغيب، وهو الرقيب دون سواه، وفي هذا نفي - في الوقت نفسه - ما زعم من الوهية عنهما، فاتفاق الصعيدين وهذا المقام يؤكد صلة ما بينهما في الوظيفة وفي الدلالة.

وقد تأتي هذه الصيغة من دون وجود إنكار، ولكنها يكون تعرضا بغيرهم فيستلزم تأكيد الخطاب، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ مَأْمُنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُصْلِحُونَ وَالشَّهِيدُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾**<sup>(4)</sup>، فمع أن الخطاب موجه إلى المؤمنين، بيد أنه تعرضا بأهل الكتاب أيضا، إذ إنهم لم يؤمنوا برسل الله جميعا، فأبطلت صيغة القصر أن يكونوا من الصديقين .

وقد تأتي للمبالغة أيضا نحو قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام: **﴿قَالَ رَبِّي أَغْزِنِي وَهَبْتُ لِي مَلَكًا لَّا يَبْلُغُ لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ﴾**<sup>(5)</sup>، فإن سليمان عليه السلام لما طلب ملكا عظيما من الله قصر ذلك عليه، بمعنى أنه لا يقدر على ذلك إلا أنت، وهو في الوقت نفسه دل على المبالغة، فالدلالة أنك عظيم الملك واسع الطاء .

وهكذا يتبيّن من عرضنا طرق القصر علل وغايات، ومنها :

- أن تلك الطرق أثبتت اعتماد القصر على صيغة نحوية معينة من خلال دخول الأدوات على الجملة أو تغيير في بنيتها، وأن البالغين لم يجعلوا القصر ظاهرة معنوية مجردة من أساس نحوي يقوم عليه، فإن هناك كثيرا من الأساليب تحقق دلالة القصر نفسه، غير أن صيغها مختلفة عن طرقه وأساسه، ولذلك لم يدخلوها فيه .
- هو ما تتحققه كل طريقة من دلالة لا تكون بغيرها، فهي وإن تراوحت في دلالة القصر العام، بيد أن فروقا جوهرية تكون بينهن، وهذا يؤكّد إثراء اللغة من خلال تعدد الصيغ في الأسلوب الواحد منها .
- أن صيغة القصر تعمل أحيانا على إيجاد بنية جديدة لا تكون بغيرها، نحو دخول (إن) على الأفعال حين اتصال (ما) بها، ونحو جواز الابتداء بالنكرة بعد دخول النفي عليها .

(1) المادة : 116 ، 117 .

(2) البحر المحيط : 58/4 .

(3) الجامع لأحكام القرآن : 375/6 .

(4) الحبيب : من الآية 19 .

(5) ص : 35 .

## المبحث الثاني: أقسام القصر .

قسم البلاغيون القصر تقسيمات عدة على أساس مختلفة، إذ نظروا إلى طرفه ، فقسموا القصر على أساسهما على قسمين: قصر موصوف على صفة<sup>(1)</sup>، وقصر صفة على موصوف، ونظروا أيضا إلى الواقع، فقسموا القصر على أساسه على قسمين أيضا: قصر حقيقي وقصر إضافي، ونظروا أخيرا في حال المخاطب، فقسموا التصرير على أساسه على ثلاثة أقسام: قصر قلب وقصر إفراد وقصر تعين<sup>(2)</sup> .

### تقسيمه على أساس طرفيه:

يمكن القول ابتداء، إن في هذا التقسيم شيئا ثابتا وآخر متغيرا، فأما الثابت، فهو موضع المقصور من المقصور عليه، فإن موضع كل منها ثابت أبدا بحسب طريقة القصر التي يرددان فيها، فالمقصور في (إنما) متقدم على المقصور عليه، وهذا كذلك في (النفي والاستثناء)، بمعنى أن المقصور قبل (إلا) والمقصور عليه بعدها، وأما في (العنف)، فيتشابه الأمر في حرفين منه هما: (بل ولكن) فموضع المقصور قبلهما وموضع المقصور عليه بعدهما، أما في حرفه (إلا) فالمقصور عليه قبله لا بعده، وأما في (التقديم والتأخر)، فالمقصور متاخر عن المقصور عليه، وإنما جعلنا هذا الشيء ثابتا، لحكم البلاغيين على تحديد هذه الموضع بالوجوب<sup>(3)</sup> .

وأما المتغير، فهو الأمر الخاص بما يتضمنه كلا الطرفين من ذات وصفة، وهما ما يعنون به (الصفة والموصوف) فإذا كان المقصور هو المقصور، والصفة هي المقصور عليه، فالقصر (قصر موصوف على صفة)، وإذا كانت الصفة هي المقصور والموصوف هو المقصور عليه فالقصر حيث (قصر صفة على موصوف)<sup>(4)</sup> فمن الأول ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(5)</sup> ، ومن الآخر ما جاء في قوله أيضا: ﴿لَلَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(6)</sup> فالقصر في الآية الأولى قصر موصوف على صفة؛ لأنَّه قصر للأموال والأولاد (وهما الذات) على الفتنة (وهي الصفة) بخلاف القصر في الآية الأخرى، فهو قصر صفة على موصوف؛ لأنَّه خصص كل ما في السماوات والأرض لله . واضح من هذا التقسيم قيامه على الأمر الثابت في تحديد الموضع لكل من المقصور والمقصور عليه، ولو لم يكن ذاك التحديد واجبا لاتتبس الأمر بين كل من القصرين، ثم إن لهذا التقسيم صلة وثيقة بال نحو .

فأما من جهة النحو، فإن أي تغيير بين الذات والصفة تقديمها وتأخيرها لا يكون إلا على أساس منه، ذلك أن الصفة هي غالبا في محل الإخبار عن الذات، فرتبتها هي التأخير<sup>(7)</sup> نحو قولنا: (محمد كاتب) فـ (كاتب) صفة معنوية تفيد الإخبار عن (محمد) – وهو الذات – .

أما إذا نقلنا الصفة عن رتبتها إلى التقديم فقانا: (الكاتب محمد) فإنها تقييد الاختصاص وليس الإخبار فحسب؛ وذلك لتقدير الرتبة على موضعها، فالنحو إذن هو الفاصل بين البندين المختلفين، وهو الذي حدد

(1) ليس المراد بـ (الصفة) هنا (الصفة النحوية) ، وهي التابع الذي يدل على دلالة في متبوعه، بل يراد بها ما يقابل الذات، وهو الدلالة التي تقوم بغيرها سواء دل عليها بالوصف نحو (عادل) من قوله: (ما عمر إلا عادل) أو دل عليها بغير الوصف كال فعل نحو قوله: (ما عمر إلا يعدل)، (ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 122).

(2) علم المعاني، د. عبد العزيز عتيق: 171، وأما ما ذهب إليه القزويني من جواز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء في صيغة (النفي والاستثناء) نحو قوله: (ما ضرب إلا زيد عمر، وما ضرب إلا عمرا زيدا) فلا أرى فيه تغيير الموضع المقصور أو المقصور عليه، بل التغيير كان في موضع الفاعل، فإن الأصل فيه أن يكون بعد الفعل؛ لأنَّ منزلة الجزء منه، ولكن جاء مفصولا عنه بأداة الاستثناء تارة وبإداة الاستثناء والمفعول به تارة أخرى، فالفاعل ليس هو المقصور لكي ينقل موضعه بنقله، بل الضرب الصادر عنه هو المقصور، وهو باق على أصل وضعه من التقديم قبل (إلا) .

(4) الإيضاح في علوم البلاغة : 122.

(5) التغاين : 15 .

(6) البقرة : من الآية 284 .

(7) شرح التصريح على التوضيح : 167/1 ، همع المواطن : 27/2 .

دلالة الاختصاص في الثانية دون الأولى، أما إذا دخلت صيغة قصر أخرى على البنية الثانية، نحو قولنا: (ما الكاتب إلا محمد) فإن تلك الدلالة تزداد اختصاصاً لاقتران أكثر من صيغة في البنية نفسها . ولعل هذا هو ما نعنيه بصلة هذا التقسيم بالدلالة، فقد ذكر البلاغيون أن القسم الأول – وهو قصر الموصوف على الصفة – لا تمتنع فيه مشاركة الموصوف في الصفة المقصورة عليهما، بخلاف القسم الآخر – وهو قصر الصفة على الموصوف – فإن تلك المشاركة تمنع فيه لتبقي الصفة خالصة للموصوف<sup>(1)</sup>؛ وذلك لما ذكرناه من تعدد المتغيرات أو الصيغ فيه .

فمن قصر الموصوف على الصفة ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكَوْلِي﴾<sup>(2)</sup>، فالقصر هنا قصر موصوف على صفة، بحسب ترتيب المقصور والمقصور عليه، وبحسب ترتيب الذات والصفة معها، إذ قصر الضمير العائد على النبي – صلى الله عليه وسلم – على صفة الإنذار، وواضح أن دلالة هذا القسم هو تأكيد لزوم الموصوف تلك الصفة بتأكيد واختصاص، ولكنها لا تؤدي إلى امتناع مشاركة غير النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الصفة المذكورة، بل قد يشاركه فيها الكثير، بخلاف ما لو قيل: (إنما النذير أنت) فإنها الحال هذه تكون خالصة له من دون الناس؛ وذلك لتقديرها على الموصوف وقصرها عليه، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِلَهٌ فَاصْلِحُوا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ﴾<sup>(3)</sup>، فقصر (المؤمنين) على (الأخوة) هو قصر موصوف على صفة أيضاً، وإن معناه هو تأكيد لزومهم إليها وعدم تجاوزهم إلى غيرها، ولذا لا تمنع هذه الصيغة مشاركة غير المؤمنين فيها، بل يكون المنع فيما لو قيل مثلاً: (إنما الأخوة المؤمنون)<sup>(4)</sup>؛ وذلك للسبب نفسه الذي ذكرناه آنفاً من تقدم الصفة على الموصوف وقصرها عليه .

ومن هنا نفهم سر وصف لفظة (الله) – وهي صفة معنوية – بـ(واحد) إذا كانت في موضع المقصور عليه؛ وذلك لأن القصر في كونها مقصوراً عليه هو قصر موصوف على صفة – لأنها صفة في الدلالة – ولا يمتنع فيه مشاركة أحد مع (الله) فيها، مما يستلزم قرينة نحوية ومعنى تمنع ذلك الشيء، ولعل الصفة نحوية (واحد) هي التي تحقق ذلك؛ لدلالتها على الإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْتَهُ أَخِيرُ الْكُلُّ إِنَّمَا اللَّهُ وَحْدَهُ﴾<sup>(5)</sup>، فإنه لا يحسن أبداً تجريد الصفة المعنوية هنا من وصفها نحوية؛ وذلك لأن هذا النط من القصر لا يمنع المشاركة مع الموصوف فيها، ولكن الصفة نحوية (واحد) هي التي منعت ذلك الشيء لدلالتها على الإفراد كما ذكرنا، ويمكن القول، إن هذه الصفة مع كونها فضلة، ولكنها ذات فائدة لازمة وليس لمجرد الوصف والبيان، ودليل ذلك أن حذفها يغير الدلالة أو يؤدي إلى نقص فيه .

ولعل الدليل على ذلك هو ما في القسم الآخر – ونعني به قصر الصفة على الموصوف – من امتناع مشاركة الموصوف في تلك الصفة فلا يستلزم قرينة نحوية معه تقييد التخصيص؛ لاكتفاء هذا القسم بدلالته بـ(واحد) ذاته واستغنائه عن آية صفة أخرى، ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُوكُمْ عَنِ الْأَسْلَامِ إِبَانَ مُرْسَلًا قُلْ إِنَّمَا عَلَيْهَا عِنْدَ رَبِّهَا لَرِقَبَاهَا إِلَّا هُوَ﴾<sup>(6)</sup>، وقوله أيضاً: ﴿قُلْ إِنَّمَا عَلِمَهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ الْأَنَبيَاءِ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(7)</sup>، فقد

قصر تعالى في كلا الموضعين صفة العلم على نفسه، بيد أن لفظة (ربى) في الموضع الأول ولفظ الجلاله (الله) في الموضع الآخر لم يوصفاً بأية حال فتفيد التخصيص نحو لفظة (وحده)؛ وذلك لامتناع مشاركة الموصوف في هذه الصفة، فلم يكن عالماً بها إلا الله، وهذا إنما يؤكد ما ذكرناه آنفاً من سر وصف لفظة (الله) بـ(واحد) حال كونها في موضع المقصور عليه .

(1) الإيضاح في علوم البلاغة : 122 .

(2) هود : من الآية 12 .

(3) الحجرات : 10 .

(4) البلاغة قونها وأفاناتها : 380 .

(5) النساء : من الآية 171 .

(6) الأعراف : من الآية 187 .

(7) الأعراف : من الآية 187 .

ومن شواهد هذا القسم أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَقْتَرَبُ الْكَذَبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ يَعْاِدُنَّ اللَّهَ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾<sup>(1)</sup>، فالقصر هنا قصر صفة على موصوف لقدمها عليه، إذ قصر (افتاء الكذب) - وهي صفة في الدلالة - على (الذين لا يؤمنون) - وهو الموصوف - وأما دلالته فهي تمنع أن يشاركون أحد فيها، ومما يؤكد ذلك هو ورود صيغة أخرى تتضمن تلك الدلالة وتؤكدها، وتلك هي صيغة القصر بـ (ضمير الفصل) التي ختمت بها الآية في قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾.

ويمكن القول، إن في صيغتي القصر هنا دلالة معنوية عامة وهي التحذير المطلق من هذه الصفة - وهي افتاء الكذب - لأنها تؤول بهم إلى الذين لا يؤمنون .

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمَلُ مَسِيَّدُ اللَّهِ مِنْ إِلَهٍ وَالْأَكْثَرُ الْأَخْرِ﴾<sup>(2)</sup>، فكذلك القصر هنا قصر صفة على موصوف، إذ إنه قصر (عمارة المساجد) على (المؤمنين)، ولم يجعل للمشركين فيها نصيباً، بمعنى أن المؤمنين هم الذين اختصوا بتلك الصفة دون غيرهم، وما يؤكد ذلك هو ما ورد في الآية السابقة من نفي عمار المساجد عن المشركين وذلك في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمَلُوا مَسِيَّدَ اللَّهِ﴾<sup>(3)</sup>.

ويرى البلاغيون دلالة أخرى تتعلق بقدام المفعول على الفاعل أو بقائه على أصله من التأخير<sup>(4)</sup>، تلك الدلالة خاصة بالاهتمام باللفظ المتأخر، فإن قدم المفعول على الفاعل كان الاهتمام بالفاعل، وإذا قدم الفاعل على المفعول كان الاهتمام بالمفعول<sup>(5)</sup> - وفي تقديرني - أرى أن الاهتمام باللفظ المتأخر ليس تأخره بل لكونه في موضع المقصور عليه .

فمن الأول ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعَلَمَوْنَ﴾<sup>(6)</sup>، فقد قدم المفعول، وأخر الفاعل في هذه الصيغة من القصر؛ اهتماماً باللفظ المؤخر لكونه مقصوراً عليه، هذه الدلالة تأتي من وجوب كون (الخشية من الله تعالى) مقصورة على (العلماء) دون غيرهم، بخلاف ما لو وقع الكلام على أصله بـ (تقديم الفاعل وتأخير المفعول) فإن دلالة القصر سيتحدد ببيان المخشي من هو، والإخبار بأنه الله تعالى، وفضلاً عن ذلك، فإن وجوب اختصاص العلماء بتلك الصفة سينتفق، وتصير الدلالة أن غيرهم يخشى من الله تعالى أيضاً<sup>(7)</sup>.

ولعل ما يؤكد تلك الدلالة من الاهتمام هو ما ورد ضمن سياق الآية نفسها من جمل تتحدث عن قضايا كونية وعلمية لا يدركها إلا العالمون<sup>(8)</sup>، وإن إدراكهم إياها هو السبب في خشيتهم من الله، يقول تعالى: ﴿أَلَّا تَرَأَنَ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَا مَأْتَ فَأَخْرَجَنَا بِهِ ثُمَّ رَبَّتْنَا مُخْلِقاً لِّوَالِدَيْنَا وَمِنَ الْجِبَالِ جَدَدْنَا بِيَضْنَ وَحَمْرَ مُخْتَلِفُ الْوَالِدَيْنَا وَغَرَبَيْتْ شُوَدْ وَمَرْبُ أَنَّاسِ وَالْدَّوَابِتْ وَالْأَنْعَمْ مُخْلِفُ الْوَالِدَيْنَ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعَلَمَوْنَ إِنَّمَا يَرِزُقُ اللَّهُ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾<sup>(9)</sup>.

(1) النحل : 105 .

(2) التوبية : 18 .

(3) التوبية : 17 .

(4) دلائل الإعجاز : 322 .

(5) البلاغة قونها وأفاناتها، د . فضل حسن عباس ، ص 382 ، دار الفرقان للنشر والتوزيع – الأردن ط/2 1989م .

(6) فاطر : من الآية 28 .

(7) دلائل الإعجاز : 322 – 323 .

(8) البلاغة قونها وأفاناتها : 383 .

(9) فاطر : 27 ، 28 .

وأما ما جاء من الثاني وهو الاهتمام بالمفعول لتأخره، بل لكونه مقصوراً عليه، فنحو قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَأْتِ حَرَمَ رَبِّ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنَّهَا وَمَا بَطَنَ﴾<sup>(1)</sup>

إذ جاء رداً على الذين يحرمون على أنفسهم الطيبات من الرزق والزينة الحلال، فجاءت مبينة لهم: (أن ربنا لم يحرم هذا، بل حرم الفواحش وحدها فما بالكم تحرمون ما أحل الله وتحلون ما حرم)<sup>(2)</sup>، وهذا تكمن دلالة الاهتمام بالمفعول به؛ لكونه في موضع المقصور عليه، بمعنى أن (الترحيم) مقصور على (الفواحش) لا غيرها، و هذا خلاف ما لو نقدم المفعول فقيل: (إنما حرم الفواحش ربي) فإنه سيكون هو المقصور (ربى) في موضع المقصور عليه، وإن الدلالة ستختلف أيضاً إذ تصير - حينئذ - : ((أن الفواحش حرمها الله لا غيره)، وكان هذا رد على الذين يدعون أنهم هم الذين حرموا الفواحش، وهذا غير مراد هنا)<sup>(3)</sup>.

وهكذا يذهب البلاغيون في تحديد دلالة الاهتمام باللفظ المتأخر مما كانت رتبته النحوية، التقديم أو التأخير، ورأينا أنهم يعنون بالمفعول به، ويجعلون الاهتمام به وإن كان — على أصله — متاخراً.

ولكن يمكن القول، إن هذا لا يطرد في صيغة القصر جميعها، فإن من صيغة ما تكون دلالة الاهتمام فيها بالمفعول إذا نقدم وليس بحال بقائه متاخراً، وتلك هي صيغة (التقديم والتأخير) وما ذاك إلا لتغيير موضع المقصور عليه فيها، فإذا كان هناك مؤخراً، فإنه هاهنا في موضع التقديم فتغيرت الدلالة تتبعاً إليه، ومما جاء

على ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْسِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تَنْتَرِكُونَ﴾<sup>(4)</sup>، فإن الاهتمام هنا يكون

بالمفعول به - مع أنه متقدم على الفعل والفاعل - وذلك بدلالة الدلالة وصيغة القصر عليها.

فأما الدلالة، فواضحة في قصدهم (الله سبحانه وتعالى) في مثل هذه المواطن؛ لأنه هو الذي يكشف عنهم لا سواء، فالداعء يكون مقصوراً عليه.

وأما صيغة القصر؛ فلأن المفعول به هو المقصور عليه - وموضعه التقديم هنا - وهو منزلة وقوعه - أي المفعول به - متاخراً في صيغة القصر بـ (إنما) (النفي والاستثناء)؛ لأن المقصور عليه يكون فيما متاخراً، فلو قيل مثلاً: (إنما تدعون الله) أو (ما تدعون إلا الله) لكن الاهتمام هنا بالمفعول - وهو لفظ الجلال - وأنه هو المدعاً لا غيره مع أنه متاخر لفظاً ورتبة؛ وذلك لأنه هو المقصور عليه في هاتين الصيغتين.

ومزيداً من التفصيل نقول: إنه لو قدم المفعول به في هاتين الصيغتين على الفاعل في نحو قوله تعالى: (إنما يدعوا الله المضطرون) أو (ما يدعوا الله إلا المضطرون) لكن القصد متراكزاً في الفاعل؛ لأن المفعول و فعله سيكونان في موضع المقصور، وأن الفاعل في موضع المقصور عليه، ولصارت الدلالة أن المضطرين هم الذين يدعون الله فحسب دون غيرهم، وهذا غير مراد.

إذن، فالذي أريد التوصل إليه، أن الاهتمام لا يكون باللفظ تقديماً وتأخيراً بقدر ما يكون وقوعه في موضع المقصور أو المقصور عليه، وهذا إنما يؤكد وجوب وصل التقديم وصل التأخير سواء أكان بين الرتب النحوية أم بين الصفات والذوات بهذهين الموضعين؛ لأهمية ذلك في الدلالة والبيان.

وإنه مما تجر الإشارة إليه أيضاً في دلالة الاهتمام، هو الاهتمام بما قد يتصل أحياناً بالمقصور عليه من نعت أو حال، فإن ذلك يستلزم أن يكون حكم القصر منصباً عليهم سواء، ذلك أن الصفة وموصوفها والحال وصاجبها يكونان ككلمة الواحدة حكماً ودلالة، ولا يصح أبداً تجريد المقصور عليه منها، بل يجب الاهتمام بهما؛ لما فيهما من لزوم الفائدة مع المقصور عليه، وأنهما هما اللذان قد يتحققان للقصر غايته ومعناه.

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَقَ مِنْ قِبْلِهِ الْأُسْلُلُ﴾<sup>(5)</sup> فلم تكن دلالة القصر إثباتاً أن محمداً رسول، بل إن الدلالة المفاده منه هو جعل المقصور عليه (رسول) متصلة بالصفة من بعده

(1) الأعراف : من الآية 33 .

(2) البلاغة قونها وأفانها : 383 .

(3) م . ن : 383 .

(4) الأنعام : 41 .

(5) آل عمران : من الآية 144 .

(قد خلت من قبله الرسل) فهما سواء بؤديان الدلالة التي جاء القصر من أجلها؛ وذلك لما في الآية من مناسبة وسبب نزول وهو أن من المؤمنين من أراد الانقلاب على عقبه عندما ظن أن (محمدًا صلى الله عليه وسلم) قد قتل، فبين تعالى لهم أن محمداً رسول شأنه شأن الرسل من قبله، منهم من مات ومنهم من قتل، فليس هذا بمسوغ للردة عنه أو انقطاع الدين<sup>(1)</sup>.

وليس بصواب ما ذهب إليه بعض البلاطيين من جعل قوله تعالى: (قد خلت من قبله الرسل) استثناء لا صفة، ويكون (محمد صلى الله عليه وسلم) مقصوراً على صفة الرسالة فحسب<sup>(2)</sup>؛ لأن هذا نظر إلى طرف في القصر مجددًا من المناسبة والسيقان، بل إنه لا تقوم للقصر غايته الحقة من دون جعل تلك الصفة والمقصور عليه سواء بسواء.

ومما اتصل بالمقصور عليه من حال تبيّنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّيْلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُوكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾<sup>(3)</sup>، فكذلك تتطلب الدلالة هنا تشيريًا بين المقصور عليه (الذين يستأذنوك) وجملة الحال المبينة له (وهم أغنياء) وجعل الاهتمام بهما سواء؛ وذلك لأن غاية القصر هي قصر (السبيل) — وهو الإثم — على (المستأذنين الأغنياء) دون الفقراء، ولا شك في أن جعل المقصور عليه هو (الذين يستأذنوك) فحسب لا يحقق تلك الدلالة ، بل يؤدي إلى لبس ووهن فيها .

**تقسيمه على أساس الواقع:**

يشتمل تقسيم القصر على أساس الواقع على قسمين: الأول حقيقي، والآخر إضافي، فأما الأول: فهو أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة لا يتعاده إلى غيره أصلًا، وأما الآخر: فيكون القصر فيه بالإضافة إلى شيء مخصوص لا إلى ما عدا المقصور عليه .

و واضح من القصر الأول غاية التأكيد والحصر فحسب، بخلاف القصر الآخر، فإن غايته تتجاوز التأكيد إلى عنصر المبالغة، وإثراء اللغة، وتحقيق الدلالة ببلاغة وبيان .

وإذا ما أردنا إسناد هذا التقسيم إلى سابقه، فإن القصر الحقيقي لا يكون إلا في قصر الصفة على الموصوف فهو موجود حقيقة واقعًا، بخلاف قصر الموصوف على الصفة، فإنه لا يتحقق وهذا القصر؛ لتعذر وجود موصوف ذي صفة واحدة فحسب<sup>(4)</sup> .

أما القصر الإضافي فيتحقق وجوده في كلا القصرين<sup>(5)</sup>؛ لأن غايته لم تكن هي الحقيقة كي يطابقها، بل هي المبالغة والبيان أصلًا - كما ذكرنا - وهما لا يمنعان قصر الموصوف على صفة أو قصر صفة على موصوف .

ولعل ذلك يتضح من خلال الوقوف عند شواهد التنزيل، فمن القصر الحقيقي ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَتَلَكَ الْأَمْثَلُ نَضَرُّهَا لِلثَّائِبِ وَمَا يَقُلُّهَا إِلَّا مُكَلِّمُونَ﴾<sup>(6)</sup>، ونظير ذلك قوله أيضًا: ﴿وَمَا يَحْمَدُ

يَعَيْنَتَا إِلَّا الْكَافِرُونَ﴾<sup>(7)</sup>، فقد قصر في الآية الأولى (تدبر الأمثال) على (العالمين)، وقصر في الآية الأخرى (جحد الآيات) على (الكافرين) فهو قصر صفة على موصوف قصرًا حقيقياً، غايته التأكيد وتقوية الحكم بين الطرفين فحسب، ولعل هذا النمط من القصر تمتنع فيه المشاركة مع الموصوف في تلك الصفة، بل إنها صفة مختصة بالمقصور عليه، ولا تتعاده إلى ما سواه .

وأما القصر الإضافي، فهو أوسع من القصر الحقيقي - كما ذكرنا - من حيث وجوده ضمن كلا القسمين من القصر، ومن حيث دلالته وغايته أيضاً، إذ كثيراً ما تكون دلالته للمبالغة والبيان .

(1) الكشاف : 414/1 ، و التحرير والتتوير : 111/4 .

(2) مفتاح العلوم : 508 .

(3) التربية : 93 .

(4) الإيضاح في علوم البلاغة : 122 .

(5) المصدر نفسه : 122 .

(6) العنکبوت : 43 .

(7) العنکبوت : من الآية 47 .

ومما جاء عليه قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ النَّاسَ الْيَسْتَرُ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَأْلِ هَرُوتَ وَمَوْرَتَ وَمَا يَعْلَمُانِ﴾

من أَحَدِ حَقِّ يَقُولَا إِنَّمَا تَحْنَ فَتَنَةٌ فَلَا تَكْفُرُ﴾<sup>(1)</sup>، وموضع الشاهد قوله: (إنما نحن فتنة) فهو قصر إضافي من باب قصر الموصوف على الصفة؛ لأن الواقع يشهد للملكيين بصفات أخرى، وإنما أخبروا عن أنفسهم بصيغة القصر بأنهما فتنة؛ مبالغة في الإقرار بأنهما لا يملكان نفعا ولا ضرا، وإنما هما فتنة محضة، وابتلاء من الله ليميز المطبع من العاصي<sup>(2)</sup>، ولذلك ختموا قولهم بالنهي عن الكفر (فلا تكفر).

ومن هذا القصر أيضا ولكن على اختلاف من طرفه بين الصفة والموصوف ما جاء في قوله تعالى:

﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنْذِرٌ وَمَا يَنِدِّي إِلَّا اللَّهُ أَلْوَحِدُ الْهَمَارُ﴾<sup>(3)</sup>، فهو قصر إضافي أيضا ولكنه من باب قصر الصفة على الموصوف، إذ قصر (الالوهية) على (لفظ الحال) فحسب، وإنما عد إضافيا؛ لأن تلك الصفة لم تكن هي الوحيدة له، بل هي مضافة إلى صفاتة الأخرى، وواضح أن دلالة هذا القصر هي إثبات الصفة لله تعالى دون غيره، فلا يشاركه أحد فيها، ويمكن القول، إن القصر هنا في هذه الآية نظير القصر الحقيقي لولا فرق بينهما وهو أنه هناك تلازم بين الصفة والموصوف ولا يفارق أحدهما الآخر، بخلافه هنا، فإن قصر الصفة على الموصوف لا يعني عدم تجاوز الموصوف إليها، بل هو يتجاوزها إلى غيرها، وإنما قصرت عليه، تأكيداً وتقوية لحكم الإثبات، ورداً على المنكريين.

### تقسيم القصر على أساس المخاطبين:

بعد هذا التقسيم خاصاً بإيجاد الصلة بين القصر وأحوال المخاطبين من شك وإنكار، فإن القصر أسلوب مقصود لغرض التوكيد ورفع الإبهام، ولم يكن أسلوباً لمجرد الإخبار فحسب، فقد نظر البلاغيون في أحوال الإنكار عند المخاطبين فرأواها لا تتجاوز أحوالاً ثلاثة: فالحال الأولى، هي أن يعتقد المخاطب حكماً مخالفًا لما عليه المنكلم، والحال الثانية، هي أن يعتقد المخاطب شركة بين اثنين، والحال الثالثة، هي أن يكون المخاطب شاكاً في ترجيح أحدهما.

فإذا كان القصر لقلب معتقد المخاطب في الأولى فهو حينـذ (قصر قلب)، وإذا كان لرفع الحكم عن أحدهما وإثباته للأخر فالقصر (قصر إفراد)، وأخيراً، إذا كان لرفع الشبهة فهو (قصر تعين)<sup>(4)</sup>.

وما دام هذا التقسيم خاصاً بأحوال المخاطبين، فقد تجمع هذه الأقسام الثلاثة في المثال الواحد إذا كان المخاطبون مختلفين في إنكارهم، فإذا كان المخاطبون - مثلاً - على فئات في اعتقادهم بالله بين الإنكار والتشريك والشك - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - فإن القصر في قولنا: (إنما الإله هو الله) هو قصر قلب على حال الأول، وقصر إفراد على حال الثاني، وقصر تعين على حال الأخير.

ومن هنا، فإنه لا يتسع تحديد أنواع القصر على هذا الأساس في القرآن الكريم من دون قرينة تدل عليه - وذلك لتباين أحوال المخاطبين - تلك القرينة قد تكون لفظية وقد تكون معنوية، فاما القرينة اللفظية، فيكون تعين حال المخاطبين فيها وتبيّن ما لديهم من إنكار من خلال السياق العام، وأما القرينة المعنوية، فيكون تعين حال المخاطبين فيها من خلال مفهوم الدلالة بشكل عام.

فمن القرينة الأولى ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ سَرِيعٍ﴾<sup>(5)</sup>،

ثم قال بعد آيات: ﴿مَا أَلْمَسِيْحُ ابْنُ مَرِيْمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِ أَرْشَدُّلُ﴾<sup>(6)</sup>، فيسبب ما في الآية الأولى من حكم وسياق - وهي القرينة هنا - كان القصر في الآية الأخرى قصر قلب؛ وذلك لإثباته أمراً مخالفًا لما

(1) البقرة: من الآية 102 .

(2) التفسير الوسيط : 298/1 .

(3) ص : 65 .

(4) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 123 ، علم المعاني / د . عبد العزيز عتيق: 172 .

(5) الماندة : من الآية 72 .

(6) الماندة : 75 .

يعتقدون، إذ إنه قلب معتقدهم من قولهم: (إن الله هو المسيح ابن مريم) إلى الحكم بـ(أن المسيح رسول قد خلت من قبله الرسل).

(1) ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرُوا إِنَّمَا يُكَفِّرُونَ بِأَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِمَا أَنْذَلْنَا إِلَيْهِمْ وَكَذَّبُوا بِهِ﴾ فالقصر هنا قصر إفراد بدليل زعم الكافرين واعتقادهم بوجود شركاء مع الله فكان القصر أن أثبت وأفرد الألوهية والوحدانية لله تعالى دون ما سواه.

ومن الأخرى، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِإِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْكَبِيرِ﴾<sup>(2)</sup>، فالقصر هنا - في تقديرى - قصر تعين؛ لأن قصر (النصر) على (الله) هو رفع الشك من مقدسيته عليه الأمر بين أن يكون النصر من قوته وعدة جيشه أو أن يكون من الله سبحانه وتعالى.

---

(1) المائدة : 73 .  
آل عمران : 126 .

**الفصل الخامس  
الفصل والوصل**

## تمهيد:

إن الفصل والوصل (هو العلم بموضع العطف والاستئناف، والتهي إلى كيفية إيقاع حروف العطف في مواقعها)<sup>(1)</sup>، أو تركها عند عدم الحاجة إليها.

وواضح – إذن – من تعريف هذا العلم قيامه على أساس من النحو العربي، ولا سيما بباب العطف فيه، بل هو وصل له وامتداد، فإذا كان النحو مهتمين في دراسة العطف بالمفردات، فإن البلاغيين واصلوا ذلك بدراسة بين الجمل فصلاً ووصلًا، ولعل ما يدل على ذلك أمران:

الأمر الأول: جعل الداعمة الرئيسية لهذا العلم التمييز بين نوعين من الجمل: أحدهما، جمل لها محل من الإعراب، والأخر، جمل لا محل لها منه، وهم في ذلك يجعلون النوع الأول في حكم المفرد لصحة تأويل الجملة به، وبجعلون الفصل والوصل بينهما من قبيل العطف أو تركه بين المفردات، وذلك نحو قولهم: (مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح)، فهنا جملتان: الأولى (خلقه حسن) والأخرى (خلقه قبيح)، ولا يخفى ما للجملة الأولى من موقع في الإعراب، إذ وقعت صفة لـ (رجل) فعطفت عليها الجملة الأخرى على أساس تشير إليها في ذلك الإعراب.

وقد نص البلاغيون على أن هذا لا يشكل أمره؛ لأن العطف أو تركه موقف على قصد إرادة التشريك في الإعراب أو عدمه، بل الذي يشكل أمره هو النوع الثاني، وذلك أن نعطف على الجملة العارية من الإعراب جملة أخرى، كقولك: (زيد قائم وعمرو قاعد، والعلم حسن والجهل قبيح)<sup>(2)</sup>.

ومن هنا نفهم سر عدول البلاغيين عن دراسة المفردات فصلاً ووصلًا، واقتصار دراستهم على الجمل فحسب، إذ إنهم يرون في دراسة النحو لها ما يكتفي بها، ثم إنه ليس بذري خفاء كما هو الحال بين الجمل، فهذه الأخيرة أوسع دلالة، ولابد لها من سعة في التعليل والتأويل، فإن الجملتين قد تتحقق بالفصل دلالة، وبالوصل دلالة أخرى، وهذا هو ما نعنيه بقولنا: هو وصل له وامتداد.

الأمر الآخر: هو متابعة النحو في الإعراب أيضاً، ولكنه ليس على المستوى الأول، بل على مستوى الحكم النحووي الرابط بين الجملتين، فإن له أثراً بارزاً في الفصل والوصل بينهما، ولعل أول من نبه على ذلك هو الجرجاني حين وقف مفصلاً ومميزاً بين الجمل حسب طبيعة ذلك الحكم من الإعراب إذ قال: ((إن الجمل على ثلاثة أضرب:

- جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البنت؛ لشبيه العطف فيها، لو عُطِّفَ بعطف الشيء على نفسه.

- جملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلاً الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه فيكون حقها العطف.

- وجملة ليست في شيء من الحالين، بل سببها سبب الذي قبلها سبب الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إياه ولا مشاركاً له في معنى، بل هو شيء إن ذكر لم يكن إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله، لعدم التعلق بينه وبينه رأساً، وحق هذا ترك العطف البنت، فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية والعطف لما هو واسطة بين الأمرين وكان له حال بين حالين<sup>(3)</sup>).

وعلى أساس من هذا، فإن الاهتمام في هذا الفصل سيكون بالنحو والإعراب وأثرهما في الدلالة، في معالجة مواضع الفصل والوصل، فضلاً عن الاهتمام بجملة الحال، إذ هي جملة نحوية من جهة، وجملة تقوم على أساس الفصل والوصل من جهة أخرى، وقد اشتغل هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مواضع الفصل.

المبحث الثاني: مواضع الوصل.

المبحث الثالث: الجملة الحالية بين الفصل والوصل.

(1) الإيضاح في علوم البلاغة : 151.

(2) دلائل الإعجاز : 232 - 233.

(3) دلائل الإعجاز : 246.

## المبحث الأول: مواضع الفصل . أولاً : كمال الاتصال<sup>(1)</sup>:

تبين مما سبق أن الفصل والوصل قائم في بعض صيغه على موقع الجمل من الإعراب، ولعل هذا الموضع خير دليل عليه، فقد تضمن ثلاثة أشكال تكون الجملة الثانية جزءاً مما قبلها، وهي (التأكيد والبدل والبيان) ومن هنا صار اختيار البلايين (كمال الاتصال) مصطلحاً لها الموضع تجسيداً للواقع النحوية بين الجملتين، فكما أن المصطلحات النحوية من توکيد وبدل وعطف بيان تكون جزءاً متصلة بما قبلها بما تتحققه من غایة لها حال كونها ألفاظاً مفردة، فكذلك الجمل هنا، فإنها تتباين الفروقات من هذا الباب، وفي هذا دليل على أن الإعراب جاء لتوخي الدلالة، وليس لمجرد تأسيس القواعد وإطلاق المصطلحات .

ومن هنا إذن يتضح أثر الفصل في الدلالة ضمن هذا المجال، فحينما يعدم الرابط الشكلي بين الجملتين، فإنه يدعو إلى التأمل في رابط الدلالة بينهما، فضلاً عما لذلك من مقتضيات، ولعل ذلك يتضح من خلال الوقوف على تلك الجمل تتظيراً وتطبيقاً .

### - الجملة المؤكدة:

وهي أن تكون الثانية مؤكدة للأولى ((والمقتضى للتاكيد دفع توهם التجوز والغلط))<sup>(2)</sup> والتاكيد قسمان: (أحدهما، أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى))<sup>(3)</sup>، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تَمَّ عَلَيْهِ أَيْتَنَا وَلَنْ مُسْتَكِنَّ بِرَاكَانَ لَمْ يَسْتَمِنَّهَا كَانَ فِي أَذْنِيهِ وَقَرَاءُكُمْ )<sup>(4)</sup>، فقد ترك العاطف من بين الجملتين التشبيهتين لما في الثانية من دلالة التاكيد المعنوي للأولى، فهي على وزان (نفسه) من قولهنا: (حضر الخليفة نفسه)، إلا أنها تقضلاها تأكيداً وبمبالغة<sup>(5)</sup>، فإذا كان شك في دلالة الأولى، فإن الثانية تتفق؛ وذلك لتشابههما في الدلالة على نفي السمع من جهة، وهذا هو المقصود بالتاكيد المعنوي المطابق لـ(نفسه)، ولما فيها من مبالغة في الوصف من جهة أخرى، وهذا هو المقصود باختلاف الدلالة بينهما إذ فيها زيادة عليه .

((وثانيهما، أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التاكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى))<sup>(6)</sup> ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ لَمْ تُنذِرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ )<sup>(7)</sup>، فقد فصلت جملة (لا يؤمنون) عن جملة (سواء عليهم ...) لكونها بمثابة التاكيد اللفظي لها، فـ(نفي الإيمان) هو نفسه (التسوية بين الإنذار وعدمه) قال الفزوري: ((أن عدم التفاوت بين الإنذار وعدمه، لا يصح إلا في حق من ليس له قلب يخلص إليه حق، وسمع تدرك به حجة، وبصر ثبت به عبرة ...))<sup>(8)</sup> فهو لا يؤمنون .

ومما تتباين فيه التاكيد من لفظي إلى معنوي ما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَمَّا رَسُولُنَا مِمَّا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفْرِقُ بَيْنَ أَهْلِهِ مِنْ رُسُلِهِ )<sup>(9)</sup>، فقد جاءت الجملة الثانية (كل آمن...) بمثابة التاكيد اللفظي لما قبلها، فكلاهما يبتدئ بالإيمان سوى أن الثانية أكدته وزادت في شعبه، أما الجملة الثالثة (لا فرق...) فهي بمثابة التاكيد المعنوي؛ لأن عدم التفرقة بين الرفق بين الإيمان نفسه بجميع ما تقدم مع زيادة فيه، فالإيمان بالرسول هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه على حد سواء؛ لأن الرسالة لا تتحقق

(1) التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن: 140 – 141، وشرح التلخيص: 94، وشرح التلخيص: 2/30.

(2) الإيضاح في علوم البلاغة: 154 .

(3) المصدر نفسه: 154 .

(4) لقمان: الآية 7 .

(5) التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن: 141 .

(6) الإيضاح في علوم البلاغة: 154 .

(7) البقرة: 6 .

(8) الإيضاح في علوم البلاغة: 156 .

(9) البقرة: من الآية 285 .

في الرسول إلا من الله وبوحي منه، فضلا عن تنزيل الكتاب إليه، أما الزيادة التي حققها فهي تأكيد عدم التفرقة بين الرسل والاهتمام به فهو شرط من شروط الإيمان.

#### - الجملة البدل :

وذلك إذا كانت الجملة الثانية أوفي بتادي المقصود من الأولى، فالمقتضي للبدل إذن هو (كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لذاته، كونه مطلوبا في نفسه)<sup>(1)</sup> نحو من التبيه والتاكيد والقصص والبيان.

وأشهره في هذا الباب قسمان:

أحدهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوّعه نحو ما جاء في قوله تعالى:

﴿وَتَقْوُا الَّتِي أَمْكُنْ يَمْتَلِئُونَ \* أَمْكُنْ يَأْتِيَنَّ وَبَيْنَ \* وَحَتَّىٰ وَغَيْرُونَ﴾<sup>(2)</sup> فالفصل هنا حق دلالة لا تكون بغیره؛ لأن الجملة الثانية جاءت (بدل بعض) على سبيل التفصيل بعد الإجمال، فإذا أقرت الجملة الأولى على المخاطبين علمهم بما أدمهم الله، فإن الجملة الثانية فصلت ببعضها من ذلك العلم، وفي هذا تبيه لهم من جهة، وتجسيد لعنادهم ومكابرتهم وتوبخهم عليها من جهة أخرى، وما يزيد في علة الفصل دلالاته هو إعادة الفعل (أمكناً) في جملة التفصيل لزيادة الاهتمام بذلك الإمداد، فهو للتأكيد اللغطي ((وكلا الاعتبارين، التوكيد والبدل يقتضي الفصل))<sup>(3)</sup>، بخلاف ما لو أتى الوصل بينهما، فإنه أسلوب لا يحمل من تلك المعاني والدلائل شيئاً.

والآخر: أن تكون الجملة على سبيل بدل الاشتغال من متبوّعها نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ بَعْلَ يَسَعَ قَالَ يَنْفَعُ أَكَيْعُ الْمُرْسَلِينَ \* أَكَيْعُ مَنْ لَا يَسْتَكْوُ أَجْرًا وَهُمْ مُهْمَدُونَ﴾<sup>(4)</sup>، فقد حكم الفصل للجملة الثانية بأنها بدل من الأولى، إذ جعل عدم سؤال الأجرا صفة خُفْقَةً في المرسلين على سبيل بدل الاشتغال، مما جعلها أوفي بالغرض لما تحمله من دلالة الترغيب في الاتباع؛ لأن فيها دليلاً على صحة رسالتهم وصدق دعوتهم.

فمعاني البدل إذن قد تتحقق من الفصل بين الجملتين، بخلاف ما لو أتى الوصل بينهما، فإن تلك المعاني ستعدم من السياق، وإن دلالة المغایرة ستحل محلها، ويصيروا عليه كأنهم صنفان، وهي دلالة لا تراد.

#### - جملة البيان :

أي ((أن تكون الثانية بياناً للأولى، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من متبوّعه في إفاده الإيضاح، والمقتضي للتبيين أن يكون في الأولى نوع خفاء مع اقتضاء المقام إزالتها))<sup>(5)</sup> ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَوَسَوَّسَ إِلَيْهِ أَشَّيَّطْنَ قَالَ يَكَادُمْ هَلْ أَذْكَرْ عَلَى شَجَرَةِ أَنْثَلِيْ وَمَلِكِ لَا يَكَلِ﴾<sup>(6)</sup>، فقد ((فصل جملة (قال...) عما قبلها؛ لكونها تقسيراً وتبييناً، وزانه وزان (عمر) في قوله)<sup>(7)</sup> : أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمْرُ))<sup>(8)</sup>

(1) الإيضاح في علوم البلاغة : 156 .

(2) الشعراء : 132 ، 133 ، 134 .

(3) التحرير والتنوير : 170/19 .

(4) يس : 20 ، 21 .

(5) الإيضاح في علوم البلاغة : 157 .

(6) طه : 120 .

(7) نسب هذا الرجز إلى (عبد الله بن كيسة) في المصادر الآتية: (الإصابة في تمييز الصحابة: 97/5)، والبيت من شواهد النحوة أيضاً على أن (عمر) عطف بيان من (أبو حفص)، ينظر: شرح ابن عقيل: 3/219، والراجز أحد التابعين، وتنمية رجزه قوله: ما مسَّهَا مِنْ نَقْبٍ وَلَا نَدَرٍ..... فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجْرٌ .

(8) الإيضاح في علوم البلاغة : 157 .

ففي الفصل إذن توجيهه لدلاله الجملة الأولى، ولو لا لبقي معناها خفياء، إذ الوصل يشير إلى أن الوسوسه شيء، وقوله شيء آخر.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾<sup>(1)</sup> فقد رأى بعض المفسرين ((أن جملة (هم فيها خالدون) بيان لمضمون قوله: ( أصحاب النار) فإن الصاحب هنا بمعنى الملازم، ولذلك فصلت لتنتزيلها من الأولى منزلة البيان)).<sup>(2)</sup>

وقد يتحقق الفصل أكثر من دلاله نحوية ومعنوية في الآن نفسه، وذلك إذا احتملت الجملة الثانية أكثر من وجه، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَّرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾<sup>(3)</sup> فإن الفصل بين الجملتين قد حقق دلاله البيان والتاكيد، فاما البيان فلكون الجملة الثانية تقسيراً وتبييناً للأولى؛ لأن نفي كونه بشراً يستلزم ذلك التقسير والتبيين، وهو كونه ملكاً مبالغة في وصفه، وأما التاكيد فلأن كونه ملكاً ينفي كونه بشراً، وأن العرف فيما إذا قيل: (ما هذا بشراً) والمراد التعظيم، أن يقال إنه ملك وأن يكنى به عن ذلك، فيطابقه الثاني حينذاك لا محالة.

وقيل أيضاً، إن دلاله الصفة فيه ((كانه لما قيل: ما هذا بشراً) قيل: (فما هو؟) قيل: (إن هذا إلا ملك كريم) فيتنزل الثاني منزلة (الظريف) في قوله: ( جاءني زيد الظريف) في كونه بشراً وتعييناً للذي أردت).<sup>(4)</sup>

غير أن هذا الدلاله الأخيرة مردودة عند بعض البلاطين؛ بناء على أن النعت يدل على بعض أحوال متوعه لا عليه - بخلاف عطف البيان، فإنه يدل على متوعه كله - مما يجعل كونه ملكاً صفة جزئية فيه، وهذا خلاف الدلاله المراده، فإن جعله ملكاً بحد ذاته هو المقصود، ومما يؤكّد ذلك صيغة الحصر والقصر فيه.

#### ثانياً: شبه كمال الاتصال<sup>(5)</sup>:

وقد يتصرف الاتصال بـ(شبه الكمال)، وذلك إذا كانت الجملة الثانية سبباً عن الأولى، وإنما حكم بـ(الفصل) بينهما - عند البلاطين - على أساس تقدير سؤال عن فحوى الجملة الأولى، وهو ما اصطلاحوا عليه بـ(الاستئناف البشاني) وعرفوه بقولهم: هو ما كانت الجملة فيه جواباً عن سؤال مقدر مفهوم من الجملة الأولى، ثم بينوا وظيفة هذا التقدير فقالوا: ((وتنتزيل السؤال بالفحوى منزلاً الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة، إما لتبنيه السامع على موقعه، أو لإغناهه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير الدلاله بتقليل اللفظ، وهو تقدير سؤال وترك العاطف أو غير ذلك مما ينحرط في هذا المسلك))<sup>(6)</sup> وجعلا من شواهدتهم قوله تعالى: ﴿وَمَا أَبْرَزَ قَسْتَ إِنَّ النَّفَسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَارَحَمَ رَبِّ إِنَّ رَبَّ

الْعَوْرَفَتِيْمِ﴾<sup>(7)</sup>، إذ قدرروا سؤالاً: ((هل النفس أماره بالسوء؟ قيل: إن النفس لأماره بالسوء))<sup>(8)</sup>.

والحقيقة أن ليس لهذا التقدير ما يسوغه إلا من حيث تقرير الدلاله إلى الإفهام؛ لأن المتكلم لا ينتظر سؤالاً فيجيب عليه، ولأن لهذا الأسلوب نظائر كثيرة في النحو العربي لا تقوم على أساس هذا التقدير في التعليل، بل تعد من قبيل الكلام الذي يؤدي بمجموعه دلاله تامة، لكون الجملة الثانية متعلقاً أمرها بالجملة الأولى، فانعدم

(1) البقرة : 39 .

(2) التحرير والتورير : 446/1 .

(3) يوسف : من الآية 31 .

(4) الإيضاح في علوم البلاغة: 279 .

(5) دلائل الإعجاز: 140 ، ومفتاح العلوم: 463 ، والإيضاح في علوم البلاغة: 159-153 .

(6) مفتاح الطعون: 463 .

(7) يوسف : الآية 53 .

(8) الإيضاح في علوم البلاغة: 160 .

الوصل بينهما؛ لكونه يفضي إلى المغایرة، أو الجمع بين النقيض، وهذا ما يتنافى وما سببه مؤد إلى دلالة واحدة تامة .

ومن تلك الأساليب النظائر لهذا الأسلوب هو أسلوب الشرط، فهو من الأساليب التركيبية التي لا يتحقق معناها إلا بتعلق حصول مضمون جملة هي (جملة جواب الشرط) بحصول مضمون جملة أخرى هي (جملة الشرط)، ومن شواهد ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَسَّهُنَا عَنْهُمُ الْجَزْءَ إِلَّا أَجَكَلُهُمْ بِلَغْوَةٍ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾<sup>(1)</sup>، فكذلك هنا يمكن تقدير سؤال بين الجملتين، كأن يقال بعد الجملة الأولى: (فماذا فعلوا؟) فيجاب بر(إذا هم ينكثون)، ولكن ليس الفصل بسبب من هذا، بل هو بتالف الجملتين بعلاقة إسنادية مركبة، لتدل على نكثهم بعد كشف الرجز عنهم .

ومن الأساليب الأخرى هو أسلوب الطلب والجزاء، في نحو قولنا: (اقرأ تنجح)، ومع أن فيه خلافا من حيث العامل الجازم لفعل الجواب<sup>(2)</sup>، فهو مجزوم بفعل الطلب؟ أم مجزوم بشرط مقدر لتضمنه معناه؟ إلا أنني أرى الرأي الأول أولى بالقبول، لسلامته من التقدير من جهة، ولو ضرورة الدلالة بها من جهة أخرى . إذن، فهو أسلوب قائم على جملتين منفصلتين أيضاً، ولكن لا على تقدير سؤال بينهما، بل على جعل إدحاهما جزءا من الأخرى في أداء الدلالة، ولعل جزم الفعل في الجزاء يدل على قوة ارتباطه بفعل الطلب لفظا ودلالة من دون تقدير سؤال بينهما، مع أن الظاهر قد يوحى بذلك التقدير .

ومما جاء على ذلك في الترتيل قوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَالُوا أَتَلْ مَاحَرَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(3)</sup> فالفصل بين الجملتين يحتمل في الظاهر تقدير سؤال كأن يقال: بعد جملة (تعالوا...) (لماذا نأتي؟) فيقال: (أتلو ما حرم ربكم) بيد أن هذا التقدير لم يكن له وجود أصلا، بل إن الجملة الثانية مبنية على الأولى ومتتمة معناها كما هو شأن في أسلوب الشرط المذكور آنفا .

إن الذي أربده من ذلك كله أمران: أحدهما، أن هذا الموضع من الفصل قائم على أساس نحوى من خلال قياسه على أساليب نحوية أخرى، والأخر، أن نفي تقدير السؤال يجعل البنية كلاً واحدا لفظا ودلالة ، فاما النظر، فعلى أساس جعل الجملتين بنية إسنادية مركبة لا يفصل بينهما فاصل وإن كان مقدرا، وأما الدلالة، فعلى أساس تعلق مضمون إدحاهما بالآخر تعلق النتيجة بالسبب والعلة بالمعلول، فمضمون الجملة الأولى هو النتيجة، ومضمون الجملة الأخرى هو سببها .

وببيان ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿يُضَعِّفُهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِعُونَ أَسْمَعَ وَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(4)</sup>، فالفصل بين الجملتين كان بسبب ما بينهما من تعلق مضمون إدحاهما بمضمون الآخر تعلق النتيجة بالسبب والعلة بالمعلول، إذ كان مضمون الجملة الأولى نتيجة لما جاء من سبب في الجملة الأخرى، بمعنى أن مضاعفة العذاب كان بسبب عدم سماعتم الحق وإبصارهم إياه .

أما ما ذهب إليه بعض أصحاب المعاني من تقدير حرف (الباء) بين الجملتين، وأنه كان ينبغي أن يتصل بالجملة الثانية، والتقدير عندهم (بما كانوا يستطعون السمع ولا يفطرون) قياسا<sup>(5)</sup> على قوله تعالى: ﴿وَلَئِمْ عَذَابَ أَلِيمٍ بِمَا كَانُوا يَكْنِيُونَ﴾<sup>(6)</sup>، فلا نقول به؛ لما فيه من تكلف وتقدير لا سمة له سوى الإسهاب والإطناب، فـ (ما) نافية والدلالة تامة بها، بخلاف تقدير (الباء) معها، فإنه يجعلها حرفًا مصدريا، فصار

(1) الأعراف : 135 .

(2) هناك رأيان في جازم جواب الشرط: الرأي الأول، هو أن الجازم فعل الطلب نفسه؛ لما قام مقام أداة الشرط أو لتضمنه دلالة هذه الأداة، وهو مذهب الخليل، والرأي الآخر، هو أن الجازم (إن) الشرطية المقدرة وهو مذهب سيبويه، (الكتاب: 93/3 - 94، والمقتضب: 82/2، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 3/ 179) .

(3) الأنعام : من الآية 151 .

(4) هود : من الآية 20 .

(5) ينظر : معاني القرآن / للفراء : 8/ 2 .

(6) البقرة : من الآية 10 .

لزاماً – عندهم – تقدير جملة منافية أخرى لتصح لهم الدلالة وتستقيم، في حين أن بنية الآية أو جز لفظاً وأدق دلالة وأقوى بياناً من دون هذا التقدير، فهي تتفى عنهم ابتداء استطاعة السمع مطلقاً، بخلاف ما عليه التقدير من إثباته لهم أولاً ونفيه عنهم آخر، ولا أرى ذلك مقصوداً أو مراداً.

ثم إن قياسهم ضعيف من حيث انعدام الصلة بين الشاهدين ، فـ(ما) في الآية الأولى نافية ، وهي في الأخرى مصدرية ، ولا يصح القياس بينهما؛ لما في الدلالة من اختلاف بين الحالتين .

فلا تقدير إذن بين الجملتين، وإن للفصل بينهما علة واحدة، هي تعلق إحداهما بالآخرى تعلق النتيجة بالسبب، والعلة بالمعلول كما هو الشأن في أساليب نحوية أخرى كـ(الشرط والطلب والجزاء) .

ومن مواضع الاستئناف الأخرى – عند البلاغيين – ما يأتي مطرداً مع فعل القول، ولا سيما في مواضع الحوار، إذ تأتي الجملة المصدرة بالفعل (قال) منفصلة عما قبلها، وقد عللوا له بتقدير السؤال أيضاً، فالقولا: ((واعلم أن الذي تراه في التنزيل من لفظ (قال) مقصولاً غير معطوف، هذا هو التقدير فيه – والله أعلم – أعني مثل قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَنْكَ حَدِيثٌ ضَيْفٌ إِبْرَاهِيمَ الْكَرِيمَ ۖ إِذْ دَحَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَكَنْتَ قَمْ شَكُورَنَ ۗ فَرَأَيْتَ أَنَّكَ أَنْلَيْتَ فَنَحَّلَ إِبْرَاهِيمَ سَبِينَ ۗ فَقَرَبَ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُورُنَ ۗ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِفَةً قَالُوا لَا تَخْفَ وَيَشْرُوْهُ يُغْلِيمَ عَلَيْهِ ))<sup>(1)</sup> جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين من السؤال، فلما كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم: (دخل قول على فلان فقالوا كذا) أن يقولوا: (فما قال هو؟) ويقول المجيب: (قال كذا))<sup>(2)</sup>.

في حين ذهب صاحب التحرير والتتوير إلى غير هذا التقدير في تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِمَلَكَتِكَ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِفَةً قَالُوا أَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ أَلْيَامَهُ وَيَنْهَى سَيِّعَ حَمْدِكَ وَنَقْدِشَ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۚ ))<sup>(3)</sup> فقل: ((وفصل الجواب ولم يعط بـ(الفاء) أو (الواو) جرياً على طريقة متتبعة في القرآن الكريم في حكاية المحاورات، وهي طريقة عربية... وإنما حذفوا العاطف في أمثاله كراهة تكرير العاطف بتكرير أفعال القول، فإن المحاوره تقضي الإعادة في الغالب فطروا الباب، فحذفوا العاطف في الجميع وهو كثير في التنزيل)).<sup>(4)</sup>

ولكنني لا أرى تحقق المذهبين في هذا الأسلوب من الحوار، لأن التقدير في الأول يقتضي حلقة لا تنتهي، إذ إن كل قول يعقب بسؤال من المخاطبين، وإن السؤال المقدر الأخير لا يكون له جواب، وأما الثاني، فإن القول بحذف العاطف كراهة تكراره لا يعني إلغاء دلالته من الجمع والتشريك بين الجملتين، وأعني بهذا أن الدلالة بين الجملتين المنفصلتين لا تقتضي عطفاً؛ وذلك لانقطاع الجملة عما قبلها، ولم تكن مناسبة للجمع والتشريك بينهما، وفضلاً عن ذلك ، فإن المكرر إنما يكره إذا كان تكراره كثيراً ومءدياً إلى تقل وتعذر في النطق والأداء، إلا أننا نرى هذا الفصل قائمًا في أوجز الحوارات وإن كان من جملتين فحسب، نحو ما جاء

في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَصْدِلُعَ قَدْ كُنْتَ فِي نَارٍ مَرْجُوا قَبْلَ هَذَا أَنْتَهَنَا أَنْ تَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ إِبْرَاهِيمَ وَإِنَّا لَيْ شَكِيْلَكَ مَنْ تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرْسِيْ ۗ قَالَ يَقُولُمْ أَرَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيْنَتَرَقَتِيْرَنَ رَقِيْرَنَ وَمَاتَنَيْرَنَ مَنْهَ رَحْمَةَ فَمَنْ يَصْرُفِيْرَنَ مِنْ أَنَّهُ إِنْ عَصَيْتَنَهُمْ مَا تَرِيدُونَيْرَنَ غَيْرَنَ تَخْسِيْرَنَ ۗ ))<sup>(5)</sup> فإنه حوار قائم على قولين فحسب، ولكن جاء الفصل بينهما أيضاً .

(1) الداريات : 24 ، 25 ، 26 ، 27 ، 28 .

(2) دلائل الإعجاز : 244 ، وبينظر : التبيان في علم البيان : 143 – 144 .

(3) الفقرة : 30 .

(4) التحرير والتتوير : 401/1 .

(5) هود : 62 ، 63 .

ولذا أرى أن الاستثناف النحوي<sup>(1)</sup> هو العلة في هذا الفصل؛ لأنه استثناف يتحقق من انقطاع الجملة عما قبلها، وما الفصل هنا إلا لانقطاع الجملة عما قبلها أيضاً لأن هذا الحوار لا يكون إلا بمخالفة في معاني الأقوال، بدلاً أن كل جملة يتصرّف بها قول جديد هو خلاف للأولى مضموناً ودلالة، ومن ثم نشأ بينهما أشبه ما يكون بالانقطاع.

ولا أعني بذلك أن الاستثناف النحوي لا تتصدره (الواو) أبداً، بل قد تتصدره<sup>(2)</sup> أيضاً، ولكنها لا تكون إلا في استثناف كلام جديد، وهذا هو الفرق بين الاستثناف بـ(الواو) ومجيئه من دونها، فالاستثناف بـ(الواو) لا يكون إلا إذا كان بين الجملتين تمام الانقطاع<sup>(3)</sup>، بخلاف الاستثناف من دونها، فإنه ذو دلالة على ما بين الجملتين من شبه تمام الانقطاع – وهو ما نحن بصدده الآن – لأن تكون الجملة منقطعة عما قبلها، ولكن تبقى لها صلة بها من حيث اشتراكهما في غرض رئيس من الحوار.

ولقد جاء كلا الصنفين من هذا الاستثناف في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَيْتُكُمْ سَيِّدَنَّا مُوسَى رَبِّ الْعَنَائِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَرُورَنَّ﴾ قَالَ فَرَعَوْنَ أَمَّا مَنْتُمْ فَإِنَّ هَذَا لَكُمْ مَكْرُمَةٌ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوهُ مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ لَقَدْ أَفْعَلْتُمْ أَيْتِيْكُمْ وَأَذْبَلْتُمْ مِنْ خَلْفِكُمْ لَا صِلَّيْكُمْ أَجْعَبْتُمْ قَالَ أَلَا إِنَّا إِنَّا مُنْفَلِّيْنَ وَمَا نَقْمُدُ مِنْ أَلَا أَنْ مَاءْنَا إِثْبَاتَ رَبِّنَا لَنَا جَاهَةَنَّا أَفْعَلَ عَلَيْنَا صَبَرْنَا وَوَقَنَا مُشْلِمِيْنَ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فَرَعَوْنَ أَنَّدَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَدْرَكُ وَالْمَهَنَّكَ قَالَ سَتُقْتَلُ أَبْنَاهُمْ وَتَسْتَعْجِلُ يَسَّاهُمْ وَإِنَّا فَوْهَمْهُ قَوْمُهُ<sup>(4)</sup> وموضع الشاهد من الآيات هو ما ورد فيها من حوار قائم على تكرار فعل القول مفصولاً عما قبله إلا واحداً، وهو قوله: (وقال الملأ) فقد تتصدره الواو، وواضح أن الجمل المنفصلة إنما كانت كذلك لتناقض أقوالها دلالة، ولكنها وقعت ضمن حوار واحد، فبينها شبه تمام الانقطاع، وهذا هو الصنف الأول من الاستثناف النحوي، وواضح أيضاً أن الجملة التي تتصدرها الواو مع افتتاحها بفعل القول أولياً أيضاً كان بسبب من استثنافها كلاماً جديداً، إذ هو شيء غير الحوار الذي قبله، فبينهما تمام الانقطاع، وهذا هو الصنف الآخر من ذلك الاستثناف.

### ثالثاً: كمال الانقطاع<sup>(5)</sup>:

ويعني به عدم وجود مسوغ للوصل بين الجملتين لا في الشكل ولا في الدلالة، أما من حيث الشكل، فاختلافهما خبراً وإنشاء لفظاً ودلالة، أو دلالة فقط، وأما من حيث الدلالة، فإنعدام المناسبة بينهما، وإن اتفقا في الخبر والإنشاء.

وقد وقع في القسم الأول خلاف، إذ منع الوصل فيه البلاطيون جميعهم، أما النحاة فقد اختلفوا فيه بين المنع والجواز<sup>(6)</sup>، ولعل الذين ذهبو إلى المنع نظروا في الفرق بين الأسلوبين، فرأوا أن الخبر هو نقل حقيقة من المنشئ إلى المنشئي، فهو يتحمل صدقاً أو كذباً حسب مطابقتها الواقع أو مخالفتها إياه، بخلاف الإنماء، فإنه لا يتحمل صدقاً ولا كذباً، لتعبيريته الذاتية الناشئة عن ذات المتكلّم، فليس له وجود في الواقع كي يطابقه أو يخالفه.

فالفرق إذن يتمثل في اختلاف غرض ودلالة كل أسلوب، فلا يجوز الوصل بينهما على أساس من ذاك الاختلاف.

(1) هو الكلام المنقطع عما قبله، ينظر : مغني اللبيب : 382/2 .

(2) وتسمى هذه الواو (واو الاستثناف) ينظر : مغني اللبيب : 359/2 .

(3) لم يعن بـ(تمام الانقطاع) المصطلح الذي يطلق على موضع الفصل عند البالغين، بل هو من باب استعماله بمعنى اللغوي فحسب.

(4) الأعراف : 120 ، 121 ، 122 ، 123 ، 124 ، 125 ، 126 ، 127 .

(5) مفتاح الطوم : 470 ، الإيضاح في علوم البلاغة : 150 .

(6) مغني اللبيب : 482/2 .

أما المجوزون، فكانوا ينظرون في بعض الشواهد التي جاء العطف فيها وأصلاً بين المسلمين، ومن شواهدهم على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَقْتُلُوْا وَكَنْ تَعْلُمُوْا فَأَنْتُمُ الظَّارِفُوْنَ وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَلِجَارَةٌ أَعْذَّ لِلْكُفَّارِ وَبَيْرِ الْأَدَى بِمَا مَنَوْا وَعَمِلُوا الْأَصْنِلِحَتِ أَنَّهُمْ جَنَّتِ تَغْزِيَرِي مِنْ تَعْمِيَهَا الْأَنْهَارُ﴾<sup>(1)</sup>، إذ عطفت – في رأيهم – جملة الإنشاء على الخبر، غير أن المخشي رده بقولين: أحدهما، هو أنه ليس المعتمد بالعطف (الأمر) حتى يطلب له مشاكل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين، والآخر، هو جواز عطفه على فعل الأمر (اتقوا) في الآية المتضمنة للإخبار، وكأنه قيل: (والذين آمنوا وعملوا الصالحات فبشرهم بذلك)<sup>(2)</sup>، وأما القول الآخر فنقضه ونظر فيه (لأنه لا يصح أن يكون جواباً للشرط، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروعطا بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن)<sup>(3)</sup>.

ولعل ما حقه ابن هشام من قبول الزمخشي الأول ورفضه القول الآخر صواب؛ وذلك لتنبيهه على الدلالة دون النظر في صنعة الإعراب فحسب، وأما السكاكي فقد ذهب إلى أن الفعل معطوف على فعل أمر مقدر قبل قوله: (بِأَيْهَا النَّاسُ)، في حين ذهب القزويني إلى أن الفعل معطوف على فعل مقدر يدل عليه ما قبله وهو (فأنذرهم) أي فأنذرهم وبشر المؤمنين.

وأرى مع ذلك رأيا آخر، ف(الواو) عاطفة – في تقديرني – على جملة الإنشاء في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُهُ وَأَرْبِكُمُ الَّذِي خَلَقْتُمُ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمْ تَعْلَمُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(4)</sup>، ومع كثرة الجمل الفاصلة بينهما إلا أن العطف جائز من حيث إيجاد الصلة بين نداء الله ﷺ والناس جميعاً لعبادته وبين بشاره المؤمنين، فكان هذه (الواو) من خلال عطفها جعلت المؤمنين هم الممتنعين لأمر الله تعالى بعدهما نقل تعالى شأن الكافرين، فيكون تقيير الدلالة (يا أيها الناس اعبدوا ربكم وبشر يا أيها النبي الذين آمنوا) ((وتخالف الفاعلين لا يقدح))<sup>(5)</sup> في هذا.

ومن شواهدهم الأخرى ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدِ شَهِدُنَا نَصْرَتِنَا اللَّهَ وَفَتَحَ قَرْبَتِ وَشَرَّ الْمُقْرِبِينَ﴾<sup>(6)</sup> إذ يرون وقوع الوصل بين الخبر والإنشاء، بناء على أن الفعل (بشر) لم يسبق بفعل مثيل في دلالته، غير أن ذلك مردود عند المانعين أيضاً، إذ برى السكاكي عطفه على الفعل المضارع (تؤمنون) في آية سابقة وهي قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَكُحْلَمُ إِذْ كُحْلَمَتِي شَيْءٌ كُمْ يَعْلَمُ أَلِمْ تَوْمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(7)</sup> على أساس من دلالته على الإنسنة<sup>(8)</sup>، أي (آمنوا وبشر) وهو من قبيل الحمل على الدلالة، وبرى القزويني عطفه على فعل مقدر وهو (فأبشر يا محمد وبشر المؤمنين).

وفي التنزيل آيات أخرى يوحى ظاهراً العطف بين الخبر والإنشاء، بيد أن التحقيق يدل على غير ذلك، إذ قد تكون الواو للحال أو الاستئناف، وفي ذلك توجيهه للدلالة وتوكيها بأوضح ما يكون، ومنه قوله

(1) البقرة : 24 ، 25 .

(2) مغني اللبيب : 483/2 .

(3) مغني اللبيب : 483/2 .

(4) القراءة : 21 .

(5) مغني اللبيب : 484/2 .

(6) الصف : 13 .

(7) الصف : 10 ، 11 .

(8) يعني أن لفظه لفظ الخبر ، ولكن دلالته هي الإنشاء، ينظر : مفتاح العلوم : 473 .

تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مَا لَمْ يُكِرِّئِ اللَّهُ عَيْتَهُ وَلَئِنْ لَفَسْقٌ ﴾<sup>(1)</sup>، فقد ذهب بعض المفسرين إلى أن جملة (وإنه لفسق) معطوفة على جملة (ولا تأكلوا) عطف الخبر على الإنشاء<sup>(2)</sup>.

غير أن التحقيق عند النحاة أو المفسرين غير ذلك، إذ جعلوا الواو للحال موجهاً في ذلك حكماً شرعاً؛ بناءً على أن الجملة بعد (الواو) ستكون جملة حال مقيدة للنهي، على دلاله: لا تأكلوا منه حال كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله: ﴿ فَإِنَّمَا رِجْسٌ أَوْ فَسَقًا أَهْلَهُ لِغَيْرِ أَهْلِهِ ﴾<sup>(3)</sup>، إذن ، بهذه الشواهد لم تكن دليلاً على جواز ما ذهبا إليه من صحة العطف بين الخبر والإنشاء، فإن لـ(الواو) دلالات عدها مختلفة ضمن السياق العام، ولم يكن وجودها لمجرد وصل بين جملتين متتابعتين .

أما ما تتابع من خبر وإنشاء ضمن سياق لم يحتاج فيه إلى دلاله من دلالات الواو، نحو (الاستئناف أو الحال) فإنه يمتنع ذكرها؛ لأنه لا دلاله للعطف بينهما، وهذا إنما يؤكّد صحة المذهب القاضي بمنع الوصل بين هذين الأسلوبين، ومن شواهد ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِذَا يُوحى رَبُّكَ إِلَيْكُمْ فَمُؤْمِنُوا مَعَكُمْ فَمُكَفَّرُوا إِلَيْكُمْ ﴾

﴿ مَأْمُنُوا سَأْلَقُوا فِي قُلُوبِ الظَّالِمِينَ كَفَرُوا الرُّشَّابُ ﴾<sup>(4)</sup>، فقد وقع الفصل بين الجملتين الإنسانية (فثبتوا) والخبرية (سألهي) وذلك لاختلاف غاية ودلالة كل منها - كما ذكرنا - فغاية الأمر شيء، وغاية الإخبار شيء آخر، فلا يجوز الوصل بينهما؛ لأنه يؤدي إلى الجمع والترشيق بينهما، مما يخل بالدلالة والسياق، ومن شواهده أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَكَذِّبُهَا الَّذِينَ مَأْمُنُوا أَوْفُوا بِالْعَهْدِ أَحْلَتْ لَكُمْ هِيمَةُ الْأَنْعَمِ ﴾<sup>(5)</sup> إذ وقع الفصل بين الجملتين؛ للغرض نفسه من اختلافهما خبراً وإنشاء .

أما اختلاف الجملتين خبراً وإنشاء في الدلاله فحسب، فهو أن تكون الجملة الإنسانية خبرية لفظاً ولكن تبقى دلالتها هي الإنساء، وشاهد ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَمُعْنَوِّيَّا قَاتِلًا ﴾<sup>(6)</sup>، فقد وقع الفصل بين الجملتين لاختلافهما خبراً وإنشاء في الدلاله دون اللفظ؛ وذلك لأن الجملة الثانية خبرية لفظاً ولكن معناها هو الدعاء، أي دعاء من الله عليهم بما قالوا، وفضلاً عن ذلك، فإن هناك مسوغاً آخر لهذا الفصل يتمثل في اختلاف القائل لكل من الجملتين، إذ الأولى كانت عن اليهود افتراء على الله، والثانية كانت عن الله رداً عليهم بالدعاء .

إذن، فلا سبيل إلى الوصل بين الجملتين الإنسانية والخبرية سواء أكان الاختلاف بينهما لفظاً ودلالة أم كان في الدلاله فقط؛ وذلك لما ذكرناه من شواهد وأسباب، وما يؤكّد هذا أننا لو عمدنا إلى وضع آداة الوصل بينهما، فإن ذلك إفحام لها من جهة، وإن الدلاله والسياق ترفضانها من جهة أخرى .

ومما هو جدير بالذكر والتبيّه، أن (الفاء) قد تقع بين هاتين الجملتين، ولا سيما بين النهي والإخبار، ولكن لا على سبيل العطف، بل على سبيل إفاده السبب، غير أنها مع كونها على هذه الدلاله فإن من شأنها تقوية الحكم وزيادة الصلة بين الجملتين بكون إحداهما سبباً عن الأخرى، فضلاً عما تتحققه من اختصار بما تغنيه عن بعض أجزاء القول، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنْتَعِي الْهَوَى فَيُعَذِّبَكَ عَنْ سَبِيلٍ ﴾<sup>(7)</sup>، فالجملة الأولى إنسانية والأخرى خبرية، وقد وقعت (الفاء) بينهما، لا على سبيل العطف، بل لتقوية الحكم في جعل

(1) الأنعام : من الآية 121 .

(2) التحرير والتقوير : 41/8 .

(3) الأنعام : من الآية 145 .

(4) الأنفال : من الآية 12 .

(5) المائدah : من الآية 1 .

(6) المائدah : من الآية 64 .

(7) ص : من الآية 26 .

اتباع الهوى سبباً للضلال، وأما ما تتحققه من إيجاز واختصار، فيتمثل في أن حذفها لا يحقق هذه الدلالة إلا بإدخال (إن واسمها) فيكون التقدير (إن اتباع الهوى يضلك عن سبيل الله بيد أن (الفاء) أغنت عنهم إيجازاً واختصاراً).

أما القسم الثاني من كمال الانقطاع، فهو ما وجب فيه الفصل لاختلاف الجملتين مناسبة ودلالة وإن انفتقا في الخبر والإنشاء، إذ لا صحة للعاطف بينهما؛ لأن سببيه هو الجمع والتشريك، مما يؤدي إلى الإخلال بالدلالة والسياق؛ ولذلك منع أصحاب المعاني القول: (خرجت اليوم من داري وأحسن الذي يقول بيت كذا)، وجعلوه غير مستقيم؛ لما فيه من وصل بين الجملتين، في حين إن الفصل هو الواجب فيه؛ لاختلافهما مناسبة ودلالة<sup>(1)</sup>، ومن ثم عابوا على أبي تمام قوله<sup>(2)</sup>:

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوْى  
إِذْ لَا مَنَاسِيَّ بَيْنَ كَرَمِ أَبِي الْحُسْنَى وَمَرَارَةِ النَّوْى، وَلَذَا صَارَ الْفَصْلُ هُوَ الْوَاجِبُ فِيهِ.

ويمكن القول هنا، إنه لا يوجد في التنزيل جملتان متتابعتان أو متراdicفاتان تتعذر بينهما المناسبة والدلالة على الحد الذي ذكره هؤلاء من شواهد وتمثيل، سواء أكان بين هاتين الجملتين فصل أم وصل؛ وذلك لأن القول بهذا يعد طعنا بنظام القرآن؛ فإن جمل القرآن مبني بعضها على بعض لفظاً ودلالةً ومناسبةً ومضموناً، سواء أكان ذلك ظاهراً أم خفياً، فليس فيها من ذلك الانقطاع شيء.

ولذا ذهب بعض أصحاب الإعجاز إلى إيجاد علم خاص بهذا وهو علم المناسبة، وذكروا أنه علم شريف، قل اعتراف المفسرين به لدقته ، وفائدة جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، أو يصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء<sup>(3)</sup>، ولعل لهذا العلم تحققًا في جميع كلام القرآن؛ جملاً ومفردات وحروفاً .

(1) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 263 .

(2) ديوانه : 290/3 .

(3) الإنقاذ في علوم القرآن : 234/2 – 235 .

## المبحث الثاني: مواضع الوصل.

الوصل هو عطف جملة على جملة بـ (الواو)، ولكن قبل الوقوف على مواضعه وجب التبيّه على أمور مهمة :

أولاً: إن الوصل بين الجمل امتداد للعطف بين المفردات، ذلك أن العطف بين المفردات يقتضي أمرين رئيسيين هما: التغاير والتشريك<sup>(1)</sup>، فإن العطف في قولنا: (نجاح محمد وخالد) يدل على أن (محمد) غير (خالد) من جهة ، ولكنه يدل على اشتراكهما في أمر واحد هو النجاح من جهة أخرى، فإذا انتفى أحد هذين الأمرين – أعني التغاير والتشريك – لم يحسن العطف بين المفردتين .

أما التغاير فظاهر أمره، إذ لا يصح عطف الشيء على نفسه، أو على جزءه، وأما التشريك، فلا بد منه أيضا، إذ لا يمكن الجمع بين أمرين ليس بينهما نوع من تناسب وصلات، فإذا قلنا مثلا: (طلعت الشمس والنجم) عَدَ من المحال؛ لأنه وإن وجد أحد شرطى العطف – وهو التغاير – غير أن الشرط الآخر انفى، وهو التشريك .

إذن، فلكي يستقيم الكلام لفظا ودلالة في عطف المفردات، لا بد من وجود هذين الأمرين بينهما وهما التغاير والتشريك، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الجمل، فإن هذين الأمرين شرط لتحقيق الوصل بينهما، وهذا إنما يؤكد اعتماد الوصل عند البلاغيين على باب العطف عند النهاية .

ثانياً: إن العطف بين المفردات حروفا كثيرة، ولكن المعتمد منها في الوصل بين الجمل هو (الواو)؛ وذلك لأنه لا يفيد إلا العطف والتشريك مطلقا، بخلاف ما في الأحرف الأخرى من قصر وحصر في الدلالات، فإن لـ (الفاء) دلالة الترتيب مع التعقب، وإن لـ (ثم) دلالة الترتيب مع التراخي الزمني، وإن لـ (بل) دلالة الأضراب، ومن ثم فهي لا تستلزم كثير تعليل وتأنيل إذا وقعت عاطفة بين الجملتين، فاختيار (الواو) إذن حرفة وصل دون غيره؛ جاء لدلالة على العطف والتشريك مطلقا، مما يجعل لموقعه بين الجملتين دقة، واستدعاء لإيجاد المناسبة والجهة الجامحة بينهما .

## مواضع الوصل:

أولاً: إذا قصد إشراك الجملتين في الحكم الإعرابي<sup>(2)</sup>، وذلك إذا كانت الجملة الأولى ذات محل من الإعراب فضلا عن المناسبة فيما بينهما، أما التي لا محل لها من الإعراب فلا تدخل في هذا الموضوع؛ لخلوها أصلا من ذلك الحكم الإعرابي .

ومما جاء على هذا الموضوع قوله تعالى: ﴿ وَمَدَّ اللَّهُ الْأَلَيْنَ مَأْمُوا مِنْكُمْ وَعَكِبُوا الصَّلَاحَتِ لِسْتَخْلُفُهُمْ فِي الْأَرْضِ

كَمَا أَسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَلْبِهِمْ وَلَيَكُنْنَّ لَهُمْ أَرْتَقُونَ لَهُمْ وَلَيَكُبُّنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَرْفُهُمْ أَمْنًا ﴾<sup>(3)</sup>، فجملة (ليستخلفهم في الأرض...) ذات محل من الإعراب لوقوعها مفعولا به ثانيا وقد عطفت عليها جملتان: الجملة الأولى، (وليمكن لهم دينهم...) والجملة الأخرى، (وليدلهم من بعد خوفهم أمنا...) لقصد التشريك في ذلك الحكم الإعرابي فضلا عما لها من تناسب، إذ كلها في مقام الوعد والإحسان من الله تعالى، ومن ذلك أيضا

قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَطْقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَعَذَابُهُمْ فَعَذَابٌ حَسِينٌ ﴾<sup>(4)</sup> فجملة (لا ينطقون) لها محل من الإعراب؛ لأنها في

موقع المضاف إليه، وقد عطفت عليها جملة (ولا يؤذن لهم...) لقصد التشريك في ذلك الحكم الإعرابي .

وقد ذهب بعض البلاغيين إلى أن لـ (الواو) قوة الجمع فيما إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحدا، وذهبوا أيضا إلى أن لها حسنة في موضع التشريك بين الجملتين إعرابا، ولا سيما إذا كانت بينهما دلالة التضاد، وذلك نحو قولهم: (زيد ينفع وبضر ويحسن وسيء ويأمر وينهى...) بخلاف ما لو قيل: (زيد يضر

(1) شرح الأشموني : 415/2 .

(2) دلائل الإعجاز: 230 - 231 ، علم المعاني ، د. عبد العزيز عتيق : 182 .

(3) التور : من الآية 55 .

(4) المرسلات : 35 ، 36 .

ينفع) من دون (الواو)، إذ يجوز أن تكون الجملة الثانية (ينفع) رجوعاً عن الأولى لضرب من الغلط أو النسيان<sup>(1)</sup>.

ولعل ما ذهب إليه هؤلاء البلاغيون صواب في التعليل والتوجيه، سوى أن اصطلاحهم على دلالة هذه (الواو) بالفقرة تارة، وبالحسن تارة أخرى، يحتاج إلى تقويم، ذلك أن هاتين الدلالتين لا تجعل لـ(الواو) إلا مزية المحسنات التي لم يكن وجودها فيها لازماً، في حين إن مزيتها – هنا – هي لزوم الفائد؛ لأن الدلالة تتغير بإسقاطها تغيراً تاماً، ويصير الكلام نظيراً لبدل الإضراب، فلا تشيرك بينهما – حينئذ – بل إن الجملة الأولى يمكن معناها متروكاً وحكمها ساقطاً.

إذن دلالتها هنا هي الوجوب وليس القوة أو الحسن فحسب؛ لأن هذه الدلالة الأخيرة غالباً ما تكون في مواضع الجواز، وفرق واضح بين كل من الدلالتين.

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقِيضُ وَيَمْطِلُ﴾<sup>(2)</sup> فوقوع (الواو) هنا بين الجملتين ليس لقصد التشيريك الإعرابي والمعنوي بينهما، أو لكونها ذات حسن وقوة جمع بينهما فحسب، بل لأن الدلالة تتغير من دونها، إذ قد يتوجه الإضراب، وإسقاط الجملة الأولى حكماً ودلالة. وإذا ما عدنا إلى العطف بين المفردات على سبيل المقارنة والموازنة - من حيث إن الجمل ذات المثل من الإعراب في حكم المفرد لصحة تأويلها به -، فإن (الواو) ستكون واجبة أيضاً بين الأضداد منها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾<sup>(3)</sup> فإن (الواو) هنا واجبة؛ للجمع بين المعاني والتشيريك بينها، بخلاف إسقاطها فإن تلك الدلالة تتنفي، وإن الدلالة تتغير تماماً، وهذا إنما يؤكّد ما ذهبنا إليه من وجوبها بين المعاني الأضداد، سواء أكانت تلك المعاني في الجمل أم المفردات.

### ثانياً: اتفاق الجملتين خبراً وإنشاء مع المناسبة في الدلالة.

هذا الموضع هو خلاف موضع كمال الانقطاع ضمن مواضع الفصل المذكورة آنفاً، فإذا كان الفصل هناك هو الواجب لتباين الجملتين أسلوباً ودلالة، فإن الوصل هنا هو لاتفاق الجملتين في هذين الأمرين، وهو (الأسلوب والدلالة) أيضاً.

فأما اتفاق الأسلوب، فهو شرط لصحة الوصل لاقضائه أمر التشيريك، ولا يتحقق فيما لو اختلفت الجملتان خبراً وإنشاءً؛ وذلك لأن اختلاف في الدلالة والغاية، مما يتناهى وأمر التشيريك، فوجب إذن اتفاق الجملتين في الخبر أو الإنشاء، ليصح الوصل بينهما، فمما جاء الوصل فيه والجملتان خبريتان قوله تعالى: ﴿مَا أَمْنَتْ قَبْلَهُمْ إِنْ قَرِيءَ أَمْلَكْتَهُمْ قَوْمَتْ \* وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا يَعْلَمَ لُوحِيَّتِهِمْ فَتَلَوَّ أَهْلَ الْأَرْضَرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(4)</sup> فلو لا كانت الجملتان خبريتين ما كان وصل بينهما، ونظير ذلك هو مجيء الوصل والجملتان إنشائيتان نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَفْرِغُوا مَا أَتَيْتُمْ إِلَّا يَأْتِيَ هُنَّ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَلْعَمُ أَشَدُهُمْ وَأَوْفُوا بِالْمَهْدَىٰ إِنَّ الْمَهْدَىٰ كَانَ مَسْتَحْلِلاً﴾<sup>(5)</sup>، فاتفاق الجملتين إنشاء قد سوغ الوصل بينهما، وهكذا الأمر في الجمل الأخرى، فإنه ما يكون للوصل أن يتحقق فيها إلا وهذا المسوغ كائناً بينها.

أما ما وقع من وصل بين جملتين يوحى ظاهرهما اختلافاً في الخبر والإنشاء، فذاك لأن بينهما تشابهاً في الدلالة من حيث خروج اللفظ عن أصل وضعيه - أحياناً - إلى أغراض أخرى في السياق، مما يجعله والغرض الذي خرج إليه سواء من حيث الحكم النحوية فيه وصلة بغيره من الألفاظ، ومن ذلك خروج الاستفهام إلى غرض التقرير، فإنه وإن بقي على لفظه إنشاء، بيد أن دلالته وغايته هي الإخبار، مما

(1) دلائل الإعجاز بتصرف: 233.

(2) البقرة: من الآية 245.

(3) الحديد: من الآية 3.

(4) الأنبياء: 6، 7.

(5) الإسراء: 34.

يجعل عطف الخبر عليه جائزًا، ولعل ذلك من قبيل الحمل على الدلالة، بناء على مراعاة الدلالة عند الوصل من دون مراعاة اللفظ أو صيغة الأسلوب في الكلام، وهذا إنما يؤكد ما للدلالة من أثر في صياغة بنى النحو، أو تخرج ما أشكل فيه.

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَنْتَحِرُ لَكَ صَدَرَكَ وَوَصَعْنَا عَنْكَ وَذِرَكَ﴾<sup>(1)</sup>، فإن خروج الاستفهام إلى غرض التقرير جعل حكم الإخبار هو الذي يجري عليه، وذلك من حيث عطف الخبر على الإنشاء، حملًا على ما في الإنشاء من دلالة التقرير.

وأما اتفاق الدلالة أو المناسبة فيها، فهو ما أصطلاح عليه البلاغيون أيضًا بـ(الأمر الجامع) بين الجملتين، وقد تحدثوا عنه مبينين الجهة التي قام على أساسها الوصل، ولا سيما بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب، إذ إن الجهة الجامعة بينها تشكل أحياناً لعدم وجود تشيريك مع فاعل أو مفعول كما هو الشأن مع الجمل التي لها محل من الإعراب، فإن الأمر فيها واضح لا ليس فيه، يقول البلاغيون مبينين جهةً من ذلك الأمر الجامع وهي: ((أنا لا نقول: (زيد قائم وعمرو قاعد) حتى يكون (عمرو) بسبب من (زيد)، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عنده أن يعرف حال الثاني، بذلك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب، ولا هو مما يذكر بذلك، ويتصل حديثه بحديثه لم يستقم، فلو قلت: (خرجت اليوم من داري) ثم قلت: (وأحسن الذي يقول بيت هذا) قلت ما يضحك منه ... وأعلم أنه يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني بما يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول، فلو قلت: (زيد طويل وعمرو شاعر) كان خفاءً لأنه لا مشكلة، ولا علاقة بين طول القامة والشاعر، وإنما الواجب أن يقال: (زيد كاتب وعمرو شاعر، وزيد طويل القامة وعمرو قصير))<sup>(2)</sup>.

وقد أوضح الفزويوني هذا الأمر على نحو من التفصيل، إذ أوجب أن يكون الجامع على أساس من المسند والممسنده إليه في كل من الجملتين، يقول: ((والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليه في هذه والممسنده إليه في هذه، وباعتبار المسند في هذه والممسنده في هذه جميعاً، قوله: (يشعر زيد ويكتب، ويعطي ويمنع)، وقولك: (زيد شاعر وعمرو كاتب، وزيد طويل وعمرو قصير)، إذا كان بينهما مناسبة، وأن يكونا آخرين أو نظيرين، بخلاف قولنا: (زيد شاعر وعمرو كاتب) إذا لم يكن بينهما مناسبة، وقولنا: (زيد شاعر وعمرو طويل) كان بينهما مناسبة أو لا))<sup>(3)</sup>.

ولعل البلاغيين بنوا حكمهم في الأمر الجامع على أمرین رئیسین يقتضیهما أسلوب العطف عند النهاية التغایر والتشریک، فهم يجعلون المسند إليه في كل من الجملتين كالنظیر أو الشريك، ويجعلون الحكم المتعلق بهما وهو المسند كالشبيه أو النقيض.

إذن، فـ(المغايرة والتشریک) بما العنصران الرئیسان في الأمر الجامع بين الجملتين وصحة الوصل بينهما، فاما المغايرة، فامرها ظاهر بين كل جملتين متعاطفتين، إذ لا يجوز عطف الشيء على نفسه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ مَاءَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَوْنَ﴾<sup>(4)</sup> فعطف (الإصلاح) على (الإيمان) لما بينهما من تغاير وليس شيئاً واحداً.

على أن المغايرة ليست واحدة على هذا النحو من الظهور، بل إن منها ما قد يخفى، وذلك إذا قصدت بحد ذاتها، ولا سيما في قصد تعدد الصفات والجمع بينها، والعدول عن كون الثانية مفسرة للأولى، فالدليل على تلك المغايرة إذن، هو أن ترك (الواو) يؤدي إلى كون الجملة الثانية مفسرة للأولى<sup>(5)</sup>، على سبيل الإبدال، وأن إبقاءها ينفي ذلك التفسير، ويثبت - في الوقت نفسه - مغايرة بين الجملتين، ومما جاء على ذلك

(1) الشرح : 2 ، 1 .

(2) دلائل الإعجاز : 232 – 233 ، وينظر : البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 263 .

(3) الإيضاح في علوم البلاغة : 164 – 165 .

(4) الأنعام : من الآية 48 .

(5) معاني النحو : 219/3 .

قوله تعالى: ﴿يَسُومُنُكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيَدْعُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحِيُونَ نَسَاءَكُم﴾<sup>(1)</sup>، فقد أثبت الوصل بين الجملتين (يسومونكم سوء العذاب ويدعون أبناءكم...) أن التنبيج في الجملة الثانية عذاب آخر غير العذاب المذكور في الجملة الأولى، ((فمعنى (الواو) أنهم يسمون العذاب غير التنبيج كأنه قال: (يذبونكم بغير الذبح وبالذبح) ))<sup>(2)</sup> والدليل على ذلك أن تركها ينفي دلالة المغایرة، ويجعل الجملة الثانية مفسرة للأولى على سبيل الإبدال، ولقد ورد ذلك أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَجْئِنَّكُمْ مِنْ كُلِّ فَرْعَوْنَ يَسُومُنُكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يَدْعُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحِيُونَ نَسَاءَكُم﴾<sup>(3)</sup>، فبسبب من ترك (الواو) من بين الجملتين (يسومونكم سوء العذاب يذبون أبناءكم) لم يعد التنبيج المذكور في الجملة الثانية سوى تفسير للعذاب في الجملة الأولى<sup>(4)</sup>، ولم يعد عذاباً غيره على سبيل الانفراد.

ولعل لهذا التباين بين الآيتين دلالة في السياق، وهو أن الكلام في الآية الأولى على لسان موسى عليه السلام فراراً أن يعدد عليهم أصناف العذاب، بخلاف الآية الأخرى، فالكلام فيها من الله تعالى، فلم يشاً أن يعدد المحن عليهم تكريماً لهم في الخطاب<sup>(5)</sup>.

وأما التشريح، فأمره مشابه للمغایرة أيضاً من حيث الظهور والخفاء، فإن منه ما هو ظاهر، وإن منه ما قد يخفى، ولذا عمد البلاغيون إلى تقسيم الجامع تبعاً لذاك التباين والاختلاف، فقد قسموه على ثلاثة أقسام هي: الجامع العقلي والجامع الوهمي والجامع الخيالي<sup>(6)</sup>.

أما الجامع العقلي، فهو ((أن يكون بينهما التماض في التصور مثل الاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر أو في قيودهما أو تماثل هناك، فإن العقل بتجرده المتألين من التشخيص في الخارج يرفع التعدد عن البين، أو يضفي كالذي بين العلة والمعلول والسبب والمسبب أو السفل والعلو والأقل والأكثر، فالعقل يأبه أن لا يجتمع في الذهن ... وأما الوهمي، فهو أن يكون بين تصوراتهما شبه تماثل، نحو أن يكون الخبر عنه في أحدهما لون بياض، وفي الثانية لون صفرة، فإن الوهم يحتال في أن يبرز هما في معرض المتألين، ومنه قوله<sup>(7)</sup>:

شَمْسُ الضُّحَىٰ وَأَبُو إِسْحَاقِ وَالْفَمَرُ  
ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا  
أو تضاد كالسوداء والبياض والهمس والجهارة، وكالتحرك والسكن والإقرار والإنكار أو شبه تضاد كالذى  
بين السماء والأرض والسهل والجبل والأول والثانى، فإن الوهم ينزل المتضادين والمشبهين بهما، فيجتهد  
في الجمع بينهما في الذهن .

وأما الخيالي، فهو أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سائق لأسباب مؤدية إلى ذلك، فان جميع ما يثبت في الخيال مما يصل إليه من الخارج يثبت فيه على نحو ما يتلذذ إليه ويتكرر لديه، ولذاك لما لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة فيما بين عشر البشر اختلفت الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتباً ووضوها، فكم من صور تتعانق في خيال، وهي في آخر ليست تتراءى، وكم صور لا تكاد تلوح في خيال، وهي في غيره نار على علم<sup>(8)</sup>.

(1) إبراهيم : 6 .

(2) معاني القرآن / للقراء : 68/2 - 69 .

(3) البقرة : 49 .

(4) معاني النحو : 220/3 .

(5) الإنقاذه في علوم القرآن : 115/2 ، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن : 87/1 - 88 .

(6) مفتاح العلوم : 365 - 464 ، الإيضاح في علوم البلاغة : 166 - 167 .

(7) نسب البيت إلى (محمد بن وهيب الحميري) في المصادر الآتية: زهر الأدب: 74/2 ، العمدة: 110/2 ، خزانة الأدب: 3/522 ، (ومحمد بن وهيب) شاعر من أهل بغداد، أصله من البصرة، من شعراء الدولة العباسية، وهو شاعر مكثر (ينظر: الأغاني: 3/19 ، معجم الشعراء: 357) .

(8) مفتاح العلوم : 464 - 465 ، والإيضاح في علوم البلاغة : 165 - 166 .

ويمكن رد الجامع العقلي إلى ظهور المناسبة، إذ لا مشكل في الجمع بين الأضداد، فقد قالوا في نحو (العلم حسن والجهل قبيح) ((إن كون العلم حسناً مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحاً))<sup>(1)</sup>. وكذلك شأن الجامع الوهمي، فإنه قائم على الجمع بين الأضداد وشبيهها تارة، وعلى شبه التماذل تارة أخرى، وهو تشابه الأمور التي يقوم عليها الجامع العقلي ولا مشكل فيها، ويمكن ردها إلى ظهور المناسبة أيضاً.

فمما جاء على الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرَادَ لِئِنْ تُؤْمِنَ ◆ وَلَدَ الْفَجَارَ لَئِنْ تُجْبِرَ﴾<sup>(2)</sup>، فالوصول هنا قائم على جامع عقلي، وهو كون الأبرار في نعيم مضموم في العقول إلى كون الفجار في جحيم.

ومما جاء على الثاني من قيام الجامع الوهمي على شبه التماذل هو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ◆ وَلَا أَظْلَمْتُ وَلَا أَثْرُ ◆ وَلَا أَطْلُ وَلَا أَمْرُ ◆ وَمَا يَسْتَوِي الْأَجْحَمُ وَلَا الْأَمْرُ﴾<sup>(3)</sup>، فالوصول بين الجمل هنا

قائم على أساس ما بينها من شبه تماذل، فإن كل جملة هي تمثيل وتشبيه بين الكفر والإيمان، والشيء لا يماثل أو يشبه بمثله مطلقاً، بل يشبه بشيء شبيه للمثال في بعض الصفات لكن تتحقق فاعلية البيان فيه، فتشبيه الكفر بالعمى والظلم - مثلاً - قائم على أساس وجود تماذل في بعض الأوجه المعنوية بينهما، وهذا هو المقصود بشبه التماذل، ثم إن التشبيه قد يبرزها في معرض المثلين، معنى أن حقيقة الكفر هي العمى والظلم

وهناك مناسبة أخرى تتصل بتعاطف الجمل ووضعها على هذا النحو من الترتيب، فقد ذكر الأعمى والبصير مثلاً للكافر والمؤمن، فذكر ما عليه الكافر من ظلمة الكفر، وما عليه المؤمن من نور الإيمان، ثم ذكر مآلها وهو الظل والحرور، فالمؤمن بآيات الله في ظل وراحة، والكافر بكفره في حر وتعب<sup>(4)</sup>، وقد يكون ذلك المال في الآخرة من جنة ونار.

وأما الجامع الخيالي، فهو ما يمكن رده إلى المناسبة الخفية التي لا تستتبين من أول الأمر، وذلك أنه يجمع أحياناً عن طريق الوصول بين معانٍ لا ظهور للمناسبة فيها، بل هي خفية تستدعي التفكير والإدراك، وقد جعل البلاغيون من قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَيْلَ كَيْفَ ثُبَقَ ◆ وَإِلَى الْتَّلَهُ كَيْفَ رُبَطَ ◆ وَإِلَى الْبَلَهِ كَيْفَ نُصِبَتَ ◆ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتَ﴾<sup>(5)</sup> شاهداً عليه، وذلك لاجتماع أشياء بين الجمل ليست من

قيبيل الاتحاد أو التضاد أو التماذل أو شبيهها، بل هي أشياء متباعدة وما كانت لتجتمع بهذا الترتيب إلا على أساس من جامع خفي ضمن السياق والخطاب.

ولعل الأمر الجامع في هذه الآيات يبرز بيانه في أهل الوبير؛ مراعاة لبيئتهم وتناسباً معها ((إإن جل انتقامهم في معيشهم من الإبل، فتكون عنايتهم مصروفة إليها، وانتقامهم منها لا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب، وتذك بنزول المطر، فيكثر نقلب وجوههم في السماء، ثم لا بد لهم من مأوى يُؤويهم، وحصن يتحصنون به، ولا شيء لهم في ذلك كالجبال، ثم لا غنى لهم لتعذر طول مكثهم في منزل عن التنقل من أرض إلى سواها، فإذا فتش البدو في خياله وجده صور هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور، بخلاف الحضري، فإذا تلا قبل الوقوف على ما ذكرنا ظن النسق لجهله معيماً))<sup>(6)</sup>.

(1) دلائل الإعجاز : 233 ، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 263 .

(2) الانفطار : 13 ، 14 .

(3) فاطر : 19 ، 20 ، 21 ، 22 .

(4) البحر المحيط : 309/7 .

(5) الغاشية : 17 ، 18 ، 19 ، 20 .

(6) الإيضاح في علوم البلاغة : 167 .

وقد ذهب بعض المفسرين إلى تعليل هذا الوصل، وتنبيه على أمر جامع بين جمله وهو أنه تعالى نبه ((البُدوِي على الاستدلال بما يشاهده من بعيره الذي هو راكب عليه، والسماء التي فوق رأسه، والجبل الذي تجااه، والأرض التي تحته على قدرة خالق ذلك وصانعه، وأنه رب العظيم))<sup>(1)</sup>.

---

(1) مختصر تفسير ابن كثير : 634/3 .

### المبحث الثالث: الجملة الحالية بين الفصل والوصل .

الأصل في الحال أن تقع مفردة، ولا خلاف في وجوب ترك (الواو) معها؛ لأنها في الحقيقة وصف لصاحبها، فأصبحت معه كـ(النعت والمنعوت)، ولأنها في الدلالة حكم عليه كحكم الخبر بالنسبة إلى المبتدأ، وفي كلا الأمرتين – النعت والخبر – لا يستلزم الـ(الواو) مع ما يتعلّق به من منعوت أو ابتداء . فالاصل إذن أن تكون الحال بغير (الواو)، لكنه عدل عن ذلك الأصل فيما إذا كانت الحال جملة، بإيجاد رابط بينها وبين صاحبها؛ لأنها بالنظر إليها من حيث هي جملة مستقلة بالفائدة، فتحاج أبداً إلى ما يربطها بما جعلت منه حالاً، هذا الرابط مختلف بين الـ(الواو) أو ضمير ذي الحال أو بهما معاً – تكون بذلك على صلة بالفصل والوصل – وهذا ما حققه النحاة ووقف عنده البلاغيون .

### الفصل والوصل عند النحاة :

يقول النحاة: ((ولا بد للجملة الواقعية حالاً من رابط وهو ضمير صاحبها أو (الواو))<sup>(1)</sup>، ثم هم بينوا الموضع التي تمتّع أو تجب فيها (الواو)، وكذلك الموضع التي يشترك فيها الـ(الواو) والضمير .

فاما الموضع التي تمتّع فيها (الواو) فسبعة:

الموضع الأول: أن يتقدّر جملة الحال فعل مضارع مثبت، وإنما امتنع الـ(الواو) منه لشدة شبهه بـ(اسم الفاعل)، تقول: ( جاء زيد يضحك) ولا تقول: ( جاء زيد ويضحك) .

الموضع الثاني: الجملة الواقعية بعد عاطف، نحو قوله تعالى: ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْنَانِ يَتَّى أَوْ هُمْ قَاتِلُوكُمْ﴾<sup>(2)</sup> .

الموضع الثالث: الجملة المؤكدة لمضمون الجملة قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَبَّ لِهِ﴾<sup>(3)</sup> .

الموضع الرابع: الجملة ذات الفعل الماضي التالي (إلا)، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا يُهُونُونَ﴾<sup>(4)</sup> .

الموضع الخامس: الجملة ذات الفعل الماضي المتأخر بـ(أو)، نحو قوله: (لأضربيه ذهب أو مكث) .

الموضع السادس: الجملة ذات الفعل المضارع المنفي بـ(لا)، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نَأَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِيقَ﴾<sup>(5)</sup>، فإن ورد بـ(الواو) أول على إضمار مبتدأ على الأصح، كقراءة ابن ذكوان<sup>(6)</sup> ((فاستقموا ولا تثْنِعُونَ))<sup>(7)</sup> بتخفيف النون<sup>(8)</sup> .

الموضع السابع: الجملة ذات الفعل المضارع المنفي بـ(ما) كقوله<sup>(9)</sup>: ﴿فَمَا لَكُمْ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبَّاً مُؤَمِّلاً عَوْذِنَكُمْ مَا أَصْبَبُو وَفِيَكُمْ شَيْبَةً﴾ وثمة موضع واحد يجب فيه (الواو) وهو: إذا كانت الجملة ذات فعل مضارع مثبت مقتربـ(قد)<sup>(10)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿يَكُوْمُ لَمْ تُؤْدُنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾<sup>(11)</sup> .

(1) الفرائد الجديدة : 450/1 .

(2) الأعراف : 4 .

(3) البقرة : 2 .

(4) الحجر : 11 .

(5) المائدة : من الآية 84 .

(6) هو عبد الله بن أحمد بن بشير، (غاية النهاية في طبقات القراء : 282/1) .

(7) يونس : من الآية 89 .

(8) النشر في القراءات العشرين: 287-286، إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربع عشر : 253 .

(9) لم ينسب هذا البيت إلى قائله في المصادر الآتية: أوضح المسالك : 104/2، شرح الأشموني: 1/275، همع الهوامع: 246/1 .

(10) شرح الأشموني : 1/257 .

(11) الصف : من الآية 5 .

وأما الموضع التي يجوز فيها (الضمير) أو (الواو) أو بهما معاً، فهي ما سوى تلك الجمل السابقة وهي<sup>(1)</sup>: الجملة الاسمية، وجملة الماضي مثبتتين كانتا أو منفيتين، وجملة المضارع المنفي، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبية عليه، وهو الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف، أو المؤكدة، وجملة الماضي التالى (إلا) والمتنو بـ (أو)، وجملة المضارع المنفي بـ (لا) أو بـ (ما) على ما مر، فلم يبق من أنواع المضارع المنفي سوى المنفي بـ (لم) أو (لما)، وأما المنفي بـ (لن) فلا يمكن هنا .

وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم، فمن وجود الواو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ قَاتُلُوا إِنَّ

أَكَلَهُ الْذَّبَابُ وَيَعْنُ عَصَبَةً إِنَّا إِذَا لَغَسِرُونَ ﴾<sup>(2)</sup>، وقولنا: (جاء زيد ويده على رأسه)، ومن ترك (الواو) ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَقَدْنَا أَهْمِطُوا بِعَضَّمٍ لَيَعْنِ عَدُوٌّ ﴾<sup>(3)</sup>، وهذا النفي .

وأمثلته مع جملة الماضي غير ما تقدم، فمن وجود (الواو) ما جاء في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ قَاتَلُوا إِلَّا خَرَبُوهُمْ

وَقَعْدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا ﴾<sup>(4)</sup>، ومن تركها ما جاء في قول الشاعر<sup>(5)</sup>:

مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ  
وَقَفَتْ بِرَبِيعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلِي  
وهكذا النفي .

وأمثلته مع المضارع المنفي بـ (لم) أو (لما)، فمن (الواو) ما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَوْ قَاتَلُوا حَمِيمَ إِنَّ

وَلَمْ يُؤْمِنْ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾<sup>(6)</sup>، ومن تركها ما جاء في قول الشاعر<sup>(7)</sup> :

كَانَ فَتَاتِ الْعَهْنَ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلَنَ بِهِ حَبُّ الْفَرَّالِمْ يُحَطَّمُ

وهكذا النفي بـ (لما)، فمن (الواو) ما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِيْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ

جَهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الْأَقْبَارِينَ ﴾<sup>(8)</sup>، ومن تركها قولنا: (جاء زيد لما يضحك).

تلك هي مواضع الرابط بين جملة الحال وصاحبها – عند النهاية – سواء أكان الرابط بـ (الواو) أم بـ (الضمير) أم بهما معاً .

## الفصل والوصل عند البلاغيين :

وقف البلاغيون على مواضع الفصل عند النهاية وتتابعهم عليها من حيث العموم، بيد أن لهم فضل زيادة في التقسيم أو الترجيح أو التعطيل، فهم يرون أن جملة الحال تكون على ضربتين:

الضرب الأول: أن تكون خالية من الضمير العائد على ذي الحال .

الضرب الآخر: أن تكون غير خالية منه، أما الضرب الأول، فيجب أن تكون جملته بـ (الواو) لئلا تصير منقطعة عنه غير متصلة به، وذلك نحو قولنا: (جاء زيد والشمس طالعة) فلو تركت (الواو) ما عادت الجملة بعد حالاً؛ وذلك لأن عدم الرابط فيها، أما الضرب الآخر المتمثل في اشتتمال الجملة على الضمير، فتنقسم

(1) الفرائد الجديدة : 450/1 - 451 .

(2) يوسف : 14 .

(3) البقرة : من الآية 36 .

(4) آل عمران : من الآية 168 .

(5) البيت للنابغة الذبياني، (ديوانه: 152)، وموطن الشاهد فيه جملة (قد غَيَّرَ الْبَلِي) فهي في موضع الحال، وقد وردت بدون (الواو) جوازاً؛ لكون فعلها فعلاً مضارعاً منفيأ .

(6) الأنعام : من الآية 93 .

(7) هو زهير بن أبي سلمى، (ديوانه: 12)، وموطن الشاهد فيه جملة (لم يُحَطِّم) فهي في موضع الحال، وقد وردت بدون (الواو) جوازاً؛ لكون فعلها فعلاً مضارعاً منفيأ .

(8) آل عمران : 142 .

الجملة فيه على أقسام على وفق تحديد الرابط فيها، وهي وجوب (الضمير) دون (الواو) تارة، ووجوب (الواو) مع (الضمير) تارة أخرى، وتارة يترجح أحدهما، وتارة يستوي فيها الأمران<sup>(1)</sup>. ولكننا قبل الوقوف عند هذه الموضع ي يجب التنبية على أهمية (الواو) في جملة الحال دلاليًا، ولا سيما في الموضع التي يترجح فيها أحد الرابطين أو يستوي فيها الأمران، بل حتى موضع الوجوب الذي يؤدي حذف الواو فيه إلى كون الجملة استثنافية لا حالا - كما سنرى - .

يقول الجرجاني: ((ولذا قد عرفت هذا، فاعلم أن كل جملة وقعت حالا، ثم امتنع من (الواو) فذاك لأجل أنك عدت إلى الفعل الواقع في صدرها، فضمنته إلى الفعل الأول في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالا، ثم اقتضت (الواو)، فذاك لأنك مستأنف بها خبرا، وغير قاصد إلى أن تضمنها إلى الفعل الأول في الإثبات .

تفسير هذا أنك إذا قلت: (جاءني زيد يسرع) كان بمنزلة قوله: (جاءني زيد مسرعا) في أنك ثبتت مجيئه بإسراع، وتصل أحد المعنين بالآخر، وتعمل الكلام خبرا واحدا وتريد أن تقول: (جاءني كذلك وجاءني بهذه الهيئة) .

وإذا قلت: (جاءني وغلامه يسعى بين يديه) و(رأيت زيدا وسيفه على كتفه) كانت الدلالة على أنك بدأت فاثبات المجيء والرؤيا ثم استأنفت خبرا وابتدأت إثباتا ثانيا لسعى الغلام بين يديه، ولكن السيف على كتفه، ولما كان الدلالة على استثناف الإثبات أحتاج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى فجيء بـ (الواو) كما جاء بها في قوله: (زيد منطلق وعمرو ذاهب) (العلم حسن والجهل قبيح) وتنسبتنا لها وأو الحال لا يخرجها عن أن تكون مجتبية لضم جملة إلى جملة<sup>(2)</sup>، ولعل هذا مفاد من دلالة الواو على الاجتماع، ((فـ (الواو) إذا لم يكن بدلا من الحرف الجار لزمنته الدلالة على الاجتماع كلزموم (الفاء) الدلالة على الاتباع، وهي مع ذلك تجيء على ضربين : أدهما: أن تأتي دالة على الاجتماع متعرية من دلالة العطف في نحو ما حكاه النحويون من قولهم: (ما فعلت وأباك؟) .

والآخر: أن تأتي عاطفة مع دلالتها على الاجتماع في نحو (مررت بزيد وعمرو) فهذا الضرب يوافق الأول في الدلالة على الجمع وبفارقه في العطف؛ لأن الواو هناك لم تدخل الاسم الآخر في إعراب الأول كما فعلت ذلك في الباب الثاني، فإذا كان كذلك علم أن الدلالة الذي يخص بها (الواو) الاجتماع .

وقد تجيء الواو غير عاطفة على غير هذا الوجه في نحو قوله تعالى: ﴿يَقْسِنَ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ فَدَأْهَمَتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>(3)</sup>، فهي لغير العطف في هذا الموضع أيضا؛ وذلك أن الجملة التي بعدها غير داخلة في إعراب الاسم الذي قبلها، ولا هي معطوفة على الجملة التي قبلها، وإنما الكلام مجموعه في موضع نصب بوقوعه موقع الحال، فهذا ما ينبع عن استحكام الواو في الدلالة على الاجتماع، إذ كان حكم الحال أن تكون مصاحبة لـ (ذى الحال)<sup>(4)</sup> .

وبسبب من هذه الدلالة أيضا حكم البلاطيون على أن ((الواو) إذا كانت مخدوفة فالجملة الحالية في حكم الكلمة والتتمة لما قبلها تنزل منزلة الجزء منها ... وإذا كانت الواو موجودة كانت الجملة في حكم الاستقلال بنفسها)<sup>(5)</sup>، بناء على أن (الواو) لا تضم الجزء إلى نفسه، بل تضم الشيء المستقل إلى غيره، وهذا هو شأن (واو الحال) فإن تركها في موضع يصح وقوعها فيه يؤدي إلى تغيير في الدلالة - كما سنرى - . وإذا تمهد هذا وتقرر، فإلينا ستنقف على مواضع الفصل والوصل في جملة الحال تعليلا وتوجيها بحسب ما ذهب إليه البلاطيون؛ فذاك لوصفهم أحكام النحو بالدلالة .

(1) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 224 – 225 .

(2) دلائل الإعجاز : 224 – 225 .

(3) آل عمران : من الآية 154 .

(4) المخصوص : 47/14 – 48 .

(5) الطراز : 111/2 .

## موضع الفصل :

لم يذكر البلاعنة في وجوب ترك (الواو) من جملة الحال إلا موضعاً واحداً، هو أن يتتصدر تلك الجملة فعل مضارع مثبت، وإذا كان النحاة قد علّوا له بالتشابه الشديدة بين الفعل المضارع واسم الفاعل، فإن البلاعنة قد حفظوا مشابهة بين الفعل المضارع والحال المفردة التي لم يكن ليأتي (الواو) معها أبداً، إذ قالوا: ((أن أصل الحال المفردة أن تدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قياداً له، والمضارع المثبت كذلك، أما دلالته على حصول صفة غير ثابتة؛ فلأنه فعل مثبت، والفعل المثبت يدل على التجدد وعدم الشبوت، وأما دلالته على المقارنة فلكونه مضارعاً، فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفردة))<sup>(1)</sup>.

ومما جاء على ذلك في القرآن الكريم كثير، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَرْدُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَلُونَ﴾<sup>(2)</sup>، وقوله أيضاً: ﴿فِي ذَهَبِ إِلَّا أَهْلَهُ بَسْطَى﴾<sup>(3)</sup> فعدم وقوع (الواو) بين جملة الحال وصاحبها في كلتا الآيتين كان بسبب تتصدر فعل مضارع مثبت جملة الحال.

### موضع وجوب الواو :

وذلك إذا كانت الجملة اسمية مبتدأها ضمير ذي الحال<sup>(4)</sup>، هذا الموضع لم يشر إلى وجوبه النحاة، بل جعلوه ضمن مواضع الجواز، وإنما الذي أشار إليه فأوجبه هو الجرجاني إذ قال: ((والقول في ذلك أن الجملة إذا كانت من مبتدأ وخبر، فالغالب عليها أن تجيء مع (الواو)، كقولك: (جاءني زيد وعمرو أمامه، وأتاني وسيفه على كتفه) فإذا كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي حال، لم يصلح بغير (الواو) البتة، وذلك كقولك: (جاءني زيد وهو راكب، ورأيت زيداً وهو جالس، ودخلت عليه وهو ي ملي الحديث)، فلو تركت الواو في شيء من ذلك لم يصلح، فلو قلت: (جاءني زيد هو راكب، ودخلت عليه هو ي ملي الحديث) لم يكن كلاماً))<sup>(5)</sup>. ((ولعل السبب فيه أن أصل الفائدة كان يصل بدون هذا الضمير بأن يقول: (جاءني زيد يسرع أو مسرعاً)، فلإثبات به يشعر بقصد الاستثناف المنافي للاتصال، فلا يصلح لأن يستقل بإفاده الرابط، فتجعل الواو))<sup>(6)</sup>.

ولعل بيان السبب جاء عن طريق المقارنة بين وجوب الفصل ووجوب الوصل، وذلك عائد إلى طبيعة البنية النحوية ضمن الجملة الحالية فـ((إذا قلت: (جاءني زيد وهو يسرع) كنت قد استألفت إثبات جملة لا تجدها فيما إذا قلت: (جاءني زيد يسرع) لأن إعادتك ذكر (زيد) بضمير منفصل مرفوع بمنزلة أن تعيد اسمه صريحاً، وأن تقول: (جاءني زيد وزيد يسرع) في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل (يسرع) في صلة المجيء وتضمه إليه في إثبات واحد، إلا ترى أن إعادتك ذكر (زيد) إنما يكون قصد استثناف الخبر عنه، وإلا كنت تاركاً اسمه الذي جعلته مبتدأ بمضيئه كما لو قلت: (جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه) وجعلت (يسرع) لـ(زيد) وحالاً منه، وجعلت (عمر) لغيرها، وإن ذلك من الإلالة بمكانة))<sup>(7)</sup>.

ومهما يكن من أمر، فإن دلالة الواو الحال هنا تأكيد الاتصال وإزالة الاستثناف الخالص، فقولنا: ((أقبل أخوك هو فرح) يختلف عن قولنا: ((أقبل أخوك وهو فرح))؛ لأن الأول استثناف إخبار جديد نصاً، بخلاف الآخر، فإن الواو أزالت منه التتصيص على الاستثناف، فكان ما بعدها يحمل الحال وهو الظاهر، ويحتفل الاستثناف أيضاً<sup>(8)</sup>، فترك (الواو) إذن يجعل الجملة استثنافاً جديداً، وفي بعد عن الجملة الأولى؛ لأن الضمير وحده لم يعد رابطاً كافياً، إذ إنه في حكم ذكر صاحب الحال مرة أخرى، وهذا ما يوحى باستثناف خبر جديد عنه، بخلاف وجودها، فإنه يجعل الجملة حالية مبينة هيأة أصحابها، فضلاً عن احتمالها الاستثناف أيضاً.

(1) الإيضاح في علوم البلاغة : 169 .

(2) الأعراف : 186 .

(3) القيامة : 33 .

(4) ينظر: دلائل الإعجاز : 226 .

(5) دلائل الإعجاز : 216 .

(6) الإيضاح في علوم البلاغة : 175 .

(7) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : 258 .

(8) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة : 175 ، ومعاني النحو : 739/2 .

ومن هنا، فإن ما ذهب إليه الجرجاني من وجوب هذا الحكم صحيح؛ بدليل ما بينه من سبب قائم على أساس من النحو واللغة، وبدليل ما ورد منه في القرآن الكريم أيضاً، فإنه ما وردت فيه جملة الحال بهذه الصيغة إلا كان (الواو) مقتربنا بها.

ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾<sup>(1)</sup>، فجيء (الواو) أكد الاتصال وأزال الاستثناف الخالص؛ لتكون الدلالة: أنه دخل جنته وقد سبق ذلك ظلمه، ولا سيما فيما دلت عليه الآية السابقة في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ لَهُ مَرْفَقًا لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يَحَاوِرُهُ أَكْثَرَ مِنْكَ مَا لَكَ وَأَعْزَزَ نَفْرًا ﴾<sup>(2)</sup> وكان قوله هذا صار جزءاً من ظلمه بحسب دلالته هذه (الواو).

وتحتمل (الواو) الاستثناف أيضاً، فيكون الظلم بما قاله لاحقاً، وذلك في قوله تعالى - على لسانه - : ﴿ قَالَ مَا أَطْنَأْنَ أَنْ تَبْدِي هَذِهِ أَبَدًا وَمَا أَطْنَأْنَ السَّاعَةَ قَائِمَةً ﴾<sup>(3)</sup> وهذه هي المزية التي تمنحها (الواو) بدخولها على الجملة، إذ لو حذفت ما كانت الجملة حالاً، لحصرت في خالص الاستثناف.

ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَعْصَبُ الْأَخْمُودُ أَنَّا رَأَيْنَا الْوَقْدَ إِذْ هُرَّ عَيْنَاهُ قَعْدَهُ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ يَأْمُرُونَ شَهُودَ ﴾<sup>(4)</sup> فالجملة الأخيرة (وهم على ما يفعلون) في موضع الحال من ضمير جملة (إذ هم عليها قعود) كأنه قبل: (قعود شاهدين على فعلهم بالمؤمنين) ((وَفَانِيَةُ هَذِهِ الْحَالِ تَفْظِيْعُ ذَلِكَ الْقَعْدَهُ، وَتَعْظِيْمُ جَرْمَهُ، إِذْ كَانُوا يَشَاهِدُونَ تَعْذِيْبَ الْمُؤْمِنِينَ، لَا يَرَأُوْنَ فِي ذَلِكَ وَلَا يَشَمَّئُزُونَ))<sup>(5)</sup>، ولاشك في أن الذي أبان هذه الدلالة هو (الواو).

**ترجح وجود الواو :**  
وذلك إذا كانت الجملة اسمية، ليس المبتدأ فيها ضميراً ، فالمشهور فيها جواز الأمررين، ولكن مجيء الواو أولى لسبعين: أما الأول؛ فدلائلها على حصول صفة ثابتة، ولدلائلها على المقارنة، وأما الآخر؛ فظهور الاستثناف فيها لاستقلالها بالفائدة، فتحسن زيادة رابط ليتأكد الرابط بينهما<sup>(6)</sup>.

ويمكن القول، إن ترجح البلايين وجود (الواو) في هذا الموضع قائم على دلالة الجملة بحسب، ولكن هذا لا يعني أن ترك (الواو) أسلوب غير راجح فيه، فإن الدلالة والسياق يرجحان وجود (الواو) أو تركها أيضاً، ولذا نرى وجوب الإشارة إلى حكم الجرجاني في ذلك، إذ إنه أعطى الدلالة والسياق أهمية في هذا الترجيح، فهو يرى أن وجود الواو يمنح جملة الحال إثباتاً ثانياً غير الإثبات الأول، وأن تركها دليل على عدم الإثبات وجعله واحداً بين جملة الحال والجملة التي اشتغلت على صاحبها<sup>(7)</sup>، فوجود الواو إذن يحقق لوقوع الحال جملة مغزاها ودلائلها من إثبات الدلالة التي تضمنته والإهتمام بها وتاكيدها، وذلك باستقلال إثباتها، بخلاف تركها، فإنه يجعل الشبه بين الحال جملة والحال مفردة شبيها كبيراً، وذلك من حيث توحدهما في صيغة الإثبات.

وببيان ذلك - في وجود الواو - ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتُوكُمْ يَتَحَمِلُهُمْ قُلْ كَلَّا إِنَّمَا أَنْجُلُكُمْ عَلَيْهِ تَوْلَوْا وَأَعْيَنُهُمْ تَفَيَّعُنَ مِنَ الْدَّمْعِ حَرَّنَا أَلَيْجِنُوْمَا يَنْفَعُونَ ﴾<sup>(1)</sup>، فموضع الشاهد هو بين جملتي (تولوا وأعينهم...) إذ وقعت الواو رابطة جملة الحال بصاحبها، وهذا يعني قصد إثبات ثان لجملة الحال تأكيداً واهتماماماً بما ورد فيها من مضمون ميز المؤمنين من المنافقين، أما ما جاء من ترك (الواو) فنحو قوله تعالى:

(1) الكهف : 35 .

(2) الكهف : 34 .

(3) الكهف : من الآيات 35 ، 36 .

(4) البروج : 4 ، 5 ، 6 ، 7 .

(5) التمرير والتورير : 243/30 .

(6) ينظر : الإيضاح في علوم اللغة : 174 – 175 .

(7) ينظر : دلائل الإعجاز : 225 – 226 .

(1) التوبة : 92 .

**﴿وَقُلْنَا أَهْبَطْنَا بِعَصْكَرٍ لِتَعْضِفَ عَدُوّكُم﴾**<sup>(1)</sup>، فلم يكن (الواو) رابطاً بين الجملتين، مما يعني ضم إثبات الثانية إلى الأولى؛ لأن الدلالة لم تستلزم إثباتاً جديداً، وذلك لكون الأمر بالهبوط - نتيجة العداوة أو بسببها - معلوماً لدى المخاطبين، فلم يستلزم ذلك افرادها بالإثبات، فكانه قال: (اهبطوا متعددين)، وما وقوع الحال جملة اسمية إلا دلالة على استمرار تلك العداوة ودوامها.

**تساوي الأمرين من غير ترجح :** وذلك إذا كانت الجملة فعلية، فعلها إما ماض مقترب - (قد) ظاهرة أو مقدرة، وإما مضارع منفي، فاما الماضي، فإنما تساوى فيه الأمران من دون ترجح؛ دلالته ((على حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلاً، وعدم دلالته على المقارنة لكونه ماضياً، ولهذا اشترط أن يكون مع (قد) ظاهرة أو مقدرة حتى تقربه إلى الحال، فيصبح وقوعه حالاً))<sup>(2)</sup>، وأما المضارع المنفي، فجاز فيه الأمران من دون ترجح أيضاً؛ دلالته ((على المقارنة لكونه مضارعاً، وعدم دلالته على الحصول لكونه منفي))<sup>(3)</sup>.

ويمكن عد هذا التعليل قاعدة قائمة على أساس من دلالة الفعل في تبيين علل الجواز بين الأمرين، ومن ثم فإن للدلالة والسياق أثرهما في اختيار إثبات الواو أو تركها، فإذا كان الأمر متساوياً بين الحالتين بحسب دلالة الفعل، فإنه لا يتساوى بحسب دلالة المعنى، إذ لكل حالة منهاها ومعناها في السياق، ولعل ما أثبتناه للجرجاني أولاً - وفي الموضع السابق - من تمييزه بين إثبات (الواو) أو تركها يتحقق ذلك وبيبنه بوضوح، فمن إثبات الواو والفعل ماض ما جاء في قوله تعالى- على لسان زكرياء - : **﴿قَالَ رَبِّي أَنَّ**

**يَكُونُ لِي غُلَمٌ وَقَدْ يَكُونُ لِي الْكَبِيرُ﴾**<sup>(4)</sup>، وكذلك قوله: **﴿قَالَ رَبِّي أَنَّ يَكُونُ لِي غُلَمٌ وَكَانَتْ أَسْرَارِي عَاقِرًا﴾**<sup>(5)</sup>، فقد اقترن جملة الحال بـ(الواو) لكون فعلها فعلاً ماضياً من جهة، ولمقتضي الدلالة والسياق من جهة أخرى، فاما الدلالة، فتعود إلى ما تضمنته جملة الحال من أمر غريب يستلزم الاهتمام والتاكيد والإثبات الجديد، إذ كيف يجتمع كبره وعقر امرأته وت بشيره بالغلام.

واما السياق، فيطلب (الواو) أيضاً؛ لترفع ما قد يقع من وهم فيه؛ ذلك أن جملة الحال وردت بعد جملة الاستفهام، وغالباً ما تكون الجملة بدون (الواو) بعد الاستفهام جواباً له، غير أن وقوع (الواو) نفي ذلك وأثبتت للجملة كونها حالاً، ولذا أرى إثبات (الواو) والسياق هذا، شبيهاً بالوجوب لا بالجواز، إذ إن ترك (الواو) يغير الدلالة ويشير ليساً بين الحال والجواب، أما ترك (الواو) والفعل ماض، فقد جاء في قوله تعالى: **﴿أَوْ جَاهَهُوكُمْ**

**حَمِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾**<sup>(6)</sup>، فإن قوله: (حضرت صدورهم) جملة في موضع الحال، وقد جاءت بدون (الواو)؛ لغرض جعل إثباتها وإثبات الجملة قبلها إثباتاً واحداً، إذ ليس فيه ما يستلزم الإثبات الجديد.

ومن إثبات (الواو) والفعل مضارع منفي ما جاء في قوله تعالى: **﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ مُؤْمِنٌ﴾**<sup>(1)</sup>، فإن اقتران جملة الحال بـ(الواو) جاء لكون فعلها فعلاً مضارعاً منفي، فضلاً عن قصدها في الدلالة والسياق، ولعل أقوى ما يدل على قصد (الواو) هنا بدلاتها على استقلال جملة الحال وإثبات جديد لها هو أن ضم إثبات جملة الحال إلى الجملة الأولى لا يصح هنا أبداً؛ ذلك أن الجملة الأولى جارية على لسان من زعم النبوة، وأن جملة الحال نفي ورد من الله عليه، أي الحال أنه لم يوح إليه شيء، في حين ان ضم الإثبات وجعله واحداً بين الجملتين لا يتأتى إلا إذا كان الكلام صادراً عن واحد فحسب، ولذا صار وجود (الواو) - في تقديرني -

(1) البقرة : من الآية 36 .

(2) الإضاح في علوم البلاغة : 173 – 174 .

(3) الإضاح في علوم البلاغة : 170 .

(4) آل عمران : من الآية 40 .

(5) مريم : من الآية 8 .

(6) النساء : من الآية 90 .

(1) الأنعام : من الآية 93 .

نظيرا للوجوب وليس الجواز، أما مجيئه بدون (الواو)، فنحو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطْوَءِ أَمْهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾<sup>(1)</sup>، فجملة الحال هنا (لا تعلمون شيئاً) لم تقترب بـ (الواو)؛ لعدم القصد في إفراد إثباتها، بل إن ضمها إلى الجملة الأولى هو المراد، على دلالة أنه (أخرجكم غير عالمين شيئاً)، ولعل مجيء الحال جملة هو إثبات لهذا الأمر بتاكيد.

#### أثر (الواو) في تغيير أحكام الجمل نحو ودلالة :

وأخيرا تجر الإشارة إلى أن لـ (الواو) شأنها في تغيير أحكام الجمل وإعرابها، وذلك بأن تنقل الجملة من كونها صفة إلى كونها حالا إذا ما وقعت بعد النكرة، ولا شك في أن لذلك أثرا في الدلالة يعود على ما تتميز به الحال من الصفة من مزايا، ومنها أن جملة الحال تتميز بـ دلالة الظرفية لاشتمال (الواو) عليها، ولذا قدر نحاة هذه (الواو) بـ (إذ)<sup>(2)</sup> وسماها نحاة آخرون (واو الوقت) لإفادتها دلالة التوقيق<sup>(3)</sup> حتى إن جملة الحال تجري مجرى الظرف، وما يدل على ذلك جواز ((إخلاع هذه الجملة من الراجع إلى ذي الحال؛ إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه، تقول: أتيتك وزيد قائم) و(قينتك والجيش قادم)، وقال أمرؤ القيس<sup>(4)</sup>: وَقَدْ أَعْتَدَيْ وَالظَّرِيفُ فِي وُكُوكَاهَا)<sup>(5)</sup>.

وإذا ثبت هذا فهو تمهد لأبيتين متباينتين في البنية النحوية إلا من وقوع (واو الحال) في احدهما، وتغير الحكم النحووي تبعا لها ، وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكَكُمْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَمَّا مُنْذَرُونَ ﴾<sup>(6)</sup>، وقوله أيضا: ﴿ وَمَا أَهْلَكَكُمْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَهُمْ كَافِرُ مَعْلُومٍ ﴾<sup>(7)</sup>، فالجمل بعد النكرات صفات، غير أن دخول (الواو) عليها من شأنه أن

ينقلها إلى أحوال إذا كان لها مسوغ، كـ (اعتماد النكرة على نفي مثلا)<sup>(8)</sup>، ولقد تحقق هذا في الآية الثانية إذ اقترنت الجملة الواقعية بعد أدلة الاستثناء – وهي معتمدة على نكرة – بـ (الواو) ليتغير حكمها من الصفة إلى الحال، وإذا ما عدنا إلى ما أثبتناه سلفا من تحقيق الواو لجملة الحال دلالة الظرف أدركنا حينها سر ترك الواو في الآية الأولى، وإثباتها في الآية الأخرى، فإن الجملة في الآية الأولى بقيت على أصل وضعها من كونها صفة، ((والتقدير فيها: (أننا لم نهلك إلا قرية منذرة) ولم يوت بـ (الواو)؛ لأن الدلالة عند ذاك تكون (أنه لم يهلك قرية إلا وهذه حالها) أي لم يهلك قرية إلا وقت إنذارهم، في حين إنه عند الإهلاك يخرج الرسل والمؤمنون بهم من القرى ويتركونها فلا يكونون فيها عند إهلاكها كما في قوم لوط وغيرهم، فلو قال: (ولها منذرون) ل كانت الدلالة: أنهم فيها وقت الإهلاك كما أوضنا، بخلاف آية الحجر، فإن الأجل حال وقت الإهلاك حاقد عليهم مصاحب لإهلاكهم))<sup>(9)</sup>.

(1) النحل : 78 .

(2) الكتاب : 47/1 .

(3) ينظر: المقتصب : 125/4 ، والأصول في النحو : 321/1 .

(4) ديوانه : 19 ، وهو بيت عجزه : يُنْجَرِدُ قَيْدُ الْأَوَّلِ هَيْكَلٌ .

(5) شرح المفصل : 68/2 ، وينظر: الكليات : 140 .

(6) الشعراء : 208 .

(7) الحجر : 4 .

(8) ينظر: مغني اللبيب : 364/2 – 365 .

(9) معاني النحو : 738/2 .

**الباب الثاني**  
**التناول في المتغيرات النحوية**

**الفصل الأول**  
**نيابة الاسم عن الفعل**

## تمهید :

لم تكن النيابة هنا تلتزم بمعناها الاصطلاحى النحوي الخاص القائم على (الحذف والإحلال) فحسب - وأعني بـ (الحذف والإحلال) حذف لفظ برتبة نحوية معينة، وإحلال لفظ برتبة نحوية أخرى محله آخذا الحكم النحوي لما ناب عنه، وذلك نحو حذف الفاعل وإنابة المفعول منابه - بل تلتزم النيابة هنا بمعناها اللغوى العام القائم على (الاستبدال)، أي استبدال لفظ بلطف أو إقامته مقامه، بغض النظر عن كون الألفاظ المتبدلية أفعالاً بأسماء، أو أسماء بأسماء، أو حروف بحروف، فضلاً عن تناؤب الصيغ فيما بينها، كالمفرد والمثنى والجمع، أو التذكير والتأثيث، أو الغيبة والتلكلم والخطاب، ولكن يتشرط في جميع هذه الأشكال قيامها على أساس من النحو العربى، كأن تكون تلك الألفاظ عاملة أو أن تكون أخذة حكمها النحوى مما لا زماها من الألفاظ .

ولعل من الواضح وجه النيابة بين تلك الصيغ أو الألفاظ، فهي قائمة على خروج اللفظة عن أصل وضعها، فإذا كان الأصل في العمل للأفعال، فإن وقوع الاسم المشتق بدله يعد من أدلة النيابة هنا، وإذا كان التطبيق لازماً بين المبتدأ وخبره في التذكير والتأنيث مثلاً، فإن وقوع أحدهما خلافاً لذلك الأصل يعد من أدلة النيابة أيضاً، وهكذا الشأن في أشكال النيابة الأخرى.

ومهما يكن من أمر ، فإن لتلك النهاية فوائد في الدلالة ، وتزيد عليها الدقة والبيان ، ولعلنا نتبين ذلك  
بوضوح بالوقوف على مفراداتها وأشكالها في ما يأتي من فصول .

ويمكن القول ابتداء، إن لهذا الشكل من النية دليلين: الدليل الأول، هو ما ذكره النحاة من وجود أسماء تجري مجرى الفعل لمشابهتها إيه، ولأدائها معناه ك (اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر) والدليل الآخر، هو أن الفعل أصل للاسم في الاستنقاق، ومعنى ذلك أن الاسم إذا وقع موقع الفعل فهو دليل عليه ونائب عنه، غير أن خلافاً نشأ بين النحاة في تحديد الأصل منهما، فقد ذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل المشقات، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل لها<sup>(1)</sup>

وإذا كان الصرفيون قد أجمعوا على ترجيح المذهب البصري لعل صرفية تتعلق بالألفاظ بحد ذاتها، فإني أرى المذهب الكوفي هو الأرجح لأن دلة نحوية تتعلق بدخول اللفظة ضمن السياق، فمن دلة كون الفعل أصلاً للمصدر هو أن المصدر قد يضاف إلى فاعله أو مفعوله، وإنما الفاعل والمفعول من صلات الأفعال إسناداً وتعليقًا، وإذا ما أريد تبيين الأصل والأساس تعين رد المصدر إلى الفعل، فيقال مثلاً في (قتل زيد عمر) قتل زيد عمر، ومن أدلة كون الفعل أصلـاًـ (اسم الفاعل واسم المفعول) ما يأتي:

- إن عمل الاسم مقرن بعمل الفعل الذي يوافقه (أو الذي أخذ منه) والعمل في الأصل للأفعال، والأسماء فرع عليها.

- إن (اسم الفاعل) يدل على الحدث وصاحبـه على حد سواء، وهذه الدلالة إنما تكون في الفعل ل حاجـةـه إلى فاعـل ليكونـ جملـةـ تـامـةـ فيـ الكلـامـ.

- إن التمييز بين صياغة كل من الأسمين - اسم الفاعل واسم المفعول - يعود إلى اختلاف صيغة الفعل بين بنائه للفاعل وبناه للمفعول، وهذا الاختلاف إنما يختص به الفعل دون المصدر؛ لأن المصدر صيغة واحدة لكل من الفعلين، فيقال: (ضرَب ضرباً وضُرب ضرباً) وكذلك يتشرط في صياغة (اسم المفعول) من الفعل اللازم أن يكون مقتربنا بـ(الطرف) أو (الجار وال مجرور)، وهذا إنما يختص به الفعل، لأن المصدر لا يوصف بالتعدي، أو اللزوم.

- إن محاولة رد الاسم إلى أصله إنما يوافقه الفعل دون المصدر، فيقال مثلاً في (إنني ذاهب) إنني ذهبت، وفي، (أمض بزید) أضرب بزید.

وهذا ينطبق على المشقات الأخرى كـ(اسم التقضيل واسم الزمان) فيقال في نحو قولنا: (زيد أفضل من عمرو) زيد يفضل عمراً، وفي نحو قولنا: (بلغت مغرب الشمس) بلغت حين غربت الشمس، بخلاف المصدر، فإنه لا يصح وقوفه بدلًا من تلك الأسماء.

ومهما يكن من أمر، فإن ذلك يثبت وقوع الاسم موقع الفعل، ولا شك في أن تلك النية فوائد وأغراضًا في البنى النحوية، وقد تتناولها من جهتين: **الجهة الأولى**، هي ما يتميز به الاسم من الفعل من خصائص

(1) ينظر: الكتاب: 12/1، الأصول في النحو: 3/85، والمنصف: 1/57، والخصائص: 1/121، والإنتصاف في مسائل الخلاف: 1/235-245.

وصفات، والجهة الأخرى، هي ما تشكله هذه الأسماء من بنية جديدة لا تكون بغيرها، فضلاً عن بحثنا في بعض الظواهر المختصة بالأسماء، كـ(التوين) مثلاً، فإنه عنصر بارز في متغيرات النحو؛ لدخوله على الأسماء تارة، وزواله عنها تارة أخرى.

وقد انقسم هذا الفصل على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: نيابة اسم الفاعل .
- المبحث الثاني: نيابة اسم المفعول .
- المبحث الرابع: نيابة اسم المصدر .
- المبحث الثالث: نيابة اسم الفعل .

## المبحث الأول: نياية اسم الفاعل.

حد النحاة اسم الفاعل، فقالوا: ((هو الصفة الدالة على (فاعل) جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي))<sup>(1)</sup>، فهو اسم يجري مجرى الفعل المضارع<sup>(2)</sup>؛ لمشابهته إياه في بعض الخصائص ولتأديته معناه، فتى وجد هذا الاسم كان دليلاً عليه ونائباً عنه<sup>(3)</sup>، ولعل لموقع اسم الفاعل هذا جعل بعض النحاة يعدونه فعلاً قائماً بذاته<sup>(4)</sup>، ولكن المذهب الأول هو التحقيق عند جمهور النحاة<sup>(5)</sup>، وهو القريب إلى الواقع اللغوي لهذا الاسم، فهو يحمل من الأسماء صفات، ومن الأفعال خصائص، فلا يصح تسميتها فعلاً.

### معنى اسم الفاعل في وقوعه موقع الفعل:

بعد وقوع اسم الفاعل في الكلام تغيراً في البنية وخروها عن أصلها لغاية في الدلالة والبيان، وأما ما ذهب إليه سببويه من أنه: ((إذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يُفْعَل) كان نكرة منوناً، وذلك قوله: (هذا ضارب زيداً جداً)، فمعناه وعمله مثل: (هذا يضرب زيداً جداً))<sup>(6)</sup>، فإنه لا يقصد فيه أن تكون الدلالة في ذلك بعينه، وأن سببهم سبيل اللفظين يوضعان دلالة واحدة، فهناك ((فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء، وبين أن يكون الشيء الشيء على الإطلاق))<sup>(7)</sup>، ولذا نجد سببويه نفسه يدل في موضع آخر على أول أغراض التغيير في هذا الاستعمال، وهو المبالغة إذ يقول: ((أجرروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجرأه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد به — (فاعل) من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة))<sup>(8)</sup>.

وكذلك ميز النحاة والبلغيون بين الفعل والاسم، فقالوا: إن الأول يقتضي التجدد والحدث، وإن الثاني يقتضي الثبوت والاستمرار<sup>(9)</sup>، وقد جاء اسم الفاعل دالاً على هذه المعاني كثيراً في القرآن، وهي متداخلة فيما بينها، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُتَّقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ حُكْمًا﴾<sup>(10)</sup>، فقد دل اسم الفاعل (جامع) على ثبوت ذلك الأمر واستمراره، بمعنى أن الله سيجمعهم كلهم، ولذا ختمت الآية بالحال المؤكدة لصالحها وهي قوله (جميعاً).

ومن المفارقات بين وقوع الفعل على أصله دالاً على التجدد والحدث، ووقوع اسم الفاعل دالاً على الثبوت والاستمرار، ما جاء في قوله تعالى: ﴿يُنْزَعُ الْمَيْتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُنْشَعَرُ الْمَيْتَ مِنَ الْحَيِّ﴾<sup>(11)</sup>، فقد وقع الفعل (يُنْزَعُ) مع (الحي)، والاسم (مُخْرَجٌ) مع (الميت)؛ ((لأن أبرز صفات الحي الحركة والتجدد، فجاء معه بالصيغة الفعلية الدالة على الحركة والتجدد، ولأن الميت في حالة همود وسكون وثبات، جاء معه بالصيغة الاسمية الدالة على الثبات فقال: (ومخرج الميت من الحي))<sup>(12)</sup> وإذا ورد التعبير خلاف ذلك فإنما هو مردود إلى طبيعة السياق، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَيُنْشَعَرُ الْمَيْتَ مِنَ الْمَيْتَ﴾<sup>(1)</sup>، فقد وقعت

(1) شرح الأشموني : 339/2 ، وينظر : شرح ابن عقيل : 106/3 .

(2) ينظر : الكتاب : 164/1 .

(3) ينظر : شرح الكافية الشافعية : 1383/3 .

(4) ينظر : معاني القرآن / للفراء : 165/1 ، 43/2 ، 222 .

(5) ينظر : الكتاب : 164/1 ، والمقصوب : 305/4 ، والخصائص : 221/2 .

(6) الكتاب : 164/1 .

(7) دلائل الإعجاز : 214 .

(8) الكتاب : 110/1 .

(9) ينظر : دلائل الإعجاز : 113 ، ومفتاح العلوم : 169 ، والجامع الصغير في النحو : 159 .

(10) النساء : من الآية 140 .

(11) الأنعام : 95 .

(12) التعبير القرآني، د . فاضل صالح السامرائي، ص : 25 ، منشورات بيت الحكمـة — بغداد، 1986-1987م .

(1) آل عمران : من الآية 27 .

الصيغة الدالة على التجدد في الموطنين؛ وذلك لأن السياق هنا في التغيير والحدث والتجدد أبداً، بحسب ما ورد في الآية قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَللّٰهُمَّ مَلِكُ الْمُلَكُوْنَ تُقْبِلُ الْمُلَكُوْنَ مِنْ نَشَاءَ وَتُنَزَّلُ مِنْ نَشَاءَ وَتُذَلَّ مِنْ نَشَاءَ يُسَدِّكَ الْعَيْرٌ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَوِيٌّ وَلَيْسَ إِلَيْكَ فِي أَيِّ لَّا يَرْجِعُ إِلَيْكَ وَتَعْرِجُ الْمُلَكُوْنَ مِنْ أَيِّ لَّا يَرْجِعُ إِلَيْكَ وَتَعْرِجُ الْمُلَكُوْنَ مِنْ أَيِّ لَّا يَرْجِعُ إِلَيْكَ وَتُرْفَعُ مِنْ أَيِّ لَّا يَرْجِعُ إِلَيْكَ وَتُرْفَعُ مِنْ نَشَاءَ يُنْزَلُ حِسَابٌ ﴾<sup>(1)</sup>، فالسياق هنا كله حركة وتغيير وتبديل، بخلاف السياق الأول، فإنه ليس في التغيرات، بل هو في بيان صفات الله تعالى وقدرته ونضله على الناس . وكذلك يأتي (اسم الفاعل) كثيراً دالاً على الثبوت في الصفة، حتى يكاد يكون علاماً لاصحابها، نحو قوله تعالى: ﴿ الْمُتَّهِيُوْنَ الْمُكَبِّرُوْنَ الْمُتَمَدِّرُوْنَ الْمُتَسْبِحُوْنَ الْمُكَسِّمُوْنَ الْمُسَجِّدُوْنَ الْأَمْرُوْنَ يَا الْمَعْرُوْفَ وَالْمُنَاهَرُوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْمُخْفِظُوْنَ لِذُوْدُ اللَّهِ وَشَرِّ الْمُؤْمِنِيْنَ ﴾<sup>(2)</sup>، فإحلال اسم الفاعل على هذه الصفات دليل على تمكناً عند أصحابها ورسوخها فيهم، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ أَتَقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ كَلْيَفٌ مِّنَ الشَّيْطَنِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُّبْهَرُوْنَ ﴾<sup>(3)</sup>، فقد وقع اللفظ (مبهرون) بصيغة اسم الفاعل؛ وذلك ((لأن البصر صفة لازمة للمنقي)، وعین الشيطان ربما حجبت فإذا تذكر رأى المذكور، ولو قيل (يبهرون) لأنها عن تجدد واكتساب، لا عود صفة)).<sup>(4)</sup> على أن المبالغة والثبوت والاستمرار لم تكن هي الأغراض الوحيدة فحسب، بل هناك أغراض أخرى، كـ(الإيجاز) مثلاً من حيث إفراد لفظه وسعة معانيه، فهو لفظ يدل على الفعل وفاعله في الآن نفسه، فضلاً عن اتصال أوجز اسم موصول به وهو (الألف واللام) ويتبع ذلك من قوله تعالى: ﴿ وَجَاهَةُ الْمَعْرُوْفَ مِنَ الْأَعْرَابِ ﴾<sup>(5)</sup>، فـ(المعذرون) اسم فاعل لم يغُن عن الفعل فحسب، بل أغنى عن اسم الموصول وصلته، فلو أعدنا اللفظة إلى أصلها لفيل (الذين اعتذروا)، ولأجل هذا حكم النهاة على (الألف واللام) المتصلة بـ(اسم الفاعل) بـ(الاسم الموصول) . ولكن الإيجاز هنا لا يعني نفي عرض المبالغة أو الاستمرار، بل الاسم دال عليهما أيضاً، ولعل ما في اللفظ من إدغام صوتي بين (الباء والذال)<sup>(6)</sup> جعل له جرساً خاصاً يعبر عن المبالغة، وهذا ما لا يكون بوقوع الفعل بدلاً من اسم فاعله .

ومن الأغراض الأخرى، هي (التناسب بين فوائل الآي)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِيْنَ صَدَقُوْا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَذَّابِيْنَ ﴾<sup>(7)</sup>، وكذلك قوله: ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِيْنَ آمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِيْكَ ﴾<sup>(8)</sup>، إذ جاءت فاصلة الآيتين (اسم فاعل) تناسباً مع غيرها من فوائل الآي من جهة، وتغايراً مع الجملة المعطوف عليها؛ لأجل التناسب من جهة أخرى، ومن معجز القرآن أن اللفظ فيه لا يأتي لغرض على حساب غرض آخر، فالتناسب بين فوائل الآي لم يكن شكلاً على حساب الدلالة، بل هما يتدخلان ليحققان لحقيقة النظم أتم معانيه، ومن ذلك قوله

(1) آل عمران : 26 ، 27 .

(2) التوبه : 112 .

(3) الأعراف : 201 .

(4) البرهان في علوم القرآن : 68/4 .

(5) التوبه : 90 .

(6) لأن أصل اللفظة هي (المعذرون) وقد حدث إدغام بين الباء والذال، فصارت (المعذرون) .

(7) العنكبوت : 3 .

(8) العنكبوت : 11 .

تعالى: ﴿أُنْبِئُكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُفْتَنِكَ هُمُ الْمُنَقَرُونَ﴾<sup>(1)</sup>، فقد تنوّع الإخبار عن (أولئك) في كلا الموضعين إذ جاء عن الأول ((بـ(الذين صدقوا)) وهو موصول بالفعل الماضي لتحقّق اتصافهم به، وأن ذلك قد وقع منهم وثبت واستقر، وأخير عن (أولئك) الثاني بموصول صلته اسم الفاعل ليدل على الثبوت، وأن ذلك وصف لهم لا يتجدد، بل صار سجية لهم ووصفًا لازماً، ولكونه أيضًا وقع فاصلة آية)<sup>(2)</sup>؛ لأنّه لو كان فعلاً ماضياً ما كان ليقع فاصلة أبداً.

### التنوين في اسم الفاعل:

ومما هو على صلة بالدلالة التي يدل عليها اسم الفاعل، هو اقتراحه بـ(التنوين) تارة، ومجبيه من دونه تارة أخرى، فـ(التنوين) في اسم الفاعل دليل عمله ومشابهته الفعل، وإن كفه دليل على انعدام ذلك العمل<sup>(3)</sup>؛ لأنّه يشير إلى تمكن الكلمة في وظيفتها النحوية، وأنها غير مفقورة إلى ما بعدها، ولهذا لا يمكن إضافة الاسم حال كونه منوناً، لأن التنوين فاصل بين المفرد والمضاف<sup>(4)</sup>، فيما جاء فيه اسم الفاعل منوناً عاملًا لدلالة على الحال والاستقبال، قوله تعالى: ﴿إِذَا قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾<sup>(5)</sup>، وما جاء فيه غير عامل لدلاته على المضي قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَنَّمَا يَكُنُ رَبُّكَ مُؤْلِكَ الْقَرَى بِطُلُّوْرٍ وَأَهْلُهَا غَفُولُونَ﴾<sup>(6)</sup>، على أن هذا ليس مطرداً في الآيات كلها، فإن منها ما ورد اسم الفاعل فيها مضافاً، وهو دال على الحال والاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ قَسْبٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾<sup>(7)</sup> وإن منها ما ورد اسم الفاعل فيها منوناً، وهو دال على المضي، نحو قوله أيضاً: ﴿وَقَبَّلُهُمْ ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الْشِمَاءِ وَكُلُّهُمْ بَنِي سَطْرٍ ذَرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾<sup>(8)</sup>، فقد جاء اسم الفاعل في الآية الأولى مضافاً (ذَائِقَةً) وهو دال على الحال والاستقبال، وجاء في الآية الأخرى منوناً (بَنِي سَطْرٍ) وهو دال على المضي، وهذا ما جعله وجهاً من أوجه الخلاف النحوي بين الصربيين وبعض الكوفيين، فالبصريون لا يرون كف التنوين مغيراً للدلالة، بل هو للاستخفاف على نحو ما ذهب سيبويه إذ قال: ((واعلم أن العرب يستخفون فيخذلون التنوين والنون، ولا يتغير من الدلالة شيء، وينجر المفعول لكتف التنوين من الاسم، وصار عمله فيه الجر...))<sup>(9)</sup>، واستدلوا على ذلك بوصفه النكرة، ودخول (رب) عليه<sup>(10)</sup>، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَذِيأَبْلَغَ الْكَمْبِيَّةَ﴾<sup>(11)</sup>، وقوله: ﴿قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُحِيطٌ﴾<sup>(12)</sup>، فلو لم يكن (بَلَغَ الْكَمْبِيَّةَ) وبقي (مُحِيطٌ) على تنكيرهما ما وقعا وصفين للنكرتين قبلهما، أما التنوين الطارئ على الاسم الدال على المضي ، فجعلوه ذا

(1) البقرة : من الآية 177 .

(2) البحر المحيط: 8/2 .

(3) ينظر: الكتاب : 87/1 ، والمقتضب : 148/4 – 149 .

(4) إصلاح الخل الواقع في الجمل، عبد الله بن السيد البطليسي، تحقيق: د. حمزة عبد الله النشرتي، ص: 204، دار المریخ - الرياض، ط1399هـ - 1979م، والإيضاح في علل النحو: 97 .

(5) البقرة : 30 .

(6) الأعراف : 131 .

(7) آل عمران : 185 .

(8) الكهف : من الآية 18 .

(9) الكتاب : 166/1 .

(10) ينظر: شرح ابن عثيمين : 45/3 .

(11) المائدة : من الآية 95 .

(12) الأحقاف : 24 .

دلالة تتمثل في حكاية الحال الماضية، وتتبهوا إلى قرينة نحوية في السياق، هي قوله تعالى: **(وَتُنْتَهِمْ)** دون **(قلبناهم)**<sup>(1)</sup>.

في حين رأى الكسائي – وهو من النحوين الكوفيين – سعة في اسم الفاعل إعمالاً وإضافة، مستدلاً بما أثبتناه آنفاً من آيات، فأجاز على أساسها قوله: (هذا صارب زيداً أمس)<sup>(2)</sup> من دون فرق بين الحالتين.

ولكن الحق مع البصريين؛ وذلك لما منحوه من ميزة للتنوين، فهي ظاهرة لغوية مؤثرة في الدلالة كفأ وإثباتاً، فليس سواء قولنا: (هذا قاتل أخيك)، وهذا قاتل أخيك؟؛ وذلك لأن التنوين دليل على عدم القتل بعد، لدلالة الاسم معه على الاستقبال، بخلاف كفه فإنه دليل على قتله، دلالة الاسم بدونه على المضي، بمعنى أنه قتل<sup>(3)</sup>، ومن هنا صار تبيان أثر التنوين كفأ وإثباتاً أمراً مهما في الدلالة والسياق، فـ(الاستخفاف) غرض يتحقق من كف التنوين تناسباً مع السياق، نحو قوله تعالى: **(إِنَّ مُرْسِلَ الْأَنْذَارَ فِتْنَةٌ لَّهُمْ فَأَرْتَهُمْ وَأَنْصَطِلُهُمْ**<sup>(4)</sup>، فقد أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله على الرغم من دلالته على الاستقبال، ولعل الدليل على ذلك

هو قوله تعالى في ختام الآية **(فَأَرْتَهُمْ وَأَنْصَطِلُهُمْ)** بمعنى أن **(الأنذار)** لم ترسل بعد، وإنما جاءت الإضافة من دون الإعمال؛ استخفافاً لغرض التناسب مع السياق؛ ذلك أن السورة كلها قائمة على الإيجاز من حيث قصر آياتها وسرعة إيقاعها، نحو قوله تعالى: **(لَمْ يَلِقِ الظَّرْكَ عَيْتَوْنَ يَتَبَّعُهُمْ هُوَ كَذَابٌ أَيْمَرٌ سَيَعْمَلُونَ عَدَّاً مِّنَ الْكَذَابِ الْأَيْمَرِ)**<sup>(5)</sup>

ما يجعل (الاستخفاف) هو الغرض المقصود، على أن (الاستخفاف) لم يكن هو الغرض الرئيس من كف التنوين، بل هناك أغراض أخرى تتفق وما في الإضافة من غرض ودلالة، ولا سيما شدة الصلة والملازمنة بين المضاف وما يضاف إليه، حتى صارا – عند النهاية – كلمة واحدة، هذه الإضافة وإن كانت غير محسنة إلا أنها تشابه المحسنة من حيث افتقار الاسم الخالي من التنوين إلى ما بعده، وجعل التبييب ينصب عليه.

وقد يدل كف التنوين أو النون على حقيقة الدلالة خلافاً لما عليه الأمر ظاهراً، ومن ذلك قوله تعالى: **(وَلَمَّا جَاءَتْ رُشْتَانَا إِبْرَهِيمَ بِالْبَشَرَى فَأَتَوْنَا مُهَلِّكَوْنَا أَهْلَهُنَّ هَذِهِ الْقَرْبَى إِنَّ أَهْلَهُنَّ كَانُوا ظَلَمِينَ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا فَأَلْوَخَرْتُ أَلْمَرْ بَنَ فِيهَا لَتَبْعِيَتَهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْفَنَدِيرِنَ وَلَمَّا آتَيْنَاهُنَّ كَانَتْ مِنَ الْفَنَدِيرِنَ إِنَّا مَنْزِلُونَ بِهِمْ ذَرَّا وَقَالُوا لَا تَخْفَ وَلَا تَخْرُنْ إِنَّا مَنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرَنَاكَ كَانَتْ مِنَ الْفَنَدِيرِنَ إِنَّا مَنْزِلُونَ عَلَى أَهْلِهِنَّهُ الْقَرْبَى رِجَرْنَا تِبْنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُوْرُونَ)**<sup>(6)</sup>، فالذي تدل عليه الدلالة في جميع الآيات هو إرادة الاستقبال، إلا أن النون الغيت من قوله **(مُهَلِّكَوْنَا)** و**(مَنْجُوكَ)**، وأثبتت في قوله **(مَنْزِلُونَ)**، والتوجيه في ذلك بين **(مُهَلِّكَوْنَا)** و**(مَنْزِلُونَ)** هو أن الأول يدل على المضي حكماً، وأن الآخر يدل على الاستقبال، بمعنى أن حكم الله مضى في إهلاكم، والآن ستنزل الرجز عليهم، وهذا قياس على قوله تعالى: **(وَكَمْ مِنْ قَرِيبَةٍ**

(1) ينظر : شرح الأشموني : 340/2 .

(2) ينظر : الجمل في النحو : 95 ، وشرح المفصل : 77/6 ، وشرح الكافية الشافية : 1043/2 .

(3) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 11 .

(4) القر : 27 .

(5) القر : 25 ، 26 .

(6) العنكبوت : 34 ، 33 ، 32 ، 31 .

**أَفَلَكُنَّهَا فِيمَاهَا بَأْسَنَا يَبْتَئِلُونَ** <sup>(1)</sup> من حيث تقدم (الإهلاك) على (مجيء البأس) وقد وجه أصحاب الدلالة ذلك إلى أن الإهلاك سبق عليهم فيما مضى، ثم جاءهم البأس <sup>(2)</sup>، وأحسب هذا الترابط من قبيل وحدة النظم والدلالة بين الآيات.

أما إضافة اسم الفاعل <sup>(3)</sup> وعدم إثبات النون فيه، فلها غرضان: أحدهما، لفظي يتمثل في (الاستخفاف) ولا سيما أن إثبات النون يؤدي إلى نقل فيه؛ لاجتماع أكثر من نون، والآخر، معنوي يتمثل في دلالة الإضافة على المضي من حيث أن نجاته ثانية حكماً ماضياً من الله تعالى، وهناك فرائض نحوية تثبت ذلك، نحو وقوع الأفعال الناقصة الماضية مع هلاك امرأة لوط فقال: (إلا أمرأته كانت من الغابرين) إذ الكلام الظاهر — في غير القرآن — أن يقال (ستكون من الهاكين) غير أن وقوع الفعل ماضياً في الآية دل على حكم هلاكها في المضي أيضاً.

### أثر اسم الفاعل في تشكيل بنية جديدة:

إن الاستغناء عن الفعل باسم الفاعل قد يحقق بنية جديدة لا تكون بغيره، وذلك بدخول أدوات أو أحرف مخصصة بالأسماء عليه، ومن ذلك (لا النافية للجنس)، فإنها مخصصة بالأسماء لتؤدي المبالغة في نفيها، ومن ذلك قوله تعالى: **مَنْ يُضْلِلَ اللَّهُ فَلَا هَادِي لَهُ** <sup>(3)</sup>، فموقع اسم الفاعل حقق بنية جديدة لا تكون بغيره، وذلك بدخول (لا النافية للجنس) عليه، فإنها مخصصة بالأسماء دون الأفعال، ومن ثم حقت لهذه البنية غرض المبالغة في النفي؛ لأن نفي الجنس هو أبلغ — ولا شك — من أنواع النفي الأخرى. وما يختص به الاسم أيضاً، هو دخول (باء التأكيد) على خبر (ليس) أو خبر (ما) العاملة عملها، ومن ذلك قوله تعالى: **أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِ عَنْدَهُ** <sup>(4)</sup>، فاسم الفاعل مع (باء التأكيد) الداخلة عليه <sup>(ذ)</sup> أفاد الدلالة مبالغة وتوكيداً، لا يكون بوقوع الفعل على أصله.

ومن ذلك قوله تعالى: **وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يُكْلِمُهُمْ أَيْمَنَةً مَا تَعْمَلُوا قِلْنَاتُكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ فِيْنَهُمْ وَمَا يَعْصِمُهُمْ بِتَابِعٍ فِيْنَهُمْ** <sup>(5)</sup>، فلما أراد الله سبحانه وتعالى نفي اتباع الرسول قبلتهم نفياً بلباقة، أكد ذلك بورود اسم الفاعل منفياً بـ (ما) ومؤكداً بـ (باء) لقطع أطماع أهل الكتاب فيه، وكذلك كان هذا التأكيد في نفي اتباع أهل الكتاب بعضهم قبلة بعض لشدة ما بينهم من خلاف، في حين نرى نفي اتباعهم قبلة الرسول في مطلع الآية أقل مبالغة من حيث وقوع الفعل على أصله، ولعل هذا دليلاً على إمكان دخول بعضهم في الإسلام. ثم إن وقوع اسم الفاعل قد ينقل الجملة الفعلية إلى الاسمية، وذلك نحو قوله تعالى: **كَذَلِكَ يُضْلِلُ اللَّهُ مَنْ** هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ <sup>(6)</sup>، وبيان ذلك أن جملة الصلة ما كانت لتقع اسمية في كلامكينها إلا باحتجال اسم الفاعل **مُسْرِفٌ** محل الفعل (يسرف)؛ وما ذاك إلا لتأدية دلالة الثبات والاستمرارية والمبالغة في الجملة كلها.

ومن المفارقات في وقوع الجمل بين الفعلية والاسمية ما جاء في قوله تعالى: **قَالُوا نَبِيُّكُمْ إِنَّهُ رَبُّكُمْ وَإِنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوْنَ** <sup>(1)</sup>، ففي الآية فرق في استعمال الجمل، إذ افتتحت بجملة

(1) الأعراف : 4.

(2) ينظر: التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملکاني، تحقيق: د. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديبي، ص: 134-135، مطبعة العاني – بغداد ، 1964 م.

(3) الأعراف : من الآية 186.

(4) الزمر : 36 .

(5) الفرقة : من الآية 145 .

(6) غافر : من الآية 34 .

فعليه واختتمت بجملة اسمية، تبعاً للدلالة المقصودة، فحيث كان الدلالة دالة على التجدد وقع معها الفعل (عَبَدُ)، وحيث كان الدلالة دالة على الثبوت وقع معها الاسم (مُسْلِمُونَ)، ومما زاد في هذا الأخير وقوعه خبراً عن مبتدأ ليكون جملة اسمية، من شأنها المبالغة في الدلالة على الثبوت والاستمرار<sup>(2)</sup>. وكذلك يؤدي الاستغناء عن الفعل بالاسم تحقيقاً لأصل في البنية النحوية، وذلك إذا أريد به الخبر أو الصفة أو الحال، فإن الأصل فيها أن تكون بالإفراد، ولا يكون ذلك إلا بوقوع الأسماء موقع أفعالها. فمن وقوع اسم الفاعل خبراً قوله تعالى: ﴿وَكَثُرْمٌ لِّمَعِي كَرِهُونَ﴾<sup>(3)</sup>، ومن وقوعه صفة قوله: ﴿رَبَّنَا أَخْرَجْنَا مِنْ هَلْيَهُ الْفَرِيَهُ الظَّالِيِّ أَهْلَهَا﴾<sup>(4)</sup>، ومن وقوعه حالاً قوله: ﴿أَنَّ دَائِرَ هَذِهِلَّهَ مَقْطُوعٌ مُّضِيَّهَنَ﴾<sup>(5)</sup> ففي الآيات جميعاً أدى وقوع اسم الفاعل إلى تحقيق الأصل للمواضيع التي وقع فيها من خبر وصفة وحال، وذلك لوقوعها لفظاً مشتقاً.

(1) البقرة : من الآية 133 .

(2) الحجر المحيط : 403/1 .

(3) المؤمنون : 70 .

(4) النساء : من الآية 75 .

(5) الحجر : 66 .

## المبحث الثاني: نيابة اسم المفعول .

اسم المفعول ((هو ما دل على الحدث ومفعوله))<sup>(1)</sup> وهو اسم يقترن بـ (اسم الفاعل) كثيراً؛ وذلك لاتفاقهما في الإسمية والاشتقاق، ولاتفاق دلالتهما على الاستمرار والثبوت، فهما نظيران لولا اختلاف أصل اشتقاقةهما، فاسم المفعول مشتق من الفعل المبني للمفعول، وهذا ما جعله دالاً على الحدث ومفعوله، بخلاف (اسم الفاعل) فهو مشتق من الفعل المبني للفاعل مما جعله دالاً على الحدث وفاعله .

وهنا يجر الحديث عن الفعل الذي اشتقت منه اسم المفعول، فقد اختلف النحاة في صيغته بين كونها منقولة عن أصل، أو كونها أصلاً قاتماً بذاته<sup>(2)</sup>، ولكن الرأي الأول هو الراجح فيه، إذ البنية معه دليل على ذلك، ابتداء من تغيير بنية الفعل نفسه، وانتهاء بحذف فاعله وإحلال رتبة نحوية أخرى محله .

ولعل لهذا التغير صلة بالدلالة عند النحاة، فلقد ذكروا أموراً معنوية يتحققها هذا الفعل ومنها: الإيجاز أو العلم الواضح بالمحذوف أو الجهل به أو التقخيم أو التعظيم أو التهويل أو التحقر أو صيانته المحذوف عن الذكر تشيرياً له وتنتزيعها أو قصد الإبهام أو الخوف من المحذوف أو عليه أو المحافظة على فوائل رؤوس الآي<sup>(3)</sup> .

### معنى اسم المفعول في وقوعه موقع الفعل:

إن ما تقدم من كلام على الفعل المبني للمفعول وما يؤديه من معانٍ ودلالات يدل على أن وقوع (اسم المفعول) موقعه دليل على وجود تغيير مركب في البنية والدلالة، وذلك من حيث دلالة الاسم على الاستمرار والثبوت، ومن حيث دلالة أصله - (الفعل المبني للمفعول) - على واحد من تلك المعاني المذكورة آنفاً، وبعبارة أخرى، فإن دلالة الاسم تقترب بأي معنى يقصد من بناء الفعل للمفعول، فيكون الاسم ذا دلالة بعضها في دلالة أصله، وبعضها في دلالته بعد ذاته .

ومن تلك الدلالات، دلالة (الإيجاز مقتربنا بالثبوت والاستمرار)، وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَشْمَأْتُمْ مُسْتَضْعَفَوْنَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُوا أَن يَنْتَهَفُوكُمُ الْنَّاسُ فَعَاوَنُكُمْ﴾<sup>(4)</sup>، فـ (مُسْتَضْعَفَوْنَ) اسم مفعول دل على الإيجاز أولاً، من حيث عدم ذكر الفاعل استغناء عنه بجملة البيان بعده: (تَخَافُوا أَن يَنْتَهَفُوكُمُ الْنَّاسُ) ولو ذكر الفاعل ببناء الفعل له لكن هناك تكرار دون فائدة فيه، أما دلالته على الثبوت والاستمرار، فتمثل في تذكير المؤمنين بحقيقة كانت معهم على الدوام، وما انفكوا عنها حتى أواههم الله، ففيه بيان لمنته عليهم .

وقد يكون الإيجاز أكبر من ذلك إذا اتصل باسم المفعول (الألف واللام) مما يجعله مغنياً عن بعض القول، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَيَرِيَ الْمُخَلَّفُونَ يَمْقَعِدُهُمْ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ﴾<sup>(5)</sup>، فلفظ (الْمُخَلَّفُونَ) ذو دلالة على الإيجاز لا يؤديها هنا إلا الاسم الموصول وصيته، فيقال في غير القرآن مثلاً: (فرح الذين خلفهم حب الدنيا عن القتال) ولكن حذف الفاعل، وبني الفعل للمفعول إيجازاً، ثم وقع اسم المفعول - متصلاب - (الألف واللام) - موقعه إيجازاً أيضاً، لإغناطه عن الاسم الموصول وصيته .

أما دلالة الاسم على الاستمرار والثبوت فتشير إلى أن تخلفهم صار سجية فيهم، وصفة ملزمة لهم على الدوام .

(1) شرح الأشموني : 345/2 .

(2) ينظر : أسرار العربية : 91 ، شرح المفصل : 71/7 ، المشكاة الفتحية : 148 .

(3) ينظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي د. طاهر سليمان حمودة ، ص: 94 – 100 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1989 م .

(4) الأنفال : 26 .

(5) التوبة : من الآية 81 .

ومن الدلالات أيضاً، دلالة (العلم الواضح بالفاعل مقتربنا بالاستمرار والثبوت)، وعليه قوله تعالى:

﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ أَيَّلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ وَالشَّجَوْمَ سَخَّرَتْ يَأْمُرِهِ﴾<sup>(1)</sup>، فـ(سَخَّرَتْ) اسم مفعول من الفعل (سخّر) مبنياً للمفعول، للعلم الواضح بالفاعل، فضلاً عن دلالته على الاستمرار؛ إشارة إلى دوام تسخيرها في الليل، ولعلها في هذا الأمر تتميز من تسخير الليل والنهر والشمس والقمر؛ فإن ذكرهما مقتربين متغيرين يدل على تعاقبهما وتجدد حوثهما، ولذا جاء معها الفعل فقال: (سخّر لكم).

ومن تلك الدلالات أيضاً، دلالة (التخييم مقتربنا بالاستمرار)، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ تَقْرِيبٍ مَا

عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ عَمِنْ رَأَيْتَ﴾<sup>(2)</sup>، فاستعمال اسم المفعول (عَمِلَتْ) دون اسم الفاعل (حاضرًا) دل على التخييم، من حيث أصل اشتقاده، إذ إن الله تكفل بحضوره، وهو بحكم كونه اسمًا دل على الثبوت والاستمرار، بمعنى أن إحضاره أمر لابد منه، ثم إن في هذه الصيغة إشارة إلى إظهاره لكل نفس جملة واحدة، لا أن يكون إحضاره متجدداً جزءاً بعد جزء، وفي ذلك من التخييم ما لا يخفى.

أما ما ذهب إليه بعض المفسرين من أن قوله (محضراً) دون (حاضرًا) يفيد التهويل<sup>(3)</sup>، فليس هو بمذهب دقيق، من حيث اختلاف التخييم عن التهويل، فالتحريم غرض يأتي في مواضع التعظيم والتشريف، بخلاف التهويل، فإنه ذو دلالة على الفزع والتهديد، مما يجعله في تناف ومقام الخير، فما جاء به (اسم المفعول) دالاً على التهويل قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّغَرَّبِينَ فِي الْأَنْفَادِ﴾<sup>(4)</sup>، فاسم المفعول

(مُغَرَّبِينَ) مشتق من (يقرنون) وهو يفيد التهويل لحذف فاعله هولاً وفزعاً، إذ تذهب كل نفس في تصوره وتوهمه، وأرى هذا يتحقق أكثر مما لو ذكر الفاعل فيقال: (ترننهم الملائكة) وذلك لتحديد نوع الفاعل، ثم إن وقوع الاسم موقع فعله يزيد في ذلك التهويل، من حيث دوام هذا العذاب.

وقد يفيد الاسم تناسب الفاصلة مع رؤوس الآي، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصُونَ﴾<sup>(5)</sup>،

فـ(الْمُخْلَصُونَ) حق للفاصلة تناسباً مع رؤوس الآي، فضلاً عما أفاده من استمرار وإيجاز، على دلالة: أنه لا ينجو من إغواء إبليس إلا الذين لزموا الإخلاص وداموا عليه، فكان صفة ملازمتهم لهم.

وقد يحقق اسم المفعول معانى أخرى بحسب وروده في السياق، ولاسيما إذا كانت صيغة أخرى تصح مكانه لغة ونحوها، ومن تلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِمَّا فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطْهَرَةٌ وَلَئِمَّا فِيهَا كَافِرَاتٌ﴾<sup>(6)</sup> فمجيء (مُطْهَرَةٌ) بصيغة اسم المفعول دون اسم الفاعل (طاهره)؛ لما فيها من فخامة لصفتها ليست في (طاهره) ((وهي الإشارة بأن مطهراً طهراً وليس ذلك إلا الله عز وجل المريد بعباده الصالحين أن يخولهم كل مزية فيما أعد لهم))<sup>(7)</sup>.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَةِ وَكُسُوفٍ يَأْمُرُونَ لَا تَكُفُّ نَفْسٌ لِّا وُسْمَهَا لَا تُضَارَّ وَلَدَهَا وَلَدَهَا وَلَا مَوْلَدُ لَهُ وَلَدَهُ﴾<sup>(8)</sup>، فوقوع اسم المفعول (المُؤْمِنُ وَالْمُؤْمِنَةِ) في صدر الآية وفي ختامها دون اسم الفاعل مع صحة

(1) النحل : 12 .

(2) آل عمران : من الآية 30 .

(3) ينظر : روح المعاني : 126/3 .

(4) إبراهيم : 49 .

(5) ص : 83 .

(6) البقرة : من الآية 25 .

(7) الكثاف : 110/1 ، وينظر: روح المعاني : 205/1 .

(8) البقرة : من الآية 233 .

وقوعه لغة ونحو<sup>(1)</sup>، ذو غرض في الدلالة التي جاءت الآية من أجلها، فقد تضمنت أحكاماً بين الزوجين وموالدهما ما بعد الطلاق، فلوجب أولاً النفقة على الآباء، ونهت آخرًا عن المصاربة بالموالد من كلا الوالدين، ولا شك في أن الطلاق قد يكون مذعورة للتضار بينهما ولا سيما من الوالد إذ القوامة بيده، فأراد الحكيم سبحانه تذكيره بأن وجوب النفقة عليه كان بسبب ولده، ولعل مجيء الصيغة على وزن اسم المفعول (الموالد له) أعطى لهذا التذكير مبالغة، وللوالد ترغيباً، ومما يؤكّد ذلك إعاقب هذا الاسم بـ(حرف اللام) متصلًا بالضمير العائد على الوالد وهو يفيد الملك والاختصاص، وبعبارة أخرى، فإن هذه الصيغة ترغيب للوالد وتحث له على الإنفاق؛ لأن المولود غداً ملكاً له .

أما النهي عن التضار بالولد فقد وقعت معه الصيغة نفسها ، لتذكير الوالد بأن الولد له ، فلا يصح شرعا ولا عرفا الإضرار به لأجل الإضرار بوالدته .

#### أثر اسم المفعول في تشكيل بنية جديدة:

يتشابه اسم المفعول مع اسم الفاعل من حيث التغيرات التي تطرأ على البنية بسبب كونه اسمًا، ولا شك في أن تلك التغيرات تتناسب مع الدلالة المقصودة والغرض المراد، ومن ذلك - مثلاً - إمكان دخول (الباء) على خبر ليس أو (ما) العاملة عملها، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَمْسِهُمْ فِيهَا نَصْبٌ وَمَا هُمْ بِمُحْمَدٍ﴾<sup>(2)</sup>، فلما أريد المبالغة في نفي الخروج وقع اسم المفعول موقع فعله لإمكان دخول (الباء) عليه ؛ زيادة في دلالة النفي . ومن النفي أيضاً، إضافة اسم المفعول إلى لفظة (غير) وهي في موضع الحال نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا لَمُؤْمِنُهُمْ صَبِّهُمْ غَيْرَ مَقْصُوصٍ﴾<sup>(3)</sup>، فإن إرادة بيان حال نصبيهم بأنه (غير منقوص) ما كان ليتحقق إلا بوقوع اسم المفعول لإمكان إضافته إلى لفظة (غير)، فهي مختصة بالأسماء .

وقد يدخل حرف الجر عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِمَّا عَنَّتِنَا لَمْ يَمْكُفُنَّ الْخَيَار﴾<sup>(4)</sup>، وكذلك الشأن في هذه الآية، فإن إرادة الإخبار عن الرسل بأنهم من (المُكْفَفِينَ) لا يكون إلا باسم المفعول لدخول (من) - المفيدة للتبعيض - عليه .

ومما اختصت به الأسماء أيضاً وقوعها مفعولاً ثانياً، فقد يقع اسم المفعول هذا الموقع عدولًا عن وقوع الفعل على أصله؛ لغرض في الدلالة كبير، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَسُولٌ يَرَبِّ إِنَّ قَوْمَى أَنْخَذُوا هَذَا الْفَرْقَانَ مَهْجُورًا﴾<sup>(5)</sup>، ولم يقل: (هجروا القرآن)؛ (لأن شأن القوم هجران القرآن، وشأن القرآن عندهم أن يهجر أبداً)<sup>(6)</sup> ولعل هذه الدلالة ما كانت لتحقق لولا وقوع اسم المفعول مفعولاً ثانياً، ثم إن من المحل وقوع الفعل على أصله إلا بإلغاء الفعل (اتخذوا) فيقال مثلاً: (إن قومي هجروا هذا القرآن) ولا شك في أن مجيء البنية بهذه الصيغة أوسع في الدلالة، وأحسن في البيان .

ومما يؤديه اسم المفعول من غرض ، هو تحقيقه أصلاً من أصول البنى التحوية، وذلك في مجيء الأخبار أو الصفات، فإن أصل وضعها أن تكون بالإفراد لا بالجمل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا لَغُورٍ﴾

(1) فمن وقوع اسم الفاعل على أصله ما جاء في قوله تعالى: (لا يَخْزُنِي وَالَّذِي عَنْ وَلَدِهِ)، (لقمان: من الآية 33) .

(2) الحجر : 48 .

(3) هود: من الآية 109 .

(4) ص: 47 .

(5) الفرقان: 30 .

(6) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: أحمد صقر، ص: 228، مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة .

**مُرْجِعُونَ لِأَنَّهُ أَلَوْكٌ**<sup>(1)</sup>، وبيان ذلك أن **مُرْجِعُونَ** اسم مفعول خبر للمبتدأ وقد حق للجملة أصلها إذ وقع الخبر فيها مفرداً، وبعبارة أخرى، فإنه لو وقع الفعل على أصله بدلاً من اسم المفعول لكان الجملة بهذا التقدير (وآخرون يرجون لأمر الله) فلا تكون حينها ذات ركنين مفردين .

ونظير ذلك وقوع الاسم صفة نحو قوله تعالى: **إِنَّكُمْ بِأَيِّ مِنْهُمْ جُنَاحٌ مَّقْسُومٌ**<sup>(2)</sup>، فقد حق اسم المفعول **مَقْسُومٌ** للصفة أصل وضعها من حيث الإفراد، فضلاً عن تحقيقه للفاصلة تناسباً مع فواصل الآي الأخرى . وأخيراً، يتبيّن أن لاسم المفعول موقعه الخاص في السياق العام، ولكن هذا لا يعني أن يكون أبلغ من الفعل نحو ما ذهب إلى ذلك أحد المفسرين<sup>(3)</sup>، إذ ناظر بين آيتين متشابهتين في الدلالة، ومختلفتين في إيراد الاسم والفعل، وجعل الأول أبلغ من الثاني، وذلك بين قوله تعالى: **ذَلِكَ يَوْمٌ يُجْمَعُ لَهُ أَنَّا شَوَّدْتُمْ مَشْهُودٍ**<sup>(4)</sup>، وكذلك قوله: **يَوْمَ يَحْمَدُكُمْ لَيْوَمِ الْجَمِيعِ ذَلِكَ يَوْمُ الْغَافِنِ**<sup>(5)</sup>، فقد ذهب إلى أن الاسم في الآية الأولى (مجموع) أبلغ من الفعل (يجمعكم) في الآية الأخرى<sup>(6)</sup> .

والحقيقة أن القرآن كله حسن وبلّيغ ولا تفاوت في بلاغته؛ لأن البلاغة لا تكون في التمييز بين الصيغتين، بقدر ما تكون بوضع كل صيغة في موضعها، موافقة لمقتضى الحال، فقد يقتضي الدلالة والسياق الاسم تارة والفعل تارة أخرى، لا أن يقتضي الاسم فحسب لأنّه هو البلّيغ، فهذه هي البلاغة أو المفهوم الحقيقي لها .

(1) التوبه : 106 .

(2) الحجر : 44 .

(3) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الألوسي، 138/6، دار الفكر - بيروت، 1978 م.

(4) هود : من الآية 103 .

(5) التغابن : من الآية 9 .

(6) ينظر: روح المعاني: 138/6 .

### المبحث الثالث: نيابة اسم الفعل .

هناك طائفة من الألفاظ اصطلاح على تسميتها بعض النحاة (أسماء الأفعال)<sup>(1)</sup>، ولعل هذا المصطلح يدل على جعلها ((عوضاً عن اللفظ بالفعل ونائبة عنه حتى أعملت عمله))<sup>(2)</sup> هذه الألفاظ كانت مختلفة في أصلها، فمنها ما هو مرتجل كـ(هيئات)، ومنها ما هو منقول عن أصل كال مصدر والظرف والجار والجرور نحو (رويد) و(مكانك) و(عليك)<sup>(3)</sup>.

ولعل اختلاف الأصل هذا كان السبب في نشوء الخلاف النحوي في ماهيتها ولدالتها، فالковيون يعدونها أفعالاً حقيقة، لدلالتها على الحدث والزمن، ولكنهم يسمونها (أسماء أفعال) مراعاة لأنواعها الآتية على طريق الأسماء، وقيل: المقصود بالأفعال عندهم الأفعال اللغوية، أي المصادر<sup>(4)</sup>، وأما البصريون، فيعدونها أسماء، ولكنهم اختلفوا في دلالتها<sup>(5)</sup>، فقيل: مدلولها لفظ الفعل، لا الحدث ولا الزمن، فهي تدل على ما يدل على الحدث والزمن، وقيل: إنها تدل عليهما كـ(الفعل)، لكن بالوضع، لا بأصل الصيغة، وقيل: هي أسماء لمعنى الأفعال من الأحداث والأرمنة، لا للألفاظها، وقيل: هي أسماء للمصادر النائبة عن أفعالها.

ومن النحاة من فصل فقال: إن ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باقٍ على أسميه وما عداه فعل<sup>(6)</sup>، في حين ذهب آخرون إلى عده قسماً مزيداً على الاسم والحرف، وأسموه (الخالفة)<sup>(7)</sup> أي خليفة الفعل (نائبة في الدلالة على معناه)<sup>(8)</sup>.

ومهما يكن من خلاف، فإن اتفاقاً يكاد يجمعهم من حيث تأدية هذه الألفاظ معاني الأفعال وتشابه استعمالهما<sup>(9)</sup>، ولذا يقول الصبان: ((وال الأولى عندي أن مذهب البصريين ومذهب الكوفيين واحد، وأن الاختلاف بينهم ليس إلا في العبارة))<sup>(10)</sup> أما المذهب الثالث، فلم يعد في مذهبه إلا التفصيل في التسمية، وأما المذهب الأخير، فهو وإن عده قسماً قائماً بذاته، غير أن وسمه إياه بـ(الخالفة) دليل على وقوعه خليفة الفعل لتأدية معناه .

### معاني اسم الفعل في وقوعه موقع الفعل :

لم يكن غرض وقوع اسم الفعل موقع الفعل هو تأدية معناه فحسب، بل هناك أغراض أخرى - وإن انتهت الغاية من التغيير في البنية والعدول عن أصلها - ولذا وقف بعض النحاة عليها، فوجدوا فيها المبالغة أو الإيجاز أو الاختصار، يقول ابن السراج: ((وجميع هذه الأسماء التي سمى بها الفعل، إنما أريد بها المبالغة، ولو لا ذلك لكانت الأفعال قد كفت عنها))<sup>(11)</sup> فهو يؤكد هنا غرض المبالغة، وقد وجه ابن الخطاب هذا الغرض في نحو (هيئات) بقوله: ((وأما المبالغة، فلأنه يدل على شدة البعد، فكانه قال في قوله<sup>(12)</sup>: هيئات حرقاء... (بعد جداً، أو بعدت كل العد خرقاء)، ولعله يخرج بتبعيده الشيء والمبالغة في ذلك كثير من الأمر إلى أن يويس منه))<sup>(1)</sup> ولعل ابن الخطاب نظر عند توجيهه هذا في دلالة اللفظ وإيحاءاته، فليست هي من قبيل ألفاظ الإخبار فحسب، بل هي من قبيل أساليب الإنشاء؛ لما فيها من دلالة على معانٍ لا

(1) ينظر : همع الهوامع : 105/2 .

(2) ينظر : شرح المفصل : 29/4 .

(3) ينظر : حاشية الصبان : 196/3 .

(4) ينظر : م . ن : 195 .

(5) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 195/2 ، وحاشية الصبان : 195/3 .

(6) ينظر : حاشية الصبان : 196/3 .

(7) ينظر : همع الهوامع : 105/1 ، واللغة العربية معناها ومبناها، د: تمام حسان، ص90، دار الثقافة الدار البيضاء، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، ص: 183 ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1/1981 .

(8) حاشية الصبان : 196/3 .

(9) ينظر : شرح المفصل : 5/4 ، وشرح التصريح على التوضيح : 196/2 .

(10) حاشية الصبان : 195/3 .

(11) الأصول في النحو : 134/2 .

(12) البيت لبني الرمة في (ديوانه: 50)، وهو ينتمي: هيئات حرقاء إلا أن يقرّبها... دُو العرش والشّعّشّعات الهر اجبيب

(1) المرتجل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخطاب، تحقيق: علي حيدر، ص: 248 – 249، دمشق 1392هـ-1972م .

يصح شرحها ولا تفسيرها بالألفاظ دالة على الإخبار إلا من حيث تقريب الدلالة إلى الإفهام، ((إذا قال قائل: (هيئات السفر) فإنه سيؤدي معنى معيناً معبراً بالوضع عن موقف ذاتي للمتكلم حال ابتعاد السفر، ولا يعني أنه يفسره بعبارة (بعد السفر) على سبيل الإخبار؛ لأن القائل في هذه الحالة يريد أن يعبر عن معنى إنساني بينه وبين التعبير رحم وقربى، فكان المعنى المراد التعبير عنه (ما بعد السفر) )<sup>(1)</sup>.

ومن هنا يتبيّن ضمناً ما يتغيّر النحو من عرض الإيجاز في نيابة هذه الألفاظ مناب الأفعال، إذ إنها تقع مفردة، ولكنها تغّيّي بدلاتها ومعناها عن القول الكثير، فهو من إيجاز التصرّف لا الحذف.

أما ما تقيده من اختصار – عند النحوة – ف((لأنها لا تتحقّقها علامات تدل على الفاعلين، فهي تأتي بصيغة واحدة من المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، نحو (صه يا زيد وبها هند وبها زيدان وبها هندان وبها زيدون وبها هندات) أما الفعل، فتحلّقه علامات تدل على المؤنث والمثنى والجمع، فنقول: (اسكت، واسكتي، واسكتوا، واسكتن) ))<sup>(2)</sup>.

ولكن الذي يبدو لي أن المبالغة هي الغرض الرئيس من استعمال هذه الألفاظ، لأن المتكلّم لا يأتي بالألفاظ ذات دلالات معنوية مزددة على دلالات الأفعال لمجرد الاختصار في عدم إلحاقها بعلامات التأنيث أو التثنية أو الجموع، ولذا كان غالب ما وقع من شواهد في القرآن الكريم بهذا الخصوص دالاً على المبالغة بغض النظر عن نوعه، فمن الألفاظ المرتجلة الدالة على المضي (هيئات) في قوله تعالى: ﴿هَيَّاهُاتٌ لِمَا تُوعَدُون﴾<sup>(3)</sup>، فالدلالة: بعد البعد كله هذا الذي توعدونه من الإخراج من القبور، ولعل في تكرير (هيئات) إشارة إلى استبعادهم أنه لا يكون أبداً، فيه من المبالغة ما لا يخفى، وهناك قرينة نحوية تدل على تلك المبالغة، وهي وقوع الآية الثانية تأكيداً للأولى – التي أفادت الاستبعاد أيضاً ولكن بصيغة الاستفهام – ولا شك في أن التأكيد يفضل المؤكّد مبالغة، وإلا لانتفت الحاجة إليه.

ومما جاء على هبة الظرف المضاف، هو (مكانكم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَنْهَىٰ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشَرَكُوكُم﴾<sup>(4)</sup>، ويمكن القول إن هذا الظرف المضاف (مَكَانَكُمْ) حل محل الفعل لتاديته معناه، إذ الأصل فيه هو (أثنتوا مكانكم)، غير أن الفعل حذف وأقيم الظرف مقامه مبالغة وإيجازاً، فاما المبالغة فتحققت من شدة وقع اللفظة من دون إسنادها إلى شيء، ولا سيما فيما فيما تتحمله من دلالة على التهديد والوعيد، وأما الإيجاز، فتحقق من حذف الفعل تناسباً بين صيق المقام وضيق الخطاب.

ومن الاسم المنقول عن جار و مجرور هو (عليكم) نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾<sup>(5)</sup>، فوقوع اسم الفعل (عَلَيْكُمْ) ذو دلالة على المبالغة أيضاً من حيث تأكيده صلاح النفس، وعدم الحسرة على ضلال الكافرين، قال الزمخشري: ((كان المسلمين نذهباً أنفسهم حسرة على الكفرة، يتمنون دخولهم في الإسلام، فقيل لهم: (عليكم أنفسكم) بإصلاحها والمشي بها في طريق الهدى، لا يضركم الضلال عن دينكم إذا كنتم مهتدين))<sup>(6)</sup>، أي الزموا أنفسكم الهداية فلا يضركم الضلال.

(1) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : 251 .

(2) كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي عطية مطر، 170/2، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - بغداد، 1984م، وينظر: شرح المفصل: 25/3 - 35 .

(3) المؤمنون : 35 ، 36 .

(4) يونس : 28 .

(5) المائدّة : 105 .

(6) الكثاف : 534/1 .

#### **المبحث الرابع: نيابة المصدر.**

اهتم النحاة بالمصدر اهتماماً واسعاً، حتى أنه يدخل عندهم في أبواب كثيرة من أبواب النحو العربي، بيد أن ما يهمنا هنا هو أثره في البنية النحوية لفظاً ودلالة، ولاسيما في إجرائه مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، أو نياته عن فعله في باب المفعول المطلق، مما يعد خروجاً عن أصل البنية لتحقيق دلالة معنوية فيها.

ولكن يجدر الكلام أولاً على عمله ومعناه؛ لتبين دليل نيابته عن فعله، فقد ذكر النهاة موضعين يعمل فيهما المصدر عمل فعله:

**أحد هما:** أن يكون المصدر مقدراً بـ(أن وال فعل) أو بـ(ما وال فعل) بحسب الفرينة الزمنية معه، فيقدر (بـ(أن) إذا أريد الماضي والاستقبال نحو: (عجبت من ضربك زيداً أمس أو غداً) والتقدير (من أن ضربت زيداً أمس، أو من أن تضرب زيداً غداً)، ويقدر بـ(ما) إذا أريد به الحال، نحو: (عجبت من ضربك زيداً الآن) والتقدير: (ما تضرب زيداً الآن) )<sup>(١)</sup>، ولعل هذا التقدير للتوضيح، وتمييز هذا الموضع من غيره فحسب، لأن الأصل في المصدر أن يكون صريحاً، فإذا وقع المصدر مؤولاً فعلى سبيل النية عنه - كما سترى - .

**والآخر:** أن يكون المصدر نائبًا مناسبًا ل فعله في باب المفعول المطلق، نحو قولنا: (ضررها زيداً) فـ(زيداً) منصوب بـ(ضررها) لكن هذا المصدر نائبًا عن فعله (اضرب)، إذ الكلام على أصله (اضرب زيداً ضرباً)، ثم حذف الفعل، ونائب المصدر منابه حتى أنسد العمل إليه.

**الموضع الأول (وقوع المصدر موقع الفعل المضارع):**

يُكاد المُصْدَرُ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ يُشَابِهُ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي عَمَلِهِ دُونَ مَعْنَاهُ، مَا جَعَلَ سَيِّبُوِيَّهُ يَجْرِي مَوازِنَةَ بَيْنِهِمَا فِي أَحَدِ آيَاتِ الْكِتَابِ قَوْلًا: ((هَذَا بَابُ مِنَ الْمَصَادِرِ جَرِيًّا مَجْرِيُّ الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ فِي عَمَلِهِ وَمَعْنَاهُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زِيدٍ) فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَضْرِبُ زِيدًا) وَإِنَّمَا خَالَفَ هَذَا الْاسْمُ الَّذِي جَرِيَ مَجْرِيُّ الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ فِي أَنْ فِيهِ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا؛ لِأَنَّكَ إِذَا قَلْتَ: (هَذَا ضَارِبٌ) فَقَدْ جَئَتْ بِالْفَاعِلِ وَذَكَرْتَهُ، وَإِذَا قَلْتَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ)، فَإِنَّكَ لَمْ تَذَكَّرْ الْفَاعِلَ، فَالْمَصَدْرُ لَيْسَ بِالْفَاعِلِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْفَاعِلِ، فَلَذِكَ احْتَاجْتَ فِيهِ إِلَى فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ، وَلَمْ تَحْتَاجْ حِينَ قَلْتَ: (هَذَا ضَارِبٌ زِيدًا) إِلَى فَاعِلٍ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّ الْمُضَمِّرَ فِي (ضَارِبٌ) هُوَ الْفَاعِلُ))<sup>(2)</sup>

أما من حيث العمل، فعلى الرغم من وجود اختلاف في شروط عمل كل منها، فإن تشابها يكاد يجمعهما، ولعلنا نتبين ذلك من خلال الوقوف على شروط العمل بينهما، فشروط عمل (اسم الفاعل) هي: أن يكون معتمدا على نفي أو استفهام، أو أن يكون خبرا أو صفة أو حالا، أو أن يكون محل بـ (الألف واللام)، أو أن يكون دالا على حال أو استثنالا<sup>(3)</sup>.

أما شروط عمل (المصدر) فهي: أن يكون مضافاً أو منوناً أو محلياً بـ (الألف واللام)<sup>(4)</sup>، ولعل الاختلاف بحسب شروط عمل المصدر يمكن في أولها فحسب، وذلك لاختلاف دلالة كل منها، فاسم الفاعل بحكم دلالته على الفاعل لا يعلم مضافاً، لأن المضاف إليه هو المفعول به أبداً، فلم يكن هناك لبس يوجب إظهار الفاعل، بخلاف المصدر فإن إظهار الفاعل – إن كان في المضاف إليه ليس – شرط لتمييز الفاعل من المفعول، ومن ذلك قولنا مثلاً: (علمت قتل زيد)، فإنه لا يتعين كون زيد فاعلاً أو مفعولاً إلا بإظهار اسم آخر لتحديد رتبة كل منها بحسب العلامة الإعرابية عليه، فقال مثلاً: (علمت قتل زيد عمراً) ومن هنا صر إعماله مضافاً لإظهار الدلالة وتمييزها، فهو إن أضيف إلى فاعله كان الاسم المتأخر مفعولاً متنصباً، وإن أضيف إلى المفعول كان الاسم المتأخر فاعلاً مرفوعاً<sup>(1)</sup>، أما الشرط الثاني، فهو يطابق اسم الفاعل في عمله،

. 93/3 : عقیل ابن ابی شرخ (1)

. 190/1 (2) الكتاب:

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 66/2.

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 94/3

(1) ينظر : المصدر نفسه : 102/3

وإن كان النحاة لم يذكروا هذا الشرط صراحة في اسم الفاعل، إلا أن التنوين متى وقع فيه كان الاسم عاملاً، ولعله هو الشرط نفسه الذي ينص على دلالة الاسم على الحال والاستقبال، أما الشرط الثالث، فمشترك بين الصيغتين دون حاجة إلى تعليل وتأويل.

ومهما يكن من أمر، فإننا لا نقصد من هذا الاستطراد سوى أن نبين صلة المصدر في هذا الموضع باسم الفاعل من حيث وقوفهم موقع الفعل، ولا سيما أنهما يعملان عمله، ويؤديان معناه.

### معنى المصدر في وقوعه موقع الفعل المضارع:

إن مما لا شك فيه أن يكون موقع المصدر موقع الفعل المضارع معانٍ ودللات، ولا سيما في اختلاف وقوعه بين حالة وأخرى، تبعاً لما يطلب السياق ويقتضيه، هذه الحالات هي ما ذكرناها سلفاً من إضافة أو تنوين أو تحلية بـ(الألف واللام)، وهي ذات دلالات سبقت الإشارة إليها فيما مضى أيضاً، فالإضافة ذات دلالة على الملازمية، وشدة الصلة بين اللفظين المتضاديين، والتنوين، ذو دلالة على الحال والاستقبال، و(الألف واللام)، غالباً ما يراد بها الموصولة.

فمن الاختلاف إضافة وتنويناً ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَكُلْ رَبْقَةً أَوْ إِطْمَئْنَةً فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾<sup>(1)</sup>، ففي الآيات مصدران وقعا موقع الفعل المضارع لصحة تقديرهما بال المصدر المسؤول (هـ) و(ـهـ)، فيقال تقديرها: (أن يفك رقبة) و(أن يطعم بيتهما أو مسكنهما) ولكن مع دلالتهما على الاستقبال لوقوعهما مفترضين في الجواب، فإنها يختلفان دلالة، على وفق اختلافهما بين الإضافة والتنوين، ويمكن توجيه ذلك إلى أن حالة المصدر الأول غير مقيدة بزمان، إذ جاء تأكيد (عنق الرقبة) مطلقاً من غير تحديد، وهذا خلاف حالته في الموضع الثاني، فإن الإطعام جاء مقيداً بزمان، وهو يوم المسغبة – أي الفاقة – ولذلك جاء هذا الظرف فاصلاً بين المصدر ومعموله لتأكيد (أن إخراج المال فيه أشد على النفس)<sup>(2)</sup>.

ومما يدل على هذا الفرق بين الحالتين هو أن الإضافة لم تأت في القرآن إلا وكان الزمن مطلقاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقَرْءَانُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْبِيقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَقْسِيمُ الْكِتَابِ لَرَبِّ فِيهِ مِنْ زَيْنَ الْمُلَائِكَةِ﴾<sup>(3)</sup>، وكذلك قوله: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنْ أَنَّهُ عَزِيزٌ لَا يَكِيرُ﴾<sup>(4)</sup>، فإن تصديق القرآن لم يكن في يوم محدود، بل هو تصدق مطلق دوام نزوله على الرسول عليه الصلاة والسلام، وكذلك تفصيله وتنزيله لم يحد بيوم دون يوم، بل هو إخبار على تنزيله من الله - جل وعلا -، سواء أكان التنزيل ماضياً أم حاضراً أم مستقبلاً.

أما المصدر المحلي بـ(الألف واللام) عامل، فلم نقف على شاهد له في القرآن، ولعل النحاة أصابوا إذ حكموا على قلته في الكلام<sup>(5)</sup>، ومن وقوعه في الشعر قول الشاعر<sup>(6)</sup>:

فَإِنَّكَ وَتَأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا  
ذَعَالَكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعَ

فـ(التأبين) مصدر عامل لكونه محلي بـ(الألف واللام) ومعموله هو (عروة) وهو منصوب به، ويمكن القول، إن ثمة شبهاً بين المصدر المحلي والمصدر المضاف من حيث صحة وقوعه موقعه، فيقال مثلاً: (فإنك وتأبينك عروة)، فضلاً عن أن كلاً المصادرتين لا يدل على زمن بعينه، بخلاف المصدر المنون، فهو ذو دلالة على الزمان.

(1) البلد : 13 ، 14 .

(2) حاشية الصاوي على الجلالين : 322/4 .

(3) يونس : 37 .

(4) الزمر : 1 .

(5) ينظر : شرح ابن عقيل : 94/3 .

(6) لم ينسب هذا البيت إلى قائل في المصادر الآتية: شرح ابن عقيل : 96/3 ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : 284/2 ، شرح الأشنونى : 524/3 .

## الموضع الثاني (نيابة المصدر مناب فعله في باب المفعول المطلق):

هذا هو الموضع الثاني من نيابة المصدر مناب فعله، وقد نص النحاة عليه، فقالوا: ((وأما المصدر النائب مناب فعله فيعمل فيما قبله كما يعمل فيما بعده، فنقول: (ضربا زيدا، وزيدا ضربا)؛ لأنّه ناب مناب أضرب))<sup>(1)</sup>، وفي هذا إشارة إلى ما تشكله النيابة من أثر في تغيير البنية وخروجها عن أصلها؛ لأنّها عبارة عن حذف وتعويض.

وتجر الإشارة أولاً، إلى أنّ نيابة المصدر عن المفعول المطلق مخصوصة بالأمر والنهي على أرجح الأقوال<sup>(2)</sup>، وقد علل ذلك بعض النحاة، فقال المبرد: ((الأنهما لا يكونان إلا بفعل))<sup>(3)</sup> وقال ابن مالك: ((الأن دلالة المطلوب على فعل الطلب أقوى وأظهر من دلالة المخبر به على فعله))<sup>(4)</sup> ويمكن التعطيل أيضاً، بأنّ الأمر والنهي أمّنا البس لأنّ فرادهما بدلالة الإنساء، بخلاف الفعل الماضي والمضارع، فإنّهما يسترkan في دلالة الإخبار، فلا يمكن في الوقت نفسه تعين هذه الدلالة حال حذف الفعل وإقامة المصدر مقامه؛ وذلك لالتباس الدلالة، وعدم تعين الفعل المراد، فقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا هُوَ مُوسَى تَكَبَّلَمَا﴾<sup>(5)</sup> إخبار عن تكليم الله موسى، بخلاف ما لو حذف الفعل، فإنّ الدلالة ستنتهي لانتسابها بغيرها من الأفعال، ثم إن حاجة الأمر – في غالب الأحيان – إلى المبالغة والتأكيد باختصار يعد من مسوغات هذه البنية النحوية القائمة على الحذف والتقديم.

## معاني المصدر في إنابته مناب فعله في باب المفعول المطلق:

وكذلك يؤدي استعمال هذا المصدر، وإنابته عن فعله أثرا في الدلالة والسياق، بعدما كان (ضربا) مؤكداً لعامله فحسب، أصبح الآن مؤدياً دلالة الفعل مع المبالغة فيه، تلك المبالغة التي كانت بسبب من تقدم المصدر والإبتداء به؛ وذلك لأنّ وظيفته مؤخراً هي التأكيد، فإذا تقدّم كانت فيه دلالة على المبالغة والتأكيد في الأن نفسه، ولا سيما أنه يشير إلى نفسه وعامله جملة واحدة.

اما ما ذهب إليه ابن جني من نفيه كون هذا المصدر مؤكداً في قوله: ((لا تراك لا تقول: (ضربا زيدا)، وأنت تجعل (ضربا) توكيلاً (اضرب) المقدرة، من قبل أن تلك اللفظة قد أنيبت عنها الحال الدالة عليها، وحذفت هي اختصاراً، فلو أكثتها لتفضلت القضية التي كنت حكمت بها لها، لكن لك أن تقول: (ضربا زيدا)، لا على أن تجعل (ضربا) توكيلاً للفعل الناصب لـ (زيد)، بل على أن تبدل منه، فتقيمه مقامه فتصبح به (زيدا))<sup>(6)</sup> ففيه نظر؛ لأنّ المصدر وإن كان ناباً عن فعله، غير أن صلته به ما تزال قائمة، من حيث كون اعرابه باقياً على أصله كما لو كان الفعل مذكوراً، فنصبه إذن دليل على تأثيره ب فعله و عدم انقطاعه عنه، ولقد ذهب إلى ذلك بعض النحاة فقالوا: ((أنّ المصدر نائب عن (اضرب) ولكنه مع هذا – أي مع كونه ناباً عن الفعل – معرب؛ وذلك لأنّه منصوب بالفعل المذوف وجوباً، تقديره (اضرب ضربا)))<sup>(7)</sup> ثم إنه لو أريد قطع المصدر عن فعله، فإنّ تحول علامته من النصب إلى الرفع هي الدالة عليه.

ومما جاء على هذا في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَمَرِبَ الْإِقَابُ حَتَّىٰ إِذَا لَتَّسْتُمُوهُمْ فَمَدُوا الْوَقَافَ﴾<sup>(1)</sup>، فـ (ضرب) مصدر ناب مناب فعله، وأضيف إلى مفعوله إضافة غير محضة، إذ هي على سبيل الانفعال، وتقديرها (ضربا الرقاب).

(1) البسيط في شرح جمل الرجاجي، ابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: د. عياد بن عيد الشبيتي، 2/626 ، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط/1986م، وينظر: شرح التصريح على التوضيح : 51/1 .

(2) ينظر : الكتاب : 69/1 .

(3) المقتضب : 267/3 .

(4) شرح الكافية الشافعية : 663/2 .

(5) النساء : 164 .

(6) الخصائص : 289/1 .

(7) شرح التصريح على التوضيح : 51/1 .

(1) محمد : 4 .

وإذا ثبت هذا المصدر ناتبا عن فعله، فإنه يجدر تبيين المفارقة في الاستعمال بين هذه الآية وآية أخرى مشابهة لها في الدلالة ومختلفة عنها في التركيب، إذ ورد فيها الفعل على أصله، وهي قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبُوا

فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾<sup>(1)</sup>، وقد بين الرازي فرقاً بين الآيتين، وقدم له مقدمة قائلا: ((وهي أن المصود أولًا في بعض السور قد يكون صدور الفعل من فاعل ويتبعه المصدر ضمنا، إذ لا يمكن أن يفعل فاعل إلا ويقع منه المصدر في الوجود، وقد يكون المصود أولًا المصدر ولكنه لا يوجد إلا من فاعل، فيطلب منه أن يفعل، مثاله من قال: (أني حلت أن أخرج من المدينة)، فيقال له: (فاحتر) صار المصود منه صدور الفعل منه، والخروج في نفسه غير مقصود الانتقاء، ولو أمكن أن يخرج من غير تحقق الخروج منه لاما كان عليه إلا أن يخرج، لكن من ضرورات الخروج أن يخرج، فإذا قال قائل: (ضاق بي المكان بسبب الأعداء)، فيقال له مثلا: (الخروج)، يعني الخروج فاحتر، فإن الخروج هو المطلوب، حتى لو أمكن الخروج من غير فاعل لحصل الغرض، ولكنه محال فيتبعه الفعل، إذا عرفت هذا، فنقول: في الأنفال الحكاية عن الحرب الكائنة وهم كانوا فيها، والملائكة انزلوا لنصرة من حضر في صف القتال، فصدر الفعل منه مطلوب، وهذا الأمر وارد، وليس فيه وقت القتال بدليل قوله تعالى: (فإذا لقيتم) والمقصود بيان كون المصدر مطلوباً لتقديم المأمور على الفعل، قال: (فضرب الرقاب) <sup>(2)</sup> .

ويمكن القول، إن هذا فرق، ولكنه ليس الوحيد، وإذا عدنا إلى ما قرره النحاة والبلغيون من دلالة الفعل على التجدد والحدوث، ودلالة الاسم على الثبوت والاستمرار، فسنجد أن الآية الأولى نصت على حدوث القتال وحركة المعركة، ولعل الفعل يتاسب معها أكثر، إذ هو أمر بتجدد الضرب بين الأعناق والبنان، فهو يوحى بتجدد الضرب وحدثه، وليس الأمر كذلك في الآية الأخرى، إذ لم يكن فيها حدوث قتال، بل الأمر بالضرب مقيد بلقيان الذين كفروا، وبعبارة أخرى، إنه إذا ما حدث قتال بينكم وبين الكافرين، فإن ضربهم وقتلهم هو الأمر الثابت فيه .

(1) الأنفال : 12 .

(2) التفسير الكبير، محمد الرازي فخر الدين، 43/28 – 44، الطبعة الأولى 1981م، دار الفكر بيروت – لبنان .

**الفصل الثاني**  
**التناوب بين الأسماء**

**تمهيد:**

لم تكن الأسماء لجري على صيغة واحدة، بل هي على صيغ وأقسام، فمنها المشتق ومنها المصدر، وكل من هذين القسمين يشتمل على أقسام مختلفة أيضاً، وقد وقف النحاة على هذه الأسماء، فجعلوا بعضها أصولاً وبعضها الآخر فروعاً بحسب صيغتها وموقعها في الكلام.

فمما ذكروه - مثلاً على ذلك - أن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً، فإذا ما وقع لفظ بصيغة أخرى موقعه، فهو على سبيل النيابة عنه.

وقد يكون دليلاً للنيابة هو الإسناد، وذلك إذا وقع المسند بصيغة معينة هي خلاف ما يطلب المسند إليه، ك (اسم الفاعل واسم المفعول) فهو على سبيل النيابة أيضاً.

وهكذا يتضح وجه النيابة ودلائلها في هذا الفصل، وقد انقسم على وفق المتغيرات فيها على خمسة

**مباحث:**

المبحث الأول: نية المصدر المسؤول عن المصدر الصريح.

المبحث الثاني: النيابة عن المفعول المطلق.

المبحث الثالث: التناوب بين المشتقات.

المبحث الرابع: نية المصدر عن المشتق في موضع (الخبر والصفة والحال).

المبحث الخامس: نية المفعول به عن الفاعل.

## المبحث الأول: نيابة المصدر المؤول عن المصدر الصريح .

الأصل في استعمال المصدر أن يكون صريحاً، ولكنه قد ينحل إلى فعل وأداة ليكون المصدر مؤولاً، وأما ما يذكره النحاة من تأويل المصدر الصريح أحياناً بال مصدر المؤول، ولا سيما في (باب إعمال المصدر عمل الفعل) نحو تأويلهم المصدر في المثال: (عجيت من ضرب زيداً بـ (أن يضرب)، فإنه من باب تعين موضع المصدر العامل دون غيره من المصادر، أو لتبين سبب عمله، وذلك بوقوعه موقع الفعل .

ولكي نتبين الدلالة من وقوع المصدر المؤول موقع الصريح، لا بد لنا من الوقوف على كل منها بنية دلالة، فهو يعطينا الملامح الرئيسية عن الفرق بين هذين المصادرتين .

فال المصدر الصريح بسيط في بنيته ودلاليته، فهو من حيث البنية يتكون من لفظة واحدة، ومن حيث الدلالة تكون دلالته واحدة أيضاً لإشارتها إلى الحدث دون الإشارة إلى الزمان، وذلك نحو قولنا: (يسعدني مجيئك ويفرحي اجتهداك)، وأما المصدر المؤول فيتكون من حرف مصدري وصلة له، وبعبارة أخرى فهو ((الله في السبك والمسبوك ما بعدها))<sup>(1)</sup> أي صلتها، فاما الحروف المصدرية فهي: (أنْ وَأَنْ وَكِي وَمَا وَلَوْ)، وأما صلتها فهي من حيث العموم تكون أفعالاً متصرفه إلا صلة (أنْ) فهي جملة اسمية (مبتدأ وخبر)، وذلك لاختصاص هذا الحرف بالأسماء دون الأفعال، وهي من حيث الخصوص مختلفة تبعاً لاختلاف الدلالة الزمنية للأفعال، فصلة (أنْ) يصح أن تكون فعلاً ماضياً ومضارعاً وأمراً، نحو قولنا: (أعجبني أن قمت، وأريد أن تقوم، وكتبت إليه بأن قم)<sup>(2)</sup>، وأما (ما وَلَوْ) فيصبح في صلتها المضي والمضارعة، نحو قولنا: (أعجبني ما قمت وما تقوم الآن، وددت لو ذهبت ولو تذهب)، وأما (كَيْ) فلا يصح في صلتها سوى المضارعة، وشرط تقديرها مع صلتها بال مصدر أن يدخل عليها (لام التعليل) لفظاً، نحو قولنا: (جئت لك أقرأ) أو تقديرها، نحو قولنا: (جئت كي أقرأ)، أي للقراءة .

## معاني المصدر المؤول في إنابته مناب المصدر الصريح :

إن ما يشتمل عليه المصدر المؤول من زيادة في البنية تجعله ذا دلالات لا يتحققها إلا هو، ومن تلك الزيادة، الحروف المصدرية، وقد ذكر النحاة اختلاف معانيها من تأكيد وتعليق وتنمٍ أو ما يقع منها بوجه عام، فحينما يراد التأكيد تقع الأداة (أنْ) وعليه جاء قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُكْتَفِي وَاللَّهُ أَعْلَى كُلِّ شَيْءٍ وَقَدِيرٌ وَإِنَّ السَّاعَةَ مُكَيَّةٌ لَا رَبَّ فِيهَا وَإِنَّ اللَّهَ يَعْيَثُ مِنْ فِي الْقُبُورِ﴾<sup>(3)</sup>، فلا شك في أن الأداة المصدرية (أنْ) أضفت التأكيد على معنoliها، ولا يتحقق ذلك بوقوع ذلك بـ (اللام) المصدر صريحاً .

وأما (كَيْ) فإنها تقييد التعليل، ولذا وجب اقتراנה بـ (اللام) الذي يفيد التعليل أيضاً، نحو قولنا: (جئت لك أكرمك)، وإن لم تقرن بـ (اللام)، تعين تقييره حكماً، نحو قولنا: (جئت كي أمتحن)، أي جئت للامتحان، وقد جاءت كلتا الحالتين في القرآن الكريم، فمن الحالة الأولى ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ لَا تَأْسُوا عَنِّي مَا فَاعَكُمْ وَلَا نَقْرَحُو يِمَّا أَتَكُمْ﴾<sup>(4)</sup>، ومن الحالة الأخرى ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَرَجَعْتَ إِلَيْكَ أُمَّكَ كَيْ نَفَرَ عَيْنَهَا وَلَا تَحْنَ﴾<sup>(1)</sup>، وفي كلتا الآيتين جاءت الأداة المصدرية مفيدة دلالة التعليل، ولا شك في أن هذه الدلالة لا تكون في المصدر الصريح إلا من خلال ما يدل عليه الحكم الإعرابي، إذ يكون المصدر الصريح مفعولاً لأجله، كأن يقدر مثلاً: (فرجعناك إلى أمك إقراراً لعينها)، ولكن المصدر المؤول حقق هذه الدلالة مع زيادة التأكيد والبالغة فيه .

(1) حاشية الصبان : 175/3 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 1/28 ، وهو المقام : 1/81 .

(3) الحج : 6 ، 7 .

(4) الحديد : 23 .

(1) طه : من الآية 40 .

وأما (لو) فإنها تقييد التمني، ولذا غالباً ما تكون هذه الأداة وصلتها في سبك مصدر مؤول معنوي لفعل يفيد التمني أيضاً، فهي تقييد السبك مع صلتها في تقدير المصدر من جهة، وتقييد السبك مع دلالة الفعل من جهة أخرى، وبيان ذلك في قوله تعالى: ﴿يُوَدُّ أَهْدُهُمْ لَوْ يَعْمَلُ أَلْفَ سَنَّةٍ﴾<sup>(1)</sup>، فالاصل في المصدر أن يكون صريحاً، ولكن وقوعه مسؤولاً من (لو وصلتها) يفيد المبالغة في وصف ودهم وتمنيهم من حيث إفاده هذه الأداة دلالة التمني، وهي بذلك ترتبط بدلاله الفعل على التمني أيضاً، وما يؤكد هذا أن وقوع (أن) المصدرية موقعها يصح نحوه ودلالة، بيد أن ما تتميز به (لو) من (أن) في دلالة التمني هو الذي حسن وقوعها، لتكون البنية من أولها إلى آخرها في ترابط لفظي ومعنوي.

وأما (أن) فأرى فيها التأكيد بصورة عامة، أو أن غايتها فك المصدر لتبين ما في الفعل من دلالة زمنية معينة، ولكن هناك من الناحية من يرى فيها دلالة على احتمال الفعل حكم الجواز دون الاستحالة أو الوجوب<sup>(2)</sup> على أنني لا أرى ذلك صواباً؛ لأن هذا موقف على صيتها، وليس عليها فحسب، فإذا كان صلتها فعل أمر، فكيف تجعله هذه الأداة جائزاً دون الوجوب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَعَنَا إِلَى مُؤْمَنَةٍ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَابَةِ الْبَحْرِ﴾<sup>(3)</sup>، فلا خلاف في أن الفعل هنا واجب حصوله على سبيل الاستحالة والوجوب، ولعل ذلك فات أصحاب هذا الرأي فنظروا في صيغ خاصة منه، كأن تكون صلة (أن) فعلاً مضارعاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ نَصُومُوا خَمْرَ لَكُمْ﴾<sup>(4)</sup>، فهنا لا يكون تحقيق الفعل على سبيل الوجوب، بل على سبيل الجواز؛ لأنها سبقت ببيان حكم المريض في الصوم، إذ قال تعالى: ﴿إِيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُرِيضًا أَوْ عَلَى سَرْفِرَةٍ أَوْ مِنْ آيَامٍ أُخْرَى وَعَلَى الَّذِي يُطْلِقُونَهُ فِدَيَةً طَعَامٌ مُسْكِنٌ فَمَنْ شَاءَ أَخْرِجَهُ مُخْرِجًا وَأَنْ نَصُومُوا خَمْرَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(5)</sup>

واما (ما) فذات دلالة قريبة من (أن) من حيث وقوعها مع الفعل لتدل على الحال، فدلالتها مع صيتها واضحة أكثر من دلالتها بعد ذاتها فحسب.  
أما وقوفنا على الصلة، فذاك لتبين ما في المصدر المؤول من دلالة زمنية يمكن أن تزاد على دلالة المصدر الصريح؛ ذلك أن المصدر الصريح لا يدل إلا على الزمن المطلق<sup>(6)</sup>، فليس في صيغته ما يدل على مضي أو حال أو استقبال، ((فجاوزوا بالفظ الفعل المستحق منه مع (أن) ليجمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان))<sup>(7)</sup>، ولعل اقتراح (أن) بالدلالة الزمنية التي يتحققها المصدر المؤول متأنٍ من إمكان دخولها على جميع الأفعال.

ومهما يكن من أمر، فإن تحديد الدلالة الزمنية دون إطلاقها أمراً مهما في الدلالة، وذلك لا يكون إلا بإحلال المصدر المؤول نائباً عن المصدر الصريح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا مَعَنَا أَنْ تُرْسِلَ إِلَيْنَا كَذَبَ هَمَّا أَذَّوْنَ﴾<sup>(1)</sup>، فقد وقع في الآية مصدران مؤولان متشابهان في دلالتهما على الحدث، ولكنهما مختلفان في دلالتهما على zaman، وهذا تكمن الفائدة فيه، فال المصدر الأول ذو دلالة على الحال والاستقبال، والمصدر الثاني ذو دلالة على الماضي، وتقدير الدلالة الزمنية معهما تكون (وما منعنا أن نرسل بالآيات في

(1) البقرة : من الآية 96 .

(2) ينظر : حاشية الصبان : 176/1 .

(3) الشعراء : 63 .

(4) البقرة : من الآية 184 .

(5) البقرة : 184 .

(6) ينظر : المقضي : 214/3 ،

(7) بداعن الفواند، ابن قيم الجوزية ، 1/ 14 ، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض .

(1) الإسراء : من الآية 59 .

الحال والاستقبال إلا أن كذب بها الأولون فيما مضى)، بخلاف ما لو جاء المصدر صريحا، فإن دلالته الزمنية ستكون مطلقة، ولصار من المجهول تحديدها، ولا سيما في المصدر الأول، إذ لو جاء صريحا (الإرسال) ما تميزت دلالته الزمنية، وما تبين قصدها وتخصيصها لأهل مكة.

أما المصدر الثاني، فإن وقوعه بهذه الصيغة الدالة على المصدر في إشارة إلى معناه الحقيقي من وقوعه ماضياً من لدن الأولين، وفيه إشارة أيضاً إلى معناه المتمثل في الدلالة على التحقيق، بمعنى أن تكذيب المشركين من أهل مكة أمر محقق كشأن الأمم من قبلهم، ولذا كان هو السبب في منع إرسال الآيات.

وقد تزداد دلالة الأمر من وقوع المصدر، ولا يدل على ذلك سوى المصدر المسؤول بوقوع فعل الأمر فيه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْنَا إِلَى مُوسَىٰ أَنْ أَتِّيَ بِكُمْ مُّتَّبِعُونَ﴾<sup>(1)</sup>، فال المصدر المسؤول من (أن) وأسر) ذو دلالة على الفعل الوجوبي، وكذلك أرى في هذه الدلالة تقريباً للحكاية وجعلها حاضرة في الأذهان، ولا شك في أن كلتا الدلالتين لا تتحققان بالدلالة نفسها بوقوع المصدر صريحا.

ويمكن أن يقع الفعل أيضاً مبنياً على المفعول لتحقيق دلالته من التعظيم مثلاً، ولا يكون هذا إلا بوقوع المصدر مسؤولاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُوبَىٰ أَنْ بُرُوكَهُ مَنْ فِي الْأَنْارِ وَنَنْ حَوْلَهَا﴾<sup>(2)</sup>، فإن إرادة هذه الصيغة من الفعل (أن بوروك) يقصد منها التعظيم والتقويم، ولعلها لا تكون كذلك إلا بوضعها ضمن هذه البنية (المصدر المسؤول)؛ لأن المصدر الصريح لا يدل عليها أبداً.

وقد يراد من المصدر المسؤول - مع تعين دلالته الزمنية - تعين الفاصلة، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَدَرَّتِ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفَّاثَاتٍ أَنْ يَقْتُلُونَ﴾<sup>(3)</sup>، ففي المصدر المسؤول (أن يقتلون) دلالتان: الأولى، دلالة الحال أو الاستقبال، والأخرى، هي تعين الفاصلة وتناسبها مع الفواصل الأخرى.

#### الخصائص الدلالية والتركيبية والإعرابية للمصدر المسؤول :

يتميز المصدر المسؤول من المصدر الصريح من خلال بنيته (أداة وصلة) بخصائص تركيبية وإعرابية ودلالية ضمن البنية النحوية بوجه عام، فال المصدر المسؤول من (أن) المشددة ومعموليها يسد عن المفعولين في باب ظن، نحو: (ظننت أن زيداً قادم وحسبت أنك ذاهب) (فـ) (أن) وصلتها سدت عن المفعولين، فلا حاجة إلى تقدير مفعول ثان لإتمام البنية والدلالة، بخلاف المصدر الصريح، فإن وقوعه هنا يبقى الدلالة ناقصة وبجاجة إلى مفعول ثان، نحو: (ظننت قومه، وحسبت ذهابك)، فالدلالة تبقى ناقصة إلا بوضع المفعول الثاني نحو: (متحققاً أو سريعاً)، لتتم الدلالة والتركيب.

وقد وجه أحد الباحثين هذا إلى أن المصدر هنا قد أغنى عن المفعولين دلالة لا تركيباً<sup>(4)</sup>، ولكن الحقيقة، أن هذا المصدر بحكم تأويله بمفرد قيل إنه سد عن اسمين مفردين، أو ما في حكمهما من حيث الإعراب، أما من حيث الدلالة والتركيب فيختلفان، فمن حيث الدلالة يختلف المصدر المسؤول عن المصدر الصريح، فدلالة الأول ثابتة على التأكيد؛ ل تمام معناه وعدم حاجته إلى أي إخبار جديد، بخلاف المصدر الصريح، فإن دلالته متغيرة؛ لعدم تمامها إلا بما يقع من خبر عنه - وهو الذي صار إلى المفعول الثاني لل فعل (ظننت) - فدلالة مرتبطة بما يحمله هذا المفعول من معنى.

وببيان ذلك أن قوله: (ظننت أنك ناجح) يختلف عن قوله: (ظننت نجاحك باهراً)؛ وذلك لأن في القول الأول دلالة على انتفاء النجاح؛ لأن المتكلم كان يظن ذلك، ولكنه كان ظنا خطأ، بخلاف القول الثاني، فإن النجاح حاصل فيه، ولكنه جاء على أقل مما يظن؛ لأن قوله (باهراً) متصل ومرتبط بفعل الشك، فهو دليل على حصول النجاح ولكنه ليس باهراً، أما إذا كانت (ظن) بمعنى اليقين، فالدلالة تختلف فيها، إذ تنتقل من

(1) الشعراء : 52 .

(2) النمل : 8 .

(3) القصص : 33 .

(4) ينظر: ظاهرة الاستغناء في النحو العربي (رسالة ماجستير نقل عن ظاهرة النية في العربية) ص : 92 - 96 .

الشك إلى اليقين، فتكون الدلالة هي التأكيد، سواء أدخلت (ظن) على المصدر المؤول أم على المصدر الصريح، بيد أن دخولها على المصدر المؤول يفيده التأكيد من دون قصد وصفه بأي وصف آخر . ولذا لا يمكن أن يقال إن المصدر الصريح أو جز من المصدر المؤول هنا على نحو ما ذهب إلى ذلك أحد الباحثين<sup>(١)</sup>؛ وذلك لاختلاف الدلالة بينهما، بل على العكس من ذلك، فإني أرى الإيجاز متحققا في المصدر المؤول دون الصريح، إذا أريد قصد الدلالة نفسها بكل المصادررين؛ وذلك أن قولنا: (ظننت أنك ناجح) يفيد الإخبار بتأكيد النجاح إذا كانت (ظن) بمعنى اليقين، بخلاف ما لو أتى المصدر صريحا، فإنه لا يصح إلا أن يوحي بـ(مفعول ثان) لفتم الدلالة والتراكيب فيقال: (ظننت نجاحك متحقق)، ولا شك في أن الأول أوجز من الثاني .

أما من حيث التركيب، فالذي سوغ لهذه الصيغة المصدرية أن تسد عن المفعولين هو ذلك الشبه بين (أن) و(ظن) من حيث معناهما، إذ كلاهما يدخل على المبتدأ والخبر، وبعبارة أخرى، فإن معمولي (أن) يصيران من حيث الدلالة معمولي (ظن)، ويستثنى ذلك أكثر فيما لو ألغيت (أن) فيقال بدلا من (ظننت أن زيدا قائم) (ظننت زيدا قائماً)، وبدلا من (حسبت أنك كاتب) (حسبتك كاتباً) .

ومما جاء على صيغة المصدر المؤول سادا عن المفعولين في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ

طَنَ أَنْتَ نَاجٌ مِّنْهُمَا أَذْكُرْ فِي عِنْدَ رَيْكَ﴾<sup>(٢)</sup>، فواضح أن المصدر المؤول من (أن وعموليها) قد سد عن مفعولي (ظن) إعرابا وتركيبيا، وواضح أيضا أن دلالة المصدر هي تأكيد النجاة فحسب دون وصفه بأي وصف آخر، ولعل ذلك يفيض بالإيجاز، إذ لو جاء المصدر صريحا ما دل على هذه الدلالة إلا بوضع المفعول الثاني، كأن يقال: (ظن نجاته متحققة)، ولكن المصدر المؤول أغنى عنه، فضلا عن كونه أكثر جزالة وبيانا . وما قيل في (أن وعموليها) يقال في (أن والفعل) فإنه يسد عن المفعولين في الباب نفسه نحو ما ذكر النحاة<sup>(٣)</sup>، فيقال: (حسبت أن تقوم)، فالإعراب والتراكيب والدلالة تامة، ولا تحتاج إلى ما يتمها من مفعول، ولعل المسوغ في ذلك نظير المسوغ الذي ذكرناه في (أن وعموليها) سوى أن معمولي (أن) يشبهان معمولي (ظن) اسما وإفرادا، أما هنا، فيمكن القول، إن صلة (أن) عبارة عن ركنين تامين أيضا ولكن أحدهما هو الفعل والأخر هو الضمير المستتر فيه، ولكنها مع ذلك يشبهان من حيث الدلالة معمولي (ظن) فصح أن يسدا عن مفعوليها .

وكما سد المصدر المؤول من (أن والفعل) مسد مفعولي (ظن)، فإنه قد يقع بعد (عسى) فيعني عن اسمها وخبرها إعرابا<sup>(٤)</sup>، وذلك بتحول (عسى) من النقصان إلى التمام، إذ يكون هذا المصدر فاعلاها، وقد يحقق ذلك الإيجاز، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَاتَ أَمْرَاتٍ فِرَغْوَنَ فَرِثَ عَيْنَ لِي وَلَكَ لَا نَقْشَلُو عَسَى أَنْ يَنْقَعَنَا أَوْ نَتَخَذَهُ وَلَكَ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، فقد أغنى المصدر المؤول (أن ينفعنا) عن اسم (عسى) وخبرها لكونه فاعلا لها، وفي ذلك تمام الدلالة بإيجاز واختصار، إذ لو وقع المصدر صريحا لكان اسمما مفترقا إلى إخبار .

ومن دلالته أيضا هي التأكيد، وقد لا تأتي مع المصدر بحد ذاته، بل تأتي ضمن البنية أو السياق بوجه عام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَيْنَكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُتُرَةٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكُرُهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، فالتأكيد إنما أتى من وقوع الحال جملة اسمية (وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) من الفعل في المصدر المؤول (تَكُرُهُوا) لتأكيد أن كراهيته

(١) ينظر : المصادر في القرآن الكريم ( رسالة دكتوراه ) ص : 45 .

(٢) يوسف : من الآية 42 .

(٣) ينظر : الأشياء والنظائر في النحو : 196/2 .

(٤) ينظر : حاشية الصبان : 176/1 .

(٥) القصص : 9 .

(١) البقرة : من الآية 216 .

الشيء قد تكون خيرا، بخلاف ما لو أتى المصدر صريحاً فإن البنية لا تكون بهذه الصيغة، وإن الدلالة لا تكون بهذا التأكيد ، ففرق كبير بين البنية في الآية أو أن يقال مثلاً: (وعسى كر هكم لشيء خيرا لكم) . وكذلك يفاد من المصدر المؤول في البنية والتركيب إذا أريد نفي أمر ما، إذ يتحقق دخول أدوات النفي على الأفعال، بخلاف المصدر الصريح فلا يجوز دخولها عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِعَلَمَ أَنِّي لَمْ أَخْطُهُ<sup>(1)</sup>﴾، مما كان لل فعل أن ينفي لولا مجيء المصدر مؤولاً، وما كان للأداة الجازمة والمقصودة بمعانيها الخاصة أن تدخل إلا على الأفعال، ولعلنا نتبين ذلك أكثر فيما لو قدرنا المصدر صريحاً، إذ يستعاض عن هذه الأداة بالقول مثلاً: (إنفاء خيانتي) وهي - ولا شك - لا تتحقق ما عليه الآية من بيان وما فيها من معانٍ .

---

. 52 (1) يوسف :

## المبحث الثاني: النيابة عن المفعول المطلق.

### توجيه بعض النحو للنيابة عن المفعول المطلق :

وجه بعض النحو للنيابة في هذا الباب على أنها عبارة عن (إسقاط وإحلال)، بمعنى أن المصدر كان في الأصل موجوداً، ثم حذف وأقيم اللفظ مقامه، وذلك نحو قوله: إن الأصل في (ضربيه كل الضرب) هو (ضربيه ضرباً كل الضرب)، وإن الأصل في (ضربيه ذلك الضرب) هو (ضربيه ضرباً ذلك الضرب)<sup>(1)</sup>. ولكن لا أرى - في تقديرني - انتباط هذا على كل لفظ من تلك الألفاظ، لأننا لا نمتلك الدليل الواضح على وجود المصدر سلفاً في هذه البنية من حيث كونه فضلاً، فليس الحال فيه كالحال في حذف الفاعل وإنابة المفعول منابه، فإن لهذا الأخير ما يسوغه وما يدل عليه، ثم إن غایة المصدر (المفعول المطلق) هي التأكيد، فإذا حذف أو عدم من السياق، فلا ثمة ما يدعوه إلى تقديره لانتقاء الحاجة إليه، إلا إذا استوجبتها الدالة أو كانت قرينة دالة عليها، ولا يمكن تخرج الدالة إلا بذلك التقدير.

وفضلاً عن ذلك، فإن هناك مشكلة في بعض ما ذهب النحو إليه، وذلك في تقدير المصدر مع بعض الألفاظ، فإذا صح تقدير المصدر مع (كل) من حيث الاتفاق النحوي والمعنوي بينهما لكون غایتهما هي التأكيد، إذ يمكن أن يقال: إنه تأكيد على تأكيد، فحذف أحدهما استغناء عنه بالآخر - إذا صح هذا - فإنه لا يصح مع لفظة (بعض) التي هي قرينة (كل) في هذا الباب؛ وذلك لأنها تقيد التقليل، مما يجعلها في تناف وغاية المصدر الأولى المتمثلة في التكثير والتأكيد، فلا يمكن أن يقال في (ضربيه بعض الضرب) ضرباً بعض الضرب.

إذن فالذى أذهب إليه أن المصدر لم يكن موجوداً ثم حذف - لعدم الحاجة إلى تقديره أولاً، ولا اختلاف الدالة في بعض الأحيان معه ثانياً - بل إن ما ناب عنه من لفظي (كل) و(بعض) أو ما في معناهما مضارفين إلى المصدر هو تركيب جديد، فبدلاً من أن يقال: (ضربيه ضرباً) يقال: (ضربيه كل الضرب) إذا أريد (المبالغة والتکثير)، أو (ضربيه بعض الضرب) إذا أريد (التقليل)؛ لأن هذين اللفظين يكتسبان دلالتهما مما يضافان إليه، فيصيران ككلمة الواحدة، فإذا أضيف إلى مصدر من جنس عامله أعراب منصوباً على المفعولة المطلقة نيابة، وإذا أضيف إلى الظرف أعراب منصوباً على الظرفية<sup>(2)</sup>.

وما قيل في هذين اللفظين يقال في العدد النائب مناب المفعول المطلق في نحو قولنا: (ضربيه عشرين ضربة) فإنه لا موجب في تقدير مصدر مذوق؛ لأن غرض هذا النوع من النيابة هو تبيين العدد، ولعله يستقل عن المصدر المؤكّد لعامله، من حيث تحديده العدد بغض النظر عن قلته أو كثرته، في حين يكون المؤكّد مبهماً ولا يدل إلا على الكثرة أو التأكيد، فإذا صح أن يقال: (ضربيه ضرباً عشرين ضربة) فإنه لا يصح أن يقال: (ضربيه ضرباً ضربة واحدة).

وكذلك شأن بالنسبة إلى (اسم الإشارة)، فإن لفظه يدل على معنيين، أحدهما: الإشارة الحسية الحقيقة، والأخر: استعماله لغرض التعظيم، ولا سيما في لفظ الإشارة الدال على البعيد، فإذا أريد منه معناه الحقيقي فالحاسبي في ذلك مبيناً لنوع، فإذا قال القائل: (ضربيه هذا الضرب) مشيراً إلى ضرب حاصل أمامه كان مبيناً لنوع؛ لأنه على سبيل المماثلة أو التشبّيـه، وهذا ما يتناهى والمصدر المؤكّد لعامله، إذ هو بهم - كما ذكرنا - فلا يجوز قرنه به أو كونه في معناه ، بل هو بنية جديدة مختلفة عن المصدر المؤكّد لعامله، وتشبه إلى حد كبير المفعول المطلق المبين للنوع في نحو قولنا: (سرت سير الأمراء).

أما إذا أريد منه معناه المجازي الدال على التعظيم والتخييم، فلم يكن هناك تناف بينه وبين المصدر المؤكّد لعامله، ولكننا مع ذلك لا نمتلك دليلاً على وقوع المصدر وحذفه من السياق، والقول بعدم ذلك هو الأولى؛ لأن قولنا: (ضربيه ذلك الضرب) فيه مبالغة كبيرة تفوق وقوع المصدر على أصله، فلا حاجة إلى تقديره ما دام في هذه الصيغة ما يفضلها مبالغة وتأكيداً.

(1) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 328/1.

(2) ينظر : التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: محمد علي الجاوي 1 / 296 . دار إحياء الكتب العربية ، 1976م.

وشيبيه بما تقدم أيضا هو (نيابة الصفة عن المفعول المطلق) فقد ذكر أولئك النحاة أن الأصل في قولنا: (سرت أحسن السير) هو (سرت السير أحسن السير أو سرت سيراً أحسن سير) فحذف الموصوف لدلالة اضافة صفتة الى مثنه<sup>(1)</sup>

ولكن هذا النمط من المفعول هو مبين للنوع، ولا ثمة ما يستوجب إدخال المصدر المؤكّد لعامله، بل يقتصر في القول على، أنه نائب عن المفعول المطلقة.

وهنالك من الصفات ما حذف موصوفها وهو مفعول مطلق وبقيت هي دالة عليه، ولكنها لم تكن نافية عنه، وقد ذكر ذلك ابن هشام فقال: ((وليس مما ينوب عن المصدر صفتة))<sup>(2)</sup>، ومن ذلك قوله تعالى:

**وَأَذْكُرْتَكَ كَثِيرًا وَسَكَنْتَ يَالْمَعْشِيَةِ وَالْأَبْكَرِ**<sup>(٣)</sup>، فلم يكن (كـ) نائباً عن المفعول المطلق، بل هو صفة لموصوف محفوظ تقديره (ذكراً)، ولا يجوز تقدير المحفوظ ظرفاً أي (زمنا) نحو ما ذهب إلى ذلك أحد الباحثين<sup>(٤)</sup>؛ لأن ذلك مما تنتهي الصفة نفسها، فإن الزمن لا يوصف بـ(الثرة)، بل يوصف بـ(الطول) فيقال: (زمنا طويلاً).

أما عن الظرف، أو ما يقال: (ناب عنه وقته) فتقدير المصدر وإنابة الظرف منابه موقف - في رأيي على صحة الدلالة، وتتسايمهما معاً ضمن السياق العام؛ لأن هذا التقدير لا يكون إلا إذا قصد التشبيه أو تبيين النوع، وبين ذلك في قوله: (فلان يبذر ولا يتصدق لأنه لم يعش يوم الفقر) إن التقدير (لم يعش عيشة يوم الفقر)، ولدلالة المتشابهة أو تبيين النوع في هذا المثال: أنه لم يعش عيشة مشابهة لعيشة يوم الفقر، أو من نوع عيشة يوم الفقر، ولكن حذفت هذه الفضلات ليجازأ واختصاراً، فضلاً عن دلالة السياق عليها، فعلى هذا يصح تقدير المصدر المحذوف وإنابة الظرف منابه .  
أما ما ذهب إليه بعض النحاة في قوله، الأعشى<sup>(5)</sup>.

أَلَمْ تَعْنَمْ عَيْنَكِ لَيْلَةً أَرْمَدًا [وَعَادَكِ مَا عَادَ السَّلِيمُ الْمُسَهَّدًا]  
 من أن (ليلة) منصوبة على المفعولية المطلقة نيابة، لأن الأصل – عندهم – اغتماض ليلة  
 أرمدا<sup>(7)</sup>، ففيه نظر؛ وذلك لأن الدلالة على هذا التقدير والإعراب تستلزم التشبيه، على دلالة أن يكون فيه  
 اغتماض جديد غير الذي مضى، فيقال فيه: (اغتمضت عيناه اغتماض ليلة أرمدا)، فيجوز في هذا حذف  
 المصدر وإنابة الطرف منابه لدلالة الحال عليه، بيد أن الأعشى لم يشا هذه الدلالة أو التشبيه، بل هو يقرر  
 المتنافي بأمر قد مضى، فيقول له: (ألم تغمض عيناك في ليلة أرمد) بدليل أن (لم) تخلص دلالة المضارع إلى  
 المضى، وبدليل وقوع الشطر الثاني بصيغة الماضي أيضاً عطفاً على تلك الدلالة فقال: (وَعَادَكِ مَا عَادَ السَّلِيمُ  
 الْمُسَهَّدًا).

وعلى هذه الدلالة، فلا صحة لقدر مصادر محذوف هنا، وإن إعراب (ليلة) منصوبة على المفعولية المطلقة نيابة هو خلاف الدلالة، وإن إعرابها منصوبة على الظرفية الزمانية هو الأولق لها مع الدلالة المراد

وأما الألفاظ المخصوصة الدالة على نوع المصدر في نحو قولهم: ((قعد القرصاء، أو اشتمل الصماء، ورجع القهقرى؛ لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه))<sup>(1)</sup> فقد اختلف النحاة فيه، إذ يرى بعضهم أن هذه الألفاظ هي نوع من جنس العامل فيه، فهي مبنية للنوع عندهم، فلا موجب لتقدير مصدر معه، فـ((القرصاء)) مثلاً في المثال السابق ((يتناصب على المصدر بالفعل الذي قبله))؛ لأن القرصاء لما كان نوعاً من

(1) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 325/1 - 326 .

(2) شرح قطر الندى: 226.

آل عمران: 41 (3)

<sup>(4)</sup> ينظر : ظاهرة النيابة في العربية : 213 .

. 135 : دیوانه (5)

(6) لم يذكر النهاة الشطر الثاني، بل هو تتمة من الديوان، وقد أثبتتاه في المتن أعلى حاجة الدلالة إليه في التوجيه.

(7) ينظر : مغني اللبيب : 624/2 ، شرح الأشموني : 1/211.

(1) الكتاب : 15/1 ، وينظر : الأصول في النحو : 160/1 .

القعود، والفعل الذي هو (قعد) يتبع إلى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها، تعود إلى القرفصاء الذي هو نوع منه؛ لأنه إذا عمل في الجنس عمل في النوع، إذا كان داخلاً تحته<sup>(1)</sup>. في حين ذهب آخرون مذهباً مقارباً له من حيث أن الألفاظ هي أنواع من أجناس العوامل فيها، ولكن على تقدير مصدر محفوظ، والتقدير: (قعد القعدة القرفصاء، ورجع الرجوع القهري) فحذف المصدر، وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه<sup>(2)</sup>، بمعنى أن اللفظ المذكور ((صفة لمصدر محفوظ، ولكن الذي عليه الأكثرون هو مذهب سيبويه)، لأنه لا يقتصر إلى تقدير موصوف، أما المذهب الأخير فيقتصر إلى تقدير موصوف)<sup>(3)</sup> ولا شك في أن عدم التقدير أولى من التقدير، ويمكن القول، إن الخلاف بين المذهبين ليس خلافاً كبيراً، لأن توجيه كل منهما لا يخالف الدلالة، فمضمونهما واحد سوى أن المذهب الثاني ذو تفصيل وتوضيح.

أما الألفاظ التي تتناسب وتقدير المصدر، وأنه كان موجوداً في أصل البنية، فمعدودة ومنها: (الآل) أي آلة المصدر (نحو: (ضربته سوطاً)، والأصل: ضربته ضرباً بسوط)، ثم توسيع في الكلام، فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه، وأعطيت ما له من إعراب وإفراد وتنمية وجمع، فنقول: (ضربته سوطاً وسوطين وأسواتاً) والأصل: (ضربته ضرباً بسوط وضربيتين بسوط وضربات بسوط)<sup>(4)</sup>، فالقول بوجود المصدر في الأصل لا بد منه هنا؛ وذلك لتوضيح الدلالة من جهة؛ وتعليق النصب في (سوط) من جهة أخرى.

وهناك ألفاظ لم يقل النحاة بتقدير مصدر معها، بل أعربت نائبة عن المفعول المطلق، لتضمنها مصدره أو كونها في معناه، ومن ذلك (ما) الاستئمائية و(ما) الشرطية، فمثال الأولى قوله: (ما تضرب زيداً؟) بمعنى (أي ضرب تضرب زيداً؟)، ومثال الثانية قوله: (ما شئت فاجلس) بمعنى (أي جلوس شئت فاجلس).

وقد يكون النائب عن المفعول المطلق عائداً عليه، فيكون نفسه، وهذا مختص بالضمير، فلا يقدر المصدر معه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْذَبْتَهُ عَذَابًا لَا أَعْذَبْهُ أَعْذَابًا مِّنَ الْعَذَابِ﴾<sup>(5)</sup>، أي لا أعزب العذاب، و واضح من هذه النية إفادتها (الإيجاز والاختصار).

وأما ما يلاقى الفعل المذكور في اشتقاءه، وليس بمصدره على الأصل ، فهو على ثلاثة أقسام:  
- اسم مصدر غير علم، نحو: (كلمه كلاماً).

- اسم عين، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْتَمْ رِبُّكُمْ وَبَنِيَّتُمْ بَنَاتِكُمْ﴾<sup>(6)</sup>.

- مصدر لفعل آخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ كُرِّأَتْ رِبَّكَ وَبَنِيَّتِهِ تَبَيَّلَ﴾<sup>(7)</sup>.

وقد نشأ خلاف بين النحاة حول هذه التغيرات في البنية وخروجهما عن أصلها؛ لأن أصل المصدر في المثال الأول أن يكون (تكلماً)، وفي الثاني (بناتاً) وفي الثالث (تبلاً) وهذا الخلاف دار حول العامل في هذا الاسم المنصوب على وجهين:

الوجه الأول: هو أن العامل فيه هو الفعل المذكور، فالاسم على هذا نائب عن مصدر هذا الفعل.

الوجه الآخر: هو أن العامل فيه فعل آخر مقدر، فـ ((بناتاً) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْتَمْ رِبُّكُمْ مِّنَ الْأَنْثَنِيَّاتِ﴾<sup>(1)</sup> هو مصدر لفعل دل عليه (أنبتم) أي: فنبتم بناتاً)<sup>(2)</sup> ولكن الرأي الأول هو الراجح - في تقديره - لعدم حاجته إلى هذا التقدير.

(1) أسرار العربية: 167 ، وينظر : الكتاب : 15/1 ، الإيضاح في شرح المفصل : 223/1 .

(2) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 328/1 .

(3) أسرار العربية: 176 ، وينظر : تذكر النحاة : 324 .

(4) شرح التصريح على التوضيح : 328/1 .

(5) الماندة : من الآية 115 .

(6) نوح : 17 .

(7) المرمل : 8 .

ومن هذا كله، نخلص إلى أن الألفاظ التي صرخ النحاة بنيابتها عن المفعول المطلق لم تكن كلها من قبيل حذف المصدر من الأصل وإنابة لفظ آخر منابه، بل إن منها ما هو كذلك، وإن منها ما جاءت لفظة موقع المصدر على سبيل النيابة بمعناها اللغوي، وليس على سبيل (الإسقاط والإحلال) وبعبارة أخرى، لم يكن المصدر والنائب عنه مقتربين ضمن السياق ثم حذف الأصل وأنيب عنه لفظ الآخر؛ لأن ذلك ترفضه الدلالة الصحيحة – كما ذكرنا – .

#### أعراض النيابة عن المفعول المطلق:

- إن النيابة التي نighthا في هذا الفصل متحققة من حيث وقوع لفظ مكان لفظ خلافاً للأصل، بيد أن نية الألفاظ هنا متباينة في غرضها وإفادتها الدلالة، ويمكن تقسيمها على وفق ذلك على قسمين:
  - قسم، تكون النيابة فيه على سبيل الجواز، بمعنى أنها لا تكون لازمة في تأدية الدلالة الأساسية، بل هي لتحقيق الدقة فيه .
  - وقسم آخر، تكون النيابة فيه على سبيل الوجوب، إذ إن الدلالة المراددة تختلف من دونها، مما يجعل وجودها لازماً .

ولعل الفاصل في ذلك يتحدد من اللفظ النائب بحد ذاته ، فإذا جاز إلغاؤه ووضع المصدر على أصله ، وحقق الدلالة المراددة، فالنيابة جائزة وفائتها تحقيق دلالة مقصودة، أو توخي الدقة فيها، أو رفع اللبس منها، وعلى هذا أغلب ألفاظ الباب، وبيان ذلك في قولنا: (نصحته كل النصح) فـ(كل) نائية عن المفعول المطلق، ولكن يمكن إلغاؤها ووضع المصدر على أصله، فنقول: (نصحته نصحاً)، والدلالة متحققة أيضاً، سوى أن في الأول توسيعاً في الدلالة (مباغة وتأكيداً) .

وأما إذا انتفى الإلغاء وإحلال المصدر على أصله لكون الدلالة تتغير أو ينعدم تحقيقها، فالنيابة واجبة، ولا يتحمل لفظها أي تغيير، ولعل لفظ العدد أهم ما بين ذلك، ومثله قوله: (نسخت الكتاب ثلاثة نسخة) فإن (ثلاثين) لفظ نائب عن المصدر ولكن لا يمكن استبدال المصدر به، لعدم تتحققه ما يراد من دلالة؛ لأن اللفظ النائب هنا مبين للعدد، بخلاف المصدر المؤكّد فإنه منهم، ولا يدل سوى على الكثرة والتأكيد .

وقد التفت النحاة إلى أهمية هذه النيابة ولا سيما في قسمها الأول، ومن ذلك ما قيل في نية آلة المصدر في نحو: (ضررت زيداً سوطاً) إن الأصل: (ضررت زيداً ضرباً بسوط)، ثم حذف المصدر وأقيمت آلة مقامه إيجازاً واختصاراً ومباغة، وتتبّعهما على أن الفعل بالآلة المخصوصة<sup>(3)</sup>، فهو أكثر اختصاراً من قوله: (ضررته ضرباً بسوط)<sup>(4)</sup> .

وفي القرآن الكريم جاءت ألفاظ نائية عن المفعول المطلق على كلا القسمين من أعراض النيابة في هذا الباب، ولا أعني أن في القرآن نية يمكن ردها إلى أصلها، فإن هذا محال، بل أعني أن ذلك التقسيم جاء على وفق المفهوم اللغوي وال نحوي بشكل عام – والقرآن نزل بلغة العرب – ولكن مع ذلك، فإن وجدت نية فيه يوحى ظاهرها بأنها على سبيل الجواز، فإنها تكون نظيرة للجوب من حيث دقة الدلالة التي تؤديها، ولا يمكن أن يصطليع بتائيتها أي لفظ غيره أبداً، ومن ذلك لفظة (كل) في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمْبَلُوا كُلَّ الْبَلِيلِ﴾

﴿فَتَذَرُوهَا كُلَّ مُعْلَقَةٍ﴾<sup>(5)</sup>، فـ(كُلَّ الْمُتَبَلِّل) لفظة نائية عن المصدر (مباغة) وهي تقضي (كثرة ومباغة وتأكيداً)، لأن الدلالة تكون بها (ولا تميلوا جميع الميل وعامتهم)، ولعل هذه النيابة لم تكن لمجرد الجواز فحسب، بل هي نية يطلبها السياق العام لتحقق دقة الدلالة فيه؛ ذلك أن هذا النهي جاء عقب نفي مطلق عن العدل التام بين النساء من حيث نفي الفعل المضارع بـ(لن) (ولن تستطعوا) وهي دالة على تأييد النفي

(1) نوح : 17 .

(2) مشكل إعراب القرآن : 761/2 .

(3) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 1/586 ، والباب في علل البناء والإعراب : 2/208 .

(4) ينظر : ارشاف الضرب : 2/205/2 .

(5) النساء : 129 .

وتأكيداته، ومن حيث وقوع الجملة الاعترافية - (وَلَوْ حَرَضْتُمْ) - التي تقييد المبالغة في نفي استطاعة العدل بين النساء، أي حتى ولو كان المرء حريصاً على ذلك ولم يقصد ظلماً بينهن.

فبديهي إذن أن يكون المقصود بـ(النهي) هو النهي عن الميل الكبير المبالغ فيه، لا عن كل ميل؛ لأن هناك من الميل مالا يسع الإنسان تجنبه وتلافيه – وهو ميل القلب – ولا يتحقق تلك الدلالة سوى هذا اللفظ النائب عن المصدر؛ لأن وقوع المصدر (ميلاً) – مع جوازه لغة ونحوها – قد لا يدل على مقدار النهي عن الميل.

وشبيه بهذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِنْ عَنِّكَ وَلَا يَمْسِكَهَا كُلُّ الْبَسْطٍ﴾<sup>(1)</sup> ، فـ(كُلُّ الْبَسْطٍ) لفظة نائبة عن المصدر (بسط)، وهو تعبير عن الكثرة المتناهية في البسط والمبالغة فيه<sup>(2)</sup>، وهذا هو النهي عنه ، بخلاف ما لو جاء المصدر (بسطاً) – على أصله لغة ونحوها – فإنه يفهم حصول النهي عن البسط ولو كان مقداره متوسطاً، من حيث إيهام دلالته، وهذه دلالته لا تراد، وفضلاً عن ذلك، فإن نية اللفظة هنا أنشأت تنازلاً في الدلالة بين كل من النهيين، فالنهي الأول كان عن الشح الكبير، وأما النهي الآخر فكان عن الإسراف الكبير .

ومن الألفاظ النائبة عن المفعول المطلق هي تلك الألفاظ التي تلقي الفعل المذكور في الاستئناف وليس بمصدر له، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَيَّعُونَ وَسَرِّعُونَ سَرَّاجَيِّلًا﴾<sup>(3)</sup> ، فلم تكن الآية في نهايتها توجب تأكيد التسريح أو تكثيره، بل هي لتأكيد وجوب أن يكون التسريح بحسن ومحظوظ، فوق اللفظ (سراحا) نائباً عن المصدر الحقيقي (تسريحاً)؛ لأن السراح الجميل ((هو) كلمة طيبة دون أذى ولا مانع واجب)<sup>(4)</sup> بخلاف ما لو وقع المصدر الحقيقي فإنه لا يدل سوى على التكثير والتاكيد بإيهام، وهي دلالته لا تراد .

وقد يراد من هذا الاستعمال الاستعارة أو تأكيدها بإيجاد قرائن أكثر دالة عليها، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَتَقْبَلَهَا رِبِّهَا يُقْبُلُو حَسَنٌ وَأَنْبَتَهَا بَنَاتَا حَسَنَا﴾<sup>(5)</sup> ، فإن بداية البنية تتبئ عن الاستعارة من حيث وقوع الفعل (أبنت) الخاص بالنبات، لا الإنسان، ولعل وقوع اسم المصدر (بناتا) نائباً عن المصدر الحقيقي (بناتا) يعد قرينة مزيدة على القريئة الأولى؛ لتأكيد تلك الاستعارة في تشبيه خلق الإنسان بخروج النبات، فضلاً عن وصفه بقوله (حسناً) .

ومن هذا الباب أيضاً وقوع المصدر صريحاً، ولكنه يعد نائباً من حيث أنه ليس لل فعل المذكور، بل هو لفعل آخر يشابهه في الاستئناف، ويفارقه في الصيغة وعدد الحروف ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبَتِّل﴾<sup>(6)</sup> ، فـ(تَبَتِّل) ليس هو مصدر الفعل المذكور؛ لأن ((مصدر (بتل إيه) (بتل) كـ(التعلم والتفهم)، ولكن جاء على (التعليل) مصدر (فَعَل) لسرطان طيف، فإن في هذا الفعل إذاناً بالتدريب والتكراف والتحمل والتكرر والمبالغة، فأتى بالفعل الدال على أحدهما، وبالمعنى الدال على الآخر، فكانه قيل: (بتل نفسك أي بتليلاً، وببتل إيه بتليلاً)، ففهم المعنيان من الفعل والمصدر النائب عن مصدره، وهذا كثير في القرآن الكريم وهو من حسن الاختصار والإيجاز)<sup>(1)</sup>، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَيْنَاهُمْ مَطَرًا﴾<sup>(2)</sup> ، مصدر الفعل

(1) الإسراء : من الآية 29.

(2) ينظر : نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز : 59.

(3) الأحزاب : 49.

(4) البحر المحيط : 240/7.

(5) آل عمران : من الآية 37.

(6) المزمول : 8.

(1) التفسير القيم : 501 – 502.

(2) الأعراف : 84.

(أمطر) هو (إمطار)، ولكن وقع (مطراً) موقعه؛ لأن الدلالة المقصودة لم تكن تأكيد الإمطار فحسب، بل للإشارة إلى أن هذا المطر كان من نوع عجيب، وليس هو المطر المعروف<sup>(1)</sup> بخلاف ما لو وقع المصدر على أصله، فإنه لا يدل حينها سوى على الكثرة والتأكيد دون إشارة إلى نوع مخصوص؛ ولعل هذا مرتبط بآيات تدل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّنْ سِجِّيلٍ مَّنْصُوبٍ﴾<sup>(2)</sup>، إذ هي تدل على نوع المطر هنا، وأحسب ذلك من قبيل وحدة النظم والدلالة بين الآيات.

أما ألفاظ العدد النائية عن المصدر فممكن تقسيمها على قسمين أيضاً: قسم يقصد العدد فيه بحد ذاته، ولا ثمة مبالغة فيه، بل يكون العدد مبيناً للشيء المعدود قسراً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الْأَنَيْنَةُ وَالْأَنَيْنَ فَاجْلُوا كُلَّ وَعِرْقٍ مِّنْ مَا مَنَّاهُ جَلَّ﴾<sup>(3)</sup>، وكذلك قوله: ﴿فَاجْلُو وَهُرْ نَمَنِنَ جَلَّ﴾<sup>(4)</sup>، فإن لفظي (مائة) و (نمرين) نائيان عن المصدر، وفائدتهما هنا لازمة، من حيث أن المصدر لا يؤدي مؤداهما من دلالة على تبيين المعدود ولا سيما ما ترتبت عليهما من حكم شرعي.

وقد آخر، لا يقصد العدد فيه بحد ذاته، بل يأتي لقصد المبالغة والتکثير، وقد جاء عليه قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا سْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ سْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾<sup>(5)</sup>، فلم يكن العدد النائب (سبعين) مقصوداً بحد ذاته، بل هو من باب (المبالغة والتکثير)، على دلالة: أنه مهما بلغ استغفارك من الكثرة فلن يغفر الله لهم.

وقد يراد من ذكر العدد كلتا دلالتيه، أي قصد العدد والمبالغة – في الان نفسه – ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَفَخْنَا فِي أَصْوَرِ نَفَخَةً وَجَدَهُمْ وَحْلَاتٍ أَرْضٌ وَلِبَأْلٌ دَكَادَةٌ وَجَدَهُمْ﴾<sup>(6)</sup>، فالفلفة (وجدة) مقصودة في كلا الموضعين بمعناها الدال على التحديد، ولكن مع ذلك، فإن المبالغة تکمن فيها؛ لدلالتها على قوة الله وعظمته، من حيث أن هذا الشيء القليل وراءه شيء عظيم.

(1) ينظر : الكشاف : 126/2 ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د . فاضل صالح السامرائي ، ص : 368 ، مطبعة الإرشاد – بغداد ، 1389هـ-1970م .

(2) هود : 82 .

(3) النور : من الآية 2 .

(4) النور : من الآية 4 .

(5) التوبية : من الآية 80 .

(6) الحاقة : 13 ، 14 .

### المبحث الثالث: التناوب بين المشتقات .

نعد المشتقات باباً واسعاً في المصرف العربي، وتعد النيابة بينها باباً واسعاً أيضاً، ولكن لا يعنيها هنا إلا ما كان على صلة بتغير الإسناد، أو تعلق الألفاظ فيما بينها، ذلك أن من هذه النيابة ما تكون مطردة في أصل وضعها بغض النظر عن وقوفها في أية بنية أو تركيب، ومن ذلك ورود ألفاظ على زنة (فعيل) ولكنها بمعنى اسم الفاعل، نحو (غير وسميع وعلم)، فإنها لا تدخل في بحثنا؛ لأنها نياية محددة بين الصيغ بحد ذاتها من دون أن يكون لها أثر في تغيير البنية من حيث تعلق الألفاظ فيها، ومثل ذلك أيضاً ألفاظ على زنة (فعيل) لفطا ومفعول دلالة، نحو لفظة (أسير) فإن دلالتها هي (المأسور)، بيد أنها لم تدخل بحثنا لخلوها من تغيير البنية والتركيب، ولعل ذلك يتضح أكثر بالوقوف عند قوله تعالى: ﴿ وَيَعْلَمُونَ الظَّعَمَ عَلَىٰ حَمِيدٍ وَسَكِينًا وَيَبِرًا ﴾<sup>(1)</sup>، فلفظة (أسير) لم تكن ذات أثر في تغيير بنية الآية التي وردت فيها.

ولا يعني أن هذه النيابة خالية من الدلالة، بل هي تتحقق المبالغة ودلالات أخرى<sup>(2)</sup>، ولكن مجالها الصرف وليس النحو؛ لأنها نياية تتعدد من دلالة اللفظة بحد ذاتها، من دون تعلقها بما يجاورها من الألفاظ. إذن فالذى يعنيها هنا هو نياية المشتق عن غيره إذا أنشأت تغييراً في البنية أو التركيب، نحو أن يكون قوع المنسد صيغة هي خلاف لما يطلب المسند إليه، لأن يقع المنسد اسم مفعول والمراد هو اسم الفاعل، أو يقع المنسد اسم فاعل والمراد هو اسم المفعول. ولذا اصطلاح أصحاب المعانى على هذا التغير بـ (مجاز الإسناد)<sup>(3)</sup>؛ لأن الإسناد لم يكن حقيقة، وجعلوا تلك النيابة من علاقات هذا المجاز، فإذا ناب اسم المفعول عن اسم الفاعل فالعلاقة فاعلية<sup>(4)</sup>، وإذا ناب اسم الفاعل عن اسم المفعول فالعلاقة مفعولية.

و قبل الوقوف عند هاتين العلاقاتين وطبيعة النيابة فيها، أود الإشارة إلى أن خلافاً وقع بين أصحاب المعانى، هذا الخلاف يتمثل في ما ذهب إليه بعضهم من عدم صحة الصيغة واردة على أصلها لفطا ودلالة<sup>(5)</sup> من جهة، وفيما ذهب إليه بعض آخر من عدها ناتية عن صيغة أخرى مجازاً<sup>(6)</sup> من جهة أخرى. ويمكن القول، إننا سنعتمد الدلالة والسياق أساساً في التوجيه والترجيح، وقد تتطلب الدلالة كلاً المذهبين من حقيقة ومجاز .

وتتجدر الإشارة أيضاً إلى أن القول بإبقاء الوصف على أصله لفطا ودلالة لا يعد من النيابة، بل النيابة تكون بوقوع الوصف دالاً على غير معناه، وإنما ذكرنا القول الأول وأخذنا به، لأجل تحرير الدلالة عليه،

(1) الإنسان : 8 .

(2) فمن المبالغة ما ذهب إليه ابن هشام حين وقف عند قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَانَ لَمْ تَنْعَزْ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ تَنْصُلُ الْأَيْمَنَ لِقَوْمٍ يَنْقَذُونَ ﴾ (يونس: من الآية 24)، فقال: ((وأقيم (فعيل) مفهوم؛ لأنه أبلغ منه، ولهذا لا يقال لمن جرح في أمره: (جريح) ويقال له: (محروم)))، شرح شذور الذهب: 102، وينظر: معانى الأبنية في العربية: 62، ومن المعانى الأخرى، ما ذكرها الاسترابايدى فى قوله: ((فعل) عن ( فعل) كـ(غضبان) والقياس (غضب) إذ الغضب هيجان، وإنما كان كذلك؛ لأن الغضب يلزمـه فى الأغلب حرارة الباطن)، (شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 146-147).

(3) ينظر: أسرار البلاغة: 327 ، ومفتاح العلوم: 630 .

(4) ينظر: الإيضاح فى علوم البلاغة: 28 .

(5) ينظر: معانى القرآن / للقراء: 182/3 ، ومعانى القرآن / للأخفش: 391/2 .

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 366 .

وأن الحقيقة قد تتفق مع المجاز لتكون الدلالة على أتم وجه وبيان، وأحسب ذلك من خصائص العربية التي تمتنز بها من غيرها من اللغات.

### نيابة اسم المفعول عن اسم الفاعل:

ينوب اسم المفعول عن اسم الفاعل كثيراً، وقد اصطلاح أصحاب المعاني على ذلك بالعلاقة الفاعلية، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلَنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾<sup>(1)</sup>، أي حجابا ساترا<sup>(2)</sup>، بناء على أن الحجاب لا يُستُرُ بل هو الذي يَسْتُرُ ما وراءه، فتحول الإسناد بهذه الصيغة من الحقيقة إلى المجاز ذي العلاقة الفاعلية.

وقيق في هذا اللظظررأي آخر، وهو أن (مستورا) باق على أصله في كونه اسم مفعول لفظاً ودلالة، بمعنى أنه حجاب لا يرى فهو مستور<sup>(3)</sup>، ولعل لهذا الرأي وجهاً كبيراً من القبول؛ وذلك لما فيه من الدلالة على نوع الحجاب وخفايه، فهو معنوي لا حسي، ولا تراه العين، فإذا كان (مستورا) اسم مفعول على وجه الحقيقة لا المجاز، فقد دلَّ على هذا النوع من الحجب وفرقه عن الحجب الحسية الأخرى، ومما يؤكد ذلك هو عدم ورود لفظة (حجاب أخرى) موصوفة بهذا الوصف في القرآن الكريم أبداً؛ لأنها جميراً حجب حسية مرئية، فلا يتأنى وصفها بالخفاء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَأَلَتْنَاهُنَّ مَتَّعًا فَسَأُثُورُهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقَوْلِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾<sup>(4)</sup>.

ولا أعني بذلك رفض الرأي القائل بالمجاز، بل إن دلالته مقصودة أيضاً، فإن إادة اسم الفاعل (ساترا) من اسم المفعول (مستورا) - بحسب مجاز الإسناد - هي دلالة على المبالغة في وصف الحجاب ستراً ومنعاً؛ لأن الحجاب مجرد من هذا الوصف ذو دلالة لغوية على الستر والمنع، ولكنه معروف في الستر عن النظر دون السمع، أما المراد هنا فهو حجاب السمع، ولا بد له من ذلك الوصف لكي يدل على أنه أقوى من أي حجاب، ولذا قصدت دلالة اسم الفاعل (ساترا) تأكيداً وبالمبالغة في وصفه بالستر والمنع، لأنه ذو دلالة لغوية من جنس موصوفه - أي الحجاب - فكانه قيل: (حجاباً حجاباً) فصار موافقاً لقولهم: ((عز عزيز، وذل ذليل، وشعر شاعر، وموت مات)، وهم ناصب، فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى بمبالغة، إذ العزيز والذليل والشاعر والماتنة والهاء، صاحب العز والذل والشعر والموت والنصب...))<sup>(5)</sup> وكل ذلك تكون الصيغة هنا - كما ذكرنا - (حجاب ساتراً أي حجاب حاچب)، تأكيداً وبالمبالغة في منعه السمع لا البصر فحسب، ومن هنا نفهم أيضاً سبب تجريد الحجاب من هذا الوصف في الآيات الأخرى؛ وذلك لعدم وجود ما يستوجبه، فهي حجب عن النظر دون السمع.

فصيغة (مستورا) إذن بدلاتها الحقيقة والمجازية دلت على نوع الحجاب خفاء وقوه في الوقت نفسه، ولعل هذا لا يتحقق فيما لو وقعت اللحظة بصيغة أخرى.

وتحسن الإشارة هنا إلى أن القول بهذه النيابة هي محاولة لبيان حقيقة الإسناد بعدما كان مجازاً، ولذا لا يصح أن نقول بالنيابة فتنتقل الكلام على وفقها من الحقيقة إلى المجاز، وبين ذلك في قوله تعالى: ﴿جَئْتَ عَدِيْنَ أَلْقَى وَعَدَ الرَّجْهُنَ عِبَادَهُ بِالْعَيْنِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدَهُمْ مَأْتِيًّا﴾<sup>(6)</sup>، فقد قيل في اسم المفعول (مأْتِيًّا) قوله الأول: أنه

(1) الإسراء : 45 .

(2) ينظر : الصاحبي : 397 ، وفتح القدير : 231/3 .

(3) ينظر : الكشاف : 451/2 ، وقد ذكر الزمخشري وجهين آخرين؛ تخريجاً لهذه الصيغة، الوجه الأول: هو أن يراد أنه حجاب من دونه حجاب أو حجب، فهو مستور بغرضه، والوجه الآخر: هو أنه حجاب يُسْتُرُ أن يُبَصِّرُ، فكيف يُبَصِّرُ المحبب به، (بنظر: الكشاف: 452/2) .

(4) الأحزاب : من الآية 53 .

(5) شرح شافية ابن الحاجب : 87/2 .

(6) مريم : 61 .

معنى اسم الفاعل (آتيًا)، والآخر: أنه باق على أصله، ووجهوا لذلك بأن (الوعد) هو الجنة، وهم يأتونها فهي مأتبية لا آتية.

ولعل القول الثاني هو الأولى بالقبول ما دام هناك دلالة حقيقة للفظة في ظاهرها، ويمكننا أن نزيد على ذلك وجها آخر، وهو أن الوعد شيء معنوي يأتي به الله لغفامته فيكون على هذا (مأتبيا به)، ولذا دخل ضمير الشأن - المفيد للتخييم - على الجملة فقال: (إنه كان وعده مأتبيا) ولم يقل: (إن وعده كان مأتبيا). وهذا إنما يؤكّد رفضنا المذهب الأول؛ ذلك أن الوصف بهذه الصيغة يجعل الوعد (مأتبيا به) وهذه هي الحقيقة<sup>(١)</sup>، أما أن نجعله (آتيًا) بحد ذاته فذلك هو المجاز، ولا يصح أن نتأول الوصف الظاهر بوصف مضمّر لخارج الكلام من الحقيقة إلى المجاز.

#### نيابة اسم الفاعل عن اسم المفعول :

وكلّ ذلك ينوب اسم الفاعل عن اسم المفعول، وقد اصطلاح أصحاب المعانى عليها بـ (العلاقة المفعولية)، ولعل الأمر يتّشابه فيها مع العلاقة الفاعلية من حيث احتمال الدلالتين الظاهرة والمضمرة، ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا مَنْ ثَقَلَتْ مَوْزِيْتُهُ فَوَوْ فِي عِيشَكَهُ رَاضِيَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وموطن الشاهد هو اسم الفاعل (رَاضِيَّهُ)، إذ قيل فيه قوله أيضًا:

الأول: هو أن هذا الوصف على زنة (اسم الفاعل)، والمراد هو (اسم المفعول) (مرضية)، بناء على أنها موضع الرضا<sup>(٣)</sup>، فهي مرضي عنها، والآخر: هو أن هذا الوصف باق على أصله، وهي إرادة اسم الفاعل، فكان العيشة رضيت بمحلها وحصل لها في مستحقها.

ويمكن القول، إن كلا الرأيين راجح، ولكن جهة من القبول، فالرأي الأول إنما يرجح دلالة المعنى عليه، فالرضا عن العيشة أمر واضح لا ليس فيه.

وأما الرأي الآخر فأرجحه أيضاً، ولكن ليس على الوجه الذي ذهبا إليه؛ ذلك أن توجيههم يجعل غالبة الإخبار محصورة في العيشة فحسب، من دون مراعاة من أنسنت إليه، بيد أن الغاية غير ذلك، فقد أخبر بالظرف (في عيشكه راضية) عن المؤمنين، فصارت دلالة اسم الفاعل الظاهرة أن تكون العيشة راضية عليهم، لا أنها راضية بمحلها فحسب.

وهذا التوجيه إنما يفيد (المبالغة)، فقد نقل سيبويه عن الخليل بيان هذه الصيغة قائلاً: ((وصلته عن قولهم: موت مائة وشغل شاعر شاعر)، فقال: (إنما يريدون المبالغة والإجادة) وهو منزلة قوله: (هم ناصب وعيشه راضية))<sup>(٤)</sup>.

وقد يقصد الوصف بكلّتا دلالتيه الظاهرة والمضمرة على وفق مراعاة السياق، وبيان ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَال لَا عَاصِمَ الْيَوْمِ مِنْ أَئْمَنِ إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ﴾<sup>(٥)</sup>، فقد قيل في ( العاصم) قوله أيضًا: أحدهما: أنه نائب عن اسم المفعول، بناء على أن الدلالة هي: (لا معصوم)، والآخر: هو أنه باق على أصله، بمعنى أنه نفى (أي عاصم) من أمر الله.

ولعل كلا القولين مقصود في السياق العام، فالقول الأول مقصود من خلال الاستثناء بعد الوصف، فكانه قال: (لا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحمه الله) ولا تتّنّى الدلالة من دون هذا التقدير، وأما القول الآخر، فيطلب السياق قوله؛ لأن ابن نوح قال: (ساوي إلى جبل يعصمني من الماء) فأجابه نوح عليه<sup>(٦)</sup> بأنه: (لا عاصم اليوم من أمر الله) على دلالة: أنه لا أحد يعصم اليوم من أمر الله.

(١) ومن أمثلة توضيح ذلك قولنا: (نزل المطر) فإنه على أساس من المجاز؛ لأن المطر لم ينزل بحد ذاته بل أنزله الله، وكذلك قولنا: (آتي الوعد) فإنه مجاز وحقيقة أن الله آتي به.

(٢) الفارعة : 6 ، 7 .

(٣) ينظر: معاني القرآن، للفراء : 182/3 .

(٤) الكتاب : 92/2 .

(٥) هود : 43 .

ويمكن القول، إن الأخذ بالقولين كليهما لا يُشكّل من حيث الإعراب - ولا سيما - فيما بعد الاستثناء لتعلقه به لفظاً ودلالة، فالاسم الموصول في قوله: (إلا من رحم) في محل رفع بدل من موضع (عاصم) على كلا القولين، فإذا كان (عاصم) بمعنى (معصوم) فيكون التقدير: (لا معصوم من أمر الله اليوم إلا المرحوم)، وإذا كان (عاصم) على بابه أصلاً، فيكون التقدير: (لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الله)، وقيل: (إلا الراحم) والراحم هو الله جل في علاه .

ولعل مجيء الصيغة خالية من الضمير العائد على (الاسم الموصول) يؤكّد ما ذهبنا إليه، فلو ذكر العائد وقيل: (رحمه) لازم ذلك كون الاسم الموصول بدلاً من صيغة (معصوم) فحسب، ولكن حذفه جعل الاسم الموصول محتملاً للإبدال من كلتا الصيغتين (عاصم ومعصوم)؛ لأن الاسم الموصول يكون بتقدير العائد عليه بمعنى (المرحوم)، ويكون من دون هذا التقدير بمعنى (الراحم) على نحو ما ذكر المعربون .

- المبحث الرابع: نيابة المصدر عن المشتق في موضع (الخبر والصفة والحال).**
- ينوب المصدر عن المشتق في موضع ثلاثة، هي (الخبر والصفة والحال) بناء على أن الأصل فيها أن يقع لفظها مشتقاً، ولكن مع ذلك، فإن خلافاً نشا بين النحاة في ذلك على ثلاثة آراء:
    - أن يكون ذلك على التأويل بالمشتق، أي وقوع المصدر موقع الوصف المشتق، فقولنا: (مررت بـرجل عدل) يكون على تأويل الأصل: (مررت بـرجل عادل)، وهذا مذهب الكوفيين.
    - أن يكون المصدر باقياً على بابه، وهناك مضاف ممحوف، تقديره: (مررت بـرجل ذي عدل) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا مذهب البصريين، وهو رأي غير مستحسن عند بعض التخوين، فقد وصفه ابن الحاجب بأنه قول ضعيف، ووصفه أصحاب المعانى بأنه فاسد وغير مستقيم، وفضلاً عن ذلك فإن عدم التقدير أولى من التقدير.
    - أن لا تأويل فيه، ولا حذف مضاف، بل هو ((على جعل العين نفس المعنى مبالغة))<sup>(1)</sup> وتأكيداً.
  - والحقيقة أن هناك تناسباً بين المذهبين الأول والأخير، من حيث القول بالنيابة؛ ذلك أن تأويل المصدر بالمشتق في المذهب الأول هو وقوف على أصله، وأن المصدر نائب عن المشتق في هذا الباب.
  - وأما المذهب الأخير، فإن عده المصدر نفس العين على سبيل المبالغة هو إقرار بخروج البنية عن أصل وضعها أيضاً، فإن المبالغة لا تكون من دون تغيير، ولعل ما يؤكّد ذلك هو اشتراكهما في ضرب من المجاز، فقد عَدَ البلاغيون هذا النمط من الإسناد - ولا سيما في باب الخبر - إسناداً مجازياً، علاقته المصدرية؛ بناء على أن المصدر هو سبب تغاير الإسناد وخروجه عن الحقيقة والمأثور.

#### معاني المصدر في موقع المشتق:

يمكن القول، إنه لا تنافي بين المصدر والخبر أو الصفة أو الحال إذا ما وقع موقع المشتق فيها، فال مصدرية في هذا الباب لا تنافي الحال مثلاً، ((بل الإتيان بالحال بلطف المصدر يفيد ما يفيده المصدر مع زيادة فائدة الحال فهو أتم معنى))<sup>(2)</sup> وأكثر مبالغة، وبهذا وجه المفسرون ما وقع من مصادر موقع المشتقات في هذه الموضع، وهو في القرآن كثير، فمن وقوعه موقع الصفة المشبهة في موضع الخبر ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ بِهِمْ﴾<sup>(3)</sup>، فقد ((أُخِبرَ عَنْهُمْ بِالْمَبَالَغَةِ كَأَنَّهُمْ عَيْنَ النِّجَاسَةِ))<sup>(4)</sup> وهو أتم دلالة مما لو وقع المشتق على أصله؛ لأن في المصدر دلالة عليه مع فضل تأكيد وبالمبالغة فيه.

ومن وقوعه موقع اسم المفعول في موضع الصفة ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوكُلُّ قَمِيمٍ﴾<sup>(5)</sup>، أي كذب<sup>(6)</sup>، أي مكذوب فيه، وهو أتم دلالة وبالمبالغة أيضاً؛ لأن المصدر قد دل عليه من جهة، وجعل الدم هو الكذب نفسه من جهة أخرى.

ومن وقوعه موقع اسم الفاعل في موضع الحال ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَلَمَّا﴾<sup>(6)</sup>، أي خائفين وطامعين، وقد دل عليهم المصدر مع المبالغة والتأكيد.

ومما تتميز به هذه النيابة هي احتمال تأويل المصدر بأكثر من مشتق، مما يمنح البنية مبالغة وإيجازاً؛ وذلك لقلة اللقط وسعة الدلالة، فإن تلك الاحتمالات قد تكون مقصودة كلها، وقد دل عليها المصدر وحده، ومن ذلك ما قاله النحاة في أحد شواهدتهم: (قتلتـه صبراً) أي ((قتلتـه صبراً، إذا كان حالـاً من (الباءـ)،

(1) شرح التصريح على التوضيح : 113/2

(2) بدائع الفوائد : 17/3 ، وينظر : المقتصب : 234/3 ، معاني النحو : 721/2 – 722 .

(3) التوبية : من الآية 28 .

(4) روح المعانى : 10/76 .

(5) يوسف : من الآية 18 .

(6) الأعراف : 56 .

وإن كان من (الباء) فتقديره (صابرًا) <sup>(1)</sup> وما جاء على ذلك في كتاب الله قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ أَمْتُوا لَا يَحْلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَفَرًا﴾ <sup>(2)</sup>، فـ(كُفَّارًا) مصدر واقع موقع الحال، وهو يحمل تأويلاً باسم الفاعل (كارهات)، على دلالة: أنهن كارهات ذلك، أو باسم المفعول (مكرهات) على دلالة: أنهن مكرهات عليه، وذلك إذا كان حالاً من المفعول به (النساء) لصحة الدلالة في أن يكن فاعلات في الكره، بمعنى أنه صادر عنهن، وفي أن يكون الكره واقعاً عليهم، وكلا التأويلين صحيح، وكذلك يحمل التأويل باسم الفاعل (مكرهين) إذا كان حالاً من ضمير الفاعلين، على دلالة: ولا يحل لكم أن ترثوا النساء حال كونكم مكرهين لهن على ذلك، وهو منزلة الدلالة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُكَرِّهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِذْ رَأَهُمْ عَفُورٌ رَّجِيمٌ﴾ <sup>(3)</sup> وبذلك تكون فائدة وقوع المصدر هنا هي المبالغة والإيجاز من حيث احتماله تلك التأويلات بلفظ واحد ومعنى كثير .

ومن اشتراك المبالغة مع الإيجاز أيضاً – ولكن على وجه آخر – هو ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَنْتُوُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ عَيْرٌ مَّلِيحٌ﴾ <sup>(4)</sup>، فالبالغة واضحة من حيث جعل العمل غير الصالح هو عين الشخص نفسه، وأما الإيجاز فيكون في تأدية المصدر الدلالة تامة مع المبالغة فيه دون توسيع في اللفظ، ولعل هذا يتضح بتأويله بالمشتق، فيكون التقدير: (إنه عامل عملاً غير صالح) ولكن المصدر مفرداً أغنى عن ذكر ما زاد من الفاظ .

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 398/1 ، وينظر : المقضب : 234/3 .

(2) النساء : من الآية 19 .

(3) التور : من الآية 33 .

(4) هود : 46 .

## المبحث الخامس: نيابة المفعول به عن الفاعل .

تعد نيابة المفعول به عن الفاعل نيابة بمعناها الاصطلاحى في النحو العربي؛ وذلك لقيامها على حذف الفاعل وإحلال المفعول به محله آخذًا حكمه النحوي من رفع وإسناد .

وإنه لمن البديهي أن يكون لهذا الانتقال والتغيير معان وأغراض، ذكر النحاة منها: العلم الواضح بالفاعل، أو الجهل به، أو الإيجاز والاختصار، أو التعظيم والتخفيم، ولكن هذه العلل والغايات تعنى بـ (الفاعل)، ولا تتجه إلى (المفعول)، وما يهمنا هنا غير ذلك تماماً، إذ نريد علة تتصل بـ (المفعول) بشكل رئيس، بناءً على تعلُّم حكم النحوى من كونه عمدة في الكلام .

ولذا صار أهم ما يجب إثباته من غرض فيه هو (القصد إلى المفعول) ولعله غرض أغلب ذكره النحوين، ويمكن ز riadته على ما ذكره من معان وأغراض، وبيانه: أن يكون شأن المفعول به وما يقع به من حدث هو محل العناية والاهتمام، مما يجعله ذا فائدة تفوق فائدة الفاعل وذكره، فيقع المفعول محله ليكون مسندًا إليه تأكيدًا واهتمامًا، وذلك نحو قولهم: (قتل حمزة) فإن الغرض من حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه ليس لكون الفاعل معلومًا أو مجهولاً، أو حذف إيجازًا و اختصارًا، أو تعظيمًا وتخفيمًا، ولكن لأن ما عناهم من شأن المفعول وما يقع به من حدث عظيم هو أشد بكثير من ذكر الفاعل عندهم، ولذا اسقطوا الفاعل وأقاموا المفعول به مقامه ليكون الإسناد والتعبير والتغيير دون العناية بالفاعل أيًا كان .

فهذا الغرض إذن لا يتحقق إلا إذا كان المفعول به ذا شأن مهم، فيراد جعله عمدة لا فضلة، ليكون محل الفائدة التي تتم الدلالة بها، تأكيدًا واهتمامًا .

وقد ورد في القرآن الكريم ما وافق هذا الغرض، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَتَحُبُّ الْأَخْدُودَ ﴾<sup>(1)</sup>، فبسبب ما قام به أصحاب الأخدود من خطب عظيم مع المؤمنين أراد الله تعالى الإخبار عن إيقاع القتل عليهم بصيغة حصر الدلالة وأدائها بين طرفين فحسب، بما: الفعل وما ناب عن فاعله من مفعول؛ وذلك لغرض الاهتمام بالدلالة الحاصلة من حكم الإسناد بين هذين الطرفين، بخلاف ما لو ذكر الفاعل هنا فيقول: (قتل الله أصحاب الأخدود) فإن الاهتمام سيكون بالفاعل دون المفعول؛ لأن الفاعل هو الطرف في الإسناد، وأن المفعول ليس طرفاً فيه، ومن ثم فإن الدلالة المقصودة لا تتحقق كما في بنية الآية آنفاً .

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه هو ورود آيات بني الفعل نفسه فيها للمفعول مرة وللفاعل مرة أخرى بحسب قصد معناه لما يبني له ولما يسند إليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَطَّافُ عَلَيْهِ بَارِيَةٌ مِّنْ فَسَقَوْنَا كَوَافِرِيَّا فَوَارِيَّا مِّنْ فَسَقَةٍ قَدْرُوا تَقْرِيرًا ﴾<sup>(2)</sup>، وقوله: ﴿ وَيَطَّوفُ تَلَيْهِ وَلَذِنْ عَلَيْهِ إِذَا لَأْتَهُمْ حِسَنَتِمْ تَقْرِيرًا مُشَرِّكًا ﴾<sup>(3)</sup>، فيحيط كان ((القصد في الأولى

إلى وصف ما يطاف به دون وصف الطائفين))<sup>(4)</sup> بني الفعل للمفعول وحيث كان ((القصد في الثانية إلى وصف الفاعلين))<sup>(5)</sup> بني الفعل لهم، والدليل على ذلك هو اتباع كل ذكر في كلتا الآيتين بصفات عده له؛ اهتماماً به وتتبّعه الذهن عليه، ولعل أساس ذلك هو جعل المذكور والمقصود محل الفائدة ومسندًا إليه، ولو لم تكن هذه الغاية لجمعت الآيتان في بنية واحدة عن طريق إسناد الفعل إلى فاعله وجعل المفعول أو ما يتعلّق به فضلة في الكلام، فهو أدّى إلى الإيجاز والاختصار، إلا أن هذا لم يكن .

وقد تكون الغاية من هذه البنية هي تأكيد أن نائب الفاعل محمول على الشيء بغض النظر عن ذكر الفاعل، وهذا يكثر مع الأفعال التي تحتمل صيغة صرفية أخرى يصح معها أن يكون نائب الفاعل فاعلاً، وبيان ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَإِذَا صَرِفْتَ أَبْصَرْتُمْ لِلْقَاتِلَيْنَ قَاتِلًا بِنَارٍ لَا يَجْعَلُنَا مَعَ الْقَوْرَ الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(1)</sup>، فموطن الشاهد

(1) البروج : 4 .

(2) الإنسان : 15 ، 16 .

(3) الإنسان : 19 .

(4) درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، محمد بن عبد الله الخطيب الاسكافي، ص: 510 – 511 ، دار الأفاق الجديدة – بيروت ، ط/1393هـ-1973م .

(5) المصدر نفسه : 510 – 511 .

(1) الأعراف : 47 .

هو اختيار البنية (**صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ**) دون (انصرفتْ أَبْصَارُهُمْ) مع صحة هذه البنية الأخيرة لغةً ونحواً، وذلك للدلالة ((على أن أكثر أحوالهم النظر إلى أهل الجنة، وأن نظرهم إلى أصحاب النار ليس من قبلهم، بل هم محمولون عليه، والمعنى أنهم إذا حملوا على صرف أبصارهم، ورأوا ما عليه أهل النار من العذاب استغاثوا بربهم من أن يجعلهم معهم))<sup>(1)</sup>.

---

(1) البحر المحيط : 303/4.

**الفصل الثالث**  
**التناوب بين حروف المعاني**

## تمهيد:

يقصد النحاة بحروف المعاني تلك الحروف التي تأتي مع الأسماء والأفعال لمعان، وذلك نحو حروف الجر والعطف والنفي والشرط والاستفهام، وقد وقف النحاة مختلفين في تحديد حد الحرف وبيان ماهيته ، فإذا عده سبيوبيه قسيماً ثالثاً لل فعل والاسم؛ لأنـهـ في مفهومـهـ أـنـاـ عن دلالة ليست باسم ولا فعل، فإن تطوراً نشأ حوله بين النحاة من بعده، وذلك بحسب فهمـهمـ وظيفـتهـ ودلـالـتـهـ.

فالحرف عند بعضـهمـ ((ما دلـ علىـ معنىـ فيـ غيرـهـ))<sup>(1)</sup>، وأـمـاـ وـحـدـهـ فلاـ دـلـالـةـ لـهـ أـصـالـاـ، بلـ تـتـحدـدـ دـلـالـتـهـ حالـ دـخـولـهـ عـنـصـرـاـ فـيـ الجـملـةـ، ومـثـالـ ذـكـرـ (منـ)ـ فـيـهاـ تـتـخـلـ الـكلـامـ لـتـتـعـيـضـ، فـهـيـ تـتـلـ علىـ تـتـعـيـضـ غـيرـهـ، لاـ عـلـىـ تـتـعـيـضـ نـفـسـهـ، وـكـذـلـكـ إـذـ كـانـتـ لـابـنـاءـ الـغـاـيـةـ كـانـتـ غـاـيـةـ لـغـيرـهـ.

ولـكـ هـنـاكـ منـ يـرـىـ فـيـ الحـرـفـ دـلـالـةـ فـيـ نـفـسـهـ مـجـرـداـ مـنـ أـيـ تـرـكـيبـ، بـيـدـ أـنـهـ دـلـالـةـ نـاقـصـةـ، وـتـمـامـهـ هوـ دـخـولـ الـحـرـفـ ضـمـنـ جـمـلـةـ أـوـ تـعـبـيرـ، فـالـفـرـقـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ دـلـالـةـ الـفـعـلـ أـوـ الـاسـمـ، أـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ الـاسـمـ وـالـفـعـلـ يـفـهـمـهـ فـيـ حـالـ الإـفـرـادـ عـيـنـ مـاـ يـفـهـمـهـ مـنـهـ عـنـ التـرـكـيبـ، بـخـالـفـ الـحـرـفـ، فـإـنـ الـدـلـالـةـ الـمـفـهـومـةـ مـنـهـ فـيـ حـالـ التـرـكـيبـ أـتـمـ مـاـ يـفـهـمـهـ مـنـهـ عـنـ الإـفـرـادـ.

وـإـذـ شـتـنـاـ الـاختـيـارـ، فـإـنـ المـذـهـبـ الثـانـيـ هوـ اـخـتـيـارـنـاـ، فـهـوـ الـأـقـرـبـ إـلـىـ الـوـاقـعـ الـلـغـويـ لـلـتـرـكـيبـ بـوـجـهـ عـامـ، وـإـلـىـ الـحـرـوفـ نـفـسـهـ بـوـجـهـ خـاصـ، ذـكـرـ أـنـ حـرـوفـ الـمـعـانـيـ فـيـ غالـبـ أحـيـانـهـ تـكـونـ صـلـةـ بـيـنـ مـعـنـيـبـنـ خـاصـينـ، وـأـنـ تـحـدـيـدـ الـمـقـصـودـ مـنـ الـكـلـامـ كـثـرـاـ مـاـ يـكـوـنـ تـابـعاـ إـلـىـ الـدـلـالـاتـ الـتـيـ تـؤـديـهـاـ هـذـهـ حـرـوفـ بـحـسـبـ الـأـغـرـاضـ الـمـتـعـدـدـةـ فـيـهـاـ، فـلـوـ لـأـنـ فـيـ تـلـكـ الـحـرـوفـ دـلـالـةـ وـإـنـ كـانـتـ نـاقـصـةـ مـاـ سـاغـ وـقـوـعـ فـةـ مـنـ الـحـرـوفـ نـاقـصـةـ، وـفـةـ أـخـرـ عـاطـفـةـ، فـضـلـاـ عـنـ اـخـتـالـفـ حـرـوفـ الـفـتـةـ الـوـاحـدةـ دـلـالـيـاـ مـنـ حـيـثـ الـخـصـوصـ مـعـ تـشـابـهـاـ مـنـ حـيـثـ الـعـوـمـ، وـذـكـرـ نـحـوـ حـرـوفـ الشـرـطـ، فـهـيـ تـقـيـدـ تـعـلـيقـ حـصـولـ أـمـرـ آخـرـ، وـلـكـنـ هـلـ يـصـحـ تـقـلـيـبـ الـحـرـوفـ كـافـةـ عـلـىـ الـجـمـلـةـ نـفـسـهـاـ مـنـ دـوـنـ أـيـ تـغـيـيرـ فـيـ الـدـلـالـةـ؟ـ، وـبـيـانـ ذـكـرـ وـقـوـعـ أـدـاـةـ الـشـرـطـ (إـذـاـ)ـ فـيـ نـحـوـ قولـنـاـ: (إـذـاـ تـجـدـ فـيـ الـدـرـاسـةـ فـأـنـتـ نـاجـ)ـ فـهـلـ يـصـحـ وـضـعـ (لـوـلـاـ)ـ الـشـرـطـيـةـ أـيـضاـ بـدـلاـ مـنـ (إـذـاـ)ـ عـلـىـ اـسـاسـ أـنـ لـأـ دـلـالـةـ فـيـهـاـ إـلـىـ ضـمـنـ السـيـاقـ؟ـ.

إـنـ هـذـاـ لـأـ يـصـحـ وـلـاـ يـكـوـنـ، وـذـكـرـ دـلـالـةـ (لـوـلـاـ)ـ دـلـالـةـ خـاصـةـ هيـ (امـتـاعـ لـوـجـودـ)، نـحـوـ قولـنـاـ: (لـوـلـاـ)ـ الـمـصـلـحـونـ لـكـثـرـ الـفـسـادـ)، وـفـيـ الـوـقـتـ نـفـسـهـ، فـإـنـ هـذـهـ الـوـظـيـفـةـ لـأـ تـؤـديـهـاـ (إـذـاـ)ـ أـيـضاـ، لـمـ بـيـنـهـاـ مـنـ تـغـيـيرـ فـيـ الـدـلـالـةـ، وـأـنـ الـأـسـاسـ فـيـ اـخـتـالـفـ الـدـلـالـاتـ بـيـنـ الـبـنـيـتـيـنـ الشـرـطـيـتـيـنـ هوـ اـخـتـالـفـ الـأـدـاـةـ بـيـنـهـمـاـ، وـلـعـلـ هـذـاـ عـائـدـ إـلـىـ اـخـتـيـارـ الـوـاضـعـ الـأـوـلـ حـرـفـ دـوـنـ آخـرـ، وـذـكـرـ لـمـ وـجـدـ فـيـهـ نـوـعـاـ مـنـ الـدـلـالـةـ عـلـىـ الـمـعـنـيـ الـمـرـادـ، أـمـاـ مـاـ نـلـاحـظـهـ مـنـ تـأـيـيـدـ الـحـرـفـ الـوـاحـدـ مـعـانـيـ عـدـةـ، عـلـىـ اـخـتـالـفـ وـقـوـعـهـ فـيـ السـيـاقـ، فـذـكـرـ مـتـأـتـ فـيـ تـقـدـيرـيـ -ـ مـنـ كـثـرـ الـمـعـانـيـ وـتـوـسـعـهـ وـعـدـ حـصـرـهـ، بـخـالـفـ الـحـرـوفـ، فـيـهـاـ مـهـمـاـ كـثـرـتـ فـهـيـ ضـمـنـ حـوـدـ، فـتـشـأـ بـيـنـهـاـ مـاـ يـشـبـهـ الـمـشـترـكـ الـلـفـظـيـ، أـيـ دـلـالـةـ الـلـفـظـةـ الـوـاحـدةـ عـلـىـ مـعـانـيـ مـتـعـدـدـةـ، وـمـعـنـيـ هـذـهـ الـحـرـفـ كـانـ ذـاـ وـظـيـفـةـ أوـ دـلـالـةـ عـلـىـ مـعـنـيـ، ثـمـ تـطـورـتـ تـلـكـ الـوـظـيـفـةـ أوـ الـدـلـالـةـ بـحـكـمـ تـطـورـ الـمـعـانـيـ عـبـرـ الـعـصـورـ وـالـأـزـمـانـ، فـغـدـاـ الـحـرـفـ الـوـاحـدـ ذـاـ دـلـالـاتـ وـوـظـائـفـ مـتـعـدـدـةـ، وـهـذـاـ مـاـ دـفـعـ النـحـاـةـ إـلـىـ اـسـتـقـراءـ النـصـوصـ ضـمـنـ عـصـرـ الـاـسـتـشـهـادـ لـتـشـيـيـدـ الـمـعـانـيـ الـتـيـ بـيـؤـديـهـاـ الـحـرـفـ الـوـاحـدـ -ـ فـضـلـاـ عـنـ ضـبـطـ الـلـغـةـ بـوـجـهـ عـامـ -ـ فـرـأـواـ هـنـاكـ اـشـتـهـارـاـ بـيـنـ الـحـرـفـ وـالـدـلـالـةـ، فـقـالـواـ -ـ مـثـلاـ -ـ إـنـ (منـ)ـ يـفـيـدـ تـتـعـيـضـ وـابـنـاءـ الـغـاـيـةـ؛ـ لـأـنـهـمـ وـجـدـوـهـ ذـاـ دـلـالـةـ عـلـيـهـمـاـ حـتـىـ اـشـتـهـرـاـ هـذـاـ الـحـرـفـ، وـلـكـنـ حـيـنـماـ يـرـوـنـ حـرـفـ وـاقـعـاـ ضـمـنـ سـيـاقـ لـمـ يـكـنـ فـيـهـ اـطـرـادـ وـلـمـ يـشـتـهـرـ فـيـ تـأـيـيـدـ مـعـنـاهـ، بـلـ يـمـكـنـ أـنـ بـقـعـ حـرـفـ آخـرـ فـيـهـ لـيـؤـديـهـ ذـاـ دـلـالـةـ أـصـالـةـ، وـهـنـاـ نـشـأـ الـخـلـافـ، هـلـ يـجـوزـ وـقـوـعـ حـرـفـ مـكـانـ حـرـفـ؟ـ أـوـ تـأـيـيـدـ حـرـفـ دـلـالـةـ حـرـفـ آخـرـ؟ـ وـهـذـاـ مـاـ سـنـفـ عـنـهـ نـقـصـيـلـاـ فـيـمـاـ يـأـتـيـ مـنـ مـبـحـثـيـ

هـذـاـ الفـصلـ:

المـبـحـثـ الـأـوـلـ: التـنـاوـبـ بـيـنـ حـرـوفـ الـجـرـ .

المـبـحـثـ الثـانـيـ: التـنـاوـبـ بـيـنـ حـرـوفـ الـمـعـانـيـ الـأـخـرـىـ .

(1) الإيضاح في علل النحو : 54 ، وينظر : شرح المفصل : 2/8 ، الجنى الداني : 85 .

## المبحث الأول: التناوب بين حروف الجر.

تناول حروف الجر من موضوعات تعدية الأفعال الازمة بحروف الجر، ويشير التناوب إلى نيابة حرف جر عن آخر أو بدل حرف جر من آخر أو استعمال الحروف بعضها مكان بعض، ومن ذلك نيابة حرف (اللام) عن حرف (إلى) في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقْرَّ لَهَا﴾<sup>(1)</sup>، وقوله: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجْلِ شَمْسٍ﴾<sup>(2)</sup>، فحرف اللام المتعدى به الأفعال هنا لا تأتي في مكانها كما لا تؤدي معناها الحقيقي وإنما تناوب عن حرف (إلى) وتؤدي معناها فتعني تلك التعدية: (تجري إلى مستقر لها)، و(جري إلى أجل مسمى)، وعليه تكون دلالة اللام (انتهاء الغاية الزمنية أو المكانية) وهي دلالة حرف الجر (إلى). ولم يكن هنالك مصطلح محدد يمكن الاعتماد عليه في الإشارة إلى هذه البنية النحوية في اللغة العربية، فمن العلماء من يسمونها بالتناوب ومنهم من يسمونها بالتعاقب والإثابة، إلا أنني أميل إلى تسميتها بالتناوب؛ إذ إن من هذه الظواهر نوعاً من التفاعل بين الحروف كما يتضح من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبِلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾<sup>(3)</sup>، و﴿يَبْيَنِي أَذْهَوْا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخْيُوهُ﴾<sup>(4)</sup>، إن حرف (عن) في الآية الأولى ينوب عن حرف (من) (أي يقبل التوبة من عباده) في حين تناوب حرف (من) في الآية الأخيرة عن حرف (عن) (أي فتحسسوا عن يوسف) ليتضح من ذلك تناوب بين حRFي (من) و(عن) إدحاماً عن الأخرى، يقول صاحب التحرير والتقوير: ((وَفَعْلٌ (قَلْ) يَتَعَدَّ بِـ (مِنْ) الْإِبْدَائِيَّةِ تَارَةً . فَقَبِيدٌ مَعْنَى الْأَخْدُ لِلشَّيْءِ الْمَقْبُولِ صَادِرًا مِنَ الْمَأْخُوذِ مِنْهُ، وَيَعْدُ بِـ عَنْ فَقِيدٌ مَعْنَى مُجَاوِزَةِ الشَّيْءِ الْمَقْبُولِ أَوْ افْتَسَالَةَ عَنْ مُعْطِيهِ وَبَادِلِهِ، وَهُوَ أَشَدُ مَبْلَغَةً فِي مَعْنَى الْفَعْلِ مَنْ تَعْدِيَتْهُ بِحَرْفٍ (مِنْ) لَأَنَّ فِيهِ كِتَابَةً عَنْ احْبَاسِ الشَّيْءِ الْمَبْدُولِ عِنْدَ الْمَبْدُولِ إِلَيْهِ يَحِيثُ لَا يُرَدُّ عَلَى بَادِلِهِ))<sup>(5)</sup>.

إن أقوى الخلاف وأشدّه نشأ بين العلماء هو في تناوب حروف الجر؛ ولعل سبب ذلك يعود إلى كثرة استعمال هذه الحروف، أو لكونها صلة معنوية بين معنيين خاصين، ولا سيما بين الفعل والمفعول، فضلاً عن الصورة البارزة في وقوع حرف مكان حرف، إذ لكل حرف من تلك الحروف دلاله يتميّز بها من غيره.

هذا الخلاف نشاً بين البصريين والkovفيين، فقد منع البصريون هذا التناوب وما أجازوه، ولئن رأوا ما ظاهره كذلك، ردوه إلى واحد من ثلاثة وجوه:<sup>(6)</sup>

- فهو إما مؤول تأويلاً يقلبه اللفظ على سبيل الاستعارة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا أَصِلْتُكُمْ فِي جُمُوعِ الْأَنْجَلِ﴾<sup>(7)</sup>، فـ (في) ليس بمعنى (على) التي تقييد دلاله الاستعلاء، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء فهي من باب المجاز، وإما على شذوذ إبابة كلمة عن أخرى.

- وإما على تضمين الفعل المذكور دلاله فعل آخر يتناسب بذلك الحرف، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَمْسَنَ فِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السَّجْنِ﴾<sup>(8)</sup>، أي على دلاله (لطف بي)، فهم ((يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه))<sup>(1)</sup>، وعدوه ضرباً من الإجاز.

(1) يس : 38 .

(2) الرعد : 2 .

(3) الشورى : 25 .

(4) يوسف : من الآية 87 .

(5) التحرير والتقوير : 25 / 89 .

(6) في النحو العربي قواعد وتطبيقات، مهدي المخزومي، ص: 179 – 180، دار الرائد العربي – لبنان، وينظر: الجنى الداني: 108-109، ومغني اللبيب: 111/1، وشرح التصريح على التوضيح: 6-4/2 .

(7) طه : من الآية 71 .

(8) يوسف : من الآية 100 .

- وأما إذا امتنع فيه الوجهان ، جعلوا ذلك من قبيل الشذوذ ، ولا يجوز القياس عليه، وقد وصف مذهبهم، بأنه مذهب الحذاق وفهاء أهل العربية، ولعل هذا تابع إلى طبيعة البصريين في نحوهم، فإن أغلب من نزل البصرة كانوا من العرب المعنون في البداوة، فضلاً عن تأثرهم بأهل المنطق كثيراً، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد نظام لا تحيد عنه اللغة بحال من الأحوال .

أما الكوفيون، فحررروا أنفسهم من ذلك كله، ورأوا سعة في استعمال تلك الحروف، وجوزاً في التناوب بينها، لأن حرف الجر لا يقتصر على دلالة واحدة بل قد يأتي لدلالات متعددة، وقد وصف مذهبهم بأنه أقل تعسفًا؛ وذلك لكونه مبنياً بوجه عام ((على التوسيع في الرواية ، والأخذ بمعظم ما ورد في اللغة))(<sup>2</sup>) مرونة في نحوهم بعدهما رأوا ما في المذهب البصري من حدود لا يجوز الخروج عنها، ولعل ذلك تابعاً أيضاً إلى أن أغلب من نزل الكوفة كانوا من المتحضررين، فلا يستلزم – عندهم – الحصر في الفاعة أو التضييق في أسسها .

وهناك مذهب وسط بين هذين المذهبين، وهو يتمثل في جواز التناوب بين الحروف المترادفة في الدلالة ((على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغات له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا))(<sup>3</sup>) .

ولعل هذا المذهب هو الراجح – من حيث المبدأ – وذلك لمراعاته دلالات الحروف من جهة، وموافقة الحال الداعية إليه من جهة أخرى، ولكن لنا استدراك عليه، وتوجيه للمذهب البصري في الوقت نفسه .

فاما الاستدراك على هذا المذهب فيأتي من تحديده أن تكون النية بين الحروف المترادفة في الدلالة دون استثناء، وهذا إنما يصح وينطبق على الكلام الظاهر أو العام، ولا يصح على كلام القرآن، إذ ورد فيه تناوب بين حروف لا تتقرب في الدلالة، نحو نية (في) عن (من) و(إلى)، ونية (على) عن (في) و(اللام) – كما سترى لاحقاً – وكل من هذه الحروف دلالة مختلفة عن غيرها، وهي ولا شك نية لمعنى معجز وحال داعية إليه، ولو أنهما استثنوا من تحديدهم هذا بما ورد في القرآن لكن مذهبهم شاملة اللغة القرآن ولكلام بوجه عام .

أما النية بين الحروف المترادفة في الدلالة فواردة في القرآن أيضاً، ولا سيما وورد آيات متشابهات سوى من هذه الحروف فيها، إذ يختلف الحرف بين آية وأخرى، ولا يعني ذلك انعدام الدلالة من الحرف أبداً، بل يعني أن هذا الاختلاف في الاستعمال إنما هو لتخفي الدقة في الدلالة، وهذا دليل على وجود النية وتحقق معانيها، ومن ذلك الاختلاف ما جاء بين قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَّا إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(4)</sup>، وقوله أيضاً: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(5)</sup>، والشاهد هو اختلاف حرف الجر بعد الفعل (أنزل) بين الآيتين، ففي الأولى وقع الحرف (إلى)، وفي الأخرى وقع الحرف (على) وسبب ذلك هو أن الآية الأولى خطابها موجهة إلى المسلمين، والمسلمون لم ينزل عليهم القرآن، بل انتهى إليهم من بعد أن أنزل على النبي عليه الصلاة والسلام، ولهذا لا يصح هنا إلا (إلى) التي تقيد انتهاء الغاية سواء كانت مكانية أو زمانية، أما الآية الأخرى، فخطابها موجهة إلى النبي عليه الصلاة والسلام، وقد أنزل القرآن عليه مباشرة، ولهذا استعمل (على) التي تقيد الارتفاع في هذا الموضع .

ومما اختلف من حرفين بين متشابه الآيات، هما: (إلى) و(اللام) وذلك بين قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَمْرِئٍ إِلَّا أَجْلِ شَسَّئِ﴾<sup>(6)</sup>، وقوله أيضاً: ﴿كُلُّ يَمْرِئٍ لِأَجْلِ شَسَّئِ﴾<sup>(7)</sup>، فقد وقع في الآية الأولى (إلى أجل) وفي الآية الثانية (أجل) .

(1) مغني اللبيب : 685/2 .

(2) المدارس النحوية : 176 .

(3) الخصائص : 308/2 .

(4) البقرة : من الآية 136 .

(5) آل عمران : من الآية 84 .

(6) لقمان : 29 .

(7) فاطر : 13 .

وقد وجه أصحاب المتشابه هذا الاختلاف بناء على ما يفيده (اللام) من دلالة على التعليل، وما يفيده (إلى) من دلالة على انتهاء الغاية، فقالوا: ((إن معنى قوله: (لأجل مسمى) يجري لبلوغ أجل مسمى، وقوله: (يجري إلى أجل) معناه لا يزال جاريًا حتى ينتهي إلى آخر وقت جريه المسمى له، وإنما خص ما في سورة لقمان بـ (إلى) التي للانتهاء و(اللام) تؤدي معناها؛ لأنها تدل على جريتها لبلوغ الأجل المسمى؛ لأن الآيات التي تكتنفها آيات منبهة على النهاية والحضر والإعادة، فقلبها: ﴿مَا حَلَّ قُرْبَكُمْ وَلَا يَعْلَمُكُمْ إِلَّا كَنَّقِينَ وَجَاهُهُ إِنَّ اللَّهَ سَيِّعُ بَصِيرَتُكُمْ﴾<sup>(1)</sup>، وبعدها: ﴿يَكَاهِي أَنَّا شَأْنَاقُوا رَبِيعَكُمْ وَأَخْسَرُوا يَوْمًا لَا يَجْزِعُ وَاللَّهُ عَنِ الْوَلِيدِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَانِبٌ عَنِ الْوَلِيدِ﴾<sup>(2)</sup>، فكانت الدلالة: كل يجري إلى ذلك الوقت... وسائر المواقع التي ذكرت فيها (اللام) إنما هي في الإخبار عن ابتداء الخلق... فاختص ما عند ذكر النهاية بحرفاها، واختص ما عند الابتداء بالحرف الدال على العلة التي يقع الفعل من أجلها)<sup>(3)</sup>.

وأما توجيهنا المذهب البصري، فيتمثل في ردهم الكلام المشتمل على النيابة إلى أساس من الاستعارة أو التضمين، فإن ذلك دليل على إعطائهم الحرف دلالة سابقة، وأنهم يوجهون الدلالة تبعاً لوقوعه على خلاف أصله، وهذا هو المقصود من التناوب بين الحروف، فالدالة الحرف السابقة عندهم تتبنّى من خلال لجوئهم إلى الاستعارة تارة وإلى التضمين تارة أخرى، فلو أن الحرف منعزل عن التركيب ليس له من الدلالة شيء لقليل إن هذا الحرف وقع مفيداً هذه الدلالة التي عليها الفعل أو الاسم أو التركيب بوجه عام، من دون لجوء إلى أي تأويل وتفسير، بيد أن هذا لم يكن.

وإذا ثبت هذا، فإن تحريرهم الكلام على أساس الاستعارة أو التضمين، هو ناتج أولاً وأخراً عن استعمال حرف معين لم يكن مطروداً في مثل هذا الموضع والمعنى، وإلا لو جاء الحرف على ظاهره أو أصله، ما كان عندهم ما يدعوه إلى توجيهه الدالة توجيهاً يتاسب والحرف المذكور، وهذا يعني أنهم وإن رفضوا أن يكون الحرف بدلاً من حرف آخر، ولكن توجيهاتهم توحى أن استعمال هذا الحرف لم يكن على أصله، بل هو نائب عن غيره.

وبناء على هذا، فإننا سنثبت (الاستعارة والتضمين) غرضين مهمين من أغراض التناوب بين الحروف لاحقاً.

ولكننا نود - أولاً - تعقيباً على ما وجه البصريون، فإن تقديمهم التأويل والاستعارة على القول بالتضمين كان حسناً، ودليلًا على أنهم لم يقولوا بالتضمين إلا بعد تغدر تطبيق الاستعارة بكل شروطها، ولا شك في أن التأويل بالاستعارة هو الأولى؛ لأنها تكشف عن الدلالة ببلاغة وحسن بيان، ((فليس ينبغي أن يحمل فعل على معنى فعل آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله))<sup>(4)</sup>، وهذا لا يعني خلو التضمين من الفائدة، بل هو من سبل الحمل على الدلالة، ويتبنّى ذلك من خلال حده وتوضيح ابن جني له إذ قال: ((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعذر بحرف والأخر بحرف آخر، فإن العرب قد تتسع فتوّقع أحد الحرفين موقع صاحبه إذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر))<sup>(5)</sup>، فغدا بذلك ((قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن))<sup>(6)</sup>، إذ يكون ((فيه دليل على الفعلين: أحدهما بالتصريح به، والثاني بالتضمين والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها))<sup>(7)</sup>.

فكانتا الدلالتين الظاهرة والمضمرة ترداد في الدلالة والسيق، لا أن ترداد المضمرة وتلغى الظاهرة بحسب ما ذهب إليه الكفووي إذ قال: ((إذا ضمنت كلمة معنى كلمة أخرى، ووصلت بصلتها لم يبق معناها الأول

(1) لقمان : 28.

(2) لقمان : من الآية 33.

(3) درة التنزيل : 374 – 375.

(4) الأشباه والنظائر في النحو : 101/6.

(5) الخصائص : 310/2.

(6) بداع الفوائد : 21/2.

(7) المصدر نفسه : 21/2، وينظر: حاشية الدسوقي : 400-401.

مرادا))<sup>(1)</sup> فذلك نقض لوظيفة التضمين؛ لأنه لو أريد الدلالة الثانية فحسب لظاهر لفظه و فعله، واستغنى عن اللفظ المذكور، ثم إنني لا أرى ضرورة توجّب ذكر لفظ لافائدة فيه، وبيان هذا في قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ﴾

﴿تَسْكَنَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْمَدْحُوفَةِ وَالْمُشْتَقِ﴾<sup>(2)</sup> ، فالحواليون يضمون الفعل المذكور (اصبر) دلالة فعل آخر هو (احبس)، لأن الفعل المذكور لازم، وهذا متعد؛ ليتناسب مع ورود المفعول به.

وهنا يمكن القول، إن كلتا الدلالتين مقصودة؛ ذلك أن قرن (الحبس) بـ(الصبر) هو الأمر الواجب والدلالة المراد، فليس كل حبس فيه صبر حتى تلغى دلالة الظاهر وتنبغي على الإضمار، وفضلاً عن هذا، فإن دلالة الفعل (اصبر) مقصودة في رعاية الرسول عليه الصلاة والسلام ورفعه شأنه، ولا شك في أن الفعل (احبس) لا يحقق ذلك، فتبين من هذا إرادة المعنيين سواء، وهذا هو المقصود من وصف هذه الظاهرة بالاختصار والكمال .

ونجد الإشارة أيضاً إلى أن التضمين عنصر لغوي دقيق، فلا يحسن إفحامه في الفعل الذي وردت صلته على خلاف الأصل من دون مراعاة السياق، فإن مراعاة السياق قد تكشف لنا عن الدلالة المقصودة، وذلك

نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنَاتِ شَرِبَتْ بِمَا عَبَادَ اللَّهُ بِمَفْجُورِهِ تَغْيِيرًا﴾<sup>(3)</sup> ، فسبب من تعدية الفعل (يشرب) بـ(الباء) هنا، ضمن النحاة هذا الفعل دلالة الفعل (িبروى)، بناء على أن الفعل (يشرب) لا يتعدى بـ(الباء)، ولكن الغالب في تعدية الفعل (িبروى) أن لا تكون بـ(الباء) أيضاً، بل تكون بـ(من) فيقال: (িبروى من الماء، وبروى من الماء)، وحتى لو عدّي هذا الفعل بـ(الباء) لكن في الدلالة تغيير؛ لأن قوله: (ارتوى بهذا الماء) ذو دلالة على أنه لم يرتو إلا به كله، وذلك لعدم دلالة (الباء) على التبعيض بخلاف (من) الدلالة عليه والمشتهر به، فلو قدرنا (عيناً يروى بها عبد الله) لكانوا لم يرتووا إلا بها كلها، وهذا خلاف الصحيح .

ولذا ذهب بعض المفسرين إلى توجيهات أخرى غير هذا التضمين، فصاحب الكشاف رأى في الكلام حذفاً تقديره هو ((يشرب بها الخمر كما تقول شربت بالماء العسل))<sup>(4)</sup> وصاحب البرهان يرى أن ((العين هنا إشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء، لا إلى الماء نفسه، نحو: (نزلت عين) فصار كقوله: (مكاناً يشرب به)))<sup>(5)</sup>، ودلالة هذا ((أن قوله: (يشرب بها) يدل على أنهم نازلوا بالعين يشربون منها، من قولك: (نزلت بالمكان) فهو يدل على القرب والشرب، فالملتمع حاصل بذلك النظر والشراب))<sup>(6)</sup> .

وفضلاً عن ذلك، فإني أرى فيه وجهاً آخر، وهو أن الفعل جاء على أصله وأن (الباء) جاء على أصله أيضاً في دلالته على الإلصاق - كقولنا: ( أمسكت بزيد) ((إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحيسه من يد أو ثوب ونحوه))<sup>(7)</sup> ، فكان هذه العين طبيعة بين أيديهم يمسكون بها ويشربون، وهذا الوجه مستنبط من السياق (يفجرونها تفجيرها) إذ ورد في تفسير هذا التفجير، أنها سهلة لا تمنع عليهم، حتى إن الرجل منهم يمشي في بيته، وبقصد إلى قصوره، وبهذه قضيب يشير به إلى الماء، فيجري معه حيثما دار في منازله، ويتبعه حيثما صعد إلى أعلى قصوره .

ومما يجب الوقوف عنده هنا هو (التضمين البياني) الذي ينسب إلى البيانيين، فهو قائم على (تقدير حال يناسبها المعمول بعدها؛ لكونها تتعدى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول، ولا تناسب العامل قبلها، لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور))<sup>(8)</sup> فهو قريب في دلالته من التضمين النحوي، ولكن البيانيين يختلفون عن النحاة بأنهم يبقون الفعل المذكور على أصله ولا تضمين فيه، بل التضمين - عندهم - يكون بقرينة لفظية محفوظة هي التي سوّغت وقوع الحرف على خلاف أصله، هذه

(1) الكليات : 320/5 .

(2) الكهف : من الآية 28 .

(3) الإنسان : 6 .

(4) الكشاف : 196/4 .

(5) البرهان في علوم القرآن : 338/3 – 339 .

(6) التبيير القرآني : 190 .

(7) مغني اللبيب : 101/1 .

(8) حاشية الصبان : 95/2 ، وينظر : حاشية الدسوقي : 401-400/2 .

القرينة عبارة عن حال مأحوذة مناسبة لل فعل من جهة، وللحرف الذي تعدد به من جهة أخرى، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِكُنْتُمْ عَلَىٰ مَا هَدَنَّكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْرُكُونَ﴾<sup>(1)</sup>، أي حامدين له على ما هداكم .

وقد يعدل عن هذا الرأي بعضهم ، فيجعل المذوف أصلاً والمذكور هو الدالة المضمنة، فيقدرون ما جاء في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَقْرَنُونَ بِالْأَيْمَنِ وَيُغَيِّرُونَ الْأَسْلَوَةَ وَمَا رَأَيْتُمْ يُنْهَقُونَ﴾<sup>(2)</sup> بـ (يعترفون مؤمنين به)، ولكن التوجيه الأول هو الأولى، يقول الشهاب: (ولما كانت مناسبته للمذكور، بمعونة ذكر صلته قرينه على اعتباره جعل كانه في ضممه)، ومن ثمة كان جعله حالاً وتبعاً للمذكور أولى من عكسه<sup>(3)</sup> . ومهما يكن من أمر، فإن التضمين البشبي غير التضمين النحوي – وإن كان بينهما تشابه – وإن ما ذهب إليه بعض النحاة من أنهما شيء واحد ينقضه بعض الخلاف في التوجيه بين النحاة والبيانيين، ومن ذلك الاختلاف ما وقع على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾<sup>(4)</sup>، فقد ضمن النحاة الفعل (تأكلوا) دالة الفعل (تضييفوا) أو (تلطروا)، فتكون الدالة في دالة الفعل الظاهر ودالة الفعل المقدر هي: (لا تضييفوا أموالهم في الأكل إلى أموالكم)، أي إن احتجتم إليها فليس لكم أن تأكلوها مع أموالكم، بخلاف البيانيين، فإنهم جعلوا التضمين حالاً مذوفة، تغيرها (ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم) .

وأرى التوجيه النحوي هنا هو الأولى؛ لأنه لا يغير من الدالة المراد، بل يزيد عليها دلالات تبنيه وتوضيحه، بخلاف التوجيه البشبي، فإن الحال المضمنة صارت قيداً على الفعل، وبعبارة أخرى فـ (لا وجه لتقيد النهي عن أكل أموال اليتامي بحال ضمها إلى أموال الأولياء، بل المراد ، النهي عن أكلها عموماً)<sup>(5)</sup> . ولا يعني هذا أنتي أرفض التضمين البشبي جملة وتفصيلاً، بل تجب مراعاة السياق عند التضمين لكيلا يؤدي ذلك إلى نقص في الدالة وإخلال فيها .

وبقي أخيراً في مجال التعقيب على المذاهب في هذا الباب أن نعقب على المذهب الكوفي، فهو مذهب قائم على أساس من المرونة في إجازته النيابة مطلقاً، ولذا نرى عدم الأخذ به هو الأولى؛ لأن أصحابه يرون القياس على ما ورد من النيابة مطلقاً من دون قيد ومن دون مراعاة الدالة، بل يقتصرون في القول على أن هذا الحرف جاء بمعنى حرف آخر، وهذا خلاف الواقع النحوي وصلته بالدلالة؛ لأنه لو أريد دالة ذلك الحرف فحسب لوقع الحرف على أصله من دون الحاجة إلى هذا التغيير، إلا أن الأمر – كما ذكرنا – موقف على التناوب المحدود وعلى حسب الأحوال الداعية إليه .

وبناءً على ذلك كله من ترجيح وتوجيه، فإن التطبيق على نية الحروف سيبني على المنهج الآتي:  
- النيابة بين الحروف تكون بين المترابطة في الدالة – في عامة الكلام – أو المترابطة فيه، ولكن بشرط وجودها في القرآن الكريم .

- تخريح تلك النيابة على أساس من الدالة أو الحال الداعية إليها .  
- اعتماد (الاستعارة أو التضمين) غرضين مهمين من أغراض النيابة بين الحروف، ولاسيما تلك المتغيرة في الدالة .

- عدم القول بالتشذوذ في وقوع النيابة على نحو ما ذهب البصريون، وعدم القول أيضاً بوقوع حرف بمعنى حرف آخر من دون تعلييل وتأنيل على نحو ما ذهب الكوفيون .

(1) القراءة : من الآية 185 .

(2) القراءة : من الآية 3 .

(3) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسمى (عنيبة القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، شهاب الدين الفاجي، 211/1، دار صادر – بيروت .

(4) النساء : من الآية 2 .

(5) المباحث اللغوية والنحوية في تفسير أبي السعود: 63، (رسالة دكتوراه) .

## تطبيقات دلالية على نيابة حروف الجر:

- (إلى) يدل هذا الحرف غالباً على انتهاء الغاية مكانية كانت أو زمانية، فالمكانية قوله تعالى: ﴿سَبَحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيَلَّا مِنَ الْمَسِيدِ الْحَرَامِ إِلَى الْسَّجِيدِ الْأَقْصَا﴾<sup>(1)</sup>، والزمانية قوله تعالى: ﴿مَرَّ أَيْمَانُ الْقِيَامِ إِلَى الْأَيْلَلِ﴾<sup>(2)</sup>، وهو الأصل في هذه الدلالة، إذ يغلب على (حتى) و (اللام) - الذين يفي丹 الانتهاء أيضاً - فـ (إلى) تختلف عن (حتى) في أنها تجر الآخر وغيره، نحو: (سرت البارحة إلى آخر الليل أو إلى نصفه)، أما (حتى) فلا تجر إلا ما كان آخرها أو متصلاً بالآخر، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَّمُ هِيَ حَنْ مَطْلَعُ الْفَغْرِ﴾<sup>(3)</sup>، ولا تجر غيرهما، فلا تقول: (سرت البارحة حتى نصف الليل)<sup>(4)</sup>.

وأما (اللام) فإنها مع دلالتها على الانتهاء، غير أنها لم تشتهر به مثل ما اشتهرت به (إلى) لأنها اشتهرت بدللات أخرى، كالملك، والتعليل أو السببية، والاستحقاق، وغيرها من المعاني التي غابت عليها، ومن هنا فإننا نرى فروقاً معنوياً في وقوع (إلى) موقع (اللام) - مع أنهم متقابنان في بعض الدلالات - نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْمَرْوِفَةِ الْوَنِقَةِ﴾<sup>(5)</sup>، فقد عدى الفعل (يُسلِّم) بـ (إلى) دون (اللام) في حين جاءت التعديبة على أصلها في قوله تعالى: ﴿بَلْ مِنْ أَسْأَمَ وَجْهَهُ لَلَّهُ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَمَّا أَبْرَأَهُ عَنْدَ رَبِيعِهِ﴾<sup>(6)</sup>؛ لأن معناه مع (اللام) أنه جعل نفسه خالساً لله، ومع (إلى) معناه سلم نفسه كما يسلم المحتاج إلى الرجل إذا دفع إليه، ومعناه (التوكل عليه والتقويض إليه).

ولعل هذا التوجيه مفاد من اشتهر (إلى) بدلالة انتهاء الغاية دون (اللام) والفعل معها يدل على أن العبادة منتهية إلى الله تعالى دون غيره، بخلاف (اللام) فقد لا تؤدي الدلالة نفسها، ويمكن التفريق بين هذين المعنين أيضاً من خلال سياق كل من الآيتين، فالآلية الأولى خاصة بالمؤمنين، وهي عبارة عن بنية شرطية أراد الله تعالى أن يبين فيها أن الاستمساك بالعروفة الونقى لا يكون إلا بالإسلام كله إلى الله، وذلك بأن تكون عبادة العبد منتهية إليه، ففيها (حتى ترغيб)، أما الآية الأخرى، فقد ورد فيها (اللام) لاختلاف الدلالة والسيق، إذ إنها خاصة بأهل الكتاب وعدهم قد انقضى، فلا ثمة ما يوجب الحث عليه أو الترغيب فيه.

- (حتى) ذكرنا سلفاً شيئاً من دلالتها فهي تشتهر في بعض دلالتها مع (إلى) في انتهاء الغاية، ولكنها ليست هي الأصل فيه، بل الأصل هو لـ (إلى)، ولذا صار ورودها ضمن السياق مؤثرة على (إلى) محققاً معانٍ لا يتحققها هذا الحرف الأخير، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَتَهُمْ صَدْرًا حَقَّ تَقْرُبَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾<sup>(7)</sup>، فورقوع (حتى) يعود إلى دلالتها الخاصة إذ إنها ((موضوعة لما هو غاية في نفس الأمر أو يجعل جاعلاً... فيفيد الكلام معها أن انتظارهم إلى أن يخرج صلى الله عليه وسلم أمر لازم ليس لهم أن يقطعوا أمراً دون الانتهاء إليه، فإن الخروج لما جعله الله تعالى غاية كان كذلك في الواقع))<sup>(8)</sup>.

(1) الإسراء : 1 .

(2) البقرة : 187 .

(3) القدر : 5 .

(4) ينظر: شرح ابن عقيل : 17/3 .

(5) لقمان : 22 .

(6) البقرة : 112 .

(7) الحجرات : 5 .

(8) روح المعاني : 143/26 ، وينظر: حاشية الصبان : 213/2 .

- (على) يغلب على هذا الحرف دلالة الاستعلاء وهو أصل معناها<sup>(1)</sup>، حقيقة كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلُكِ تَحْكُمُونَ﴾<sup>(2)</sup> أو مجازاً كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَلَّنَا بِعَصْمَهُمْ عَلَى بَعْضِهِمْ﴾<sup>(3)</sup>، ولكنه قد يقع موقع غيره ليتحقق ما يحمله من دلالة، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفِنُونَ﴾<sup>(4)</sup>، فالأصل في تعدية الفعل (أكل)، أن يكون بـ(من) ولكن وقع الحرف (على) محله، وقد اختلف النحاة في تخريره بين قائل: ((إن)) (على) هنا بمعنى (من))<sup>(5)</sup>، وقائل: (بل الفعل متضمن معنى التسلط والتحكم على الناس)<sup>(6)</sup>، أي تسلطاً عليهم بـ(الاكتلال)، ولعل الأخير هو الصواب؛ لأن هناك فرقاً بين قوله: (أكلـ منه) و(أكلـ عليه) فال الأول لا يفيد أنه ظلمه حقه، وهضمـ مالـه، بخلاف الآخر، ((فإـنـ فيهـ معنىـ التـسلطـ والـاستـعلـاءـ وـهـذـهـ فـيـ المـطـفـفـينـ وـالـمـطـفـفـوـنـ كـمـاـ بـيـنـهـمـ الـقـرـآنـ إـذـاـ أـخـدـوـاـ مـنـ النـاسـ أـخـدـوـاـ أـكـثـرـ مـنـ حـقـهـمـ، فـيـهـ إـذـنـ مـعـنـىـ التـحكـمـ وـالـجـوـرـ وـالـظـلـمـ))<sup>(7)</sup> وهو أبلغ من الحرف (من) من حيث إن هذا الحرف لا يحقق هذه الدلالة، فاستعمال الحرف (على) هو الذي أشار ((إلى أنه اكتـالـ مصرـ للـناسـ حـسـبـاـ أـرـادـواـ...ـبـأـيـ وجهـ يـسـيرـ منـ جـوـهـ الـحـيـلـ، وـكـانـواـ يـفـعـلـونـ بـكـبـسـ الـمـكـيـلـ وـدـعـدـعـةـ الـمـكـيـلـ إـلـىـ غـيـرـ ذـلـكـ))<sup>(8)</sup>.

وقد تقع (على) محل (اللام) فتغير من دلالة الكلام، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿أَوْلَوْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْرَقُ عَلَى الْكَفَرِينَ﴾<sup>(9)</sup> فالأصل في (هـ) أن تتعدى بـ(اللام) فيقال: (هو ذليل له) ولا يقال في ظاهر الكلام: (هو ذليل عليه)؛ ولذا وجه المفسرون ذلك توجيهـنـ: أحدهـماـ: أنـ يـضـمـنـ (الـذـلـ)ـ معـنـىـ الـحـنـوـ وـالـعـطـفـ، كـأنـ قـبـيلـ (ـعـاطـفـيـنـ عـلـيـهـمـ عـلـىـ وـجـهـ التـذـلـ وـالـتـواـضـعـ)، وـالـآخـرـ: هوـ آنـهـ مـعـ شـرـفـهـمـ وـعـلـوـ طـبـقـهـمـ وـفـضـلـهـمـ لـلـمـؤـمـنـينـ خـافـضـوـنـ لـهـمـ أـجـنـحـتـهـمـ))<sup>(10)</sup>.

وأرى التوجيه الأول القائم على أساس التضمين بعيداً، ذلك أنه لا بد من مقاربة بين اللفظ المذكور وما يضمن من دلالة - لأن كلتا الدلالتين تقصد - وهنا تناقض بين الذلة والعطف أو الحنو، إذ لا يكون المرء عاطفاً وهو ذليل، ولا يمكن أن يقال في قصد الدلالتين: (عطـتـ عـلـيـهـ ذـلـةـ أوـ تـذـلـلـ لـهـ عـطـفـاـ)، لأنـ العـطـفـ لاـ يـكـونـ إـلاـ عـنـ قـوـةـ، وـأـنـ الذـلـةـ لـاـ تـكـوـنـ إـلاـ عـنـ ضـعـفـ، وـأـرـىـ التـوجـيـهـ الثـانـيـ هوـ الصـوـابـ؛ لأنـ بـيـنـ دـلـالـةـ الذـلـةـ فـيـ آنـهاـ تـواـضـعـ وـخـفـضـ جـنـاحـ، لـأـنـهـ عـنـ ضـعـفـ أوـ خـنـوعـ، وـبـهـذاـ نـقـلـ هـذـاـ حـرـفـ دـلـالـةـ الذـلـةـ مـنـ الذـمـ إـلـىـ الـمـدـ، إـذـ أـشـعـرـ بـالـذـلـلـ الـمـسـتـعـلـةـ، بـخـلـافـ مـاـ لـوـ عـدـيـ ((ـبـ الـلامـ))ـ فـيـكـونـ ذـمـاـ لـاـ مـدـحاـ، فـقـولـكـ: (ـهـوـ ذـلـيلـ لـهـ)ـ يـفـيدـ الذـمـ، وـهـوـ هـنـاـ فـيـ مـقـامـ الـمـدـ، فـجـاءـ بـ (ـعـلـىـ))<sup>(11)</sup>ـ لـمـذـكـرـاهـ .

وقد تقع (على) موقع (في)، لتحقق دلالة الاستعلاء، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِيْنَةَ عَلَى جِنِينَ فَقَالَ لَهُمْ مَنْ أَهْلَهَا﴾<sup>(12)</sup>، فقد وقعت (على) بدلاتها على الاستعلاء تناسباً مع الدلالة والسياق؛ ذلك أن دخول موسى عليه السلام

(1) الجنـيـ الدـانـيـ فـيـ حـرـوفـ الـمـعـانـيـ، الـحـسـنـ بـنـ قـاسـمـ الـمـرـادـيـ، تـحـقـيقـ: فـخـرـ الـدـيـنـ قـبـاوـةـ وـمـحـمـدـ نـديـمـ فـاضـلـ، صـ: 444ـ، دـارـ الـكـتـبـ الـعـلـمـيـ، بـيـرـوـتـ لـبـانـ، طـ 1ـ 1992ـ مـ.

(2) المؤمنون : 22 .

(3) البقرة : 253 .

(4) المطففين : 1 ، 2 ، 3 .

(5) ينظر : مـغـنـيـ الـلـبـبـ : 144ـ، وـكـانـ هـذـهـ مـذـهـبـ الـكـوـفـيـنـ .

(6) شـرـحـ الـدـامـامـيـ عـلـىـ مـغـنـيـ الـلـبـبـ، مـحـمـدـ بـنـ أـبـيـ بـكـرـ عـمـرـ بـنـ أـبـيـ بـكـرـ الـمـعـرـوـفـ بـاـيـنـ الـدـامـامـيـ، (ـمـطـبـوـعـ فـيـ هـامـشـ حـاشـيـةـ الـإـمـامـ الشـمـنـيـ)، صـ: 289ـ/ـ1ـ، الـمـطـبـعـةـ الـبـهـيـةـ - مـصـرـ .

(7) التـعبـيرـ الـقـرـآنـيـ : 185 .

(8) رـوـحـ الـمـعـانـيـ : 87ـ/ـ30ـ، وـبـيـنـظـرـ : حـرـوفـ الـمـعـانـيـ : 23ـ .

(9) اـلـمـانـدـةـ: مـنـ الـآـيـةـ 54ـ .

(10) الـكـشـافـ : 648ـ/ـ1ـ .

(11) التـعبـيرـ الـقـرـآنـيـ : 183 .

(12) الـقـصـصـ : مـنـ الـآـيـةـ 15ـ .

المدينة كان بقية وأهلها غافلون، فصار كأنه مستعمل عليهم، ولعل ما ورد في الآية نفسها من خبر قتله عدوه يؤكد ذلك الاستعلاء، إذ قال تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلًا يَقْتَلَانَ هَذَا مِنْ شَيْءِنِي وَهَذَا مِنْ عَمَّوْيَهُ فَاسْتَغْنَمُهُ اللَّهُ مِنْ شَيْئِنِي عَلَى الَّذِي مَنْ عَدْقُوهُ﴾<sup>(1)</sup>.

- (في) يشتهر هذا الحرف بالدلالة على الظرفية، سواء أكانت زمانية أم مكانية وقد اجتمعنا في قوله تعالى: ﴿الَّهُمَّ غُبِتَ الرُّومُ فِي أَذْنِ الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ مُسْكِلُوْنَ﴾ في وضع سينك<sup>(2)</sup>، ولكن قد يأتي في موضع لم يطرد فيه، بل إنه يتاسب مع حرف آخر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْقُوهُمْ فِيهَا وَأَكْسُوْهُمْ وَقُولُمُهُمْ فَوَلَا تَقْرُؤُهَا﴾<sup>(3)</sup>، فقال: (وَأَذْقُوهُمْ فِيهَا) مع أن الظاهر إيقاع الحرف (من) الذي يفيد التبعيض، غير أن هذا الحرف الأخير لم يقع ((كيلا يكون أمراً يجعل بعض أموالهم رزقاً لهم، فيأكلها الإنفاق، بل أمر بأن يجعلوها مكاناً لرزقهم لأن يتجرروا فيها ويربحوا حتى تكون نفقتهم من الأرباح لا من أصول الأموال وصلبها))<sup>(4)</sup>، ولعل الذي أدى هذه الدلالة هو الحرف (في).

وكذلك يقع هذا الحرف موقع (إلى) فيكون قرينة دالة على المجاز، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا

يَحْرُثُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ كَمَنْ يَصْرُوُا إِلَّا شَيْئًا﴾<sup>(5)</sup>، فقد عدي الفعل (يُسْرِعُونَ) بـ (في) نيابة عن (إلى) للدلالة على أن الإسراع مجاز بمعنى (التوغُل)، فيكون هذا الحرف قرينة دالة على المجاز كقولهم: (أسرع الفساد في الشيء وأسرع الشيب في الرأس)، فجعل الكفر بمنزلة الظرف، وجعل تحبيطهم فيه وشدة ملابستهم إياه بمنزلة جولان الشيء في الظرف جولاناً بشساط وسرعة، وفضلاً عن ذلك فإن فيها دلالة على أنهم مستقررون في الكفر لا ييرحون، بل ينتقلون بالمسارعة من بعض فنونه إلى بعض آخر، ولو عدي بـ (إلى) لفهم أنه لم يكفروا عند المسارعة.

وهناك من المفسرين من ذهب إلى تضمين الفعل (يُسْرِعُونَ)<sup>(6)</sup> دلالة الفعل (يُقْعُونَ) إلا أنها لا نقول به؛ لأن التوجيه الأول أبلغ دلالة؛ ولأن دلالة التضمين لا تدل على كفرهم السابق وحرصهم وتربيتهم الدوائر بالمؤمنين، إذ إنها لا تتجاوز دلالة الواقع في الكفر حالاً، وفضلاً عن ذلك، فإن هذا التضمين تقضيه آية أخرى هي قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مُتَرْعِّنُونَ فِي الْكَبَرِ وَمَنْ لَمْ يَسِّرْهُونَ﴾<sup>(7)</sup>، فلا يصح هنا أبداً تضمين الفعل (يُسْرِعُونَ) دلالة الفعل (يُقْعُونَ)؛ لعدم التوافق دلائلاً، بل إن التوجيه الصحيح دلائلاً فيه هو الإيدان ((بأنهم متغلبون في فنون الخيرات لا أنهم خارجون عنها متوجهون إليها بطريق المسارعة))<sup>(8)</sup> ولعل هذا التوجيه هو التوجيه المجازي نفسه الذي قلنا به في الآية السابقة دون القول بالتضمين؛ لأنه توجيه يمنح المعنى دلالة من البلاغة والبيان.

(1) القصص : من الآية 15 .

(2) الروم : 1 - 4 .

(3) النساء : 5 .

(4) النفسير الكبير ، محمد الراري فخر الدين ، 9 / 186 ، الطبعة الأولى 1981 م ، دار الفكر بيروت - لبنان .

(5) آل عمران : من الآية 176 .

(6) الكشاف : 481/1 ، إذ أول الزمخشري قوله تعالى (يسارعون في الكفر) - (يُقْعُونَ فيه سريعاً) ولكن في هذا التأويل ضعفاً، لأنه يفهم أن النهي عن الحزن مقيد بحال كون الواقعين فيه سريعاً، أما الواقعون فيه بغير تلك الحال، فلا نهي عن الحزن عليهم، وهذا يخل بالدلالة المرادة .

(7) المؤمنون : 61 .

(8) روح المعاني : 45/18 .

ومن معانيها المقايسة<sup>(1)</sup>، وهي الواقعة بين مفضولي سابق وفاضلي لاحق كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا مَنَعَ

الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَيْلُ﴾<sup>(2)</sup> أي الحياة الدنيا قياساً بالأخرة متعة قليل.

- (اللام) يفيد هذا الحرف دلالات عده ذكرها ابن مالك في بيت من أفتنه إذ قال<sup>(3)</sup>:

وَاللَّامُ لِلْمُلْكِ وَشَهِيدُهُ وَفِي

فمن إفادتها الملك وهي الواقعة بين ذاتين ومصحوبها يملك كقوله تعالى: ﴿إِلَهٌ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(4)</sup>، وشبيه الملك وتسمى لام النسبة وهي الواقعة بين ذاتين أيضاً ومصحوبها لا يملك نحو قوله: (الباب للدار) والتعديه نحو قوله تعالى: ﴿فَهَبْتُ لِي مِنْ دُنْكَ وَلَيْكَ﴾<sup>(5)</sup>، والتعليق أو السبيبة كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَعْلَمُ بَيْنَ النَّاسِ مَا أَرَنَاكُمْ﴾<sup>(6)</sup>، والاستحقاق أو الاختصاص وهي الواقعة بين معنى وذات قوله تعالى: ﴿الْمُكَتَبَ شَوَّهَتِ الْمُتَكَبِّرِ﴾<sup>(7)</sup> وقوله: ﴿وَيَعْلَمُ الْمُطَغَّفِينَ﴾<sup>(8)</sup>.

ولكنه قد يقع موقع (في) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَمَّا رَوَسَ﴾<sup>(9)</sup>، فوقوع (اللام) في قوله: (وَجَعَلَ لَمَّا رَوَسَ) دون الحرف (في) أشار إلى الأعجاز العلمي في شأن الروسي، وما فيها من منافع، من حيث منعها (الأرض عن الحركة والميلان) الذين يخرجان الأرض من حيز الانتفاع و يجعلان وجودها كخدمها<sup>(10)</sup> وهو ((من أهمل ما يذكر هنا؛ لأنه مما به صلاح أمرها ورفع شانها، وذكر (لها) دون (فيها) أو (عليها) ظاهر في أن المراد ما هو من هذا القبيل من المنافع))<sup>(11)</sup>.

وحتى لو قيل إن (اللام) وقعت هنا على أصلها من دلالتها على شبه الملك نحو ما قاله النحاة ممثلين: (الباب للدار)، فإنهما أيضاً تدل على معنى ذلك الإعجاز من حيث إن تلك الرواية مخصوصة للأرض لإثباتها ودومها، ولا يتحقق هذه الدلالة من الحروف غيرها.

وقد يقع (اللام) موقع (على)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا نَبِيًّا أَصْنَاعًا فَنَظَرُ مَاعِنَهُمْ﴾<sup>(12)</sup>، فال فعل (عکف) إذا كان بمعنى الإقبال يتعدى بـ (على) نحو قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَاعِهِمْ﴾<sup>(13)</sup> ولكن إيراد (اللام) من دونه في الآية المذكورة آنفاً كان ((لإفاده معنى زائد، كأنهم قالوا: (نظر لأجلها مقلبين على عبادتها أو مستديرین حولها)))<sup>(14)</sup>، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَأَعْبَدُهُ وَأَصْطَرِ لِعِدَّتِهِ﴾<sup>(1)</sup>، فال فعل

(1) موضعيات وقضايا عن حروف الجر في العربية، د. أحمد هندي، ص: 88، دار الفردوس للطباعة - القاهرة.

(2) التوبة: من الآية 38.

(3) ألفية ابن مالك: 26.

(4) لقمان: 26.

(5) مريم: من الآية 5.

(6) النساء: 105.

(7) الفاتحة: 2.

(8) المطففين: 1.

(9) النمل: من الآية 61.

(10) روح المعاني: 60/20.

(11) المصدر نفسه: 60/20.

(12) الشعراء: من الآية 71.

(13) الأعراف: من الآية 138.

(14) روح المعاني: 93/19.

(1) مريم: 65.

(وَأَصْطَلُونَ) ينعدى بـ(على) ولكن تعديته بـ(اللام) هنا دليل على تضمنه دلاله (الثبات للعبادة فيما يورد عليه من الشدائـد والمشـاق)، بمعنى أثبتت للعبـادـة؛ ((لـأنـ العـبـادـة جـعـلتـ بـمـنـزـلـةـ الـقـرـنـ فـيـ قـوـلـكـ لـلـمـحـارـبـ)) (اصطـبرـ لـقـرنـكـ)، أي أثـبـتـ لهـ فـيـماـ يـورـدـ عـلـيـكـ مـنـ شـدـائـدـ، أـرـيدـ أـنـ عـبـادـةـ تـورـدـ عـلـيـكـ شـدـائـدـ وـشـاقـ، فـاثـبـتـ لهاـ وـلـاـ تـهـنـ، وـلـاـ يـضـيقـ صـدـرـكـ عـنـ إـلـقاءـ عـدـاتـكـ مـنـ أـهـلـ الـكـتـابـ إـلـيـكـ الـأـغـالـيـطـ وـعـنـ اـحـتـبـاسـ الـوـحـيـ عـلـيـكـ مـدـةـ وـشـمـاتـةـ الـمـشـرـكـينـ بـكـ)).<sup>(1)</sup>

ومـاـ اـخـصـ بـهـ (الـلامـ) وـرـوـدـ فـيـ جـانـبـ الـخـيـرـ، مـقـابـلـ وـرـوـدـ (علىـ) فـيـ جـانـبـ الـشـرـ، وـذـلـكـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿لَهـمـاـ مـاـ كـسـبـتـ وـعـكـسـهـ مـاـ أـكـسـبـتـ﴾<sup>(2)</sup>، فـقـدـ اـسـتـدـلـ الـمـفـسـرـونـ عـلـىـ أـنـ صـلـةـ (ماـ) الـأـولـىـ فـيـ النـفـعـ وـالـخـيـرـ، وـأـنـ صـلـةـ الـثـانـيـةـ فـيـ الـشـرـ، وـذـلـكـ مـنـ دـلـالـةـ (الـلامـ) وـ(علىـ) فـيـهـماـ، وـمـثـلـهـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿إـنـ الـذـيـنـ سـبـقـتـ لـهـمـ مـيـنـاـ الـحـسـنـيـةـ أـفـتـهـكـ عـنـهـ مـيـعـدـوـنـ﴾<sup>(3)</sup>، وـقـوـلـهـ: ﴿إـلـاـ مـنـ سـكـنـ عـلـيـهـ الـقـوـلـ مـنـهـمـ﴾<sup>(4)</sup>، فـقـدـ جـيـءـ بـ (الـلامـ) فـيـ الـآـيـةـ الـأـوـلـىـ لـكـونـ السـابـقـ نـافـعـاـ، وـجـيـءـ بـ (علىـ) فـيـ الـآـيـةـ الـأـخـرـىـ لـكـونـ السـابـقـ ضـارـاـ. وـمـاـ يـفـيـدـ الـلامـ (الـوقـتـ) وـتـسـمـيـ لـامـ الـوقـتـ اوـ التـارـيـخـ نـوـعـ: (هـذـاـ الـغـلـامـ لـسـنـةـ) وـ (كـتـبـتـ لـغـرـةـ شـهـرـ رـمـضـانـ)، وـعـنـ الـقـرـيـنـةـ تـدـلـ عـلـىـ الـمـضـيـ اوـ الـاسـتـقـبـالـ فـتـكـونـ بـمـعـنـىـ (قـبـلـ) اوـ (بـعـدـ) وـمـنـهـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿أـقـبـلـ﴾ الـآـيـةـ الـلـيـلـيـةـ لـدـلـلـيـةـ الـسـيـسـيـسـ إـلـىـ عـنـقـ الـأـيـلـ﴾<sup>(5)</sup> ايـ بـعـدـ دـلـوكـهاـ.

- (منـ) يـأـتـيـ هـذـاـ حـرـفـ مـفـيـداـ دـلـالـاتـ عـدـةـ بـحـسـبـ وـرـوـدـ فـيـ السـيـاقـ، وـمـنـهـ: اـبـنـاءـ الـغـاـيـةـ مـكـانـيـةـ كـانـتـ أـمـ زـمـانـيـةـ، فـالـمـكـانـيـةـ كـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿سـبـحـنـ الـذـيـ أـسـرـىـ بـعـبـدـهـ لـيـلـاـ مـنـ الـمـسـجـدـ الـحـرـارـ إـلـىـ الـمـسـجـدـ الـأـقـصـ﴾<sup>(6)</sup>، وـالـزـمـانـيـةـ كـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿لـمـسـجـدـ أـسـسـ عـلـىـ الـثـقـوـيـ مـنـ أـلـوـيـ تـوـمـ أـحـقـ أـنـ تـقـوـمـ فـيـهـ﴾<sup>(7)</sup>، وـالـتـبـعـيـضـ أـيـ الدـلـالـةـ عـلـىـ (الـبـعـضـيـةـ)، وـمـنـهـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿لـنـ تـأـتـلـوـ الـلـهـ حـقـ تـنـفـعـوـ مـاـ تـبـحـثـوـ بـ﴾<sup>(8)</sup>، وـبـيـانـ الـجـنـسـ وـهـيـ الـتـيـ بـصـحـ الإـخـبارـ بـمـاـ بـعـدـهـاـ عـمـاـ قـبـلـهـاـ، وـمـنـهـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿فـاجـتـكـبـثـوـ الـعـصـ مـنـ الـأـوـثـنـ﴾<sup>(9)</sup>، ايـ الرـجـسـ هـيـ الـأـوـثـانـ، وـكـثـيرـاـ مـاـ تـقـعـ مـنـ الـبـيـانـيـةـ بـعـدـ (ماـ وـمـهـماـ) الـشـرـطـيـتـانـ كـمـاـ فـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿مـاـ يـفـتـحـ اللـهـ لـلـأـيـسـ مـنـ رـحـمـةـ فـلـامـسـكـ لـهـمـ﴾<sup>(10)</sup>، وـقـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿وـقـالـوـ أـمـمـاـ تـأـلـنـ بـهـ مـنـ مـاـ يـقـرـئـ لـسـنـنـاـ هـاـ فـمـاـ تـعـنـ لـكـ مـؤـمـنـيـنـ﴾<sup>(11)</sup> وـالـتـعـلـيلـ اوـ السـبـبـيـةـ

(1) الكشاف : 517/2 ، وينظر : إرشاد العقل السليم : 288/3 ، و التحرير والتווير : 142/16 – 143 .

(2) البقرة : من الآية 286 .

(3) الأبياء : 101 .

(4) المؤمنون : من الآية 27 .

(5) الإسراء : 78 .

(6) الإسراء : 1 .

(7) التوبية : من الآية 108 .

(8) آل عمران : 92 .

(9) الحج : 30 .

(10) فاطر : 2 .

(11) الأعراف : 132 .

كما في قوله تعالى: ﴿مَنَّا خَيْرٌ لِّهُمْ أَغْرِيَوْا فَأَذْهَلُوا كَاكًا﴾<sup>(1)</sup> والبدل كما في قوله تعالى: ﴿أَرَضَيْتُمُ الْحَكِيمَةَ الَّذِي نَسِيْتُمْ مِّنَ الْآخِرَةِ﴾<sup>(2)</sup>، وغيرها من المعاني .

ولكنه قد يرد في موضع كان يؤديه حرف الظرفية (في) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنَّ أَنْجِيلِيْمَ﴾<sup>(3)</sup>، ليRAD بذلك ((معنى البعضية، وأن لا تبني بيونتها في كل جبل وشجر، من لِجَابِ بَيْوَنَةً وَمِنَ الشَّجَرِ وَعِمَّا يَمْرُشُونَ))<sup>(4)</sup> .

وقد يقع بدلا من (الباء)، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ حَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَيْتَكُمْ فِي مَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾<sup>(5)</sup>، فقد وقع الحرف (من) موقع (الباء) في قوله (من معروف) ولليل ذلك ورود آية أخرى وقع

(الباء) فيها، وهي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَلْقَنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِمْ وَالْمَعْرُوفُ﴾<sup>(6)</sup>، ولعل كل استعمال متصل بالسياق، ففي الآية الأولى يRAD به ((فلا جناح عليكم فيما فعلتم في أنفسكم من جملة الأفعال التي لهن أن يفعلن من تزويج أو قعود، فالمعروف هاهنا، فعل من أفعالهن يعرف في الدين جوازه وهو بعض مالهن أن يفعلن، ولهذا المعنى خص بلفظة (من) ونكر))<sup>(7)</sup>، بخلاف الآية الأخرى، فإنه يقصد منها ((لا جناح عليكم في أن يفعلن في أنفسهم بأمر الله، وهو ما أباحه لهن من التزويج بعد انقضاء العدة، فالمعروف هاهنا؛ أمر الله المشهور، وهو فعله وشرعه الذي بعث عليه عباده))<sup>(8)</sup> .

(1) نوح : 25 .

(2) التوبه : 38 .

(3) النحل : 68 .

(4) التفسير الكبير : 70/20 – 71 .

(5) البقرة : 240 .

(6) البقرة : 234 .

(7) درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، ص: 52 – 53 .

(8) المصدر نفسه : 52 – 53 .

## المبحث الثاني: التناوب بين حروف المعاني الأخرى .

لم يقع خلاف كبير بين النحاة في تناوب حروف المعاني الأخرى؛ ولعل سبب ذلك يعود إلى أنها لم تكن صلة معنوية بين دلالة الفعل والمفعول، ولكنهم في الوقت نفسه لم يغفلوا عن دلالات هذه الحروف ومواضع استعمالها، فإن هناك من الحروف ما هو متشابه في المعنى العام مع وجود اختلاف جزئي في الدلالة بينها كحروف النفي مثلاً، مما يجعل وقوع أحدهما بدلاً من الآخر على سبيل التناوب تارة أو الإثبات تارة أخرى، وإنما قلنا (إيثاراً)؛ لأن الحرف لم يكن ذا دلالة مختلفة لما عليه الصلة بين الألفاظ من دلالة كما هو الشأن بين حروف الجر آنفاً، ولكن مع ذلك، فإن له صلة بهذا الفصل، ويمكن إطلاق مصطلح التباينة عليه مجازاً، ولا سيما في البنية المتشابهات إلا من الحروف فيها .  
ولعل ذلك يتبيّن من خلال الوقوف على فئة من الحروف المتشابهات في الظاهر، ولكن لكل منها دلالة معنوية خاصة لا تضطُل بتأديتها إلا هي .

### حرفا الاستفهام (الهمزة وهل):

بعد حرف الاستفهام (الهمزة وهل) من الحروف المتقاربة في الدلالة، بدليل صحة وقوع أحدهما بدلاً من الآخر في بعض الأحيان، وتتجذر الإشارة أولاً في بيان أوجه التشابه والاختلاف بين الحرفين إلا أن (الهمزة) أعم استعمالاً من (هل)، لكونها أم الباب؛ وذلك لمجدها في طلب التصور والتصديق<sup>(1)</sup>، بخلاف (هل)، فإنها لا تأتي إلا لطلب التصديق، وهذا يعني وجود اشتراك دلالي بينهما من حيث طلب التصديق، ولكن لا يعني هذا الاشتراك أن الحرفين سواء في هذه الدلالة، بل هناك فروق تستلزم إثبات أحدهما على الآخر بحسب السياق، وإلا فإن من التبع وضع حرفين بدلاً واحدة، وبعبارة أخرى، فلو كانت الدلالة نفسها بين الحرفين لاكتفى بـ (الهمزة) إيجازاً واختصاراً؛ لأنها تؤدي دلالة التصور والتصديق، وقد ذكر ابن هشام وجودها في التفرق بين الحرفين أو الأداتين، ومنها :

((الأول - اختصاص (هل) بالتصديق .

الثاني - اختصاص (هل) بالإيجاب، تقول: (هل زيد قائم) ويمتنع: (هل لم يقل) بخلاف الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿أَلْرَسْخَ لَكَ صَدَرَكَ﴾<sup>(2)</sup>، وقوله أيضاً: ﴿أَلْنَكِيْكُمْ أَنْ يُبَدِّلُكُمْ بِكَثْرَةِ الْغُنْوِيْكَ مُنْزَلِيْكَ﴾<sup>(3)</sup> .  
الثالث - تحصيص (هل) المضارع بالاستقبال، نحو (هل تسافر؟) بخلاف (الهمزة) نحو: (أنتظنه قائماً) .  
الرابع والخامس والسادس: أن (هل) لا تدخل على الشرط، ولا على (إن)، ولا على اسم بعده فعل، في الاختيار، بخلاف (الهمزة)، بدليل قوله تعالى: ﴿أَفَإِنِّي مَتَّ فَهُمُ الْمُغْلَوْنَ﴾<sup>(1)</sup>، وقوله: ﴿أَيْنِ ذُكْرُكُرْ بَلْ أَنْتَ فَوْرُنَ﴾<sup>(4)</sup>، وقوله: ﴿قَالُوا إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفَ﴾<sup>(3)</sup>، وقوله: ﴿فَقَالُوا إِبْرَاهِيْمَ وَجِدًا نَّيَّمُهُ﴾<sup>(4)</sup> .

(1) علل ابن عييش سبب كون الهمزة أم الباب فقال: ((لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها، وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعها ويختص بها وينتقل عنه إلى غير الاستفهام، نحو (من) و(كم) و(هل) فـ (من) سؤال عن يعقل، وقد تنتقل فتكون بمعنى (الذى)، و(كم) سؤال عن عدد، وقد تستعمل بمعنى (رب)، و(هل) لا يسأل بها في جميع المواضع، إلا ترى أنك تقول: (أزيد عندك أم عمرو) على دلالة، أيهما عندك، ولم يجز في تلك الدلالة أن تقول: (هل زيد عندك أم عمرو) وقد تنتقل عن الاستفهام إلى دلالة (قد) نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَقَى عَلَى الْإِنْسَنِ حِينَ مِنَ الْأَنْهَرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً تَنْكِرُوا﴾ (الإنسان:1)، أي قد أتى، وقد تكون بمعنى

النفي نحو قوله تعالى: ﴿مَلِجَرَةُ الْأَخْسَنِ لَا الْأَخْسَنُ﴾ (الرحمن: 60) ، (شرح المفصل: 81/1).  
ولكن الواقع النحوي يخالف ما ذهب إليه ابن عييش من حيث ورود (الهمزة) أداة نداء، فهي لا تستقبل بـ (الاستفهام) أو تتحصر فيه، ثم إنها لا يصح وقوفها في كل مواضع الاستفهام، إذ تتعدم فيها الدلالة على الحال أو الزمان والمكان .  
ولعل ما يمكن أخذه من تعليق ابن عييش هو قوله: ((إن (هل) لا تدخل في جميع مواضع الاستفهام)) نحو ما ضرب من مثال، وبمعنى بذلك أنها لا تدخل في غرضي الاستفهام: (التصور والتصديق)، بل إن ذلك يكون لـ (الهمزة) قصراً دون غيرها من الأدوات .

(2) الشرح: من الآية 1 .

(3) آل عمران : من الآية 124 .

- السابع والثامن: أنها تقع بعد العاطف لا قبله، وبعد (أم)، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهَلِّكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَنِيُّونَ﴾<sup>(5)</sup>، قوله: ﴿فَلَمْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ شَتَرَى الظَّلَمَاتُ وَأَنْوَرٌ﴾<sup>(6)</sup> .

- التاسع: أنه يراد بالاستفهام بها النفي؛ ولذلك دخلت على الخبر بعدها (إلا) في نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْأَخْسَنِ إِلَّا الْأَحْسَنُ﴾<sup>(7)</sup> .

ويمكن القول، إن هناك فرقا آخر قائما على أساس من الصوت واللفظ؛ وذلك يتمثل في اختلاف أصوات كل من الأداتين، فـ(الهمزة) تختلف صوتها عن الهاء واللام في (هل) مما يجعل لكل منها مدخلًا خاصاً على البنية النحوية بحسب ورودها في السياق، فـ(الهمزة) مثلاً حين تختص بدخولها على مواضع (مثل أدوات النفي) نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَتَمْ رَكِيفَ قَلْرَبِكَ يَمَادُ﴾<sup>(9)</sup>، وتقدمها على العاطف نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَفَطَالَ عَيْنَكُمْ أَعْمَدُ﴾<sup>(10)</sup> إنما جاء من طبيعة لفظها صوتاً وعدد حروف، ولعل ذلك يتبيّن فيما لو قدر استبدال (هل) بها، إذ لا يصح أبداً يقال: (هل لم تر) أو (هل فطال) . وكذلك شأن الأداة (هل) فإن تقدّم العاطف عليها جاء من طبيعة لفظها ونطقها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾<sup>(11)</sup>، فقد شكل هذا الحرف بنية لا تتحققها الهمزة؛ لأن النطق بها هنا يؤدي إلى مشكل صوتي، فلا يمكن أن يقال: (فأنتم منتهون) . ولعل هذا الفرق في موضع الحروف فرق واجب لتناسب الحروف والأصوات ، مما يجعل لكل منها موضعًا لا يضطّل بتأديته إلا هو .

على أن هذه الفروق اللفظية والصوتية لم تكن هي الوحيدة بين الحرفين، بل هناك فروق معنوية تتضح من خلال إثمار أحدهما على الآخر - في موضع التصديق لاشتراكيهما فيه - دون أن يؤدي ذلك إلى مشكل صوتي بين الحرف وما يدخل عليه، فإن لإثمار أحد الحرفين مع إمكان وقوع الآخر دلاله معنوية وليس مجرد الجواز فحسب، فلقد رأيت - من خلال قراءة متأنية في الآيات التي ورد الاستفهام فيها - (الهمزة) مثلاً مع جواز وقوع (هل) موقعها - أن الاستفهام بـ(الهمزة) يكون بشدة ولا سيما في الموضع الذي يخرج الاستفهام فيها عن معناه إلى معانٍ تستلزم الشدة كـ(الإنكار الإبطالي والإنكار التوبخي والأمر والتقرير)، فمن (الإنكار الإبطالي) ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْنُهُمْ أَرْبَكَ الْبَئَاثُ وَلَهُمُ الْبَئُورُ﴾<sup>(1)</sup>، قوله أيضاً: ﴿أَيْحُبُّ أَمْدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾<sup>(2)</sup> ومن (الإنكار التوبخي) ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَقْبَدُونَ﴾<sup>(3)</sup> .

(1) الأنبياء : من الآية 34 .

(2) يس : من الآية 19 .

(3) يوسف : من الآية 90 .

(4) القرآن : من الآية 24 .

(5) الأحقاف : من الآية 35 .

(6) الرعد : من الآية 16 .

(7) الرحمن : 60 .

(8) مغني اللبيب : 350/2، وفي النص المنقول تصرف طفيف ، نحو زيادة (قوله تعالى) ونحو استعمال الاسم الظاهر بدلاً من المضمر، لغرض البيان وعدم اللبس في الدلالة .

(9) الفجر : 6 .

(10) طه : من الآية 86 .

(11) المائدة : من الآية 91 .

(1) الصافات : 149 .

(2) الحجرات : من الآية 12 .

**مَا نَتَحْتُونَ**<sup>(1)</sup> ، قوله أيضاً: **أَفِكَّا عَالِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ**<sup>(2)</sup> ، ومن (التقرير) ما جاء في قوله تعالى: **قَالُوا**  
**هَذَا فَعْلَتْ هَذَا يَالِيَتَنَا**<sup>(3)</sup> ، ومن (الأمر) ما جاء في قوله تعالى: **إِنَّمَا أَنْسَمْتُمْ فَإِنَّ أَسْلَمُوا فَقَدْ أَفْتَدُوا**<sup>(4)</sup> ومن  
 (التهكم) ما جاء في قوله تعالى: **أَصْلَوْتُكَ تَأْمِنُكَ أَنْ تَرُكَ مَا يَعْبُدُ مَا بَأْتُنَا**<sup>(5)</sup> .

فذلك معان كلها تستلزم الشدة، بخلاف ما تأتي به الأداة (هل) من معان، فإنها غالباً ما تقع في مواضع الاستفهام التي تستلزم (الرفق واللين)، ومنه قوله تعالى: **هَلْ أَذْلَكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخَلْدِ وَمَنْ لِي لَيَبْلَغُ**<sup>(6)</sup> ، فبناء جملة **قَالَ يَقَادُمْ هَلْ** على جملة (وسوس) - بأن كانت بياناً لها - يؤكد ما ذهبنا إليه من إفادتها الطلب برفق ولين؛ بناء على أن الوسوسه لا تكون بشدة أبداً، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: **هَلْ يَسْتَطِعُ رَبُّكَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْنَا**

**مَآيِّدَةً مِنَ السَّمَاءِ**<sup>(7)</sup> ، فسؤال الحواريين هنا لم يكن للتشكيك أو الإنكار على نحو ما ذهب الزمخشري<sup>(8)</sup> - لأنهم خاصة عيسى - **اللَّهُمَّ** - بل هو عند المفسرين الآخرين على وجهين: أحدهما، أن يكون السؤال في ابتداء أمرهم قبل استحکام معرفتهم بالله - جل وعلا - والأخر، أنهم سألوا عيسى ((سؤال مستخبر، هل ينزل أم لا؟ فإن كان ينزل فسأله لنا))<sup>(9)</sup> للتثبت والاطمئنان، وذلك بقوله تعالى حكاية عنهم: **قَالُوا تُرِيدُ أَنْ تَأْكُلَ مِنْهَا**  
**وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقَنَا وَتَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّهِيدِينَ**<sup>(10)</sup> ، ولعل هذا الرأي الأخير هو أرجح الآراء؛ لوجود قرآن معنوية تعززه ضمن السياق العام، وأن آداة الاستفهام (هل) جاءت موافقة له في دلالتها على الطلب برفق ولين، من دون شك وإنكار.

أما إذا خرجمت (هل) عن مقتضى ظاهرها إلى دلالات أخرى فلم تكن تلك الدلالات تستلزم شدة كما هو الشأن في الدلالات التي خرجمت إليها (الهمزة)، ومن تلك الدلالات دلالة (التنني) ولا شك في أنه غاية في الطلب برفق ولين، نحو قوله تعالى: **فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَةٍ فَيَشْفَعُونَا**<sup>(11)</sup> .

ومن تلك الدلالات أيضاً، دلالة (التقرير)، ولكنه تقرير لا شدة فيه، نحو قوله تعالى: **هَلْ أَنْتَ عَلَى الْإِنْسَنِ**  
**مِنْ بَنِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ شَيْئًا تَذَكَّرًا**<sup>(1)</sup> ، ففرض الاستفهام - هنا - هو تقرير الإنسان بأصله وحقيقة خلقه من العدم، فهو إخبار من الله تعالى عن الإنسان أنه أوجده بعد أن لم يكن شيئاً مذكوراً، ولذا جاء ما ذهب إليه بعض النحاة من أن (هل) هنا بمعنى (قد) منقفاً وهذا الغرض؛ لأن (قد) تقييد التحقيق، والتحقيق والتقرير معنيان متباهان.

(1) الصفات : من الآية 95.

(2) الصفات : 86.

(3) الأنبياء : 62.

(4) آل عمران : من الآية 20.

(5) هود : من الآية 87.

(6) طه : 120.

(7) المائدة : 112.

(8) ينظر : الكشاف : 540/1.

(9) البحر المحيط : 53/4.

(10) المائدة : 113.

(11) الأعراف : من الآية 53.

(1) الإنسان : 1.

ولا شك في أن (التقرير) هنا غرض لا يستلزم الشدة مثل (التقرير) الذي وقنا عنده مع (الهمزة)، ولعل وقوع (هل) مناسب معه، وأن (الهمزة) قد لا تؤدي معناه، أما ما ذهب إليه سيبويه من أن (هل) لا تخرج عن أصل وضعها إلى التقرير وغيره وذلك في قوله: (( هل ليست بمنزلة (ألف الاستفهام)، لأنك إذا قلت: (هل تضرب زيدا؟) فلا يكون أن تدعى أن الضرب واقع، وقد تقول: (أتضرب زيدا؟) وأنت تدعى أن الضرب واقع، وما يدل ذلك على أن (ألف الاستفهام) ليست بمنزلة (هل) أنك تقول للرجل: أطربأ وأنت فَسْرِي<sup>(1)</sup>، وأنت تعلم أنه قد طرب؛ لتوبخه وتقرره، ولا تقول هذا بعد (هل) ))<sup>(2)</sup>، فقد رد بعض

العلماء بقوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَأْتُونَ ﴾<sup>(3)</sup>

فإن غرضها هنا هو التقرير وقالوا: (إن (هل) تشارك (الهمزة) في هذا الغرض)<sup>(4)</sup>، ويمكن القول – كما ذكرنا سلفاً – إن (هل) تخرج إلى التقرير وغيره خلافاً لما ذهب إليه سيبويه، ولكن ليست بالدالة نفسها التي يخرج إليها الاستفهام بـ(الهمزة) خلافاً لما ذهب إليه الآخرون، وأعني بذلك أن التقرير بـ(هل) لا شدة فيه، وذلك بدليل ورودها في القرآن الكريم، فالاستفهام بـ(هل) في قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَأْتُونَ ﴾ استفهام تقريري، ولكن لا على سبيل التوبيخ، وذلك لوقع الحوار بين إبراهيم وقومه، مما يوحى بكونه تقريراً لإثبات حجته، بخلاف استفهام (الهمزة) في قوله تعالى على لسان إبراهيم أيضاً: ﴿ قَالَ أَتَقْبَلُونَ مَا تَنْجُونَ ﴾<sup>(5)</sup>، فإنه استفهام لغرض التوبيخ، ولذا لم يقع حوار بينهما هنا؛ لأن التوبيخ غرض لا يستدعي جواباً. ومن هذا كله يتبيّن الاختلاف الدلالي بين كل من الأداتين، وإن هذا الاختلاف هو المسوغ في التناوب أو الإيثار بينهما لوضع الكلام موقعاً لمقتضى الحال.

#### حرف الاستقبال (السين وسوف):

يدخل هذان الحرفان على الفعل المضارع فينقلان دلالته الزمنية من الحال إلى الاستقبال، فضلاً عن إفادتهما دلاللة التوكيد فيه، فهما حرفان يتشابهان في إفاداة دلاللة الاستقبال ودلالة التوكيد، ولكن فروقاً بينهما تستوجب إثارة أحدهما على الآخر بحسب اختلاف الدلالة والسيقان.

هذه الفروق تتمثل في الناحيتين الزمنية والتوكيدية، فأما الناحية الزمنية، فإن (سوف) أبعد في الاستقبال من (السين) مما يجعله يأتي في مواضع (البعد والتراخي)، وأما (السين)، فيأتي في مواضع (التعجب) وعدم الإمهال)<sup>(6)</sup> فكلا الحرفيين يفيد في توجيهه الدلالة، ولا سيما إذا وقعا متناوبين بين متشابه الآيات، ومن ذلك ما جاء بين قوله تعالى: ﴿ فَسَوْقَ يَأْتِيهِمْ أَبْيَطُوا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهِنُونَ ﴾<sup>(7)</sup>، وقوله أيضاً: ﴿ فَسَيَأْتِيهِمْ أَبْيَطُوا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهِنُونَ ﴾<sup>(8)</sup>، فإن اختلاف أداتي الاستقبال بين الآيتين يعطي دليلاً زمنياً مختلفاً حول ما يستقبلهم من وعيد وعذاب، ولعل ذلك يعود إلى اختلاف المعنيين في الخطاب وطبيعة الظرف الذي هم فيه بين كل من الآيتين، فالمعنيون ((في سورة الشعراة هم قوم الرسول صلى الله عليه وسلم خاصة، يدل ذلك على ذلك قوله تعالى:

(1) هذا الرجز لـ(العجاج) في ديوانه: 1/480، وهو صدر، عجزه: والدَّفْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَارٌ (والقسري) لغة: الإبل العظام، ولكن العجاج يعني به الشيخ الكبير، (ينظر: لسان العرب: 5/93).

(2) الكتاب: 3/176.

(3) الشعراة: 72.

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 2/331-332.

(5) الصافات: 95.

(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/647.

(7) الأنعام: 5.

(8) الشعراة: 6.

﴿ لَمَّا كَبَحَ شَكَ أَلَا يَكُونُ مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ نَزَّلَ عَلَيْهِ مِنَ السَّمَاءِ مَائِةً فَظَلَّتْ أَعْتَقُهُمْ لَمَّا حَضَرُوهُنَّ ﴾<sup>(1)</sup>، وأما في سورة الأنعام فلعموم الكافرين ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدُلُونَ ﴾<sup>(2)</sup>، فناسب ذلك تعجيل الوعيد لمن هم أقرب إليه من الكفار الذين حاربوا الرسول وكذبوا قبل الأبعد الذين لم تبلغهم الدعوة بعد، علاوة على ما في السورة من تسلية للرسول ﴿ فَقَدْ قَالَ لَهُ: لَعْنَكَ تَقْتُلُ نَفْسَكَ لِعَدَمِ إِيمَانِهِمْ، فَهُوَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ، فَنَاسَبَ كُلُّ ذَلِكَ تَعْجِيلَ التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي الْأَنْعَامِ﴾<sup>(3)</sup>، ثم إن هذا الاستعمال قد يتنااسب مع آيات أخرى ضمن السورة كلها، فقد ورد في سورة الأنعام أن الله عز وجل أمر الرسول بأن يقول: أَن ((اللَّهُ عَنْهُ مَا يَسْتَعْجِلُونَ به من العذاب ﴿ قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيْتَنِي رَبِّي وَكَذَبْتُمْ بِهِ مَا عَنِّي مَا قَسْطَعْتُمْ بِهِ إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ يَعْلَمُ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَضْلَيْنَ ﴾<sup>(4)</sup> قُلْ لَوْ أَنَّ عَنِّي مَا قَسْطَعْتُمْ بِهِ لَعْنَيْ أَلْأَمْرُ بِتَبَيْنِ وَبَيْتَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ ﴾<sup>(5)</sup> فناسب عدم الاستعمال ذكر (سوف) (هاهنا)).

وأما الفرق الآخر، فيتمثل في الدلالة التأكيدية، إذ إن (سوف) أشد تأكيدا من (السين) بدليل كثرة حروفها<sup>(6)</sup>، فضلا عن استعمال ذلك في القرآن الكريم، ولعل موازنة بين الآيتين تبين ذلك، يقول تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ أَيْتَنِي تُلْلَمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ كَارِبًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾<sup>(7)</sup>، ويقول أيضا: ﴿ يَكَانُوا هُنَّ الَّذِينَ مَأْتُوا لَأَنَّهُمْ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَكُمْ بِيَنْتَهِمُ بِالْبَطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحْكُرَةً عَنْ زَارِضِ مَنْكُمْ وَلَا تَنْتَلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ يَعْلَمُ رَجِيمًا وَمَنْ يَقْتَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا وَلَلَّمَّا قَسَوْتَ نُصْبِلِهِ كَارِبًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾<sup>(8)</sup>، فاختلاف نهاية الآيتين في استعمال (السين) و(سوف) يتنااسب وما سبق به من كلام، فالآلية الأولى تحدث عن عقوبة أكل أموال اليتامي، والآلية الأخرى تحدث عن جريمةتين: مما أكل الأموال بالباطل، وقتل النفس ظلما، مما يستلزم مضاعفة العذاب فيه، ولذا وردت (السين) في الآية الأولى ووردت (سوف) في الآية الأخرى. وما فضلت به (سوف) على (السين) من الناحية التأكيدية أيضا، هو قبولها لام التأكيد الذي يدخل عليها دون (السين) فيزيد لها تأكيدا على تأكيدها، حتى إنها قد ترد لتحقيق هذه الدلالة فحسب دون إرادة دلالتها الزمنية على الاستقبال، ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿ إِنَّمَا لَكِيرُكُمُ اللَّهُ عَلَمُكُمُ الْيَسْرَرُ فَلَسَوْفَ تَعْمَلُونَ لَأَقْطَعُنَّ إِلَيْكُمْ وَلَأَجْلِكُمْ إِنْ جَاءَ فِي وَلَاصِنَتُكُمْ ﴾<sup>(9)</sup>، فلم يشا فرعون أن يبعد في وعيده وعداته، بل هو لتأكيده بمبالغة واهتمام، ومما يدل على ذلك اتصال نون التوكيد التقليلية بالفعلين المضارعين (أقطعُنَّ، وأصلَبُنَّ)، فضلا عن اختتم قوله بلفظ التوكيد (أجمعين).

#### حرفا الشرط (إن وإذا):

هناك أدوات شرط كثيرة، ولكن المتشابه منها أداتان هما: (إن) و(إذا) في إمكان وقوع إحداهما بدلا من الأخرى، ولكن هناك فرق مشهور عند العلماء نحاة وبلغيين في استعمال هذين الحرفين، فـ (إن) تستعمل

(1) الشعراء : 4 ، 3 .

(2) الأنعام : من الآية 1 .

(3) التعبير القرآني : 168 .

(4) الأنعام : 57 ، 58 .

(5) التعبير القرآني : 168 .

(6) ينظر : مغني الليب : 139/1 .

(7) النساء : 10 .

(8) النساء : 30 ، 29 .

(9) الشعراء : 49 .

في مواضع الشك والظن، بمعنى أن المتكلم غير جازم بوقوع الشرط، فهي غالباً ما تأتي في الحكم النادر الوقوع أو غير المقطوع به، بخلاف (إذا) فإنها تستعمل للتحقيق والقطع، وإن المتكلم جازم بوقوع الشرط.

ولعل هذا الاختلاف الدلالي بين الأداتين قد يفهم قسم الفكر النحوي، فقد نقل سيبويه عن الخليل قوله: إن ((ال فعل في (إذا) بمنزلته في (إذا) ... ف (إذا) فيما يستقبل بمنزلة (إذا) فيما مضى، ويُبيّنُ هذا أن (إذا) تجيء وقتاً معلوماً، إلا ترى أنك لو قلت: (أتيك إذا أحمر البُسرُ ) كان حسناً، ولو قلت: (أتيك إن أحمر البُسرُ ) كان قبيحاً، ف (إن) أبداً بمهما ))<sup>(1)</sup>، وكذلك ذهب المبرد إلى التفريق بين الأداتين فقال: ((إذا قلت: (إن تأتني أتيك)، فأنت لا تدرى أيقع منك إتيان أو لا ... فإذا قلت: (إذا أتيتني) وجب أن يكون الإتيان معلوماً، وتقول: (أتيك إذا أحمر البُسرُ )، ولو قلت: (أتيك إن أحمر البُسرُ ) كان محلاً؛ لأنه واقع لا محالة ))<sup>(2)</sup> ولذلك ((إذا قيل: (إذا أحمر البُسر فأنت طالق) وقع الطلاق في الحال عند مالك؛ لأنه شيء لا بد منه ... وهذا هو الأصل فيهما))<sup>(3)</sup>

فمن ورود (إذا) دالة على تحقق وقوع الأمر وتنقينه، ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِذَا فَضَيْثُمُ الصَّلَاةَ﴾

**فَأَذْكُرُوا اللَّهَ قِيمًا وَعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ فَإِذَا أَطْمَأْنَتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الْأَصْلَوَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كَتَبَ اللَّهُ أَمْوَالُكُمْ﴾<sup>(4)</sup>، فلا شك في أن انتهاء الصلاة متحقق لا محالة، وأن اطمئنان المؤمنين بانتهاء القتال متحقق**

أيضاً، فجاءت الأداة (إذا) في كلتا الحالتين؛ توافقاً مع الدلالة المقصودة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَهُمْ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَالْفَتْحِ﴾<sup>(5)</sup>، فجيء نصر الله و الفتح متحقق، و وقوع (إذا) كان دالاً و موزكاً هذه الدلالة والسياق

أما ورود (إن) فدال على ندرة الأمر أو عدم تتحققه، ولذا وردت في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَلِمِنَنَّا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَفَتَلُوا فَاصْلِحُوا بِنَهَمَا فَإِنْ بَغْتَ إِعْدَهُمَا عَلَى الْآخْرِيِّ فَتَرْكُلُوا الَّتِي تَبِغُ حَقَّ تَبِغَةِ إِلَهٍ أَغْرِيَهُمْ﴾<sup>(6)</sup>، فلما كان حدوث القتال بين طائفتين من المؤمنين أو بغي إحداهما على الأخرى نادراً وردت الأداة (إن) مؤكدة بذلك المعنى دلالتها عليه، ومن هذا الاستعمال أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَنْأِيْهِمَا الَّذِي كَامِنُوا إِنْ تُعْلِمُوا الَّذِي بَرَكَ﴾<sup>(7)</sup> فورود (إن) للإذان ((بأن الإطاعة بعيدة الوقع من المؤمنين))<sup>(8)</sup>.

ومن مواضع استعمال هذه الأداة أيضاً هو وقوعها في صدر الشرط الذي ينفي جوابه؛ للدلالة على أن فعل الشرط لا يتحقق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَمُذُّوا نَعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْشُومُهَا﴾<sup>(9)</sup>، فوقوع (إن) (تعجيز لأن

بعد أحد نعم الله)، وقد جاء ذلك متناسباً مع الجواب (لا تَحْشُومُهَا).

هذه إذن هي دلالة (إن) ومواضعها، ولكنها قد تأتي في مواضع الوجوب والتحقيق، لقيد دلالة خاصة، ولتنتوخى الدقة فيها، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ كُنْنُمْ فِي رَيْبٍ مَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأَقْتُلُوا بِسُورَةِ مِنْ

(1) الكتاب : 60 / 3 .

(2) المقتضب : 56/2 .

(3) البرهان في علوم القرآن : 360/2 .

(4) النساء : 103 .

(5) النصر : 1 .

(6) الحجرات : من الآية 9 .

(7) آل عمران : 149 .

(8) روح المعاني : 87/4 .

(9) إبراهيم : من الآية 34 .

**﴿مَثِيلُهُ﴾**<sup>(1)</sup> فبسبب من وقوع (إن) في موضع الوجوب الذي لا شك فيه دفع المفسرين إلى توجيه ذلك وما يتناسب من دلالة مراده، يقول الرازي: ((انتقاء إتيانهم بالسورة واجب، فهلا حيء بـ (إذا) الذي للوجوب دون (إن) الذي للشك، الجواب فيه وجهان: الأول: أن يساق القول معه على حسب حسابهم؛ فإنهم كانوا بعد غير جازمين بالعجز عن المعارضة لاتكالهم على فصاحتهم واقتدارهم على الكلام، الآخر: أن يتهمكم بهم كما يقول الموصوف بالفقرة الواقية من نفسه بالغيبة على من يقاومه: (إن غلبتك)، وهو يعلم أنه غالبه، تهكموا به))<sup>(2)</sup>. وقد ترد الأدلة ضمن سياق واحد عام، مما يدعو إلى إعمال الفكر واستنباط ما تومئ إليه كل أداة ضمن سياقها الخاص، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿فَإِذَا جَاءَهُنَّمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا نَاهَنُوهُ وَإِنْ تُصْبِهِمْ سَيِّئَةً يَطْرُوْا إِلَيْهِنَّمَ وَمَنْ مَعَهُ﴾**<sup>(3)</sup>، فورود (إذا) في مجيء الحسنات، وورود (إن) في إصابة السيئات ((دليل على تحقق الأولى وغلبتها على الثانية، إذ هي نادرة الواقع، وفي ذلك تعريض بأن نعم الله كانت متکاثرة لديهم، وأنهم كانوا معرضين عن الشكر))<sup>(4)</sup>، وهذا إنما يزيد في أن لكل أداة موضعًا خاصًا. أما ما ذهب إليه الزمخشري من أن الأدلة ضوء في الدلالة، أو أنه المح إلى استبدال أدلة مكان أخرى، وذلك في تفسيره قوله تعالى: **﴿نَخْنَ حَلَقْتُهُمْ وَسَدَّدْنَا أَشْرَهُمْ وَإِذَا شَتَّنَا بَذَّلَنَا أَشْتَلُهُمْ تَبَدِّلُهُمْ﴾**<sup>(5)</sup>، إذ قال: ((إن حقه أن يحيى بـ (إن) لا بـ (إذا)))<sup>(6)</sup>، وقد قاس ذلك على قوله تعالى: **﴿وَلَتَنْزَلُوا إِسْتَبْدَلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾**<sup>(7)</sup>، وقوله: **﴿إِنْ يَسْأَلُوكُمْ﴾**<sup>(8)</sup> فلا أرى أنه يقصد الاستبدال حقيقة، بل هو أراد القياس أو المقابلة بين الآيات، أما المساواة، فلا ينبغي القول بها، بل الذي ينبغي هو اعتماد هذا الاختلاف اللفظي لاكتشاف الدلالة فيه، ولذا رد الرازي عليه، إذ لا يرى إمكان إحلال حرف محل آخر فقال: ((واعلم أن هذا الكلام كأنه طعن في لفظ القرآن وهو ضعيف؛ لأن كل واحد من (إن) و(إذا) حرف شرط، إلا أن حرف (إن) لا يستعمل إلا فيما لا يكون معلوم الواقع... أما حرف (إذا) فإنه يستعمل فيما كان معلوم الواقع... فيها هنا لما كان الله تعالى عالما بأنه سيحيى وقت يبدل الله فيه أولئك الكفرة بأمثالهم في الخلق، وأضدادهم في الطاعة لا جرم حسن استعمال حرف (إذا)))<sup>(9)</sup>.

### حروف العطف (الواو وثم والفاء):

وقف النهاية عند حروف العطف وتبيينها دلالاتها، إذ وجدوا في (الواو) دلالة على مطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، وفي (الفاء) دلالة على الترتيب مع التعقب، وفي (ثم) دلالة على الترتيب مع التراخي الزمني. ولعل هناك تشابهاً عاماً يربط بين هذه الحروف من حيث إمكان العطف بها على سبيل الجمع، سوى أن في (الفاء) و(ثم) دلالة زمنية محددة، ولذا صارت (الواو) أم حروف باب العطف، ولذلك لسعة معناها، ولكن وقوع أحد الحرفين الآخرين يحقق فضل دلالة لا تكون بغیره، وذلك لتقييد دلالتهما زمنياً بخلاف (الواو)، فإنها مبهمة الزمان.

(1) البقرة : 23 .

(2) التفسير الكبير : 121/2 .

(3) الأعراف : من الآية 131 .

(4) التحرير والتغوير : 9/ 65 .

(5) الإنسان : 28 .

(6) الكشاف : 20/4 .

(7) محمد : من الآية 38 .

(8) إبراهيم : من الآية 19 .

(9) التفسير الكبير : 261/30 .

وعلى هذا الأساس، فإننا سنتناول هذين الحرفين لتبين انتباط دلالتهما الزمنية من جهة، وما يمكن أن يوظفها لمعانٍ ودلالات في داخل السياق من جهة أخرى .

- (ثم) فهي تفيد الترتيب مع التراخي الزمني – كما ذكرنا – ولكن ((التراخي لا يعني المهلة الزمنية فقط، بل عموم البعد والتبابن، سواء أكان ذلك في الزمان أم في الصفات أم في غيرها))<sup>(1)</sup> .

فمن دلالتها على البعد في الزمان ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يَبْدِئُ اللَّهُ الْحَقَّ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَا الْخَلْقُ ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ يُثِيرُ الشَّاءَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾<sup>(2)</sup>

فمضمون الآيتين تصوير خلق الله أولاً وأخراً، ولا يخفى ما بين الخلقين بداية وإعادة من بعد في الزمان، فجاءت (ثم) تناصباً مع هذه الدلالة، ولا شك في أن هذه الدلالة لا تضطليع بتاديتها (واو أو فاء) .

وقد تفيد (ثم) دلالة على البعد بين الصفات بعدها معنوياً، فضلاً عما تتحققه من دلاله نحوية، وذلك يجعل الجملة مستقلة عما قبلها دون احتمال كونها حالاً؛ لأن (الواو) قد يوهم كونها حالاً فتتغير الدلالة، وهذا يتبيّن

في قوله تعالى: ﴿الْمَسْدُ لِيَوْمَ الْيَوْمِ خَلَقَ الْكَوْكَبَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الْأَنْوَافَ وَالنُّورَ ثُمَّ إِنَّ اللَّيْلَ يَغْرِبُ وَالنَّهَارُ يَعْلَوْكَ هُوَ﴾

الذى خلقكم من طين ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عندم ثم آتكم تقوون﴾<sup>(3)</sup>، فإن لوقع (ثم) في كلا الموضعين دلالتين: الأولى في بعد المعنوي بين الصفات، والأخرى في دلالة النحو والإعراب، فاما الدلالة الأولى، فإن (ثم) تشير إلى اليون الشاسع بين عظمة الخالق وانحطاط الكافرين، إذ على الرغم من أن الله خلق أعظم ما في الوجود من أرض وسماءات ونور وظلمات التي يجب على كل ذي عقل أن يعلمها ويؤمن بخالقها، بيد أن الذين كفروا يعدلون عن هذا الخالق إلى آلة أخرى، ولعل (ثم) هنا قد صورت الفرق الكبير بين ما قبلها وما بعدها، وما يقال عن الآية الأولى يقال عن الآية الأخرى، فخلق الإنسان من طين وتحديد أجله هو من بدائل الخالق – جل وعلا – غير أن الكافرين يمترون ويفجدون، وأما الدلالة الأخرى، فإن هذا الحرف ينفي ويقطع أن تكون الجملة بعده حالاً، بخلاف ما لو وقع (الواو) موقعه فإنه قد يوهم أنه تعالى خلق السماءات والأرض حال كون الكافرين يعدلون، وهذا يتناقض وما في الآية من دلاله، ثم إن هذا الحرف قد يدل على (التهويل والتعظيم والتخييم) بخلاف (الواو)، ولعل هذا مفاد من دلالته على البعد في الزمان، ذلك أننا أخذنا هذه الدلاله من خلال قياس الحرف على بعض الألفاظ التي وضعت أصلاً للدلالة على البعد، نحو اسم الإشارة (ذلك) ثم هو يخرج عن أصل وضعه للدلالة على التخييم والتعظيم .

ويمكن القول، إن أبرز مواضع هذه الدلاله هو وقوع (ثم) عاطفة بين جملتين، إحداهما تأكيد للأولى لشأن عظيم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا فَكَرْ وَفَدَرَ قَتْلَ كَيْفَ قَتَرَ ثُمَّ كَيْلَ كَيْلَ قَتَرَ﴾<sup>(4)</sup>، وقد وقف بعض المفسرين عند هذه الآيات، فرأوا في (ثم) دلالة على تقاوالت الرتبة، وأن الثانية أبلغ من الأولى، ((فكأنه قيل: قتل بنوع ما من القتل لا بل قتل بأشدته وأشده، ولذا ساغ العطف فيه مع أنه تأكيد))<sup>(5)</sup>، ويمكننا أن نزيد على ذلك أيضاً، بأن هذا تكثير لمزيد من الغلظة على الوليد بن المغيرة؛ لما قاله من كلام في أمر الرسول - صلى الله عليه وسلم - والقرآن الكريم، قال أبو حيان الأندلسى: (( جاء التكرار ثم ليدل على أن الثانية أبلغ من الأولى للتراخي الذي بينهما، كأنه دُعى عليه أولاً، ورجي أن يقطع عما كان يروجه فلم يفعل، فذُعى عليه ثانية ))<sup>(1)</sup>، ولا شك في أن وقوع (ثم) عاطفة لهذا التكثير منحت الدلاله تهويلاً، وبيان ذلك أن استبدال (الواو) بها لا يعطي تلك الدلاله، ولا يؤدي ما في الآية من نظم وتركيب .

(1) معاني النحو : 3/234 ، وينظر: شرح الكافية في النحو : 4/338 .

(2) العنكبوت : 19 ، 20 .

(3) الأئم : 1 ، 2 .

(4) المدثر : 18 ، 19 ، 20 .

(5) روح المعانى : 29/123 ، وينظر : الكشاف : 649/4 ، والبحر المحيط : 8/374 .

(1) البحر المحيط : 8/282 .

وшибه بهذا قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(1)</sup> فالنکير هنا ((النکير و(ثم) للدلالة على أن الثاني أبلغ كما يقول العظيم لعبد أقول لك ثم أقول لك لا تفعل ...) )<sup>(2)</sup> ولا يخفى ما فيها من دلالة على التهديد والتهويل .

وعلى أساس من هذه الدلالة المجازية يمكن تخریج بعض المواقع التي وردت فيها (ثم) خلافاً لأصلها في الدلالة على التراخي، وبعبارة أخرى، فإن وقوفها مناقضة لدلالتها على البعد في الزمان، يمكن أن يكون لغبلاً دلالة التعليم والتخييم فيها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَتَقْبَلَ عَلَى اللَّهِ الْيَزِيرَ يَعْمَلُونَ مَا شَاءُوا هَذَا مُؤْتَبِعٌ مِنْ قَرْبَيْ﴾<sup>(3)</sup>، فإن تقید الفعل (يَتَبَوَّبُ ) بالجار وال مجرور (من قَرْبَيْ ) يجب في ظاهر النحو إيقاع حرف دال على التعقیب، بمعنى وجوب أن تكون التوبه عقب السوء بلا مهلة، ولكن وقوع (ثم) في الآية هنا أعطى دلالة على تخييم التوبه وتعظیم شأنها .

أما تخریج بعض المفسرين ذلك على أنه ((إيدان بسعة عفوه تعالى))<sup>(4)</sup> فلا أراه متحققاً هنا، من حيث مجيء التعبير بصيغة القصر، فتوبه الله كانت على التائبين من قریب فسراً، وليس في الآية هنا ما يشير إلى غير ذلك، وفضلاً عن ذلك فإنها أعقبت بآية تتفی التوبه على المتأخرین عنها أو الكفار، وذلك بقوله تعالى:

﴿وَلَيَسْتَ أَتَقْبَلُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ أَكْثَرَهُمْ أَمْوَاتٌ قَالَ إِنِّي تَبَتَّلْتُ﴾<sup>(5)</sup> .

- (الفاء) هذا الحرف يفيد الترتیب مع التعقیب، بمعنى أن المعطوف بها لاحق بما قبلها بغير مهلة أو بمدة قریبة، ومن دلالتها أيضاً أنها تجعل ما بعدها بحکم السبب لما قبلها، وبين ذلك كله في قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا فَرَحُوا بِمَا أُوتُوا لَخَذَنَتْهُمْ بَقْتَةٍ فَإِذَا هُمْ مُشْلِسُونَ فَقُطِعَ دَأْبُرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(6)</sup> ، فالمعطوف بـ (الفاء) هنا (فَإِذَا هُمْ مُشْلِسُونَ فَقُطِعَ دَأْبُرُ الْقَوْمِ) لاحق بما قبلها بغير مهلة، وهو كـ (النتیجة) لها، أي بسبب أخذ الله إياهم بعنة أصبحوا مبلسين فانقطع دابرهم، وفضلاً عن ذلك فإن دلالة (الفاء) هنا جعلت الصلة الفاظیة قوية بين أجزاء الكلام، ولعل هذه المعانی ما كانت لتحقق إلا بـ (الفاء)، وكذلك تدل (الفاء) على الاتصال والاستمرار من دون انقطاع ومن غير فتور، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَرْسَلَ الرَّيحَ فَتَبَرُّرَ سَحَابًا فَسُقْنَتْهُ إِلَى بَلْبَرِ مَيْتٍ فَأَخْيَبَنَا يَهُ الْأَرْقَ بَعْدَ مَرْقَه﴾<sup>(7)</sup> ، فوقوع (الفاء) بين الجمل المتعاطفة التي تمثل كل منها مرحلة من مراحل العیث، يؤكّد أن كل مرحلة مع سابقتها من دون انقطاع أو فتور، وفي هذا دلالة على الإعجاز العلمي في القرآن .

وبعد الوقوف على هذین الحرفين تحسن الموازنة بينهما من خلال بعض شواهد القرآن التي يتناول فيها كل من الحرفين (ثم) و(الفاء) بحسب دلالتيهما، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مِنْ ظُفَرَةٍ خَلْقَهُ فَقَدَرَهُ ثُمَّ أَتَيَهُ﴾<sup>(8)</sup>

، فقد وقع كل من (ثم) و(الفاء) على وفق مقتضى الحال فـ (الفاء) في قوله: (مِنْ ظُفَرَةٍ خَلْقَهُ فَقَدَرَهُ ) دليل على أن تقدیر الله الإنسـان يكون بغير مهلة أو بمدة قریبة، سواء كان هذا التقدیر يعني أطوار الجنـين نطفة ثم عـلقة ... حتى تم خلقـه، أو يعني تقدیر الرـزق والعمل والأجل، وشـقي هو أو سـعيد .

(1) النکاش : 3 ، 4 .

(2) ينظر : الكشاف : 792/4 ، والبحر المحيط : 508/8 .

(3) النساء : من الآية 17 .

(4) روح المعانی : 239/4 .

(5) النساء : 18 .

(6) الأنعام : 44 ، 45 .

(7) فاطر : 9 .

(8) عبس : 17 ، 18 ، 19 ، 20 ، 21 ، 22 .

أما قوله: (ثُمَّ أَتَيْلَ يَسِرُّهُ) أي (ثم سهل له طريق الخروج من بطن أمه)<sup>(1)</sup> فقد وقع فيه (ثم) دلالة على مكت الجنين في ذلك القرار حيناً من الزمن، أما قوله: (ثُمَّ أَمَّا لَهُ فَقَبِرُهُ) فقد وقع (ثم) مع (الإماتة)، لأن من الناس من يطول عمره، فوضع على هذا الأساس، أما (الإقبار)، فوقع معه (الفاء) لاقترانه بعد الموت ولا يكون فيه مهلة بل إسراع، وأخيراً، فإن وقوع (ثم) واضح في قوله (ثُمَّ لَذَاشَهُ أَنْشَرُهُ)، إذ النشر يعني البعث والحياة.

### حروف النفي:

هناك حروف عده موضوعة للنفي، وهناك تشابه عام واختلاف جزئي في الدلالة بينها، فهي وإن جمعت تحت دلالة واحدة عامة هي (النفي)، إلا أن لكل حرف مزية معنوية يتميز بها من غيره، وعلى أساس من هذا، فإنه لا تناوب بين هذه الحروف، بل إن مصطلح الإثبات هو الأقرب إلى التباين في استعمالها؛ ذلك أنه مصطلح يصح وضعه على هذا النمط من الحروف، بخلاف التناوب، فإنه لا يصح إلا بين الحروف المختلفة في الوظيفة أو الدلالات، ويحسن ابتداء معرفة دلالات الحروف النافية، وما تدخل عليه.

- (إن) تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية مقتربة بـ(إلا) الدالة على الحصر والقصر غالباً، وتأتي من دونها أيضاً، وهي تقييد تأكيد النفي، فمن دخولها على الجملة الاسمية ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكُفَّارَ إِلَّا فِي﴾

﴿عَرُورٍ﴾<sup>(2)</sup>، ومن دخولها على الجملة الفعلية ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُنَّ إِنَّ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَلَهُ يَقْدِمُ إِلَيْهِمْ لَكَبِيرُونَ﴾<sup>(3)</sup>، ومن ورودها من دون (إلا) ما جاء في قوله أيضاً: ﴿وَلَذِكْرِي أَقْرِبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُؤْعَدُونَ﴾<sup>(4)</sup>

- (لا) ((أقدم حرف نفي في العربية))<sup>(5)</sup>، وهي لـ(الإطلاق)، من حيث استعمالها في حالات النفي كافة، إذ تدخل على الفعل المضارع والماضي لفظاً والمستقبل دلالة، فلا تقييد بزمن، فضلاً عن دخولها على الأسماء.

- (لم) حرف جزم، لنفي المضارع وقلبه ماضياً.

- (لما) حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً أيضاً، فهي كـ(لم) من هذه الجهة، غير أنها تقارنها من جهات أخرى، ومنها :

- أن منفي (لما) مستمر النفي إلى الحال، ومنفي (لم) يتحمل الاتصال نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدِعَائِكَ رَيِّ شَقِيقًا﴾<sup>(6)</sup>، والانقطاع نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾<sup>(7)</sup>.

- أن منفي (لما) متوقع وقوعه أو حدوثه، بخلاف منفي (لم) فهو حاصل وواقع، فدلالة قوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابًا﴾<sup>(1)</sup>، أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم إيه متوقع، ودلالة قوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلَ الْأَيَّمَنَ في

(1) الجامع لأحكام القرآن : 216/19 .

(2) الملك : من الآية 20 .

(3) التوبة : من الآية 107 .

(4) الأنبياء : من الآية 109 .

(5) معاني النحو : 580/4 .

(6) مريم : من الآية 4 .

(7) الإنسان : من الآية 1 .

(1) ص : من الآية 8 .

**فُلُوكِمْ** <sup>(1)</sup> ((أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد))<sup>(2)</sup> أما المنفي بـ (لم) فهو واقع، نحو قوله تعالى: ﴿الْمَهْدُ لِلَّهِ الْأَيَّلُونَ﴾

عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَبَ وَلَا يَجْعَلَ لَهُ عِوْجَةً<sup>(3)</sup>، فـ (العوج) منفي عن القرآن بثبوت دوام.

- (لن) حرف (نصب ونفي واستقبال)، وفيه دليل على تأكيد النفي وتخلص الفعل للاستقبال، ولكن ابن هشام نفى أن يكون هذا الحرف مفيداً لتأكيد النفي أو تأييده إذ قال: ((ولا تقييد (لن) توكييد النفي...، ولا تأييده، وكلها دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأييد لم يقيد منفيها بـ (اليوم) في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيَّا﴾<sup>(4)</sup>، ولكن ذكر (الأبد) في قوله أيضاً: ﴿وَلَنْ يَسْتَمِنُهُ أَبَدًا إِيمَانَهُمْ﴾<sup>(5)</sup> تكراراً، والأصل عدمه)<sup>(6)</sup>.

والرأي الأول هو الراجح خلافاً لابن هشام؛ وذلك لوقوعها مفيدة تأكيد النفي وتأييده في غير موضع من القرآن نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَعْلَمُوا فَاتَّقُوا أَنَّارَ﴾<sup>(7)</sup> فقد نفي الفعل في الجملة الاعترافية بالحرف (لن) ليزيدها تأكيداً وتأييدها في النفي، ولا يصح القول بغير ذلك.

أما ما ذكره ابن هشام من آيات تأكيداً لمذهبة، فلن أراها تقوم له دليلاً، بل على العكس من ذلك، فإن فيها دليلاً على إفاده النفي تأكيداً وتأييدها؛ ذلك أن تقييد النفي بـ (اليوم) في الآية الأولى هو تأكيد بحد ذاته على تضمنها دلالة التأييد، لأن الدلالة المقصودة هي: إرادة أبد ذلك اليوم، ولو أعني هذا التقييد لأفادت الأداة أن نفي كلام (مريم) معهم سيكون أبداً، وهو غير مراد، إنما المراد هو أن مريم - عليهما السلام - لن تكلم بعد لحظة التكلم في هذا اليوم أحداً من الناس، وأما الآية الأخرى، فلفظة (أبداً) فيها من باب التأكيد، ولا مشكل فيه عند النهاية.

- (ما) تعد هذه الأداة غير مختصة؛ لدخولها على الأسماء والأفعال، فمن دخولها على الأسماء ما جاء في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾<sup>(8)</sup>، ومن دخولها على الأفعال ما جاء في قوله أيضاً: ﴿وَمَا تُنْفِقُنَّ إِلَّا بِنِعْكَاهٍ وَجِنْهُ اللَّهُ﴾<sup>(9)</sup>، ومن هنا يتبيّن ما في هذه الحروف من دلالات خاصة، إذ لو كانت تلك الحروف بمعنى واحد لكان أحدهما معنياً عن الأخرى.

ويمكن القول، إن ما وجدناه سلفاً من دلالات مختلفة، ومن تباين في استعمالها هو جانب من الإيثار بين هذه الحروف، فإن لوقوع حرف دون آخر أثراً بارزاً في وضع الدلاله بوضوح وبيان. ولعل ذلك يبدو واضحاً في بعض الآيات المتشابهات إلا من اختلاف حرف النفي فيها، ومن ذلك ما جاء بين قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَسْتَمِنُهُ أَبَدًا إِيمَانَهُمْ وَاللَّهُ عَلَيْمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾<sup>(10)</sup> وقوله أيضاً: ﴿وَلَا يَسْتَمِنُهُ أَبَدًا إِيمَانَهُمْ وَاللَّهُ عَلَيْمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾<sup>(1)</sup>، فإن تشابه الآيتين سوى من اختلاف حرف النفي فيهما يوجب فرقاً في الدلالة، هذا الفرق إنما يكون من اختلاف دلالة كل من الحرفين، فقد ذكرنا آنفاً فضل (لن) تأكيداً وتأييدها في

(1) الحجرات : من الآية 14.

(2) الكشاف : 570/3 .

(3) الكهف : 1 .

(4) مريم : من الآية 26 .

(5) البقرة : من الآية 95 .

(6) مغنى اللبيب : 284/1 .

(7) القراء : من الآية 24 .

(8) يوسف : من الآية 31 .

(9) البقرة : من الآية 272 .

(10) البقرة : 94 ، 95 .

(1) الجمعة : 6 ، 7 .

نفيها على (لا)، وأن (لن) لنفي المستقبل، بخلاف (لا) التي لا تقييد منفيها بزمن، وهذا إنما ينطبق على الدلالة الذي وردت ضمنها كل أدلة، فلما كانت دعواهم في الآية الأولى: ((بالغة قاطعة، وهي كون الجنة لهم بصيغة الخلوص، بالغ في الرد عليهم بـ (لن) ))<sup>(1)</sup>، ولما كانت دعواهم في الآية الأخرى ((قاصرة متعددة، وهي زعمهم أنهم أولياء الله، اقتصر على (لا) ))<sup>(2)</sup>، هذا من حيث الدلالة المعنوية، وأما من حيث الدلالة الزمنية، فإنه لما كان الوارد في الآية الأولى ((جواباً لحكم أخريوي يستقبل ناسبه النفي بما وضع من الحروف لنفي المستقبل، ولما كان الوارد في الآية الأخرى جواباً لزعمهم أنهم أولياء الله من دون الناس، وذلك حكم دنيوي ووصف حالي لا استقبال فيه، ناسبه النفي بـ (لا) لنفي ما يأتي من غير تخصيص))<sup>(3)</sup> .

ومما جاء من اختلاف بين الأدوات مع متشابه الآيات هو الاختلاف بين الآيتين (ما) و(إن) وذلك بين قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاةٌ أَذْيَانُّ وَتَحْيَى﴾<sup>(4)</sup>، وقوله أيضاً: ﴿إِنَّهِ إِلَّا حَيَاةٌ أَذْيَانُّ نَمُوتُ وَتَحْيَى﴾<sup>(5)</sup>، ومجيء (إن) في الآية الأخرى (إِنَّهِ إِلَّا حَيَاةٌ أَذْيَانُّ ) وإذا ما علمنا أن الأداة (إن) أبلغ في النفي من الأداة (ما) أدركنا حينها سر إيهار (إن) في الآية الأولى، وإيهار (إن) في الآية الأخرى، فإن التكذيب في الآية الأولى كان ضعيفاً، فناسبته الأداة (ما)، بخلاف الآية الأخرى، فإن التكذيب فيها كان شديداً، فناسبته الأداة (إن) .

(1) البرهان في متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، محمد بن حمزة الكرمانى، تحقيق: ناصر بن سليمان العمر، ص: 32، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية أصول الدين في جامعة محمد بن سعود الإسلامية، مكتوبة بالآلية الكاتبة.

(2) المرجع نفسه : 32 .

(3) ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه للغرض من أي التنزيل، أبو جعفر أحمد بن الزبير الغرناطي، تحقيق: د. محمود كامل أحمد، 84/1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت، 1405هـ-1985م .

(4) الجائحة : 24 .

(5) المؤمنون : 37 .

## **الفصل الرابع**

### **انعدام المطابقة بين المتلازم من الألفاظ**

### **تمهيد:**

يقوم النحو العربي في كل أبوابه على أساس (التعلق) بين الألفاظ، فلا يكون للفظة حكم نحوه إلا من خلال اقتراحها بغيرها من الألفاظ وزرورتها إليها، ولعل ذلك يكون بارزاً بين بعض الألفاظ أكثر من بعض، نحو المبتدأ وخبره والتابع ومتبوعه، والحال وصاحبها، وبين الضمير وما يعود عليه أو بين المضاف والمضاف إليه؛ وذلك لعدم استغناء أحدهما عن الآخر.

وعلى أساس من هذا، أوجب النحو وجود المطابقة بين هذه الألفاظ من حيث صيغ الإفراد والتشتية والجمع، ومن حيث التذكير والتأنيث، ومن حيث التعريف والتكيير، بناءً على كونها قرائن تثبت ذلك التلازم وتزيد فيه.

ومن هنا صار وقوع صيغة موقع صيغة أخرى أثراً بارزاً في تغيير البنية وخروجها عن أصلها لتأدية معانٍ ودلائل، وهذا ما جعلنا نعد شكلًا من أشكال النيابة من جهة، وضمن انعدام التطابق بين الألفاظ من جهة أخرى.

ويمكننا أن نعد شكلًا آخر من أشكال النيابة في هذا الفصل وهو (الالتفاتات)؛ ذلك أن التطابق ينعدم فيه من حيث الاختلاف في الغيبة والتلكلم والخطاب، فإذا كان الأصل في النحو العربي هو التطابق بين الجمل أو الألفاظ في هذه الصيغ أو الأحكام، فإن الخروج عنها هو من قبيل التناوب فيما بينها، إذ يقع اللفظ بصيغة دون أخرى، وهو انعدام التطابق فيها أيضًا.

ومن هنا صار عدنا ضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: التناوب بين المفرد والمثنى والجمع.**

**المبحث الثاني: التناوب بين التذكير والتأنيث.**

**المبحث الثالث: التناوب بين الغيبة والتلكلم والخطاب (الالتفاتات).**

## المبحث الأول: التناوب بين المفرد والمثنى والجمع.

### نهاية المفرد عن الجمع :

لقد أشار أوائل النحاة إلى هذه النهاية، إذ قال سيبويه: ((وليس بمستكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً، والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام))<sup>(1)</sup>، وما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ اللَّهُ فَلَمْ يَذْكُرْ فِتَاهُمْ إِذْ يَوْقُنُونَ ﴾<sup>(2)</sup> إذ وقع المبتدأ (هم) ضميرًا دالاً على الجمع، بخلاف

خبره (العدو)<sup>(3)</sup> فإن صيغته هي الإفراد؛ ولعل السر في ذلك هو المبالغة في وصف عداوة المنافقين بشكل يجعل منها وحدة لا فرقة فيها، وهذا قياس على ما ورد في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم { وَهُمْ يَدْعُونَ مِنْ سِوَاهُمْ }<sup>(4)</sup> من حيث الاستعمال، إذ وقعت لفظة (يد) في الخبر موقع الجميع للدلالة على ((أنهم متضافرون متعاونون، لا يقدّب بعضهم عن بعض، كما لا يخون بعض اليد ببعض)).<sup>(5)</sup>

وقد تعرف النهاية من خلال انعدام المطابقة بين المفعولين اللذين أصلهما مبتدأ وخبر، فإن الأصل فيما أن يتطابقاً أيضاً، فإذا ما اختلفا فذلك على سبيل النهاية لتأدية دلالة مقصودة وغرض مراد، ومن ذلك ما جاء

في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا مَنْ أَرْوَاحُنَا وَرَبِّيَّنَا فَرَّأَيْنَا أَغْيُرِنَا وَاجْعَلْنَا لِلْمُنْقَبِتِ إِمَاماً ﴾<sup>(6)</sup>، أي أئمة؛ لأنّه مفعول ثان، والأصل فيه أن يتطابق مع المفعول الأول، وهو ضمير الجمع المتصل بالفعل (جعلنا)، ولكنه جاء مفرداً (إماماً)؛ ((الاتحادهم واتفاق كلمتهم، قالوا واجعلنا إماماً واحداً))<sup>(7)</sup> وقد يكون هذا التعبير موافقاً لدلالة (واعجل كل واحد منا إماماً)، وهذا يفيد المبالغة في التخصيص، وقد يكون مناسبة لرؤوس الآي، وقد تكون جميع هذه الأغراض مقصودة، ولا غرابة في ذلك، فإن تركيباً واحداً في القرآن الكريم يمكن وراءه المعنى الكثير، وأحسب ذلك من (إيجاز القصر)، القائم على قلة الألفاظ وسعة معانيها.

ومن انعدام المطابقة بين الحال وصحابها ما جاء في قوله تعالى: ﴿ لَمْ تُخْرِجُوكُمْ طَفْلًا ﴾<sup>(8)</sup>، أي أطفالاً؛ لأن اللفظة في موضع الحال، والأصل فيها أن يتطابق مع أصحابها وهو الضمير المتصل بالفعل (خرجكم)، وإنما ((حسن لفظ الواحد هنا؛ لأنّه موضع تصغير لشأن الإنسان، وتقرير لأمره، فلاقى به ذكر الواحد؛ لفاته عن الجماعة... وهذا إذا سئل الناس عنه قالوا: (وضع الواحد) موضع الجماعة اتساعاً في اللغة) ونسوا حفظ المعنى، ومقابلة اللفظ به، لقولي دلالته عليه، وتنتضم بالنسبة إليه)).<sup>(9)</sup>

وقيل إن الدلالة: (خرج كل واحد منكم طفلاً)، أو أنه مصدر يقع للواحد والجميع، ولكن التوجيه الأول هو الأولى؛ لإبرازه دلاله موافقة لدلالة السياق، وأنّ هذا اللفظ متى ما ورد وأريد منه التصغير ورد مفرداً، وممّا ورد على غير ذلك ورد جمعاً، فمن الأول ما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَوْ أَطْلَقْنَا الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا عَلَى ﴾

(1) الكتاب : 209/1 ، نفى سيبويه أولاً وقوع هذا الاستعمال في الكلام، وبعني به كلام الله تعالى، ولكنّه أثبت ذلك في الاستعمال نفسه إذ قال: ((ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى: ﴿ إِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مُّتَّهِّيْنَ فَقَدْ كُلُّهُ هُوَ كَامِرٌ إِنَّا ﴾ ) (النساء: من الآية 4)، وقررنا به عيناً، وإن شئت قل: (أنفاساً وأعيناً )) الكتاب: 210/1 .

(2) المتفقون : من الآية 4 .

(3) يقول النحاة والمفسرون إن لفظ (عدو) يكون للمفرد والجمع، لشيئه بـ (المصدر) كـ (القبول والولوع)، (بنظر: المقتضب: 173/2، البحر المحيط: 23/7)، ومن حق المصدر أن يكون للمفرد والجمع، ولكن مع ذلك فإن وقوعه مفرداً وإراده الجميع ذو أثر في الدلالة؛ لأن له جمعاً، بخلاف ما لو لم يكن له إلا صيغة واحدة، فإن ذلك لا يستلزم التعليل والتأويل .

(4) ونص الحديث تماماً: {المؤمنون تتكافأ دمائهم وهم يد على من سواهم}، مسند أحمد بن حنبل: 1/ 122، 2/ 180 .

(5) المحتسب : 361/2 .

(6) الفرقان : من الآية 74 .

(7) البحر المحيط : 517/6 .

(8) الحج : من الآية 5 .

(9) المحتسب : 266/2 ، وبنظر: تأويل مشكل القرآن: 284 .

**عَوْرَتُ الْمُسَلَّكَ**<sup>(١)</sup>، ومن الآخر ما جاء في قوله أيضاً: **وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلِيَسْتَدِّفُوا كَمَا أَسْتَدِّنَ اللَّذِينَ مِنْ قَلْمَهْمَةَ**<sup>(٢)</sup>، ولعل تبادل الدلالة واضح بين الآيتين.

وقد يكون هناك اختياراً لإفراد بدلاً من الجميع عن طريق عود الضمير على الوارد بعدهما كان الظاهر يوحى بعودته على الجميع، ولعل في ذلك غاية تمثل في إفراد المتكلم وتمييزه من سواه لسبب من الأسباب، ومما جاء على ذلك قوله تعالى: **فَلَمَّا رَأَهُ الْجَمِيعَ قَالَ أَسْبَحْتُ مُوسَى إِنَّا لَدُكُونَ قَالَ كَلَّا إِنَّمَا يَرَى**

**سيهين**<sup>(3)</sup>، فكان الظاهر في جواب موسى أن يقع الضمير جماعاً؛ لأنَّه كان مع أصحابه - وقد استعملوا في  
كلِّ مأْمَمْ ذاك الضمير - ولكن جاء الضمير مفرداً عائداً عليه، دون من سواه في قوله: (إنَّ معي ربي سيهين)  
للفائدة تتمثل في أنه - **الله** - أدرك من أصحابه الخوف، وأنهم قطعوا يقينهم وصلتهم بالله، فأراد أن يخبر هم  
بأنَّ الله معه من دونهم؛ نتيجة لما قالوا، وهو بمثابة الردع والزجر، ولذا تقدم جوابه حرفُ (كلا) الذي يفيد  
نـاك الدلالة

ولعل من المفيد أن نذكر آية أخرى ورد الضمير فيها على أصله، لتأكيد ما ذهبنا إليه، وهي قوله تعالى: ﴿إِذْ يَكُوْلُ لِصَحِّيْهِ لَا تَخْرُجَنَّ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾<sup>(4)</sup>، فقد جاء الاستعمال على أصله من قوع ضمير المتكلمين (نا) على الاثنين، وذلك لاختلاف الموقف بين هذه الآية وسابقتها، فإذا تখلى أصحاب موسى عنه في الآية السابقة، فإن صاحب الرسول لم يتخل عنه في الآية هنا، فوقع الضمير موافقاً لمقتضى الحال. ويمكن القول هنا، إن التوصل إلى معرفة إيثار الضمير على الضمير إفراداً وجمعاً موقوف على الدلائل النحوية أو اللفظية أو السياقية، فإذا ما انعدمت تلك الدلائل، فلا يوجد ما يسوغ القول بالثانية

أو الإيثار، ولذا ما ذهب إليه بعض المفسرين من أن الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَلِلتَّرْكِ حِلٌّ لَكَ مِنَ الْأُولَى﴾<sup>(5)</sup> هو خطاب الجميع بالمعنى<sup>(6)</sup>، ليس له من الدلائل شيء، فخطاب السورة كلها خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم، فليس هناك ما يدعى إلى تأويل آية في أنها خروج عن مقتضى ظاهرها.

وأخيراً، يمكن الاستدلال على هذه النية من خلال انعدام التطابق بين المضاف والمضاف إليه إذ يقع المضاف بصيغة المفرد، ويقع المضاف إليه بصيغة الجمع، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَذَنَا مِشْكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ أَطْهَرْ﴾<sup>(7)</sup>، فقد ورد لفظ (ميثاق) بصيغة المفرد مع أنها مضافة إلى ضمير

الجموع، وإنما قال: **(بيتكم)** ولم يقل: **(مواثيقكم)**; لأنه أراد ميثاق كل واحد منكم<sup>(8)</sup> تأكيداً واهتمام بالخصوص، ولا سيما أن المقصود بـ(**الميثاق**) هو ((العهد المؤكّد بيّنين ونحوه)، والمراد به هنا العمل بأحكام التوراة<sup>(9)</sup>، وقد يراد من صيغة الإفراد أيضاً تأكيد وحدة الميثاق بينهم.

(1) النور : من الآية 31 .

(2) النور : من الآية 59 .

. 62 ، 61 : الشعراة (3)

. 40 الآية من التوبة (4)

الضحى : 4 (5)

(6) وهذا ما ذهب إليه الرازي إذ قال: ((لم قال: (وللآخرة خير لك) ولم يقل: (خير لكم)؟ الجواب: لأنَّه كان في جماعةٍ من كانت الآخرة شرًا له، فلو أنه سبَّحَه عمَّا كان كذباً، ولو خصص المطيعين بالذِّكر لاقتصر المذنبون والمنافقون))، (التفسير الكبير: 31/211) ثم يجب التنبيه على ما في هذا النص من كلام، فإنه لا يجوز أبداً في حق الله تعالى أن يقول: (لو أنَّ الله عمَّا كان كذباً)؟

البقرة : 63 (7)

## (8) البحار والمحيطات : 243/1

## (9) صفوۃ التفاسیر : 64/1

## نيابة الجمع عن المفرد:

بعد وقوع صيغة الجمع بدلاً من صيغة المفرد جائزًا لغةً ونحوًا، ولا شك في أن له أثراً في الدلالة، ولم يكن الأمر مقصوراً فيه على الجواز، فمن الدلالات التي تؤديها تلك النيابة دلالة (التعظيم والتخفيف)، ولا سيما إذا استعمل المتكلم الواحد ضمير الجموع بدلاً من الإفراد، ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَا يَخْتَمُ نَزَّلَنَا الْأَكْرَبُ وَلَا إِنَّهُ لَكَفِيلُونَ﴾<sup>(1)</sup> فضمائر الجمع تعود إلى واحد، وهو الله – جل في عاليه – وقد وقعت بذلك الصيغة؛ لإفادته التخفيف والتعظيم.

ومع أن هذه الدلالة هي المشهورة، بيد أنه لم تكن هي الوحيدة، فهناك دلالات أخرى تستعين من خلال السياق، ولا سيما إذا كانت النيابة معروفة من انعدام المطابقة بين المتلازم من الجمل والألفاظ.

فمن انعدام المطابقة بين المبتدأ والخبر – وإن كان الخبر معنوياً – ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمَلُ مَسْدِيجَ اللَّهِ مَنْ مَاءَمَ بِإِلَهٍ وَآلِهٍ أُخْرَى وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَمَأْتَ أَرْزَكَنَا وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهُ فَسَوْنَ أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾<sup>(2)</sup>، فالإخبار المعنوي هنا جاء بصيغة الجمع (فسوْنَ أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ) مع عودته على المفرد في قوله تعالى (مَنْ مَاءَمَ بِإِلَهٍ وَآلِهٍ أُخْرَى) ولعل ذلك تعظيم لشأن الهدية فيه.

ومن انعدام المطابقة بين التابع والمتبوع، كالصفة والموصوف ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَرَأَنَّا مِنْ بَعْدِهِ قَنَاعَاهُمْ﴾<sup>(3)</sup>، فقد انعدمت المطابقة بين الموصوف وصفته (قَنَاعَاهُمْ) إذ وقعت الصفة بصيغة الجمع بدلاً من صيغة الإفراد، وقد يكون الغرض من ذلك هو تناسب رؤوس الآي.

ومن انعدام المطابقة في موضع الحال و أصحابها ما جاء في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُتَحْكِمُ جَنَاحُهُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَلِيلِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَرْزُ الْمُظْبَطُ﴾<sup>(4)</sup>، فقد جاءت الحال بصيغة الجمع مع أن أصحابها مفرد، ولعل من المفيد قبل التعقيب على ذلك أن نذكر الآية بعدها على سبيل الموازنة، إذ جاءت الحال فيها على أصلها من التطابق مع أصحابها في الإفراد وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودُهُ يُتَحْكِمُ تَارِيْخَلِيلًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِمٌ﴾<sup>(5)</sup>، فقد تكون الحكمة من مجيء الحال بصيغة الجمع (خَلِيلِينَ) في الآية الأولى، ومجبيتها بصيغة الإفراد (خَلِيلًا) في الآية الأخرى هي ((ما في صيغة الجمع من الإشعار بالاجتماع المستلزم للتأنس زبادة في النعيم، وما في الإفراد من الإشعار بالوحدة زيادة في التعذيب، وقيل إنه لما ذكر في الأول جنات متعددة لا جنة واحدة، وقال (يدخله) والضمير المنصوب في (يدخله) وإن كان مجموعاً في المعنى، فهو في اللفظ مفرد من حيث هو مفرد، والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح أن يكون في جنات متعددة معاً ، فجاء

(1) الحجر : 9 .

(2) التوبية : 18 .

(3) المؤمنون : 31 .

(4) النساء : 13 .

(5) النساء : 14 .

(خالدين) لرفع هذا الإبهام اللغطي، فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية وإن كان المعنى صحيحاً، أما الآية الثانية ذكر فيها (ناراً) فناسبها الإفراد في (خالداً) <sup>(1)</sup>.

ومن عود الضمير أيضاً تتبين نيابة الجمع عن المفرد، وذلك إذا عاد الضمير بصيغة الجمع على مرجعه ذي صيغة الإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿أُوتِكَ الَّذِينَ أَسْتَرُوا أَصْلَاهُ بِالْهَدْنَى فَمَا يَحْتَبِطُ بِمَنْهُمْ وَمَا كَانُوا

مُهَمَّثِينَ﴾ <sup>(2)</sup> كمثل الذي أستور قد ناراً فلما أضاءت ما سوله، ذهب الله ينورهم ورغمهم في ظلمت لا يغيرونه <sup>(2)</sup>، في بينما كان الحديث في جملة الشرط عن مفرد، عاد الضمير عليه في جملة جوابه بصيغة الجمع، وقد تكون فائدة ذلك هو الإشارة والدلالة على أن مضمون الجواب هو بمثابة الخبر المعنوي العام سواء الذي ضرب به المثل، أو للمناقفين الذين ضرب لهم المثل؛ وذلك لما بين هذا المضمون وحال المناقفين من شب كبير، فالمناقرون اشتروا الضلال بالهدى، والجواب هنا نص على ذهاب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون، فلا يخفى ما بين الطرفين من صلة وتشبيه، فإن (الهدى والضلال) طرفان متقابلان مع (النور والظلمات) ولعل وقوع الضمير بصيغة الجمع هو عنصر رابط وداع عليه.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿بَلْ كُنْ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَعْمَرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ﴾ <sup>(3)</sup>، إذ انتقل الضمير من المفرد إلى الجمع في قوله: (فَلَهُ أَعْمَرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ)، ولعل لهذا الانتقال علتين: إحداهما، في الشكل، تتمثل في مناسبة رؤوس الآي، والأخرى، في المضمون، تتمثل في الدلالة التي اشتمل عليها هذا التعبير، وهي عدم الخوف والحزن، فإن الجماعة مما تبده، بخلاف المفرد، فإنه مما يزيد فيها.

#### نيابة المفرد عن المثل :

وذلك يقع اللفظ بصيغة المفرد بدلاً من المثل في المواقع التي ذكرناها آنفاً، ومن ذلك المبدأ وخبره، أو ما كان أصلهما كذلك كـ(اسم إن وخبرها) نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَاتَّا فِرْعَوْنَ قَوْلًا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ <sup>(4)</sup>، فقد أخبر عن الاثنين بمفرد، ولذلك وجوه عند أصحاب المعاني ومنها:

((-) أن الرسول اسم للماهية من غير بيان أن تلك الماهية واحدة أو كثيرة، ((الألف واللام) لا يفيدان إلا الوحدة لا الاستعرار، بدليل أن تقول: (الإنسان هو الضحاك) ولا تقول: (كل إنسان هو الضحاك) ولا أيضاً (هذا الإنسان هو الضحاك)، وإذا ثبت أن فظ الرسول لا يفيد إلا الماهية، وثبت أن الماهية محمولة على الواحد، وعلى الاثنين ثبت صحة <sup>(5)</sup> قوله: (إنما رسول رب العالمين).

- أن كلمة الرسول قد تكون بدلاً عن الكلمة الرسالة، قال الشاعر:

لَقَدْ كَبَّ الْوَاسْعُونَ مَا فَهِنُّ عِنْدُهُمْ  
فَتَكُونُ الدَّلَالَةُ: إِنَّا ذُوو رَسَالَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(1) حاشية يس على شرح التصريح، يس بن زين الدين الحمصي العليمي، (مطبوع في حاشية شرح التصريح على التوضيح)، 140/1، دار الفكر - بيروت.

(2) البقرة : 16 ، 17 .

(3) البقرة : 112 .

(4) الشعراء : 16 .

(5) أرى أن هذا التعبير (ثبت صحة قوله) لا يصح ولا يجوز مع القرآن؛ لأن القرآن صحيح، ونحن لا نثبت صحة قوله بقدر ما يجب أن نقف عند إعجازه أو تبيين معانيه، وأرى أن الذي سوغ لبعض القماماء - ولا سيما الرازي - هذا التعبير هو ما كان في عصره من فرق وجماعات باطلة تعارض القرآن، وتشكك بما جاء فيه.

(6) لم ينسب هذا البيت إلى قائل في: التفسير الكبير: 124/24، ولم أجده ذكراً في معجم شواهد العربية، ينظر: فصل اللام المكسورة: 1/299-325.

- أنهم لاتفاقهما على شريعة واحدة واتحادهما بسبب الأخوة صارا كأنهما رسول واحد .  
- المراد كل واحد منها رسول )<sup>(1)</sup>.

ويمكن القول، إن هذه الوجوه صحيحة ومحتملة إلا الأولى فإنه ضعيف؛ وذلك لأن صاحبه بنى توجيهه فيه على أمر لم يكن مثيناً ضمن السياق، إذ هو يتحدث عن وظيفة (الألف واللام) في الكلمة، والحقيقة أن لا وجود لهذين الحرفين فيها .

وبمكنا أيضاً أن نزيد على ذلك وجهاً آخر تتبينه من خلال الموازنة بين هذه الآية وأية أخرى وقعت اللفظة فيها على أصلها، وهي قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّهُ فَقُولًا إِنَّ رَسُولًا رَبِّكَ ﴾<sup>(2)</sup>، وأرى أن هذا الاختلاف راجع إلى الدلالة والسيقان .

فإن من غاية الإفراد – كما ذكرنا – التعبير عن الوحدة والقوة، ولعلها هي المقصودة في الآية الأولى؛ وذلك لارتباطها بما تقدمها من دلالات، فقد تقدم ما يدل على خوف موسى من فرعون بتاكيد وتكرار، إذ قال تعالى حكاية عنه: ﴿ قَالَ رَبِّي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَبِّرُونِ وَيَعْصِيَنِي صَدَرِي وَلَا يَنْطِقُ لِي سَافِ فَأَرْسِلْ إِلَيْنِي وَقُولَتْ عَلَى ذَنْبِي فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِي ﴾<sup>(3)</sup>، ولذا هو الذي طلب من الله – عز وجل – أن يرسل معه هارون؛ وللهذا، جاء الجواب من الله – عز وجل – متضمناً دلالة الوحدة والقوة، من خلال تقدم الردع والجزر فيه، ومن خلال استعمال ضمير الجمع بدلاً من الإفراد بالنسبة إليه تعالى، واستعمال ضمير الجمع بدلاً من الاثنين بالنسبة إلى موسى وهارون، وذلك في قوله: ﴿ قَالَ لَلَّا فَآذَنْهَا إِنَّا مَعْكُمْ مُسْتَعِنُونَ ﴾<sup>(4)</sup>، ولهذا كله جاء الأمر بأن يقال عند فرعون: (إنا رسول رب العالمين) تعبيراً عن الوحدة والقوة بينهما لتبييد ذلك الخوف، أما الآية الأخرى، فقد جاءت ضمن سياق لم يذكر الخوف فيه بهذا الشكل والأسلوب، بل ذكر بصورة عامة من دون تكرار وتاكيد، وذلك في قوله تعالى حكاية عنهم: ﴿ قَالَ أَرَيْتَ إِنَّا نَخَافُ أَنْ يَقْرُطَ عَيْنَاهَا أَوْ أَنْ يَطْغَى ﴾<sup>(5)</sup>، وكذلك لم يطلب موسى من الله – عز وجل – أن يرسل معه هارون، بل كان الخطاب منذ البدء إليهما، ولذا اختلف الجواب من الله – عز وجل – أيضاً، إذ لم يتقدمه ردع ولا زجر، ولم يقع ضمير الجمع نيابة عن أي ضمير، بل وقع كل موقعه وذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْعَمُ وَأَرَقُ ﴾<sup>(6)</sup>، ولهذا كله، جاء الأمر بأن يقال عند فرعون: (إنا رسول ربكم) بوضع المثنى على أصله؛ لأن الخوف لم يكن شديداً مثلاً كان في الآيات هناك، فلم تكن الوحدة والقوة لازمة أيضاً، ومما يعزز هذا قوله تعالى في هذه الآيات: ﴿ فَقُولَا لَهُ فَلَا إِنَّا لَعَمَّهُ يَذَكِّرُ أَوْ يَعْشَى ﴾<sup>(7)</sup> بخلاف تلك الآيات فإنه لم يذكر فيها من هذا القبيل شيء .

ومن هذه النية أيضاً عود الضمير بصيغة المفرد على متعاطفين، إذ الأصل النحوي هو مطابقة الضمير لما يعود عليه، ولكنه قد يخرج عن هذا الأصل بوقوعه مفرداً، للنحوة في هذا رأيان: الأول: أنه يعود على أحدهما دون الآخر، والثاني: أنه يعود على الاثنين ما دام في صيغته تشيريك بينهما .

(1) التفسير الكبير : 24/124 ، وينظر: البرهان في علوم القرآن : 2/240 .

(2) طه : من الآية 47 .

(3) الشعراء : 13 ، 12 ، 14 .

(4) الشعراء : 15 .

(5) طه : 45 .

(6) طه : 46 .

(7) طه : 44 .

ويمكن القول، إن الرأي الثاني هو الأقرب إلى الصواب؛ لأن فيه وضوح الدلالة من دون التماس التقدير، وهو الأولى، وفيه أيضا تخفيف وإيجاز، ((فالعرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين الاثنين قصروا فخبروا عن أحدهما استغناء بذلك وتخفيفا لمعرفة السامع بأن الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر))<sup>(1)</sup>. ثم إن لهذا الأسلوب ما يمكن أن يفاس عليه من بعض الأساليب في هذا الباب، وأعني به نية المفرد عن المثنى في صريح الألفاظ، وشاهده ما ذكرناه آنفا في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا قَرُونَ فَقَوْلًا إِنَّ رَسُولَ رَبِّ الْمَنَّائِينَ﴾<sup>(2)</sup>، إذ وقع خبر (إن) مفردا (رسول) مع أن المقصود به الاثنان.

وفضلا عن هذا وذلك، فإن القول بـرأي الثاني يجعلنا نتوخى الدقة في إدراك الدلالة وفهمها على وجه من البيان، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ أَن يُرِضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(3)</sup>، فيسبب من عود الضمير في قوله (أَعْلَمُ أَن يُرِضُوهُ) بصيغة الإفراد مع تقدم (وَاللهُ وَرَسُولُهُ) عليه، جعل النهاية في خلاف من رأيهما بين أن يكون الخبر (أَعْلَمُ أَن يُرِضُوهُ) عن لفظ الجاللة حسب، ويكون خبر (رسوله) محدودا تقديره (كذاك) أو أن يكون الخبر عن الاثنين ما دام في معناه تشيرك بينهما . ولعل الرأي الثاني هو الراجح؛ لما ذكرناه من وضوح معناه وإيجازه واختصاره، فضلا عن الدلالة المتواتحة فيه، فكون الضمير مفردا في قوله (يرضوه) دليل على أن إرضاء الله هو إرضاء الرسول فالإرضاء بينهما واحد، ولا يصح أبدا إرضاء أحدهما دون إرضاء الآخر .

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْكُرُوا يَقِنَتَ اللَّهُ عَيْنَكُمْ وَمَا أَرَلَ عَيْنَكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعْلَمُكُمْ بِهِ﴾<sup>(4)</sup>، فـ(اللهاء) في قوله (جـ) واحد، بيد أن مرجعه اثنان (الكتاب والحكمة) أي القرآن والسنة؛ وذلك ((لأنهما في مؤداهما وغايتها شيء واحد، فالسنة نابعة من الكتاب، وصفة أخذت قورتها وسلطانها منه))<sup>(5)</sup> .

### نيابة المثنى عن الجمع:

لم يبرز هذا الشكل من النيابة بصورة واسعة كما هو الشأن في أشكال النيابة الأخرى، إذ لم أحد من الشواهد عليه في باب انعدام المطابقة بين المتلازم من الألفاظ إلا عود الضمير بصيغة المثنى على الشيء المجموع، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَأَرَبُّ أَسْمَكَوْتِ وَالْأَرْضِ وَمَا يَبْهِمَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾<sup>(6)</sup>، فالضمير المثنى في لفظة (بينهما) يعود على السموات والأرض وهي جمع؛ وذلك لأنه ((أريد ما بين الجهتين))<sup>(7)</sup> .

### نيابة الجمع عن المثنى:

تبين هذه النيابة كثيرا من خلال انعدام المطابقة بين المضاف والمضاف إليه، إذ يضاف اللفظ بصيغة المجموع إلى لفظ بصيغة المثنى، وقد أجاز النهاية ذلك ذاكرين له علاوة وغيارات، فقد ذهب بعضهم إلى أن الفصاحة هي العلة والغاية؛ إذ ذكروا أن قولهم: (ضررت رؤوس الزيديين) أفسح عندهم من (رأسيهما) ثم علوا لهذه الفصاحة بأن العرب كانوا أن يجمعوا بين ثنتين في كلمة واحدة فصرفوا الأول إلى لفظ الجمع، وذهب بعض آخر إلى أن عدم اللبس في الدلالة هو المسوغ لهذا التغيير، وقرب من ذلك ذهب المحدثون، إذ

(1) مجاز القرآن : 1/258 ، وينظر : الحذف والتقدير في الدراسة النحوية : 177 .

(2) الشعراء : 16 .

(3) التوبية : من الآية 62 .

(4) البقرة : من الآية 231 .

(5) التفسير الوسيط، د. محمد السيد طنطاوي، 1/682، دار الرسالة للطباعة والنشر، ط/3/1407هـ-1987م .

(6) الشعراء : 24 .

(7) التفسير الكبير : 130/24 .

ذكروا أن العلة هي ((الرغبة في تنفيذ الكلام وعدم السير على منوال واحد، فهذا أكثر راحة في النفس وتبديلا للسامة التي تنشأ من جريان الكلام على وتيرة واحدة)).<sup>(1)</sup>  
ويمكن القول، إن هذا التعليل ليس على إطلاقه؛ لأنه يهتم بترتيب الفظ شكلا دون النظر في معانيه، ولأنه يتحقق في شواهد دون أخرى ، فإذا أمكن تحقيقه في مثال النهاية المذكور آنفا، فإنه لا يتحقق في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوهَا أَيْدِيهِمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبُوا﴾<sup>(2)</sup>؛ لأن وقوع (أيدي) جمعا ليس كراهة توالى الأمثال بحسب التعليل النحوي القديم، وليس تنوعا أو رفع السالم بحسب تعليل المحدثين؛ وذلك لعدم وجود لفظ معه بصيغة المثنى لكي يصرف عنه هذا اللفظ إلى صيغة الجمع .

إذن فهناك غایات أخرى لتلك النهاية، والذي أراه هنا أن وقوع اللفظ جمعا مع اتصال ضمير دال على المثنى به جاء مراعاة للفظ والدلالة على حد سواء، فأما مراعاة اللفظ فتحققها لفظ الجمع (أيدي) من حيث إن السارق والسارقة لا يعني بهما اثنان مقصودان فحسب، بل هو حكم يشمل أفراد هذا الجنس كله؛ تبعا لدلالة (الألف واللام) في لفظ (السارق) على استغراق الأفراد، وأما مراعاة الدلالة، فتمثل في المبالغة والإھاطة بكل شيء يمكن أن يكونقصد متوجها إليها، وبين ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ نُورًا إِلَى أَلْوَافَهُ صَفَّتْ قُلُوبَكُمَا﴾<sup>(3)</sup>، فالخطاب كله بصيغة المثنى، إلا لفظة (قلوب) فإنها بصيغة الجمع لتشمل كل شيء يسمى قلبا عند الإنسان، وأعني بذلك أن القرآن قد يطلق لفظ (القلب)، ويعني به (العقل) على وجه الخصوص، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْفَى أَسْمَعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾<sup>(4)</sup>، فالمعنى بـ (القلب) هنا هو (العقل)، وقد يطلقه أيضا، ويعني به القلب الذي في الصدور، نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا لَا تَمْعَنَ الْأَبْصَرُ وَلَكِنْ تَمَعَنَ الْقُلُوبُ أَلَّا فِي الْأَصْدُورِ﴾<sup>(5)</sup>، فصار هذا الاستعمال نظيرا للحمل على الدلالة، بمعنى أنه استعمل جاء موافقا لما في اللفظة من معان ودلائل .

وإذا ما علمنا أن الآية نزلت في معاتبة ثنتين من زوجات الرسول، وأن دلالة (صَفَّتْ قُلُوبَكُمَا): زاغت ومالت مما يجب عليها من الإخلاص لرسول الله ﷺ<sup>(6)</sup> أدركنا حينها أن الغاية من وقوع الجمع هي (المبالغة في ذاك العتاب)، وأن الزيف والميل قد شمل القلوب والعقول .

وقد تكون الغاية هي (التعظيم والتغريم)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالْأَصْدِقَ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُنَفَّرُونَ﴾<sup>(7)</sup>، فجملة الخبر (أولئك هم المتقوون) دالة على الجمع، مع أن مبتداه يخص اثنين؛ وذلك لتعظيم شأنهما وتغريم أمرهما، من حيث رسوخ الصدق والتقوى فيهما .  
وقد تكون في هذه النهاية مراعاة الدلالة لتشمل كل مصدق بالرسول ﷺ، فضلا عن مراعاة الشكل من حيث تحقيق التناسف للفاصلة مع غيرها .

(1) أثر النهاية في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، ص: 107، دار نهضة مصر للطباعة والنشر – القاهرة، 1970 م .

(2) المائدة: من الآية 38 .

(3) التحرير: من الآية 4 .

(4) ق : 37 .

(5) الحج : من الآية 46 .

(6) ينظر: الكشاف : 127/4، وقد قرأ ابن مسعود (زاغت قلوبكم)، (الكتشاف: 127/4، والبحر المحيط: 290/8)، وأما جواب الشرط فمحذف تقديره ( فهو الواجب ) وقد دل عليه قوله: ﴿فَنَذَرَ صَفَّتْ قُلُوبَكُمَا﴾ أي مالت عن الواجب في مخالفته رسول الله ﷺ من حب ما يحبه وكراهية ما يكره .  
(7) الزمر : 33 .

## المبحث الثاني: التناوب بين التذكير والتأنيث .

يقول ابن الأبياري: ((إن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث؛ لأن من ذكر مؤنثاً أو أنت مذكراً كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً أو نصب مخصوصاً))<sup>(1)</sup>، وعلى أساس من هذا، تتبه النحاة إلى هذه الظاهرة وأولوها العناية والاهتمام، وعلنا نجد ذلك واضحاً من خلال حديثهم عن العلاقة بين المسند والمسند إليه، أو الألفاظ المتلازمة بوجهه عام إذا ما اختلفت في التذكير والتأنيث، فالأصل - عندهم - هو المطابقة بينها، ولكن هناك من الموضع ما جاز فيه الخلاف، هذا الخلاف هو ما نعنيه بالنيابة هنا ، وذلك لوقوع أحد الطرفين على خلاف أصله من التذكير والتأنيث .

### التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع الفعل والفاعل :

يقع التناوب تذكراً وتأنيناً بين الفعل وفاعله كثيراً، إذ يجوز في حالات وقوع الفعل بصيغة التذكير مع كون فاعله مؤنثاً، وذلك إذا فصل بينهما فاصل، سواءً أكان الفاعل مؤنثاً حقيقةً أم مجازياً، ولعل لهذا أثراً يارزاً في الدلالة والسيقان، ومن هنا فإن المعيار الذي اعتمدته قدامي النحاة من ترجيح بين حالة وأخرى لقى استدراكاً من لدن بعض النحاة المحدثين، ففي الحين الذي ذهب فيه صاحب الكتاب إلى أنه ((كلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قوله: (حضر القاضي امرأة)، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل))<sup>(2)</sup> استدرك عليه صاحب معاني النحو قاتلاً: ((والذي أراه أن هذا الكلام ليس على إطلاقه، وإنما الذي يقرره المعنى، فليس إثبات النساء في الحقيقي التأنيث أجرد، ولا إذا طال الكلام كان الحذف أجمل سواءً أكان المؤنث حقيقةً أم مجازياً، ولدينا على ذلك كلام الله تعالى))<sup>(3)</sup> ولا سيما فيما وقع فيه من آيات متشابهات سوئي من الفعل تذكيراً وتأنيناً، فإنه يلزم تفريقاً في الدلالة، وبينانا في الكلام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخْذَ اللَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَسْبَحُوا فِي يَرِيهِمْ جَحِشِينَ﴾<sup>(4)</sup> قوله من السورة نفسها: ﴿وَأَخْذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَسْبَحُوا فِي يَرِيهِمْ جَحِشِينَ﴾<sup>(5)</sup>، فقد نشابهت الآياتان سوئي من الفعل فيهما، إذ جاء في الأولى مذكراً، وفي الأخرى مؤنثاً مع تشابه الفاصل والفاعل بينهما، وهذا إنما ينفي مذهب سيبويه، لأنه لا يصح أبداً أن يقال إن إحدى الآيتين أحسن وأجمل من الأخرى، فالقرآن كله حسن وجميل، بل الصحيح والواجب فيه هو تبيين الدلالة، فهناك فرق فيه، ولقد تتبعه أصحاب المعاني، فرأوا أن تأنيث الفعل في الآية الثانية – وهي خاصة بقوم شعيب – كان بسبب من تكرار العذاب في آيات أخرى – تخص قوم شعيب أيضاً – على اختلاف أنواعه وألفاظه، وذلك هي ((الرجمة والصيحة والظلة)) فأورثت لذلك صيغة التأنيث معهم لتدل على تلك الألفاظ الخاصة بهم في هذه الآيات، فقد ورد في التفسير: ((أن هذه الثلاث جمعت لهم لإهلاكم واحدة بعد أخرى، لأن الرجمة بدأت بهم فانزعجوا لها... فلما أصرحوا نال منهم حر الشمس، وظهرت لهم ظلة قربادروا إليها، وهي سحابة سكناً إلى روح تحت ظلها، فجاءتهم الصيحة فهمدوا لها، فلما اجتمعت لهم ثلاثة أشياء مؤنثة الألفاظ في العبارة عن العذاب أهلوكوا به، غالب التأنيث في هذا المكان على المكان الذي لم تتوال فيه هذه المؤنثات))<sup>(6)</sup> ويعنون به الآية الأولى إذ ورد فيها الفعل مذكراً .

وأحسب هذا التوجيه سيدياً، وذلك لربطه الظاهرة بالدلالة والسيقان، فكأن تاء التأنيث التي اتصلت بالفعل أشارت إلى أشكال العذاب ومرحله وألفاظه التي وردت في آيات أخرى، ولعل ذلك من قبيل الوحدة الموضوعية والمعنوية بين الآيات .

(1) المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الأبياري، تحقيق: د. مازن المبارك، ص: 87، دار النفاس - بيروت، ط/5-1406-1986م .

(2) الكتاب : 235/1 ، وينظر : بدائع الفوائد : 125/1 .

(3) معاني النحو : 2/ 482 .

(4) هود : 67 .

(5) هود : من الآية 94 .

(6) درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز ، ص: 224 – 225 .

ومن ذاك الاختلاف ما جاء بين قوله تعالى: **﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفُرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّلَالَةُ﴾**<sup>(1)</sup> وقوله أيضاً: **﴿فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الصَّلَالَةُ﴾**<sup>(2)</sup> فقد وقع الفعل في الآية الأولى مذكراً، وفي الأخرى مؤثناً؛ ولعل لذلك صلة باللطف والدلالة، فاما اللفظ، فيتمثل في كثرة حروف الفاصل في الآية الأولى دون الأخرى، والمحذف مع كثرة الفواصل أكثر، وأما الدلالة فتمثل في ((أن (من) في قوله: (من حقت) راجحة إلى الجماعة وهي مؤثنة لفظاً بدليل قوله تعالى: **﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُنْقُرَسْوَلَاتْ أَنْتَ أَبْدُلُوا اللَّهَ وَأَبْحَسْنُوا**

**أَلْطَعْوَتْ﴾**<sup>(3)</sup> ثم قال: (ومنهم من حقت عليه الضلالة) أي من تلك الأمم، ولو قال: (ضلت) لتعينت التاء والكلامان واحد، وإذا كان معناهما واحداً، كان إثبات التاء أحسن من ترکها؛ لأنها ثابتة فيما هو من معناه، وأما (فريقا هدى) فالفرق من ذكر، ولو قال: (فريقا ضلوا) لكن بغير (تاء)، قوله: (حق عليه الضلالة) في معناه، فجاء بغير (تاء) وهذا أسلوب لطيف من أساليب العرب أن يدعوا حكم اللفظ الواجب في قياس لغتهم إذا كان في مرتبة كلمة لا يجب لها ذلك الحكم))<sup>(4)</sup>.

ومن الحالات الأخرى التي يجوز فيها الفعل أن يقع بين التذكير والتائيث هي كون فاعله جمع تكسير، ولكن هناك من النحو من وضع قاعدة عامة في ذلك تنص على أن تذكير الفعل يدل على القلة، بخلاف تائيثه، فإنه يدل على الكثرة، وهذه القاعدة إنما تمنح اللغة دقة في الدلالة، وتنتفي في الوقت نفسه أن يكون هذا الجواز مفضياً إلى الاستعمال من دون تخصيص وتبيين.

ولقد جاء في القرآن الكريم من الأساليب ما انعدمت المطابقة فيها بين الفعل وفاعله تذكيراً وتائيثاً، أو ورودهما على أصلهما متطابقين من دون تغيير، فليس الأمر فيها لمجرد كون الفاعل جمع تكسير، أو أنها من قبيل الحمل على الجواز حسب، بل إن ذلك لمراوغة الدقة في الدلالة، وللدلاله على انسجام

لغة القرآن مع الواقع الخارجي والاجتماعي العام، ومن ذلك ما جاء بين قوله تعالى: **﴿وَقَالَ يَسْوَهُ فِي الْمَدِينَةِ﴾**<sup>(5)</sup>، وقوله أيضاً: **﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ مَاءِنَّا﴾**<sup>(6)</sup>، ففي الحين الذي كان الفاعل مؤثناً في الآية الأولى أسد إلى فعل بصيغة التذكير، وفي الحين الذي كان الفاعل مذكراً في الآية الأخرى أسد إلى فعل بصيغة التائيث، وهذا قد يدل على أن عدد النسوة كان قليلاً، ومما يعزز ذلك هو تقديرهن بالوصف بكلنهن (في المدينة) حسب، أما الأعراب فتائيث الفعل معهم دليل على أن القول قد صدر عنهم جميعاً؛ لما يدل عليه التائيث من الكثرة، ولذا لم يقيدو بأية حال.

#### التناؤب بين التذكير والتائيث في موضع المبتدأ والخبر:

وكذلك يقع التناؤب تذكيراً وتائيثاً بين المبتدأ والخبر، وإنما كانت هذه الظاهرة من النيابة؛ لخروج البنية عن أصل وضعها، أو بعبارة أخرى انعدام المطابقة بين هذين الركنين المتلازمين في الإسناد، إذ قد يقع المبتدأ مؤثناً، ويخبر عنه بخبر مذكر، وكذلك العكس يجوز، ولا يكون ذلك إلا لغرض في الدلالة.

فمن الحالة الأولى ما جاء في قوله تعالى: **﴿أَسْمَاءٌ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾**<sup>(7)</sup>، فـ (السماء) مبتدأ وهي بصيغة التائيث و(منظر) خبرها ولكن جاء بصيغة التذكير، وقد ورد التطابق في قوله تعالى: **﴿إِذَا أَسْمَاءٌ أَنْفَطَرْتْ﴾**<sup>(1)</sup>، وهذا

(1) الأعراف : من الآية 30 .

(2) النحل : من الآية 36 .

(3) النحل : من الآية 36 .

(4) معتبرك الأقران : 471/3 .

(5) يوسف : من الآية 30 .

(6) الحجرات : من الآية 14 .

(7) المزمول : 18 .

(1) الانفطر : 1 .

ما دعا النحاة إلى توجيه الدلالة في الآية الأولى لخروجها عن مقتضى الظاهر، فقد قال الخليل: ((أن **السماء منفطرٌ** به)، كقولك: (معضل) للقطة وكقولك: (موضع) للتي بها إرضاع، وأما (المنفطرة)، فيجيء على العمل، كقولك: (منشقة)، وكقولك: (موضعة التي تربيع))<sup>(1)</sup>.

و هذا التوجيه حسن؛ لما فيه من إشارة إلى أن انفطار السماء ليس الآن، بل هو في يوم القيمة قياساً على قولهم: (موضع) للتي بها إرضاع، ولا يعنون أنها تربيع الآن، بل لمجرد أن بها إرضاعاً، بغض النظر عن زمن الحال أو الاستقبال، ولعل الذي يعزز هذا هو وقوع التطابق تائياً في الآية الأخرى: ((إذا السماء انفطرت)) فإنها إخبار عما هي عليه السماء في يوم القيمة من انفطار حاصل، تراه العيون.

وقد ذكر الزجاج وجهاً آخر، وهو أن التذكير من قبل الحمل على الدلالة من حيث إن دلالة السماء هي (السفق)، قال الله تعالى: **وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْمُوطًا**<sup>(2)</sup>، وهو توجيه قد يكون صحيحاً أيضاً، ولكن التوجيه الأول هو الأحسن لتطابقه مع الدلالة الزمنية التي تقصدها الدلالة.

وقد ينعدم التطابق بين ما كان أصلهما مبتدأ وخبراً، كـ((اسم إن وخبرها)), نحو ما جاء في قوله تعالى:

**إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ**<sup>(3)</sup>، فالالأصل في النحو العربي أن يقع خبر إن ( قريب) مؤنثاً تطابقاً مع اسمها (رحمة الله) وذلك للزوم التطابق بين المبتدأ وخبره – أو ما كان أصلهما كذلك – بيد أن تذكيره أوثر على تائيته في هذه الآية لعل وجوه بحسب ما يراه النحاة واللغويون، ومنها:

- إن هذا الاختلاف من قبل الحمل على الدلالة؛ لأن الرحمة والغفران والعفو والإنعم بمعنى واحد، فقوله: **إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ** بمعنى إنعام الله قريب وثواب الله قريب، فأجرى حكم اللغظين على الآخر؛ حملًا على الدلالة.

- إن هذا الاختلاف محمول على التأويل؛ لأن تأويله هو ((أن رحمة الله ذات مكان قريب من المحسنين كما قالوا: (حائض ولابن وتامر)، أي ذات حيض ولبن وتمر))<sup>(4)</sup>، قال ابن السكبي: ((تقول العرب: هو قريب مني، وهذا قريب مني، وهو قريب مني، وهي قريب مني؛ لأنه في تأويل هو في مكان قريب مني، وقد يجوز أيضاً قريبة مني وبعيدة مني؛ تتبعها على معنى، قربت وبعدت بنفسها))<sup>(5)</sup>.

- استفاد المضاف المؤنث (**حَمَّة**) التذكير من المضاف إليه المذكر (**الله**) فجاء الخبر عنه مذكراً ( قريب). ويمكن القول، إن الاختلاف بين المبتدأ وخبره تذكيراً وتائيتاً هو الذي أفضى إلى تلك الوجوه، ويمكن القول أيضاً، إن سر ذاك الاختلاف هو (التوسيع في الدلالة) ليشمل تلك الوجوه جميعها، فهي جديرة بالأخذ والقبول.

فالوجه الأول، يمكن قياسه على التضمين، فمتىما يضمن الفعل المذكور دلالة فعل آخر ليتناسب مع الحرف الذي يذكر معه، فإن المبتدأ هنا يضمن معاني أخرى ليتناسب مع خبره، فيكونان مقصودين بأوجه أسلوب، وهذا لا شك من محسنات اللغة ودقائقها وكمالها.

وأما الوجه الثاني، فإنما ينقل الكلام من الحقيقة إلى المجاز، وذلك بإعطاء (الرحمة) ظرف مكان؛ مبالغة في صفتها، وفي ذلك من البيان ما لا يخفى.

وأما الوجه الثالث، ففيه إشارة إلى أن الله هو القريب من المحسنين أيضاً، وليس رحمته فحسب، وفي ذلك (تأكيد عظم شأن المحسنين وفخامة أمرهم).

وهناك وجوه أخرى، ولكنها لا تهتم إلا باللفظ دون الدلالة ومنها:

(1) الكتاب : 47/2 .

(2) الأنبياء : من الآية 32 .

(3) الأعراف : من الآية 56 .

(4) التفسير الكبير : 136/14 .

(5) إصلاح المنطق، ابن السكبي أبو يوسف يعقوب، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ص: 593، دار المعارف - مصر، ط/3 1970م .

- إن تأنيث (الرحمة) ليس بحقيقي، وما كان كذلك فإنه يجوز فيه التذكير والتأنيث عند أهل اللغة .  
- إن (الرحمة) مصدر، ومن حق المصادر التذكير<sup>(1)</sup>.  
وبقي أن نذكر وجهاً أخيراً تأوله أحد الباحثين المحدثين، إذ يرى أن تذكير الخبر كان بسبب من زيادة لفظ (الرحمة)، والتقدير – عنده – هو (أن الله قريب من المحسنين)<sup>(2)</sup> على أني لا أرى لهذا التوجيه من الحقيقة شيئاً؛ لأنه لا ينبغي حمل لفظ صريح في القرآن على الزيادة أبداً.

ومن شواهد هذا الاختلاف أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَكْتُبٌ مِّنَ الْخَاطِئِينَ﴾<sup>(3)</sup>، فتذكير (الخطئين) مع أنها خبر عن مؤنث هو (للغلط) فحسب، وهو كثير في القرآن الكريم .  
وأما الحالة الأخرى: أي الإخبار عن المذكر بالمؤنث فقد ورد في القرآن أيضاً، ولكنه قد لا يكون بالضرورة إخباراً عن المبتدأ، بل قد يكون إخباراً معنوياً وذلك بأن يتقدم لفظ المذكر ثم تعود عليه جملة ذات طرف في تأنيث، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْجُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُصْلِلِ اللَّهَ فَمَا لَهُ مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ شَعْلٍ أَيْسَ اللَّهُ يَعْزِيزُ ذَلِيقَاءِ وَلَمَنْ سَأَلَهُمْ مَنْ حَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ قُلْ أَفَرَيْشَ مَا تَنَعَّمُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنَّ رَادِيفَ اللَّهِ يُصْرِي هَلْ مَنْ كَسَيْقَتْ ضَرِيْهِ أَوْ رَادِيفَ يَرْحَمَةَ هَلْ هُنْ مُسِكَتْ رَقَمِيدَ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ كُلِّ الْمُتَوْكِلِونَ﴾<sup>(4)</sup>، فجملتنا (هل هن كاشفات) و(هل هن ممسكات) بصيغة التأنيث مع كونهما إخباراً معنوياً عن مذكر وهو في قوله : (ويخوfonك بالذين من دونه) أي الأوثان، وقد ذكر بعض المفسرين أن المقصود من ذلك هو ((التبيه على كمال ضعفها؛ فإن الأنوثة مظنة الضعف، ولأنهم كانوا يصفونها بالتأنيث ويقولون: اللات والعزى ومناه))<sup>(5)</sup>، ويجوز أيضاً حمل هذا الاختلاف على الدلالة؛ بناء على أن دلالة (الذين من دونه) هي الأوثان، فهي مؤنثة على أساس لفظها .

ويمكن أن يكون عرض الصيغة نفي العقل عنها؛ تحيراً لشأنها؛ وذلك لأن الصفة لا يتشرط لجمعها جمع مؤنث سالماً أن تكون لعاق، بل تجمع هذا الجمع صفات الجمادات نحو (راوسي شامخات) بخلاف جمع المذكر السالم، فإن الصفة لا تجمع جمعه إلا إذا كانت لعاقل<sup>(6)</sup>.

**النهاية بين التذكير والتأنيث في موضع الصفة والموصوف:**  
تعد (الصفة والموصوف) من المواقع التي لزم التطابق فيها لتلازمها في الكلام، فإذا ما وقع اختلاف بينهما تذكيراً وتأنيثاً فإنما هو من قبيل النياية؛ لتادية غرض في الدلالة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ حَاسِفٌ وَجَاءَهُمْ الْتَّوْحِيدُ مِنْ مَكَانٍ﴾<sup>(7)</sup>، فـ(الريح) مؤنثة، ولكن وصفها جاء مذكراً (حاصلف)، ويجدر هنا قبل التوجيه أن نذكر آية جاء التطابق فيها، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَشَيْئَنَ الْرَّبِيعَ عَاصِفَةَ تَمَرِيْهِ يَأْمُرُهُ﴾<sup>(8)</sup>، ولعل الفرق بينهما يتمثل في أن التذكير تعبر عن القوة والشدة، وأن التأنيث مظنة الضعف، وإذا ما علمنا أن الآية الأولى جاءت واصفة عذاب المشركين، أدركنا أن المبالغة في وصف ذلك العذاب هي المقصودة من هذا التذكير،

(1) ينظر: المقتصب: 173/2، والنفسير الكبير: 136/14 – 137، والبحر المحيط: 7/23 .

(2) ينظر : التأويل النحو في القرآن الكريم : 521/1 .

(3) يوسف : 29 .

(4) الزمر : 36 ، 37 .

(5) النفسير الكبير : 273/26 .

(6) ينظر : شرح ابن عقيل : 61/1 .

(7) يونس : من الآية 22 .

(8) الأنبياء : من الآية 81 .

ومما يعزز ذلك قوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أُرْسَلَتَا عَلَيْهِمُ الْأَرْبَعَةُ الْمُقِيمُونَ﴾<sup>(1)</sup>، فحيث قصد العذاب بها جاء وصفها مذكرة؛ مبالغة في وصفه، أما الآية الأخرى فلم تكن الريح المسخرة لسلیمان<sup>العليّ</sup> ريح عذاب، بل هي ريح وصفها تعالى بأنها: ﴿تَجْرِي لِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ أَلْقَى بَرْكَاتِنَا فِيهَا﴾<sup>(2)</sup>، فلم يكن ما يدعو إلى تذكر هذا الوصف مثلاً كان الأمر هناك.

**الثواب بين التذكير والتأنيث في موضع الضمير وما يعود عليه:**

بعد الضمير وما يعود عليه موضعًا لزم التطابق فيه تذكيرًا وتأثيثًا، لأن الضمير بمثابة إعادة ذكر الشيء نفسه مرة أخرى، فإذا ما وقع خلافاً لأصله في هذا الباب، كان يكون مذكراً ومرجعه مؤثثاً، فإنما هو لغرض مقصود ولدلة مراده، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ لَكُفَّرُوا لَمَّا قُرِئَتْ آيَاتُنَا بَطَّلُوهُ﴾<sup>(3)</sup>، بينما كان لفظ الأنعام مؤثثاً عاد الضمير عليه مذكراً، في حين جاء الاستعمال على سبيل التطابق في آية أخرى، هي قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ لَكُفَّرُوا لَمَّا قُرِئَتْ آيَاتُنَا بَطَّلُوهُ﴾<sup>(4)</sup>، فالتطابق هنا حاصل بين الضمير وما يعود عليه، وقد وجه المفسرون ذلك ولا سيما ما جاء في الآية الأولى، اعتماداً على أحكام النهاة ، فالزمخشي وجه ذلك الاختلاف إلى أن لفظ (الأنعام) في الآية الأولى قد وافق معاملة المفرد الممنوع من الصرف الذي على وزن (أفعال)، ولذلك أفرد الضمير مع تذكيره، بخلاف ورود اللفظ نفسه في الآية الأخرى، فإن معناه الجمع، ولذلك ورد الضمير العائد عليه مؤثثاً، وهذا التوجيه معتمد على ما ذكره سيبويه حين قال: ((الأنعام) في باب ما لا ينصرف في الأسماء المفردة الواردة على (أفعال) كقولهم: (ثوب أكياش<sup>(5)</sup>)، ولذلك رجع الضمير إليه مفرداً، وأما (في بطنها) في سورة المؤمنين؛ فلأن معناه (الجمع)<sup>(6)</sup>، وقد جوز الزمخشي أيضاً في (الأنعام) وجهين آخرين: ((أحد هما: أن يكون تكسير (نعم) كـ(أجبال) في (جبل) والآخر: أن يكون اسمًا مفرداً مقتضياً لمعنى الجمع كـ(نعم)، فإذا ذكر فكما يذكرُ (نعم) في قوله<sup>(7)</sup>: يلْقَاهُ قَوْمٌ وَتَتَجَوَّهُ أَكْلُ عَامَ نَعَمَ تَحْوَنَهُ

وإذا أنت فقيه وجهاً: أنه تكسير (نعم)، وأنه في معنى الجمع))<sup>(8)</sup>، وهناك وجوه أخرى، اعتمد فيها المفسرون أحياناً على ما ذكره النحاة أيضاً ومنها:

- إن لفظ (الأنعام) ((لفظ مفرد وضع لإفاده جمع، كـ(الرٌّهط والقُوم والبَّقْر والنَّعْمَ)، فهو بحسب اللفظ لفظ مفرد، فيكون ضميره الواحد، وهو التذكير، وبحسب المعنى جمع، فيكون ضميره ضمير الجمع، وهو التأنيث، فلماذا السبب قال، هاهنا: (فِي بَطْنِهِ)، وَقَالَ فِي سَوْءَةِ الْمَؤْمَنِينَ: (فِي بَطْنِنَاهَا))<sup>(9)</sup>

- قوله: (في بطونه) أي في بطون ما ذكرنا، وقد استدلوا على ذلك الشيء بظاهر لـه من القرآن، مثل قوله

ومنها، أن قوله (في بطونه) فيه إضمار، و((التقدير: (نسقكم مما في بطونه لbin)، إذ ليس المراد كلها ذات لbin، وذلك (الانعما) فـ آية (النحل)، وإن أطلة، لفظ جمعها فـان المراد به بعضها، إلا تـرء، أن الدـ لا

الذريات : 41 (1)

الأنبياء : 81 (2)

النحل : 66 (3)

المؤمنون : 21 (4)

(5) (الأكياش)، ضرب من برود اليمن، ويقال أيضاً (أكباش) بالواحدة، (لسان العرب: 6/344).

<sup>(6)</sup> الكشاف : 416/2 ، وينظر : الكتاب : 3/230.

(7) هو لصبي من بنى سعد، اسمه قيس بن الحسين بن يزيد الحارثي، (ينظر: تنزيل الآيات من الشواهد من الآيات: 554/4)

.(554/4

الكتاب : 416/2

التفسير الكبير : 64/20 . (9)

. 12 ، 11 : عبس (10)

يكون لجميعها، وأن اللbin لبعض إثاثها، فكانه قال: (وإن لكم في بعض الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه) أما في آية (المؤمنين)، فقد أخبر عن النعم التي في أصناف النعم إثاثها ذكرها، فلم يتحمل أن يراد منه البعض كما كان في الأول ذلك<sup>(1)</sup>.

أما المحدثون، فاعتبروا قاعدة نحوية أيضاً، وهي أن (الذكر) دليل الكثرة، فقلوا: (وسبب ذلك أن الكلام في آية (النحل) على إسقاط اللbin من بطون الأنعام، واللbin لا يخرج من جميع الأنعام، بل يخرج من قسم الإناث، وأما في آية (المؤمنون) فالكلام على منافع الأنعام من لbin وغيره، فقد قال بعد قوله: (نسقيكم مما في بطونها) (ولكم فيها منافع كثيرة ومنها تأكلون) وهذه المنافع تعم جميع الأنعام ذكرها وإناثها صغارها وكبارها، فجاء بـ (ضمير الفلة)، وهو ضمير الذكور للأعمام التي يستخلص منها اللbin، وهي أقل من عموم الأنعام، وجاء بـ (ضمير الكثرة) وهو (ضمير الإناث) لعموم الأنعام، فلما كانت الأنعام في الآية الثانية أكثر جاء بـ (ضمير) الحال على الكثرة<sup>(2)</sup>.

ويمكن القول، إن هذه التوجيهات قد تكون صائبة، ولكنها لم تضع فرقاً فاصلاً بين كل من الآيتين، فمهما قيل من فرق فلم يكن فاصلاً؛ وذلك لتشابه اللفظ والمعنى بين الآيتين، وهو في قوله تعالى: «وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامَ لَعْنَةٌ سُقْرُمُ مَمَا فِي طُوبَنِهِ»، ولا نأتي بجديد إذا قلنا إن هناك فرقاً جوهرياً بينهما، وهو أن وقوع الضمير مخالفاً لمرجعه في الآية الأولى فيه تتبيه الذهن والنظر على ما ذكر بعده من أمر هو غاية في العلم والإعجاز، وذلك يتمثل في (إخراج اللbin من بين فرش ودم خالصاً سائغاً للشاربين) (أي يخلق الله اللbin وسيطراً بين الفرش والمد يكتفانه وبينهما يرزخ من قدرة الله لا يبغي أحدهما عليه بلون ولا طعم ولا رائحة، بل هو خالص من ذلك كله)<sup>(3)</sup> فوقوع الضمير إذن على خلاف أصله كان تأكيد لهذا الأمر وتتبيه الذهن عليه؛ وذلك لما في تغيير الضمير من تشويق وتتبيه يستدعي إعمال الفكر وتهيئته لما يلقى عقبه من كلام.

أما الآية الأخرى، فلم يذكر فيها ذلك الإعجاز، ومن ثم انفت الغاية من خروج الضمير عن أصله، إذ وقع مطابقاً لما عاد عليه.

#### النهاية بين التذكير والتأنيث في موضع العدد والمعدود:

بعد العدد والمعدود (من ثلاثة إلى عشرة) من المواضع المهمة التي يكون التذكير والتأنيث لازمة من لوازمهما، إلا أن في هذا الموضع اختلافاً عن المواضع الأخرى، فإذا كان هناك التطابق هو الأصل النحوي فيها، فإن انعدام التطابق هنا هو الأصل، ووقوع التطابق هو من قبيل النهاية، وإنما جعلناه من هذا القبيل؛ لخروج اللفظ عن أصل وضعه كما هو الشأن في آية نياية وردت في البحث هنا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَدْرُوْنَ أَرْوَاحًا يَرْبَصُّونَ بِأَنْشِئِهِنَّ زَيْمَةً أَشْهَرَ وَعَشْرًا﴾<sup>(4)</sup>، فالظاهر أن يكون قوله (عشر) مؤنثاً؛ لوجوب المخالفة بينه وبين المعدود الذي يقدر بحسب الظاهر بلفظة (أيام)، ولذا ذهب النحاة إلى تقدير المعدود مؤنثاً ليكون هذا الموضع متفقاً بذلك الحكم النحوي، فقد ذكر نحاة، أنه إنما أنت العشر؛ لأن المراد به (المدة)، معناه وعشر مدد، وتلك المدة كل مدة منها يوم وليلة، في حين قدره آخرون بـ (الليالي) على أساس من تغليتها على الأيام، وذلك أن انتهاء الشهر يكون من الليل، فلما كانت الليالي هي الأوائل غلت؛ لأن الأوائل أقوى من الثواني، قال ابن السكيت: ((يقولون صمنا خمساً من الشهور، فيغلبون الليالي على الأيام إذا لم يذكروا الأيام، فإذا أظهروا الأيام قالوا: صمنا خمسة أيام))<sup>(5)</sup>.

(1) درة التنزيل : 268 ، وينظر : البرهان في منتشابه القرآن : 234 - 235 .

(2) التعبير القرآني : 159 .

(3) الكشاف : 416/2 .

(4) البقرة : من الآية 234 .

(5) إصلاح المنطق : 330 .

ويمكن القول، إن التوجيه الثاني أقرب إلى الصواب لغة ونحواً؛ وذلك لاعتماده على أساس لغوي صحيح، بخلاف التوجيه الأول، فإن تقدير المعدود بـ(المدة) يبقى مبهماً؛ لإبهام هذه اللفظة، وافتقارها إلى تبيين ما يزيل عنها ذلك الإبهام.

على أن المفسرين وجهواً ذلك توجيهاً بيانياً، وهو ((أن هذه الأيام أيام الحزن والمكروه، ومثل هذه الأيام تسمى بـ(الليالي) على سبيل الاستعارة، كقولهم: (خرجنا ليالي الفتنة، وجئنا ليالي إمارة الحجاج))<sup>(1)</sup>)، وهذا التوجيه مقبول أيضاً؛ لصلته بالدلالة والبيان.

---

(1) التفسير الكبير : 126/6

### **المبحث الثالث: التناوب بين صيغ التكلم والغيبة والخطاب (الالتفات) .**

الالتفات هو العدول عن أسلوب إلى آخر في الكلام ، وذلك بالانتقال من صيغة إلى أخرى في الصيغة النحوية الثلاث (الكلام والغيبة والخطاب) ، وبعبارة أخرى وقوع صيغة مكان صيغة ، ولقد ثقت أولى النحاة إلى هذه الظاهرة لكونها تقوم على أساس من النحو العربي ، وذلك من حيث الخروج عن مقتضى الظاهر فيه ، فإذا كانت القاعدة النحوية تنص على توحيد الأسلوب من قصده المتكلم أو توجهه نحو الغيبة أو الخطاب ، فإن الالتفات هو العدول عن هذا التوحيد في الأسلوب ، وذلك بوقوع لفظ الخطاب موقع لفظ الغيبة وبالعكس ، وبوقوع لفظ الغيبة موقع لفظ المتكلم وبالعكس أيضا ، ولعل هذا ما جعل الالتفات شكلًا من أشكال التناوب أو انعدام التمايز في الكلام .

وتتجدر الإشارة أولاً إلى أن هذا الالتفات ((في حقيقته انتقال معنوي ، وليس لفظيا فحسب؛ لما يتركه من أثر في النفس ، وليس مجرد تغيير الأسلوب))<sup>(1)</sup> ، ولذا لقي مكانة عند أصحاب المعانى بوجه عام ، إذ عدوه أسلوبًا ذا وظائف عدة تتمثل في ((تطرية وصيانة السمع من الضجر والملل لما جبلت عليه النفوس من حب التنقلات والسلامة من الاستمرار على منوال واحد))<sup>(2)</sup> ، فضلاً عن أنه أدخل إلى القلوب ، وأحسن في استدعاء إساعتها .

ويمكن أن نزيد على ذلك وظائف أخرى تخص الدلالة بشكل رئيس ، كالتعجب والبالغة والتعظيم والتخييم مما يرشح هذا الأسلوب لأن يتجاوز بلاغة البديع إلى بلاغة المعانى والبيان ، وهذا ما نجده واضحاً عند أصحاب المعانى<sup>(3)</sup> ، إذ يقول ابن جنى مثلا: ((فليس ينبغي أن يقتصر في ذكره على الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب بما أفاد أصحاب البلاغة أن يرددوه وهو قوله: (إن فيه ضربا من الاتساع في اللغة لانتقاله من لفظ إلى لفظ) ، وهذا ينبغي أن يقال إذا عري الموضع من غرض متعدد وسر على مثله تتعقد اليده))<sup>(4)</sup> ولعل تبيان هذا يكون أكثر من خلال الوقوف عند شواهد الالتفات – أو هذا الضرب من التناوب – في كل قسم منه .

### **التناوب بين صيغتي الخطاب والغيبة:**

هو التحول بالكلام من الخطاب إلى الغيبة ضمن سياق واحد ، أي وقوع صيغة الغيبة بدلاً من صيغة الخطاب ، سواء أكانت الغيبة بذكر ضميرها أم بذكر الاسم ظاهراً بعد ما سبق ذكر ضمير في الخطاب ، فمن الصيغة الأولى ما جاء في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْأَرْضِ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَقِ وَجِئْنَاهُمْ بِرِيحٍ طَّيْبَةً وَفَرَّجْوْا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾<sup>(5)</sup> ، وقد ذهب الرمخشي إلى أن هذا الالتفات يفيد (المبالغة أو حكاية حالهم لغيرهم) ، إذ قال: ((فإن قلت: ما فائدة صرف الكلام عن الخطاب إلى الغيبة؟ قلت المبالغة، لأن يذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم منها ويستدعي منهم الإنكار والتقبیح))<sup>(6)</sup> ((الاتفاق التصرف قبل الإنجاء وبعده))<sup>(7)</sup> .

ولكن لي مع هذا التوجيه شيء من خلاف ، وذلك في قوله: (حكاية حالهم لغيرهم) فإن قصص القرآن كلها حكاية مع الآخرين وبأي أسلوب كان ، وإن القرآن لم يوجه خطابا إلى أحد ثم ينصرف عنه ولما يتم ذلك الخطاب ، وذلك لأنعدام غاية التكثير للمخاطب المقصود .

(1) أثر النحاة في البحث البلاغي : 143 .

(2) الالتفاق في علوم القرآن : 85/3 .

(3) ينظر : المحنس : 145/1 ، والكتاف : 88/1 ، والبلاغة تطور وتاريخ : 267 ، ونحو المعانى : 185 .

(4) المحتسب : 145/1 .

(5) يونس : من الآية 22 .

(6) الكثاف : 338/2 .

(7) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 329/3 .

والذي أراه مناسباً، هو وجود صلة بين الغيبة والمضى، ومن ثم، فإن هذا الأسلوب تصوير للخطب الماضى الذى وقع فيه هؤلاء المخاطبون، وذلك ببنقلمهم إليه مباشرة عن طريق هذه النقلة فى الأسلوب الذى حكى حالهم فيما مضى؛ لما بين الغيبة والمضى من صلة – كما ذكرنا - .

ويمكن القول، إن هذا التوجيه يشمل الخصوص والعموم، فما يشمل المخاطب الأول المقصود، أو كل مستمع مر بمثل هذه الحال، وذلك من حيث نقله إلى الحال التي مر بها؛ لبيان فضل الله ومنتها عليه بإظهار التباين الشديد بين الحالتين قبل الإنجاء وبعده، وأما العموم، فإنه يشمل كل مستمع – بوجه عام – لهذا التعبير، وذلك من حيث تصوير المشهد له بشكل يتناسب مع المضى لتأكيد الأمر والاهتمام به.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ مَا يَرَى فِي فِتْنَتِنَا فِتْنَةٌ تُقْتَلُ فِي سَيِّدِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ كَافِرٌ ﴾

**يَرَوْهُمْ شَيْئاً مَا رَأَى الْمُكْفِرُونَ**<sup>(1)</sup>، فقد قال أولاً: (قدْ كَانَ لَكُمْ) بصيغة الخطاب ثم قال: (يَرَوْهُمْ) بصيغة الغيبة؛ وذلك لنقل فكرهم إلى الواقع الحال الذى كانوا فيه، فإن الأمر معجز وعظيم.

أما الصيغة الأخرى – وهي ذكر الاسم ظاهراً بعد تقديم ضمير في الخطاب عليه – فقد تفيد معانى عدّة كـ(الاختصاص والتأكيد والتقويم والتعظيم)، وهي معان تستنبط من خلال ذكر ذلك الاسم الذي أوثر على الضمير ضمن السياق العام، فما جاء مفيداً (الاختلاف) قوله تعالى: ﴿ يَكَانُوا أَلَّا يُؤْمِنُوا إِنَّا أَحَلَّنَا لَكُمْ أَزْوَاجَكُمُ الَّتِي مَا أَتَيْتُكُمْ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَيَنْهَا عَنِّيْكُمْ وَيَنْهَا خَالِكُمْ وَيَنْهَا خَلَائِكُمُ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكُمْ وَإِنَّمَا مُؤْمِنَةٌ مَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلّهِ إِنَّمَا أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَأْنِمَّهُمْ خَالِصَةً لَكُمْ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(2)</sup>، فيبينما توجه الخطاب في بدء الآية إلى النبي صلى الله عليه وسلم، واستمر الخطاب معه بذكر ضمير الخطاب العائد عليه إلى قوله: (هَاجَرْنَ مَعَكُمْ) عدل عنه إلى الغيبة بذكر الاسم ظاهراً في قوله: ﴿ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلّهِ إِنَّمَا أَرَادَ النَّبِيُّ ﴾، ثم استأنف الخطاب من جديد في قوله (خَالِصَةً لَكُمْ) وقد ذهب المفسرون إلى أن هذا إيدان (( بأنه مما خص به وأوثر...للدلالة على أن الاختصاص تكرمة له لأجل النبوة، وتكريره تقويم له وتقرير له لاستحقاقه الكرامات لنبوته))<sup>(3)</sup>.

ولكن أرى في ذلك وجهاً آخر أمس بغرض الاختصاص الذي هو فيه، وهو أن الدلالة التي جاءت ضمن أسلوب الالتفات عبارة عن حكم شرعاً خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم، وكان قد سبق هذا الحكم حكم شرعاً يمكن أن يفيد العموم؛ لاشتراع جميع المسلمين مع النبي صلى الله عليه وسلم فيه، وهو وجوب الصداق لصحة عقد النكاح، أما هذا الحكم المتمثل في أن تهب المرأة نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فهو خالص له، ولا يحق لأحد تشريك نفسه مع النبي فيه أبداً، فكان هذا التصریح إنما يفيد التخصيص من هذه الناحية؛ لثلا يذهب أحد في قياسه على ما تقدمه من حكم عام، ومما يؤكد هذا قوله تعالى: (خَالِصَةً لَكُمْ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ)، وقال بعدها أيضاً: ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَقْنَا عَنْهُمْ فِي أَرْجِيْهِمْ ﴾<sup>(4)</sup>.

وقد يفيد الالتفات (التنبيه بمباغة وتأكيد)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ أَتُلَا إِذْ سَعَمْتُمُ ظَنَّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِأَنْشِيْسِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِنْكُمْ شَيْئُنَ ﴾<sup>(5)</sup>، فلم يقل (ظننتم) بل صرح بصفة خاصة بهم وهي (الإيمان)؛ تأكيداً في

(1) آل عمران : من الآية 13 .

(2) الأحزاب : من الآية 50 .

(3) الكشاف : 550/3 .

(4) الأحزاب : من الآية 50 .

(5) النور : 12 .

التنبيه عليها، فإن التصريح بها ((دلالة على أن الاشتراك فيه مقتضى أن لا يصدق مؤمن على أخيه، ولا مؤمنة على أخيها قول عائب ولا طاعن، وفيه تنبيه على أن حق المؤمن إذا سمع قالت في أخيه أن بيني الأمر فيها على الظن لا على الشك، وأن يقول بملء فيه بناء على ظنه بالمؤمن الخير (هذا إفأك مبين))<sup>(1)</sup>) وكذلك أمكن هذا الالتفات من إظهار المؤمن معطوفا على الاسم الظاهر، وذلك في قوله: (لَئِنْ أَتَمُونَ وَلَا مُؤْمِنُونَ) تنبيها على ما بدر منهن من سوء في تلك الحادثة – حادثة الإفأك – بخلاف ما لو وقع ضمير الخطاب فقيل: (لولا إذ سمعتموه ظننتم)، فإن التغليب سيكون هو العنصر الغالب فيه، وإن تخصيص (المؤمنات) بالذكر سيكون معدوما.

ومن إفادته (التعظيم والتخفيم) ما جاء في قوله تعالى: (وَأَنَّهُمْ لَدَ الْلَّمَوْ أَنفَسَهُمْ جَاهَمْ وَكَفَاسْتَغْفِرُوا  
الله وَأَسْتَغْفِرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَبَّا رَحِيمًا)<sup>(2)</sup>، فلو جرى الكلام على الأصل النحوى لقليل ( واستغفرت لهم) ولكنه أظهر لفظ (الرسول) في موضع الإضمار ((الخصوصية تتمثل في تخفيم شأن الرسول وتعظيم استغفاره، وتنبيه على أن شفاعة من اسمه الرسول بمكان))<sup>(3)</sup>.

**النناوب بين صيغتي الغيبة والخطاب:**  
 هو التحول بالكلام من الغيبة إلى الخطاب، أي وقوع صيغة الخطاب بدلا من صيغة الغيبة، وذلك نحو قوله تعالى: (وَقَاتُلُوا أَنْتَذَ الرَّجُنَ وَلَدًا لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذًا)<sup>(4)</sup> في بينما كان الكلام في الغيبة، عدل عنه إلى الخطاب بقوله (لَقَدْ جِئْتُمْ) وفي ذلك ((تسجيل عليهم بالجرأة على الله وال تعرض لسخطه وتنبيه على عظم ما قالوا))<sup>(5)</sup> وفضلا عن ذلك، فإن في هذا الأسلوب إشارة إلى استحضار المشركين القائلين عند الله؛ وذلك لقولهم عليه شيئاً عظيماً، فكان القول الذي تضمنه الالتفات هو حساب الله إياهم على ما قالوا، ولا شك في أن حساب الحاضر أشد منه في حال الغياب.

ومن هذا الالتفات أيضاً ما جاء في قوله تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ الْمُتَنَوِّقِيَّ وَالْمُتَنَوِّقَتِيَّ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ  
خَلِيلِنَ فِيهَا هِيَ حَسِبُهُمْ وَلَعْنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَفِيقٌ كَالَّيْتَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ فُؤَادَ وَكُفَّارَ  
أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا فَأَسْتَمْتَعُوا بِعِلْمِهِمْ فَأَسْتَمْتَعُمْ بِعِلْمِكُمْ كَمَا أَسْتَمْتَعَنَّ الَّيْرَكَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِعِلْمِهِمْ وَخَضْمَ كَالَّيْتَ  
خَاصَّهُوا)<sup>(6)</sup>، فقد انتقل أسلوب الكلام من الغيبة إلى الخطاب، وذلك في مطلع الآية الثانية، وهي قوله: (كالذين من قبلكم) ولعل الغاية من هذه الآية هي (التحذير) على نحو ما ذهب المفسرون، إذ ذكروا أن الدلالة فيها، هي: قد سلكتم أيها المناقوفون سبيل من كانوا قبلكم في الاستماع بالدنيا، والكذب والباطل على الله، فاحذروا أن يحل بكم من عقوبة الله مثل الذي حل بهم، مع أنهم أشد منكم قوة . فالغاية إذن هي (التحذير)، ولا شك في أن أسلوب الخطاب يناسبه أكثر من غيره؛ لما فيه من استدعاء واصناع في الاستماع أكثر من الأساليب الأخرى، فضلا عن توجيه الخطاب نحوهم بأسلوب مباشر، فإن هناك فرقاً في الاستجابة بين أن يكون المرء حاضراً ويستمع إلى الكلام، أو أن يكون غائباً وينقل الكلام إليه .

(1) الكشاف : 53/3 .

(2) النساء : من الآية 64 .

(3) ينظر : الكشاف : 528/2 .

(4) مريم : 88 ، 88 .

(5) الكشاف : 44/3 .

(6) التوبة : 68 ، 68 .

أما صيغة الآية الأولى، فموقع الكلام فيها بأسلوب الغيبة يفيد التحقيق من حيث إن ما وعد الله به هو لاء المنافقين والكفار من العذاب أمر ثابت لا شك فيه، فموقع الكلام بين الأسلوبين موافقاً لمقتضى الحال.

#### التناول بين صيغتي التكلم والغيبة:

هو التحول بالكلام إلى الغيبة، أي وقوع صيغة الغيبة بدلاً من صيغة التكلم، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَصْطَبَنَا فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَكَنَّ الْمُصْلِحِينَ إِذَا قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلَمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(1)</sup> ، فالأصل النحو في السياق أن يقال: (إذ فلان) بصيغة التكلم اتباعاً لـ(اصطيفناه) ولكن عدل عنها إلى الغيبة بذكر الاسم صريحاً لأكثر من سبب، لعل أحدهما: هو (التعرض لعنوان الربوبية) بذكر الفاعل صريحاً (ربه) ((إظهار مزيد اللطف والاعتناء بتربية)، وكذلك جاء جواب إبراهيم عليه السلام على هذا المنوال فقال: (أسلمت رب العالمين) ولم يقل: (أسلمت لك)؛ للإيدان بكمال قوة إسلامه، وللإشارة إلى أن من كان رباً للعالمين لا يليق إلا أن يتلقى أمره بالخضوع وحسن الطاعة)<sup>(2)</sup>.

وقد يكون الالتفات عن طريق إظهار الاسم الموصول وصلته لذكر دلالة مهمة من خلالهما نحو قوله تعالى : ﴿طَهٌ مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتُشَقَّقَ إِلَّا اذْكُرَةً لِمَنْ يَتَّخِذُ تَزِيلًا مِّنْ حَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْفَقِيرُ﴾<sup>(3)</sup> ، فقد وقع الاسم الموصول موقع الضمير في آخر آية؛ لفواته عدة نتبينها مما تضمنته جملة الصلة من دلالة، فهي من ناحية أولى تقييد تأكيد النفي الذي ورد في قوله تعالى: (مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتُشَقَّقَ) وتأكيد النفي متأنٍ من أن منزله هو خالق الأرض والسماءات العلي، ومن كان ذلك منزله فلم يكن مصدر شقاء أبداً، وهي من ناحية أخرى تقييد تعظيم القرآن، ولعل لوصف السماوات بـ(العلى) أثراً في ذلك التعظيم، وإذا ذهب المفسرون - من جهة - إلى أن هذا الوصف ((دلالة على عظم قدرة من يخلق مثلها في علوها وبعد مرتفقاها))<sup>(4)</sup> ، ((ولا يمكن وجود مثلها في علوها من غيره تعالى))<sup>(5)</sup> ، فإني أراه - من جهة أخرى - وصفاً لعظمة القرآن، من حيث إن منشئها واحد، وإن غاية القرآن لم تكن هي الشفاء، بل هي غاية ذات سمو وعلو وارتفاع .

وبهذا كله يتميز هذا الالتفات مما لو أعيد الضمير نفسه، فإنه لم يكن ثمة فائدة فيه، ولكن تكراراً لا وصف له سوى الإطناب .

#### التناول بين صيغتي الغيبة والتكلم:

هو التحول بالكلام من ضمير الغيبة أو الاسم الظاهر فيها إلى ضمير التكلم، أي وقوع صيغة التكلم بدلاً من صيغة الغيبة، ولعل أهم دلالة يتحققها هذا التحول هي الاختصاص، على وفق ما في هذا الضمير من دلالة على الانفراد - حتى ولو كان بصيغة الجمع - ولا سيما في مجده عقب أسلوب الغيبة، فإن دلالة الاختصاص تبرز فيه وتكون هي المقصودة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَرَأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَا هُنَّ بِهِ مُمْرِنُونَ﴾<sup>(6)</sup> ، فقد تحول الأسلوب من الغيبة إلى التكلم في قوله: (فأخرجنا)؛ وذلك عنابة بهذا الفعل لما فيه من الصنع البديع المنبه عن كمال قدرة الله وحكمته، وأنه مما اختص به تعالى، ولا يقدر أحد على مثله، وقد جاء ذلك صريحاً في قوله تعالى - ومن الأسلوب نفسه - : ﴿أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ

(1) البقرة : 130 ، 131 .

(2) صفة التفاسير : 97/1 .

(3) طه : 1 ، 2 ، 3 .

(4) الكشاف : 51/3 .

(5) البحر المحيط : 226/6 .

(6) فاطر : من الآية 27 .

مِنَ السَّلَوَكَ مَكَاهْ فَأَبَتْنَا يِهِ حَدَّاقَ ذَاتَ بَهْجَةَ مَا كَانَ لَكُونَ أَنْ تُنِسْتُوا شَجَرَهَا أَوَّلَهُمْ مَعَ اللَّهِ بِلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدُلُونَ<sup>(1)</sup> ، فالتحول من الغيبة إلى التكلم في قوله: (فَأَبَتْنَا) لـ ((تأكيد معنى اختصاص الفعل بذاته، والإيذان بأن إنبات الحائق المختلفة الأصناف والألوان والطعوم والروائح والأشكال — مع حسنها وبهجهتها — بماء واحد، لا يقدر عليه إلا هو وحده، ألا ترى كيف رشح معنى الاختصاص بقوله: مَا كَانَ لَكُونَ أَنْ تُنِسْتُوا شَجَرَهَا<sup>(2)</sup>) ، ولعل تأكيد الاختصاص بأكثر من أسلوب جاء تمهيداً لوحديانية الله في آخر الآية إذ قال:

﴿أَوَّلَهُمْ مَعَ اللَّهِ بِلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدُلُونَ﴾ .

وبعد هذا كله، تبين أن الالتفاتات ظاهرة معنوية تأخذ من البنى النحوية وتحولاتها أساساً لها، وأن سرها المعنوي لم يكن توسعًا في اللغة أو لمجرد تحسين الكلام، بل هي لأمر أعلى وأغرض أسمى كما تبيناه سابقاً في التوجيه .

---

(1) النمل : 60 .  
(2) الكثاف : 155/3 .

## الخاتمة .

في خاتمة هذا الدراسة توصلنا إلى نتائج عده، منها ما اتسم بالعموم، ومنها ما اتسم بالخصوص، إذ جاء في المادة المدروسة في المباحث أو الفرات .

### فمن النتائج العامة ما يأتي :

- إن بين النحو والدلالة صلة وأسباباً، ولم يكن النحو مقتبراً على ما في أواخر الألفاظ من علامات وإنما هو (معنى ومبني)، وأن علماء النحو المتقدمين اهتماماً بالدلالة (الوظيفة) إلى جانب اهتمامهم بصنعة النحو والإعراب (الشكل) .

- إن الدلالة النحوية تنقسم على قسمين رئيسيين: أحدهما: دلالة وظيفية قائمة على الوضع الأول للألفاظ إسناداً وتعلقاً، والأخرى: دلالة مزيدة على الأولى تتناسب مع الموقف والسياق، وإنما جعلناها دلالة نحوية – مع أنها منسوبة إلى البلاغة كثيراً – لقيامتها على تغير ذلك الإسناد والتعليق .

- هناك صلة بين المتغيرات نحوية وما ينشأ عنها من دلالة بوجه عام، وهناك وحدة معنوية بين شواهد القرآن القائمة عليها .

### ومن النتائج الخاصة ما يأتي :

- إن التقديم والتأخير ينقسم من حيث اقترانه بالحكم النحوي ثباتاً وتغيراً على قسمين: أحدهما: يبقى اللفظ المقدم فيه على حكمه النحوي الذي كان عليه، والآخر: يتغير معه ذلك الحكم من باب إلى باب، وتبعاً لذلك، فإن القسم الثاني يفرق القسم الأول وظيفة دلالة؛ بناءً على اجتماع تغييرين للفظ فيه: أحدهما في الموضع، والأخر في الإعراب .

- إن مواضع الوجوب في التقديم تنقسم على قسمين من حيث أثرها في الدلالة: قسم يكون الوجوب فيه أصلية فلا يؤدي سوى الدلالة الوظيفية الأولى، وقسم آخر يكون الوجوب فيه فرعية، وهذا هو الذي يؤدي الدلالة المواتقة لمقتضى الحال .

- إن جواز التقديم قد يكون نظيراً لوجوبه إن حصل في تأخير اللفظ ليس في الدلالة ومشكل فيها .

- إن الدلالة دليل على معرفة التقديم والتأخير، وهي بذلك تشتراك مع دلالة الرتبة وعلامة الإعراب، وإنها دليل أيضاً على التمييز بين الرتب تمييزاً قد يخالف حكم النحو في بعض الوجوه، ولكنها توافقه في وجودة أخرى .

- إن الحذف الواجب ينتهي إلى الرفض أو القبول، تبعاً لقيامه على الصنعة فحسب، أو مراعاة الدلالة معها، وهذا إنما يثبت للنحو اهتماماً بالدلالة في الحكم على بعض مواضع الحذف بالوجوب .

- إن هناك اختلافاً في التقدير نوعاً وموضعاً، وإن التقدير الأمثل هو ما ناسب أحكام النحو ومعانيه، فضلاً عن مناسبة السياق، ليست العدة هي الواجب تقديرها عند النحاة فحسب، بل هناك عناصر متلازمة، وفضلات واجب تقديرها – عندهم - أيضاً، بناءً على حاجة الدلالة إليه .

- إن النكارة والمعرفة لا ينقاضان في الاستعمال خفة وتقل، بل ينقاضان في تكوين البنية شكلاً ودلالة تبعاً لاختلافهما في الدلالة والصفات، وأن تقاضلاً قائم أيضاً بين ضرورة المعرفة نفسها؛ بما لها من تباين في الشكل والمضمون .

- إن للقصر أساساً نحوياً يقوم عليه، وذلك بوجود رتبتين متلازمتين منه إسناداً وتعلقاً، فضلاً عن وجود أداة أو صيغة تجمع بينهما، وأن تعدد طرق الحصر والقصر دليل على ثراء اللغة وتنوع صيغها، وهي ليست من قبيل الترافق، بل بينها فروق جوهرية في النحو والدلالة، وأن من أقسام القصر ما هو قائم على النحو بشكل رئيس، وذلك هو القائم على أساس الصفة والذات، إذ يعتمد النحو على هاتين الصيغتين كثيراً .

- إن الفصل والوصل عند البلاغيين صلة وامتداد لباب العطف عند النحاة؛ وذلك لقيامتها على أساس واحد، سوى أن الباب الأول مختص بين الجمل، والآخر بين المفردات، ثم إن النحو والإعراب نصبياً كبيراً في التمييز بين الجمل فصلاً ووصلًا، وإن إهمال هذين الموضعين أو تغييرهما إنما هو إهمال للدلالة أو تغيير لها إلى حد النفيض .

- إن جملة الحال بحث قائم على مبدأ الفصل والوصل؛ وذلك لاقترانها بالواو تارة وامتناعها منه تارة أخرى، وإن الأساس المعتمد في الوصول إلى هاتين الحالتين هو النحو والدلالة .

- إن نفيابة الاسم عن الفعل دلالتين: إداحاها عامة والأخرى خاصة، فاما الدلالة العامة فتتمكن في أنها لا تتحدد في أداء الاسم عمل الفعل وإجرائه مجرأه فحسب، بل إن فيها توسيع في الدلالة، لاختلاف الدلالة بينهما من تجدد إلى ثبوت، ومن حدوث إلى استمرار، وأن وقوع الاسم بدلًا من الفعل من شأنه أن يكون بنية جديدة لا تكون بغierre، تتبع لعلاقة الاسم بغierre من الألفاظ، وأما الدلالة الخاصة، فتتمكن في أن اسم الفاعل يحقق للبنية سمة الإيجاز؛ بناء على دلالته على الفعل وفاعله في الآن نفسه، وأن اسم المفعول يحمل – فضلاً عن ذلك – دلالة مركبة، لاجتماع تغييرين فيه: أحدهما، هو لفظه بحد ذاته، والآخر، هو أصله المشتق منه فهو فعل بني للمفعول، وأما اسم الفعل، فإن سمة المبالغة هي الغالية عليه، وأما المصدر فله حالتان ينوب فيها عن الفعل: إداحاها: بمعناها اللغوي القائم على وقوع لفظ محل لفظ، وأخراها: بمعناها الاصطلاحى القائم على الحذف والإحلال.

- إن نفيابة المصدر المسؤول عن المصدر الصريح دلالات عده، تنشأ من الأداة المصدرية أو الفعل المقترب بها، وإن لهذه النفيابة أثراً نحوياً في تكوين بنية لا تكون بغierre، كـ(سد المفعولين) في باب ظن وأخواتها، بخلاف المصدر الصريح، فإن وقوعه مفرداً لا يتحقق للبنية تمامها.

- إن نفيابة بعض الأسماء عن المفعول المطلق لا تكون من قبيل الحذف والإحلال على نحو ما ذهب بعض النحاة، بل هي نفيابة تكون بوقوع لفظ مكان لفظ؛ لأن غرض النفيابة يتحدد باللفظ النائب دون إرادة ما ناب عنه من مصدر أو مفعول.

- لا يكون التناوب بين المستنقعات طريقة إلى المجاز فحسب، بل قد تراد الحقيقة من اللفظ نفسه أيضاً، وبعبارة أخرى، فإن الحقيقة والمجاز قد يجتمعان في لفظ واحد طلياً للدلالة، ومناسبة للسياق.

- إنه لا تنافي بين المصدر والخبر أو الصفة أو الحال إذا ما وقع موقع المستنقع فيها، بل الإتيان بهذه الرتب بلطف المصدر دون المستنقع يفيد ما يفيده المستنقع مع زيادة فائدة؛ فهو أقل مني وأتم دلالة.

- إن الاستعارة والتضمين اللذين قال بهما البصريون في تحرير ما ظاهره نفيابة – عندهم – هما في الحقيقة غرضان من أغراض التناوب بين الحروف.

- ليس بمستدركة في النحو العربي أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميعاً – وكذلك الشأن بين الصيغ العددية الأخرى – ولكنه خروج عن الأصل لانعدام المطابقة بين المتلازم من الألفاظ فيه، وليس بمستدركة أيضاً أن يكون اللفظ بصيغة التذكر بدلاً من الثنائي، وكذلك العكس يجوز.

- إن الالقات مقيس على انعدام المطابقة بين الألفاظ إفراداً وتثنية وجمعها، وتذكيراً وتأنثياً؛ وذلك لانعدام المطابقة فيه غيبة وتكلماً وخطاباً، وهو بذلك ينتقل من علم البديع إلى علم الدلالة والبيان.

### **المصادر والمراجع:**

- أولاً : القرآن الكريم (برواية حفص عن عاصم) .
- ثانياً : مصادر ومراجع أخرى .
- 1 ابن مضاء وموقه من أصول النحو، د. بكري عبد الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
  - 2 إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر، أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء، دار الندوة الجديدة – بيروت
  - 3 الإنقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني – القاهرة، ط/1967م .
  - 4 أثر النحو في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطباعة والنشر – القاهرة 1970 .
  - 5 الإحالة الضميرية (مقاربة تداولية في اتساق الخطاب القرآني)، د. عبد الكريم محمد صالح السعدي، ط/2022 م، دار الوليد – ليبيا .
  - 6 الإحکام في أصول الأحكام، الأدمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1403هـ - 1983م.
  - 7 إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والتجمة والنشر – القاهرة، 1937م
  - 8 آراء في الضمير العائد ولغة أكلونى البراغيث، د: خليل أحمد عمادرة، طبعة1989م، دار البشير عمان .
  - 9 ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، شرح ودراسة، د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة .
  - 10 إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده – القاهرة ، 1952م .
  - 11 الأساليب الإنسانية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الخانجي مصر، مكتبة المثنى- بغداد، 1387هـ – 1959م .
  - 12 أسباب النزول، أبو الحسن بن محمد الواحدى، دار الهلال بيروت، ط/2 1985م .
  - 13 أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى – القاهرة، ط/1 1991م .
  - 14 أسرار البيان في التعبير القرآني، د. فاضل صالح السامرائي .
  - 15 أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي العلمي – دمشق، 1957م .
  - 16 أسرار النحو، ابن كمال باشا، تحقيق: د. أحمد حسين حامد، دار الفكر – عمان .
  - 17 إصلاح الخلل الواقع في الجمل، عبد الله بن السيد البطليوسى، تحقيق: د. حمزه عبد الله النشري، دار المريخ – الرياض، ط/1 1399هـ – 1979م .
  - 18 إصلاح المنطق، ابن السكينة أبو يوسف يعقوب، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر ، ط/3 1970م .
  - 19 الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن سراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1 ، 1985م
  - 20 إعراب القرآن الكريم وبيانه، محبي الدين درويش، الطبعة الثانية 1983م، مؤسسة الإيمان .
  - 21 إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تج: د. زهير غازى، ط 2 عالم الكتب 1405 هـ .
  - 22 إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوى، الإمام محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى الحنفى .
  - 23 أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي- القاهرة، 1977 .
  - 24 الأقصى القريب في علم البيان، محمد بن أحمد التنوخي، مطبعة السعادة، ط/1 1327هـ .

- 25 الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والkovfieen، أبو البركات الأنباري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت، لبنان .
- 26 أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء العلوم، بيروت لبنان، ط 2، 1985م الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق: د. موسى بناني العليلي، مطبعة العانى - بغداد، 1983م .
- 27 الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفنايس، ط 3، 1979م .
- 28 الإيضاح في علوم البلاغة (المعانى والبيان والبدىع)، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن أبي محمد عبد الرحمن القزويني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1/1405هـ - 1985 .
- 29 البحر المحيط، محمد بن يوسف بن حيان، مكتبة النصر الحديثة الرياض .
- 30 بداع الفوائد، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب المشقى المعروف بابن قيم الجوزية مكتبة الرياض الحديثة - الرياض .
- 31 البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر - بيروت، ط 3/1400هـ - 1980م .
- 32 البرهان في متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، محمد بن حمزة الكرمانى تحقيق: ناصر بن سليمان العمر، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية أصول الدين في جامعة محمد بن سعود الإسلامية، مكتوب بالآلة الكاتبة .
- 33 البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: د. عياد بن عيد الشبيتي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط 1/1986م .
- 34 بلاغة العطف في القرآن الكريم، دراسة أسلوبية، د. عفت الشرقاوى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت، 1981م .
- 35 البلاغة فنونها وأفاناتها، د. فضل حسن عباس، دار الفرقان للنشر والتوزيع -الأردن ط 2/1989م .
- 36 التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد - الرياض - 1984م .
- 37 تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرحه ونشره: أحمد صقر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 3/1981م .
- 38 التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكري، تحقيق: محمد علي الbagawi، دار إحياء الكتب العربية، 1976 .
- 39 التبيان في علم المعانى والبدىع والبيان، شرف الدين حسين بن محمد الطيبى، تحقيق: د. هادي عطية مطر الهلالى، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، ط 1/1407هـ - 1987 .
- 40 تجديد النحو، د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، 1982 .
- 41 التحرير والتتوير، محمد الطاهر بن عاشور التونسي، طبعة 1997م، دار سخنون للنشر والتوزيع تونس .
- 42 تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: محمد كامل برకات، دار الكتاب العربي - القاهرة، 1387هـ - 1967 .
- 43 التعبير القرآني، د. فاضل صالح السامرائي، منشورات بيت الحكمـة - بغداد 1986-1987 .
- 44 تفسير ابن عباس، تحقيق: محمد الصادق فمحاوي، طبعة 1972م، دار الأنوار المحمدية - القاهرة .
- 45 تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحملي وجلال الدين عبد الرحمن بن أبو بكر السيوطي، دار الحديث القاهرة .
- 46 تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي المشقى، دار ومكتبة الهلال - بيروت ، ط 1/1986م .
- 47 التفسير الكبير، محمد الرازي فخر الدين، الطبعة الأولى، 1981م، دار الفكر بيروت - لبنان .

- 50 التفسير الوسيط، د. محمد السيد طنطاوي، دار الرسالة للطباعة ط3/1407هـ-1987م .
- 51 تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1996م .
- 52 توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن القاسم المعروف بابن أم قاسم المرادي، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الازهرية، ط1/ (د. ب.) .
- 53 الجامع الصغير في النحو، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأننصاري، تحقيق وتعليق: د. أحمد محمود الهرمي، مكتبة الخانجي – القاهرة 1980م .
- 54 الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ضياء الدين بن الأثير الجزري، تحقيق: د. مصطفى جواد ود. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1975م .
- 55 الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأننصاري القرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، دار الكاتب العربي – القاهرة، ط3/1967م .
- 56 الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط1/1404هـ-1984 م .
- 57 الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985 .
- 58 الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي – بغداد، 1419هـ-1998م .
- 59 الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 1992م .
- 60 جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبيان، أحمد الهاشمي، المكتبة الكبرى – مصر، 1960م .
- 61 حاشية الخضرى على شرح ابن عقلين، محمد الخضرى الديمياطى، دار الفكر-بيروت، 1978م .
- 62 حاشية السيد الشريف على الكشاف، علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبو الحسن الحسينى الحرjanى، (مطبوع في حاشية الكشاف)، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت، ط1/1403هـ- 1983م .
- 63 حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى المسممة (عنابة القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى)، شهاب الدين الخفاجى، دار صادر – بيروت .
- 64 حاشية الصبان على شرح الأشمونى، محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة .
- 65 حاشية يس على شرح التصریح، یس بن زین الدین الحمصی العلیمی (مطبوع في حاشية شرح التصریح على التوضیح)، دار الفكر – بيروت .
- 66 الحذف والقدر في الدراسة النحوية، عائد كريم الحريري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ، 1386هـ-1967م .
- 67 الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، ط 2008 م، دار غريب للطباعة .
- 68 الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحوين والبلاغيين، هادي عطيه مطر، الهلالي، مطبعة عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1986 م .
- 69 حروف المعاني بين الأصلية والحداثة، حسن عباس، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2000م .
- 70 خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط2/1984م .
- 71 الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق : عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية .
- 72 الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة الإرشاد – بغداد، 1389هـ-1970م .
- 73 دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة حسان – القاهرة .
- 74 دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، د: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق . القاهرة .

- 75 درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، محمد بن عبد الله الخطيب الاسكافي، دار الأفاق الجديدة - بيروت، ط1/1393هـ-1973م .
- 76 الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت، ط1393هـ-1973م .
- 77 دلالات التراكيب، د. محمد حسنين أبو موسى، الطبعة الأولى، 1979م، منشورات جامعة قاريونس .
- 78 دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، 1992م، مطبعة المدنى بالقاهرة .
- 79 شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، ط1، 1982م، دار المؤمن للتراث .
- 80 الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، دار الإعتصام - القاهرة، ط1979م .
- 81 رصف المباني في شرح حروف المعاني، الملاقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار الفلم دمشق، ط 1985 م، 2،
- 82 روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، أبو الثناء السيد محمود بن عبد الله الألوسي، دار الفكر - بيروت، 1978م .
- 83 زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن بن محمد بن علي الجوزي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط1/1964م .
- 84 السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط2/1400هـ-1980م .
- 85 سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار العلم - دمشق، ط 2، 1993م .
- 86 شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي ، دار الأفاق الجديدة - بيروت .
- 87 شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، بهاء الدين العقيلي الهمذاني، تحقيق: الشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط2.
- 88 شرح الأشموني على ألفية بن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية .
- 89 شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزرهري، دار الفكر - بيروت .
- 90 شرح الحدود النحوية، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، تحقيق: د. زكي فهمي الألوسي، الموصلى .
- 91 شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الدماميني، (مطبوع في هامش حاشية الإمام الشمني)، المطبعة البهية - مصر .
- 92 شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترباذى، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس - ليبتا .
- 93 شرح السيرافي على كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (مطبوع في حاشية الكتاب)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة ط2/1403هـ-1983م .
- 94 شرح ألفية بن مالك، بدر الدين بن محمد بن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد محمد عبد الحميد دار الجليل، بيروت .
- 95 شرح الكافية في النحو، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترباذى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ-1985م .
- 96 شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب - بيروت .
- 97 شرح المكودي على ألفية بن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- 98 شرح ديوان الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة بن مجاشع، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه: عبد الله إسماعيل الصلاوي، مطبعة الصاوي، ط1/1354هـ-1936م .
- 99 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنباري، تحقيق: الشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد .

- 100- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الانصاري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر .
- 101- شفاء العليل في ايضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسلي، تحقيق: د. الشري夫 عبد الله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة – بيروت، ط/1406هـ-1986م .
- 102- شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط3، 1403هـ، عالم الكتب - بيروت .
- 103- الصاحبي في فقه اللغة وسذن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء، تحقيق: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة .
- 104- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار مطابع الشعب .
- 105- صحيح مسلم، مسلم بن الحاج أبو الحسن القشيري النسائيوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- 106- صفة التقاسير، محمد علي الصابوني، دار القلم – بيروت، ط/5-1406هـ-1986م .
- 107- طبقات النحوين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف - القاهرة .
- 108- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حفائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوى، دار الكتب العلمية – بيروت، 1402هـ-1982م .
- 109- ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، عبد الله صالح عمر باعير، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة اليرموك، 1993 .
- 110- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1989م
- 111- ظاهرة النبأة في العربية، دراسة وصفية تحليلية عبد الله صالح عمر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1997 .
- 112- ظواهر قرآنية، د. البدراوي عبد الوهاب زهران، ط1، 1988م، دار المعارف - القاهرة .
- 113- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عمایرة، جامعة اليرموك – اربد، 1985م .
- 114- علم المعاني، د. درويش الجندي، مكتبة النهضة – مصر، ط/2-1381هـ-1962م .
- 115- علم المعاني، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت، 1974م .
- 116- غرائب القرآن ورثائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النسائيوري، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر، ط/1-1384هـ-1965م
- 117- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1379هـ .
- 118- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/3-1983 م .
- 119- فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الشعالي، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط/3-1392هـ-1972م .
- 120- فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، د. رجاء عيد، منشأة المعارف – الإسكندرية .
- 121- في اللسانيات (الأصوات والبنية والتركيب والدلالة)، د. محمد سعيد احديد ود. علي حسن مزان، ط1، 2006م، دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع – ليبيا .
- 122- في النحو العربي(قواعد التطبيق) د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي – بيروت، ط/2-1986م .
- 123- في نحو اللغة وتراكيبيها(منهج وتطبيق)، د. خليل أحمد عمایرة، عالم المعرفة – جدة، ط/1-1404هـ-1984م .
- 124- الكتاب، أبو بشر عمرو بن قبتر، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت .
- 125- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوال، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار مصر للطباعة .

- 126- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - بغداد، 1984م.
- 127- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: خليل بنيان الحسون (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1976م.
- 128- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، ط3، 1994م، دار صادر - بيروت .
- 129- اللغة العربية معناها وبناتها، د. تمام حسان، دار الثقافة الدار البيضاء .
- 130- لغة القرآن الكريم في جزء عَمَّ، محمود أحمد نحلة، طبعة 1981م، دار النهضة العربية بيروت .
- 131- لغة القرآن الكريم، د. عبد الجليل عبد الرحيم، مكتبة الرسالة الحديثة - عمان، ط1/1981م .
- 132- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب - بيروت، ط2/1405هـ-1985م.
- 133- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله المعروف بابن الأثير ، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، 1358هـ-1939م .
- 134- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي، تحقيق: د. فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة - القاهرة، ط2/1401هـ-1981م .
- 135- المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإياضح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، إحياء التراث الإسلامي - القاهرة، 1386هـ .
- 136- مختصر المعاني في علوم البلاغة، سعد الدين بن مسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بسعد الدين التقازاني، تحقيق: الشیخ محمد محبی الدین عبد الحمید، مکتبة محمد علی صبیح ، مصر .
- 137- مختصر تقسیر ابن کثیر، عmad الدین أبو الفداء إسماعیل بن کثیر الدمشقی، اختصار وتحقيق: محمد علی الصابونی، دار القرآن الكريم - بيروت، ط2/1981م .
- 138- المخصص، ابن سیدة ، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق، بيروت ، لبنان .
- 139- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، دار الكتاب العربي - بيروت .
- 140- المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفائق - بيروت، ط5/1406هـ-1986م .
- 141- المرتل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق: علي حيدر دمشق، 1972م .
- 142- مرجع الضمير في القرآن الكريم (مواضعه، وأحكامه، وأثره في المعنى والأسلوب)، د: محمد حسين صبرة، طبعة 1992م، دار البانى للطباعة .
- 143- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بغداد 1983م .
- 144- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية 1420هـ - 1999م .
- 145- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، وزارة الإعلام - بغداد، 1975م .
- 146- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1/1981م .
- 147- معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، ط1/1401هـ-1981م .
- 148- معاني الحروف للرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار مصر للطباعة والنشر - القاهرة .
- 149- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبد شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط1/1988م .

- 150- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، الجزء (1)، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2/1980م ، والجزء (2)، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف، والجزء (3)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م .
- 151- معاني القرآن، سعيد بن مسدة الأخفش، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتاب - بيروت، ط1/1985م .
- 152- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، طبعة 2000 م ، دار الفكر للطباعة والنشر -الأردن .
- 153- المعاني في ضوء أساليب القرآن، د. عبد الفتاح لاشين، دار المعارف، ط3/1978م .
- 154- معترك الأقران في إعجاز القرآن، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ضبطه وصححه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية — بيروت ط1/1408هـ-1988م .
- 155- مغني اللبيب، جمال الدين بن هشام، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة السادسة، 1985م ، دار الفكر - بيروت .
- 156- المعاني في النحو، منصور بن فلاح اليمني النحوي، تحقيق: د. عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1/1999م .
- 157- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة — بغداد ط1/1981م .
- 158- المفصل في علم العربية، الزمخشري، دار الجليل، بيروت - لبنان .
- 159- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، محمود بن أحمد العيني، (مطبوع في حاشية خزانة الأدب) ، طبعة بولاق، 1299هـ .
- 160- المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية — بغداد 1982م .
- 161- المقتصد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت
- 162- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو المصرية، ط 3 .
- 163- منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان المعروف بأبي حيان الأندلسى، تحقيق: سدني جليزير ويفر هافن — الولايات المتحدة الأمريكية ، 1947م .
- 164- موضوعات وقضايا عن حروف الجر في العربية، د. أحمد إبراهيم هندي، دار الفردوس للطباعة، القاهرة .
- 165- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للنشر والتوزيع — الرياض ط2/1984م .
- 166- النحو العربي والدرس الحديث، د. عبد الرحيم، طبعة 1979م، دار النهضة — بيروت .
- 167- نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1974م .
- 168- نحو المعاني، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987م .
- 169- نحو الوفي، عباس حسن، دار المعارف بمصر .
- 170- نحو في ظلال القرآن الكريم، عزيزة يونس بشير، دار مجلداوي للنشر،الأردن .
- 171- نحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، د. محمد حماسة عبد الطيف، ط1/1983م — القاهرة .
- 172- نسيج النص، بحث فيما يكون به الملفوظ نصاً، الأزهر الزناند، ط1، 1993م، المركز الثقافي العربي - بيروت .
- 173- النظم في المنظور النحوي والبلاغي، هدى محمد صالح الحديثي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1993م .
- 174- النهر الماد من البحر المحيط، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان المعروف بأبي حيان الأندلسى، تقديم وضبط: بوران وهيدان الصناوي، دار الجنان - بيروت، ط1/1987م .

- 175 - هم الهاوم في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد السلام هارون ود. عبد العال سالم مكرم، الأجزاء من (1 - 3) مشورات مؤسسة الرسالة بيروت 1992م، والأجزاء من (4 - 6) منشورات دار البحث العلمية الكويت 1979م، والجزء (7) منشورات دار البحث العلمية الكويت 1980م.

- 176 - وصف اللغة العربية دلاليًّا، محمد محمد يونس علي، طبعة 1993م، منشورات جامعة الفاتح.

- 177 -

### ثالثاً : البحوث :

1- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مقالة للدكتور نعمة رحيم العزاوي، في كتاب دراسات في اللغة، رقم (1) في سلسلة كتاب المورد، دار الشؤون الثقافية العامة — بغداد، 1986م.

2- الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين، سلمان القضاة، المنارة، المجلد 1، العدد 2/1996م.

## الفهرس

| رقم الصفحة | عنوان                             | الموضوع   |
|------------|-----------------------------------|---|
| 4          | .....                             | المقدمة   |
| 6          | أحوال المتغيرات النحوية .....     | الباب الأول : (أحوال المتغيرات النحوية)                       |
| 6          | .....                             | الفصل الأول : (التقدير والتأخير)                              |
| 8          | .....                             | المبحث الأول : (تقدير على نية التأخير)                        |
| 8          | .....                             | تقدير العمدة  |
| 8          | .....                             | تقدير الخبر   |
| 10         | .....                             | أثر الدالة في التمييز بين الربتين المتكافتين (المبتدأ والخبر) |
| 13         | .....                             | تقدير الفضلة  |
| 14         | .....                             | تقدير المفعول به على الفاعل                                   |
| 16         | .....                             | تقدير المفعول به على الفعل                                    |
| 20         | .....                             | تقدير المفعول الثاني على الأول                                |
| 21         | .....                             | تقدير الحال   |
| 22         | .....                             | تقدير الظرف او الجار وال مجرور                                |
| 24         | (تقدير ليس على نية التأخير) ..... | المبحث الثاني : (تقدير ليس على نية التأخير)                   |

|     |   |
|-----|---|
| 24  | المبتدأ والخبر .....  |
| 26  | ال فعل والفاعل .....  |
| 29  | ال فعل والمفعول .....   |
| 32  | الفصل الثاني : ( الحذف والتقدير ) .....                                 |
| 35  | المبحث الأول : ( حذف العمدة ) .....                                     |
| 35  | حذف المبتدأ .....   |
| 38  | حذف الخبر .....   |
| 45  | حذف الفعل .....   |
| 53  | حذف الفاعل .....  |
| 55  | المبحث الثاني : ( حذف بعض العناصر المتلازمة ) .....                     |
| 55  | حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .....                               |
| 57  | حذف الموصوف .....   |
| 59  | حذف الصفة .....   |
| 60  | حذف جملة حواب الشرط .....   |
| 63  | المبحث الثالث : ( حذف الفضلة ) .....                                    |
| 63  | حذف المفعول به .....  |
| 56  | حذف الحال .....   |
| 56  | حذف التوكيد .....   |
| 66  | الفصل الثالث : ( التعريف والتتكير ) .....                               |
| 68  | المبحث الأول : ( النكرة وأثرها في البنية النحوية شكلاً ودلالة ) .....   |
| 73  | المبحث الثاني : ( المعرفة وأثرها في البنية النحوية شكلاً ودلالة ) ..... |
| 73  | الضمير .....  |
| 76  | العلم .....   |
| 77  | اسم الإشارة .....   |
| 79  | الاسم الموصول .....   |
| 83  | التعريف بالألف واللام .....   |
| 87  | التعريف بالإضافة .....  |
| 92  | الفصل الرابع : ( الحصر والقصر ) .....                                   |
| 94  | المبحث الأول : ( طرق القصر ) .....                                      |
| 94  | القصر بـ ( إنما ) .....   |
| 94  | القصر بالنفي والاستثناء .....   |
| 94  | القصر بالعاطف .....   |
| 95  | القصر بالتقدير والتأخير .....   |
| 96  | التمييز بين طرق القصر نحو دلالة .....                                   |
| 96  | التمييز بين القصر بـ ( إنما ) و القصر بالنفي والاستثناء .....           |
| 100 | التمييز بين القصر بالنفي والاستثناء والقصر بحرفي العطف بل ولكن .....    |
| 101 | التمييز بين القصر بـ ( إنما ) و القصر بحرف العطف ( لا ) .....           |
| 101 | التمييز بين القصر بتعريف الجزأين و القصر بضمير الفصل .....              |
| 103 | المبحث الثاني : ( أقسام القصر ) .....                                   |
| 103 | تقسيم القصر على أساس طرفيه .....  |
| 107 | تقسيم القصر على أساس الواقع .....                                       |

|     |  |
|-----|--|
| 108 | تقسيم القصر على أساس المخاطبين .....   |
| 110 | الفصل الخامس : ( الفصل والوصل ) .....  |
| 112 | المبحث الأول : ( موانع الفصل ) .....   |
| 112 | كمال الاتصال .....   |
| 114 | شبه كمال الاتصال .....   |
| 117 | كمال الانقطاع .....  |
| 121 | المبحث الثاني : ( مواضع الوصل ) .....  |
| 127 | المبحث الثالث : ( الجملة الحالية بين الفصل والوصل ) .....                    |
| 127 | الفصل والوصل عند النهاية .....   |
| 128 | الفصل والوصل عند البلاغين .....  |
| 133 | أثر الواو في تغيير أحكام الجملة نحو ودلالة .....                             |
| 134 | الباب الثاني : ( التناوب في المتغيرات النحوية ) .....                        |
| 134 | الفصل الأول : ( نيابة الاسم عن الفعل ) .....                                 |
| 137 | المبحث الأول : ( نيابة اسم الفاعل ) .....                                    |
| 137 | معاني اسم الفاعل في وقوعه موقع الفعل .....                                   |
| 141 | أثر اسم الفاعل في تشكيل بنية جديدة .....                                     |
| 143 | المبحث الثاني ( نيابة اسم المفعول ) .....                                    |
| 143 | معاني اسم المفعول في وقوعه موقع الفعل .....                                  |
| 145 | أثر اسم المفعول في تشكيل بنية جديدة .....                                    |
| 147 | المبحث الثالث : ( نيابة اسم الفعل ) .....                                    |
| 147 | معاني اسم الفعل في وقوعه موقع الفعل .....                                    |
| 149 | المبحث الرابع : ( نيابة المصدر ) .....                                       |
| 149 | وقوع المصدر موقع الفعل المضارع .....   |
| 150 | معاني المصدر في وقوعه موقع الفعل المضارع .....                               |
| 151 | نيابة المصدر مناب فعله في باب المفعول المطلق .....                           |
| 151 | معاني المصدر في إثباته فعله في باب المفعول المطلق .....                      |
| 153 | الفصل الثاني : ( التناوب بين الأسماء ) .....                                 |
| 155 | المبحث الأول : ( نيابة المصدر المسؤول عن المصدر الصريح ) .....               |
| 155 | معاني المصدر المسؤول في إثباته مناب المصدر الصريح .....                      |
| 157 | الخصائص الدلالية والتركيبية والإعرابية للمصدر المسؤول .....                  |
| 160 | المبحث الثاني : ( النيابة عن المفعول المطلق ) .....                          |
| 160 | توجيه النهاية للإثابة عن المفعول المطلق .....                                |
| 163 | أغراض النيابة عن المفعول المطلق .....  |
| 165 | المبحث الثالث : ( التناوب بين المشتقات ) .....                               |
| 167 | نيابة اسم المفعول عن اسم الفاعل .....  |
| 168 | نيابة اسم الفاعل عن اسم المفعول .....  |
| 170 | المبحث الرابع : ( نيابة المصدر عن المشتق في موضع الخبر والصفة والحال ) ..... |
| 170 | معاني المصدر في موقع المشتق .....  |
| 172 | المبحث الخامس : ( نيابة المفعول به عن الفاعل ) .....                         |
| 174 | الفصل الثالث : ( التناوب بين حروف المعاني ) .....                            |
| 176 | المبحث الأول : ( التناوب بين حروف الجر ) .....                               |

|     |   |
|-----|---|
| 181 | تطبيقات نيابة حروف الجر .....   |
| 187 | المبحث الثاني : ( التناوب بين حروف المعاني الأخرى ) .....                 |
| 187 | حرفا الاستفهام ( الهمزة و هل ) .....                                      |
| 190 | حرفا الاستقبال ( السين و سوف ) .....                                      |
| 191 | حرفا الشرط ( إن وإذا ) .....  |
| 193 | حروف العطف ( الواو و ثم و لفاء ) .....                                    |
| 196 | حروف النفي .....  |
| 199 | الفصل الرابع : ( انعدام المطابقة بين المتلازم من الألفاظ ) .....          |
| 201 | المبحث الأول : ( التناوب بين المفرد والمثنى والجمع ) .....                |
| 201 | نيابة المفرد عن الجمع .....   |
| 203 | نيابة الجمع عن المفرد .....   |
| 204 | نيابة المفرد عن المثنى .....  |
| 206 | نيابة المثنى عن الجمع .....   |
| 206 | نيابة الجمع عن المثنى .....   |
| 208 | المبحث الثاني : ( التناوب بين التذكير والتأنيث ) .....                    |
| 208 | التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع الفعل والفاعل .....                  |
| 209 | التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع المبتدأ والخبر .....                 |
| 211 | التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع الصفة والموصوف .....                 |
| 212 | التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع الضمير وما يعود عليه .....           |
| 213 | التناوب بين التذكير والتأنيث في موضع العدد والمعدود .....                 |
| 215 | المبحث الثالث : ( التناوب بين صيغ التكلم والغيبة والخطاب ) الالتفات ..... |
| 215 | التناوب بين صيغتي الخطاب والغيبة .....                                    |
| 217 | التناوب بين صيغتي الغيبة والخطاب .....                                    |
| 218 | التناوب بين صيغتي التكلم والغيبة .....                                    |
| 218 | التناوب بين صيغتي الغيبة والتكلم .....                                    |
| 220 | الخاتمة .....   |
| 222 | المصادر والمراجع .....  |